

دكتور عبد الفتاح سليم

اللعن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

القسم الأول

دار المعارف

اللعن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

«إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ أَنَا بِي مُلْقَقَةً
لَيْسَتْ بِغَيْرٍ وَلَا مِنْ نَحْبٍ كَثَانٍ
فَلَنْ فِي النَّجْدِ جَمَانِي وَفِي لُغَتِي
فَصَاحَةٌ، وَلِسَانِي غَيْرُ لُحَانٍ»
(عُرِّرُ الصَّائِلِينَ الواسعة: ١٨٢)

القسم الأول

تأليف

دكتور عبد الفتاح سليم

كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٩٨٩

دار المعارف

”حقوق الطبع محفوظة على المؤلف“
”وليس لأحد أن يطبع هذا الكتاب، أو بعض فصوله،
أو صور ذلك، إلا بإذن منه مكتوب“

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«الصواب والمخطأ» في الاستعمال اللغوي مسألة تُفري الباحث وتستثيره، وتستولي على جُلِّ اهتمامه في الدرس، حتى لتكاد تصرفه صرفاً عن غيرها من مسائل اللغة والنحو، وما ذاك إلا لشرف المقصد وتبل الغاية التي هي الحِفاظُ على الفصحى وصيانتها وتنقيتها عما علق بها، وما قد يعلق على مرِّ الدهر من أسقام الانحراف وأضرار المخطأ، وهي أسقام وأضرار صور خطرَها حديث شريف فعَدها نوعاً من الضلال في اللغة يضارع الضلال في الدين، فجاء نصحه ﷺ لصحابته في رجل لحن بِمَحْضَرِهِ، فقال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلَّ» ثم كلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، استبشع فيه خطأ اللسان، ورآه أقسى على النفس، وآلم من خطأ الرمي بالسهام، فقال لقوم أخطؤوا في الرمي قلم يصيبوا هدفهم، فاعتذروا إليه، فأخطأوا في لغة الاعتذار: «لَحْنُكُمْ أَشَدُّ عَلَى مَنْ فساد رميكم»، كما جاء استفظاع أمر اللحن، والكشف عن وجهه القبيح، في قول أبي الأسود الدؤلي: «إني لأجد للحن غمراً كغمير اللحم» وفي قول مسلمة بن عبد الملك: «اللحن في الكلام أقبح من الجندى في الوجه» وغير ذلك كثير.

وغنى عن البيان إذن أن نقول: إننا نقصد من (اللحن في اللغة) معناه العام، الذي يشمل كل ما أصاب الفصحى من مظاهر خالفت بها الاستعمال العربي الموروث عمن أخذت عنهم هذه اللغة الشريفة، وسواء في ذلك ما أصاب كلماتها من تغيير في البنية أو التصريف أو الاشتقاق، وما أصاب تراكيبها من تغيير قد يخل بتأدية المعاني المرادة، كاختلاف الإعراب أو إهماله، والحذف أو الذكر، والتقديم أو التأخير.

وكلُّ مظاهر التغيير هذه لم تحظْ بارتياح أو يقبول عند بعض علماء اللغة قديماً وحديثاً، فاستنكروا وشددوا وحكموا بالمخطأ على ما خالف الفصحى، وجدّوا في إصلاح الألسنة التي فسدت باتساع العمران، والاختلاط الذي كان بين العرب وغيرهم بعد الفتح الإسلامي، على حين تأني في الحكم علماء آخرون، فدرسوا ومحصّوا وقبّلوا من هذا التغيير ما اطمأنوا إليه ولم يروا في استعماله بأساً ولا خروجاً عن مألوف المنهج العربي في اللغة.

ومن هذا وذاك كان النَّتَاجُ خلافاً واجتهاداً ثم رأياً في تحرُّى الصواب والمخطأ، مما تلوَّكهُ الألسنة وتُسَطَّرُهُ الأقلام، وقد جُمِعَ بعض هذا النَّتَاجِ في كتب خاصة، أطلق عليها «كتب اللحن» و«كتب التنقية اللغوية»، أما بعضه الآخر فنجدُه مبعوثاً بين قضايا لغوية ونحوية وصرفية في كتب اللغة والنحو والتصريف، ومع اتِّساع هذه الآراء وتشعبها واختلافها قوة وضعفاً عُدَّتْ هي نفسها في حاجة إلى دراسة تحكُم بينها؛ لِتَمَيِّزِ صحيحِ الرأي من سقيمِه، وسليمه من فاسده.

ومن هنا ظهرت دراسات لبعض المهتمين بالقضايا اللغوية من المُحَدِّثِينَ، وهي دراسات مفيدة ومشكورة، وإن أُجِدَّ عليها؛ أنها انصرفت إلى دراسة كتب اللحن الخاصة، ولم تَلْقُفَتْ إلى ما وراءها من تلك الاستعمالات المُخَطَّأَةِ المتناثرة في كتب اللغة وغيرها، وأنها اهتمت بدراسة الشكل دون المضمون، فهي لا تكاد تخرج عن نطاق إحصاء الكتب اللحنية والتعريف بمؤلفيها، وسَرَّدَ بعض الظواهر اللغوية الواردة في كل منها، أما عرض هذه الظواهر على لغة العرب وأصولهم النحوية والصرفية فلا شيء منه إلا القليل.

ولذا أجمعتُ أمري على أن تكون دراستي هذه دراسة من داخل، تهتمُّ بالمضمون، فتعرضُ لهذه الآراء - في كتب اللحن أو في غيرها - وتردُّ الرأي إلى صاحبه - إن أمكن ذلك - ثم تكشف عن مقياسه، وأساس هذا المقياس، ثم تبين حفظ هذا الرأي من الصحة والمخطأ، وكان من المفيد أن تبدأ هذه الدراسة بوضع صورةٍ للغة المجتمع الجارية بين العامة والخاصة على مرِّ العصور، ثم تنتهي إلى بيان ما أحرزته جهود المقاومة اللحنية من نجاح. كما كان من المفيد أن تأتي دراسة شاملة للبلدان التي سطعت فيها أنوار الإسلام، واهتدى أهلُها بهديه وتكلموا بلغته، وللأزمان المتوالية إلى العصر الحديث. واللَّهُ سبحانه وتعالى أسألُ أن ينفع بها، وأن يُتَّيَّبَ عليها، لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه أُنِيب.

عبد الفتاح سليم
السيدة زينب

٧ من شهر رمضان المبارك ١٤٠٨ هـ
٢٣ من إبريل ١٩٨٨ م

القسم الأول

اللحن في اللغة في رأى علماء اللغة الأقدمين

* الفصل الأول

في العراق

(من الصفحة ٧ إلى الصفحة ١٢٧)

* الفصل الثاني

في الأندلس

(من الصفحة ١٢٨ إلى الصفحة ١٨٥)

* الفصل الثالث

في صقلية

(من الصفحة ١٨٦ إلى الصفحة ٢١٤)

* الفصل الرابع

في المغرب

(من الصفحة ٢١٥ إلى الصفحة ٢٣٧)

* الفصل الخامس

في الأقطار الأخرى

(من الصفحة ٢٣٨ إلى الصفحة ٢٦٩)

الفصل الأول

في العراق

أولاً

في لغة العراقيين*

لم يكن الفتح الإسلامي للعراق - الذي تم في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه - هو البدء الزمني الحق لاختلاط العرب والفرس، ثم لما تبع ذلك من ظهور الانحراف اللغوي وذيوعه واتساع رقعته؛ ذلك لأن العرب والفرس قد اختلطوا قبل هذا الفتح بزمان طويل يمتد إلى العصر الجاهلي، لأغراض سياسية وتجارية واجتماعية، ولا شك أن المعريّات التي كانت تتمتع بها بلدان العراق - من الرخاء والأرض المخصّبة والعيش الرغيد والحضارة العريقة - جذبت كثيراً من العرب قبل الإسلام، فهاجروا إليها واستوطنوها - ولاسيما بين النهرين - ومن الثابت في التاريخ أن مدينة (الكوفة) قامت في بقعة كانت تتلاقى فيها اللغات: الآرامية والفارسية والعربية منذ القدم^(١)، وأن (الحيرة) - وهي قريب من الكوفة - كانت تضم إمارة عربية تخضع خضوعاً مطلقاً لنفوذ الفرس، وتتمتع بحمايتهم إلى ما بعد ظهور الإسلام، وقد أدت هذه الحماية إلى امتزاج قوئى بين الشعبيين في أمور المعيشة والثقافة إلى حد أن بهرام جور - الملك الفارسي الساساني - قد نشأ بين هؤلاء العرب الحيريين وتولى تربيته وتهذيبه النعمان بن امرئ القيس حتى أجاد العربية ونظم الشعر العربي.

* يرد في أثناء هذا المبحث بعض الأمثلة اللحنية المنسوبة إلى كبار العلماء في اللغة والفقه والحديث، ونحن نذكرها؛ لأنها وردت هكذا بلا رد يدعيها، وإن كنا نجعل بعضهم عن أن يقع في مثل ذلك، ثم إن بعض ما يذكر هنا من أخطاء يحتمل التأويل أو ورود فيه ما يعارضه، ولكننا نذكره على أنه خطأ؛ تبعاً لوجهة روايته من جهة، ولأننا نسعى إلى رسم صورة للغة على بعض الألسنة العراقية من جهة أخرى.

(١) العربية (يوهان فلك) ١٧.

وقد نشأ عن هذا الاختلاط فريق من العرب ومن الفرس، أخذوا من اللغتين بحفظ كثير أو قليل، مُهِمَّتُهُمُ المعاونة في الإفهام بين المختلطين، وقد ذكروا أن بلاط كِسْرَى كان يضم من المترجمين عددا كبيرا، فسر بعضهم له قول الأعشى:

أَرَقْتُ وَمَا هَذَا الشَّهَادُ الْمُؤَرَّقُ؟ وَمَا بِي مِنْ شَوْقٍ وَمَا بِي تَعَشُّقُ^(٢)
ويأتي في مقدمة هؤلاء عمرو بن عدى بن زيد العبَّادى، الذى كان كاتباً لكِسْرَى ومترجماً له^(٣).

ومما لا شك فيه أن التقاء العرب والفرس سَرَّبَ إلى كل من العربية والفارسية كثيراً من الكلمات والتعاريف والتراكيب منذ العصر الجاهلى، نرى هذا واضحاً في العربية التى جرت على ألسنة العرب - ولاسيما الشعراء من بينهم - حين استعملوا في غير حرج تلك الكلمات الفارسية بعد أن أضفوا عليها مَسْحَةً عربيتهم أحياناً أو أطلقوها على حالها الفارسية أحياناً أخرى، وقد ذكروا أن العلماء كانوا لا يحتجون بشعر أمية بن أبى الصلت؛ لأنه يأتى في شعره بأشياء لا تعرفها العرب؛ لقراءته كتباً دينية غير إسلامية^(٤).

والأطلاع على ما أثر من شعر للأعشى وأوس بن حجر وامرئ القيس والمثقب العبدي وأبى ذؤاد، يريك كثيراً من تلك الكلمات الفارسية^(٥).

وأما التعاريف والتراكيب فليس بعيد أن يكون بعض العرب في الجاهلية قد استحدثت في العربية تعاريف وتراكيب على قياس التعاريف والتراكيب الفارسية، وإن لم يصل إلينا من ذلك شيء؛ لأن علماء اللغة لم يهتموا بتدوينه حتى لا تفسد العربية على من يتعلمها، ونحن نعرف أن العلماء رفضوا الأخذ عن بكر؛ لمجاورتهم القبط والفرس، وعن عبد القيس وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين الهند والفرس^(٦)، ولم يكن رفض الأخذ عن هؤلاء، لأنهم يجرون في كلامهم الألفاظ الدخيلة فقط؛ فقد كان العرب ممن أخذت عنهم اللغة يفعلون ذلك، وإنما لأن هؤلاء استحدثوا تراكيب وتعاريف لغوية دخيلة على الفصحى، ولو دَوَّنَتْ لغات هذه القبائل وغيرها ممن خالط لظفرنا بما جدد على العربية من تلك التعاريف والتراكيب المضارعة للفارسية.

(٥) انظر: الزهر ١/٢١٢.

(٦) العصر السابق.

(٢) الشعر والشعراء ٤٥.

(٣) الأغاني ٢٨/٩٥٠٠.

(٤) الأغاني ٤/١٣٣٥.

وإذا كنا نعدُّ الاختلاط في مُقدِّمة دواعي الانحراف اللغوي فلا شك أنه قد وُجدَ منذ الجاهلية بين العرب المخالطين وبين الفرس الذين اختلطوا بالعرب ثم تعلموا العربية من بُعد؛ لتكون وسيلة التفاهم بينهم وبين العرب، والفرسي قد يتعلم العربية ويحيدها ويبرِّع فيها، ولكنَّ لسانه العربيَّ الجديد لا يخلو مع ذلك من أثر لفته الأصلية، وكذلك العربي حين يتعلم الفارسية أو يخالط أهلها ويعيش معهم في مَضَرٍّ واحدٍ يعلِّقُ لسانه بعض ما في لغتهم فيبدو ذلك في نطقه ويصيب من سلامته وفصاحته.

نقول ذلك لإثبات أن الانحراف اللغوي قد نشأ في البيئة العراقية منذ الاختلاط، أي منذ العصر الجاهلي، وإن كان على نطاق ضيق، وسواءً فيه العرب الذين استوطنوا الأرض المخصَّب من سواد العراق، والذين وفدوا إلى الحيرة لتعلم الكتابة، والفرس الذين عاشوا معهم وعلموهم. نقوله وإن لم يكن في أيدينا الدليل الماديُّ الماثور؛ لأن ذلك طبع الأشياء في الاختلاط، وتعلم اللغات، وهي مختلفة الحروف والكلمات والصيغ والتراكيب.

وإذا ارتبط اللحن في اللغة بالاختلاط بين الفصحاء وغيرهم من العجم، وتبت أن ذلك الاختلاط تمتدُّ جذوره إلى ما قبل الإسلام، فليس يوسع أحد - وإن بلغ الغاية في التقصِّي - أن يحكم على انحراف سمعه بأنه أول ما سُمِعَ في ذلك البلد من لحن، ولو قلَّت مساحة هذا البلد وقلَّ عدد ساكنيه، ومن هنا فما حكاة الجاحظ وغيره - من أن أول لحن سمع في العراق هو: حَيَّ على الفلاح^(٧) - بكسر الياء المشددة من حَيَّ - وما جاء في (معنى اللبيب) من أن أول لحن سمع في البصرة هو: (كَلَّ له عُذْرُ وأنت تَلومُ)^(٨) - يُعدُّ نوعاً من المجازفة بالأحكام؛ إذ مَنْ ذا الذي يستطيع أن يسمع كلام الناس كلهم في إقليم واسع كالعراق حتى يُضدِّرَ مثل هذا الحكم الدقيق؟ ويبدو أن الجاحظ وأبن هشام كان في أنفسهما شيء منه؛ فلم يُعَيِّنَا له قائلًا ولا سامعًا ولا راويًا، وإنما اكتفيا بقوليهما: (قالوا.. وقيل) وهما لفظتان تردَّان لطرح التَّبَعَةِ عن الراوي مما روى إذا لم يكن على ثقة منه. على أن في (إصلاح المنطق)^(٩) لإبن السكيت أن الراوي لِلَّحْنِ الأول هو الفراء، وأحسب أن دقة الفراء في أحكامه وتحرَّيه لسانه تجعلنا لا نتق في نسبة ذلك إليه.

وإذا كان الاختلاط بين العرب والفرس في العراق سبباً مؤدياً إلى حدوث الانحراف

(٧) البيان والبيان ١٧٢/٢.

(٨) معنى اللبيب ٢٢٢/١ - وهو على الرواية برفع (عذر) وبعضهم يلتمس لها وجهاً في العربية.

(٩) إصلاح المنطق ٢٩٧.

اللفوى فقد كان الفتح الإسلامى من بعد ذلك سبباً دافعاً إلى انتشاره وتنوع مظاهره، وقد خشى عمر بن الخطاب رضى الله عنه على العرب الفاتحين أن يختلطوا فينحرفوا وتنحرف ألسنتهم ويضيعوا بين الشعوب المفلوية التي تفوقهم عدداً، فحرّم عليهم امتلاك الضياع في الأقاليم الجديدة أو اتخاذها وطناً لهم ومقاماً لأسرهم، وحضهم على إقامة المعسكرات البعيدة عن المدن والإقامة فيها، غير أن الزمن وحده أفسد ما دبر عمر، ففي بضع عشرات من السنين استحالت هذه المعسكرات مدناً امتلأت بالفرس إلى جوار من فيها من العرب، ومن هذه المدن (البصرة) التي حل بها فريق ممن أسلم من أهل أصبهان، وارتفع شأن عدد منهم، مثل عبادة الأصبهاني الذي تنسب إليه دار ابن الأصبهاني بالبصرة، والذي كان له أربعائة مملوك، وحين وجّه يزيد جرد جنوده الساسانية إلى الأهواز بقيادة سياه الأسوارى لمقاتلة العرب، ورأى هؤلاء الجنود من ظهور الإسلام وعز أهل ما حبّبه إليهم، بعثوا إلى أبي موسى الأشعري يعرضون عليه الدخول في الإسلام والمعاربة مع العرب على شرط أن يؤمنهم، وأن يسمح لهم بالنزول حيث أرادوا، فأجابهم أبو موسى، فاخترأوا البصرة، حيث نزلوا في المخطط التي نُسبت إليهم^(١٠).

كذلك حل بالبصرة رماة عبد الله بن زياد الذين جمعهم من بخارى، وبلغ عددهم ألفي مقاتل، وقد مكثوا بها حتى بنى الحجاج «واسطاً»، فرحل كثير منهم إليها. ولم تكن الكوفة أقل حظاً في ذلك من البصرة؛ فقد كان بها بقايا الجيوش الساسانية التي انضمت إلى العرب وقاتلت مع الفاتحين، ويذكر البلاذري^(١١) أن أربعة آلاف فارسي من جند شاهنشاه - ممن قاتل تحت قيادة رستم في القادسية - عقدوا أماناً مع سعد بن أبي وقاص، يخفونهم حتى النزول حيث أحبوا، ومخالفة من أحبوا من العرب، وأن يفرض لهم في العطاء، وقد اختاروا الكوفة مقرّاً لهم، وسمّوا باسم نقيبهم ذيئلم: حمراء ذيئلم.

وكلما مرت الأيام زاد الاختلاط في مدن العراق وقراها وزاد استعمال الفرس للغة العربية واستعمال العرب للغة الفارسية، كلٌّ يجزى اللغة الطارئة على لسانه إجماعاً للغة الأصل، بل إن العرب أنفسهم صرّفوا بعض كلماتهم على وفق قواعد الفارسية، فالعرب الذين حلوا بالبصرة جرى على ألسنتهم إضافة المقطع (آن) إلى آخر الأمكنة المنسوبة إلى الأشخاص - على نحو ما تفعل الفارسية في ذلك - وهكذا كانت تسمّى الإقطاعات

(١٠) فتوح البلدان ٣٨٠.

(١١) فتوح البلدان ٢٨٠.

الكثيرة بأسماء أصحابها، ويذكر البلاذري في فتوح البلدان (تقسيم البصرة)^(١٢) أن عثمان أقطع أخاه حَفْصًا (حَفْصَان) وأخاه أُمِيَّة (أُمَيَّتَان) وأخاه الحكم (حَكَمَان) وأخاه المغيرة (مُغِيرَتَان).... الخ، وكان من أسماء القنوات المهمة في البصرة: خالدان وطلحتان، إلى آخر ما ذكره.

أما العرب الذين حلوا بالكوفة فقد جازوا من فيها من الفرس في استعمال الكلمات الفارسية، إذ شاع على ألسنتهم (البَاذْرُوج) بدلًا من الحُوك، و (وازار) بدلًا من السُّوق، و (خيار) بدلًا من قِثَاء، و (بال) بدلًا من مِسْحَاة، و (ويذى) بدلًا من مجذوم، وهي كلها فارسية^(١٣).

وكانت الفارسية مسئولة - إلى حد كبير - عن اللكنة التي أصابت الخاصة والعامة على السواء، وأقرب الأمثلة على ذلك عبيد الله بن زياد - والى العراق - (٣٠ هـ - ٦٧ هـ) الذي كان ينطق عربية غير فصيحة، لأنه نشأ في الأساورة مع أمه مرجانة، وكان زياد قد زوجه من شيرويه الأسواري، ومن مظاهر لُكنته أنه كان ينطق الهاء بدلًا من الحاء، والكاف بدلًا من القاف، وأنه قال عن الأرض: اسْتُت الأرض، وأنه أمر الجند يومًا فقال لهم: افتحوا سيوفكم - أي سُلُوها - وكان هذا دافعًا إلى هجاء يزيد بن مفرغ له بقوله:

وَيَوْمَ فَتَحْتَ سَيْفَكَ مِنْ بَعِيدٍ أَضَعْتُ وَكُلُّ أَمْرِكَ لِلضَّيَاعِ

على حد ما يروى الجاحظ^(١٤) - وكذلك لم يَسَلِّمْ يزيد بن مفرغ هذا من جريان الفارسية على لسانه - وقد كان يعدُّ نفسه من الحَمِيرِيِّين - فحين ظفر به «عبيد الله ابن زياد» وأمر بأن يُجرَّ في ثياب مهلهلة مشدودًا إلى هَرَّةٍ وخنزير في قرنٍ واحد، وقد سقاء مُسَهَّلًا؛ ليسير في طرق البصرة، فتجمع حوله الصبيان يَرَوْنَ حاله المُرَّيَّة، وهم يسألونه بالفارسية: إين جیست؟ (ما هذا؟) فأجابهم بالفارسية أيضًا: آب است، نیذاست، عصارات زیب است، سُمِّيَ روسيد است، (أي: هذا ماء ونبيذ وعصارة زبيب وسُمِّيَ البَغِي)^(١٥).

(١٢) فتوح البلدان ٣٤٦، ٣٧٢.

(١٣) البيان والتبيين ١/١٨.

(١٤) البيان والتبيين ٢/١٦٧.

(١٥) البيان والتبيين ١/١٠٠، الشعر والتعراء ٧٨.

ووجدنا كذلك معاصراً للحجّاج الثقفي - هو أبو الجّهير الخراساني النخّاس - وقد جيء به إلى الحجّاج؛ لأنه باع لبعض المسلمين دوابّ معيّنة، فقال: «شريكائنا في هوازها، وشريكائنا في مداينها، وكما تحبّ تكون»، وكان بحضرة الحجّاج من اعتاد سماع الخطأ وكلام العلّوج بالعربية حتى صار يفهم مثل ذلك، ففسر له كلام الخراساني بأنه يريد أن يقول: شركاؤنا بالأهواز وبالمداين يبيعون إلينا بهذه الدوابّ، فنحن نبيعها على وجوهها^(١٦).

ولا ريب أن جريان الكلمات والجمل الفارسية على لسان العربي لا يُعدّ انحرافاً، ما دامت فارسية خالصة ولا خطر من ورائها، فذلك لا يبدو أن يكون من تعلم اللغات، وكذلك لا يُعدّ انحرافاً جريان الكلمات والجمل العربية على لسان الفارسي - ما احتفظت بمظهرها العربي - إنما الخطر الحقّ حين يعطى المتكلم للكلمات العربية أحكام الكلمات الفارسية من حيث التثنية أو الجمع أو النسبة أو التذكير أو التأنيث... إلى غير ذلك من القواعد الخاصة بالفارسية، كما مرّ بنا من إضافة (آن) إلى آخر الكلمات العربية للدلالة على النسبة، وكما مرّ قبل قليل من كلام أبي الجّهير النخّاس الذي جمع (شريك) العربية جمعاً فارسياً.

ولم تُظهرنا كتب اللغة أو الأدب أو التاريخ على وصف تأمّ للغة العراقية زمن الفتح، وخلال القرنين: الأول الهجري والثاني الذي ظهر في منتصفه - على ما نظنّ - أول الكتب التي عالجت اللّحن اللّغوي في العراق، وهو كتاب (لحن العوام) المنسوب للإمام الكسائي المتوفّي سنة ١٨٩ هـ، وكلّ ما هنالك أمثلة للانحرافات اللّغوية في القرنين: الأول والثاني، وقد ذكرنا من القرن الأول عبيد الله بن زياد وأبا الجّهير الخراساني. أما القرن الثاني ففيه جاوز الانحراف العامّة إلى الخاصة من الحكماء والعلماء، فمن الحكماء: خالد بن عبد الله القسريّ، الذي ولّى العراق من سنة ١٠٥ هـ إلى سنة ١٢٠ هـ يقول عنه المدائني أيضاً: إنه هو القاتل: «إن كنتم رَجَبِيّونَ فإننا رَمَضَانِيّونَ»^(١٧) ويذكرون لخالد هذا حادثاً ألجأه إلى اللّحن: فقد تلقّى سنة ١١٩ هـ نبأ قيام الشيعي (المغيرة بن سعد) بشورة في الكوفة ففرّج خالد لذلك أشدّ الفرع، وطلب جرّة من ماء وهو متلجلج، وكان هذا فرجة للشاعر يحيى بن نوفل الحميري، الذي حقر من شأنه بشعر جاء فيه:

(١٦) البيان والنبين ١١٣/١، عيون الأخبار ١٦٠/٢.

(١٧) البيان والنبين ١٧٠/٢.

وَالْحَنُّ النَّاسَ كُلَّ النَّاسِ قَاطِبَةً وَكَانَ يُوَلِّعُ بِالتَّشْدِيقِ فِي الْحُطْبِ^(١٨)
 ومنهم أمير البصرة محمد بن سليمان الذي غلط على المنبر يوماً فقرأ قول الله تعالى:
 ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ فرفع (ملأنكته) وحين وجهه إلى أن القراءة
 بالنصب وأنه قد لحن استحيا أن يرجع عن لحنه، وأرسل إلى النحويين أن يجتالوا لقراءته،
 فقالوا: عطف (ملأنكته) على موضع لفظ الجلالة، أو موضعه رفع بالابتداء - فأجازهم!
 ولم تزل قراءته حتى مات، وكره أن يرجع عنها حتى لا يقال: إن الأمير لحن^(١٩) وكذلك
 كان والي البصرة من قبله يقرأ الآية بالرفع ويأبى أن يردّه أحد إلى الصواب، ولما تجاسر
 الأخفش على إصلاح خطئه مرةً زجره وتوعده قائلاً: تَلْحَنُونَ أمراءكم^(٢٠) وتحكى
 الروايات شيئاً من هذا اللحن عن الوليد بن عبد الملك وعبد الله بن يزيد بن معاوية
 والحجاج بن يوسف الثقفي الذي كان - على لحنه - معدوداً في جملة الفصحاء - على
 ما زعم رؤية بن العجاج وأبوه وأبو عمرو بن العلاء^(٢١).

أما العلماء، فمنهم: يوسف بن خالد التميمي، وهو فقيه عاشر في البصرة بين سنتي
 ١٢٠ هـ و ١٨٩ هـ، وكان له الفضل في إدخال المذهب الحنفي إليها، كان يقول
 لعمرو بن عبيد: ما تقول في دجاجة ذُبِحَتْ من قَفَائِهَا؟ وحين قال له عمرو: أحسن من
 كلامك، قال: مِنْ قَفَاؤِهَا، فلما أنكر عليه ذلك أيضاً، قال: مِنْ قَفَاءِهَا، فقال له عمرو:
 ما عَنَّاكَ بهذا؟ قل: مِنْ قَفَاها، واسترح، ويوسف هذا كان يستعمل المضارع من الماضي
 (شَجَّ) بكسر الشين، بدلاً من ضمها، كما كان لا يراعى القاعدة الصرفية في صوغ أفعال
 التفضيل، فيأتي بالتفضيل على (أفعل) مما دل على لون، كان يقول: هذا أحمر من هذا،
 يريد: أشدُّ حمرةً منه^(٢٢).

ويبدو أن استعمال يوسف هذا كان متأثراً إلى حد كبير، بلغة البصرة الدارجة في
 القرن الثاني، حيث الخلط بين صيغ المقصور والممدود، وبين حركات عين المضارع،
 والنساهل في صوغ التفضيل على (أفعل) مطلقاً.
 أما أطراح الإعراب، فأمرٌ كان قبل ذلك بأميد طويل، غير أن نطاقه قد اتسع في القرن

(١٨) البيان والتبيين ٨٦/١، ١٧٠/٢.

(١٩) مجالس العلماء للزجاجي ٥٤، البيان والتبيين ٨٩٨/١.

(٢٠) إنباء الرواة ٤٣/٢.

(٢١) البيان والتبيين ١٧١/٢، الكامل للمبرد ١٦٤/١.

(٢٢) البيان والتبيين ١٦٨/٢.

الثاني. حتى وجدنا من يُؤثّر السلامة بترك الإعراب أصلاً، فيجري كلامه كله موقوف الآخر. وقد يكون من المحتمل أن تلتبس العنبر للأمين، إذ شاعت بينهم تلك الظاهرة - وهي التخلي عن الإعراب - كإسماعيل بن أبي خالد الكوفي المتوفى سنة ١٤٦ هـ، كان طحاناً وذكروا أنه كان ينطق الأسماء الخمسة على حالها المرفوع دائماً، فكان يقول: عن أبوه. ^(٢٣) ولكن ليس من المحتمل أن تلتبس هذا العنبر لغيرهم من العلماء، فقد كان من الشناعة بمكان أن يكون هناك مُحَدِّثٌ مثل مهدي بن مهلهل يُسَكِّنُ في حديثه أواخر الكلمات، فيقول: حدثنا هشام - مجزومة - ثم يقول: ابن - ويجزمه - ثم يقول: حسان - ويجزمه - لأنه حين لم يكن نحوياً رأى السلامة في الوقف ^(٢٤). وكان من الشناعة بمكان أيضاً أن نجد فقيهاً صاحب مذهب - هو أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ) يُسأل: ما تقول في رجل أخذ صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله؟ أتقيده به؟ فيجيب: لا، ولو ضرب رأسه بأبا قبيس ^(٢٥). وكان من الشناعة بمكان أيضاً أن نجد قاضى واسط - أبا شيبة إبراهيم بن عثمان (ت سنة ١٦٩) - يحمل العوامل الداخلة على الأفعال حين يقول: أتيتمونا بعد أن أردنا أن نقيم ^(٢٦).

ولم يسلم من اللحن أيضاً علماء اللغة ورواتها، فقد حكم يونس بن حبيب على حماد الراوية (ت ١٥٥ هـ) جامع المعلقات بأنه: كان يكذب ويُلْحَنُ وَيُكَبِّرُ ^(٢٧) - أي لا يقيم الوزن للعروضي - وكذلك وصفه مروان بن أبي حفصة بأنه كان لُحْنَةً لَحَافَةً ولم يكن لعماد من مخلص إلا أن يعتذر بأنه رجل يجالس السوقة فلسانه على لسانهم ^(٢٨).

بل لم يسلم من اللحن علماء التنقية اللغوية أنفسهم؛ فقد حَكَّوْا أن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) قصده طالب ليقراً عليه، فصادفه بكلام البصرة وهو مع العامة يتكلم بكلامهم لا يفرق بينه وبينهم، فتقص من عينه ^(٢٩). واعترف أبو عمرو نفسه بكثرة أخطائه حين قيل له في حرف قاله: ألا ترى هذا خطأ يا أبا عمرو؟ فقال: لو كنت كلها أخطأت وقعت في حجري جَوْزَةً لا مثلاً لحجري جَوْزاً، ولم يذكر الحرف ^(٣٠). وقد كان طغيان العامة جارفاً أيام الكسائي، كما كانت العامة تهزأ بمن يقيم الإعراب.

(٢٧) مفتاح السعادة ١/١-١.
(٢٨) مجالس العلماء للزجاجي ٢٧.
(٢٩) مفتاح السعادة ١/١-١.
(٣٠) شرح ما يقع فيه التصحيف ٧٣.

(٢٣) العربية (يوهان فك) ٧٦.
(٢٤) البيان والتبيين ١٧٣/٢.
(٢٥) البيان والتبيين ١٦٨/٢.
(٢٦) مجالس العلماء للزجاجي ٢٧.

أو يجرى على سَنَنِ الفصحى، حتى إلى الكسائي على نفسه ألا يكلم عامياً إلا بما يوافقه ويشبه كلامه، عندما وقف على نجار وسأله: بكم ذاك البايان؟ فقال النجار مستهزئاً: بِسَلَحَتَانِ^(٣١). بل كان التعليم نفسه - ولو طالّت مدته - لا يُجِدِي في درء خطر العامية، فقد أقام أبو الحسن المَرْوَزِيُّ أربعين سنة يختلف إلى الكسائي، ومع ذلك كان لا يعرف ضبط حركة الراء من الفعل (تنقر) من قوله: مررت بدحاجة تنقرك^(٣٢). وهاهو ذا إبراهيم الموصلي المغمي المتوفى سنة ١٨٨ هـ في بغداد تجرى العامية على لسانه في غير حرج، فقد جاء في شعر له:

أَنَا جِيتْ مِنْ طَرُقِ مَوْصِلَ أَجْمَلُ قُلِّلْ خَرِيَا
مَنْ شَارَبَ الْمُلُوكَ فَلَا بُدَّ مِنْ سُكْرِيَا^(٣٣)

وما إن نَفَرُغُ من القرن الثاني، ونشرع في تقصّي حال اللغة العراقية في السنين الأولى من القرن الثالث، حتى نجد في مقدمة اللاحنين الخليفة العباسي نفسه، وهو المعتصم الذي تولى الأمر بعد أخيه المأمون بين عامي ٢١٨ هـ و ٢٢٧ هـ دون أن يصل إلى مستوى من التعليم يرشحه لذلك المنصب، فقد كان يكره التعليم منذ صباه، كما وقع بعد توليه الخلافة تحت سيطرة الأتراك، وهؤلاء لم يكن بهم ميل إلى التحلّي بالثقافة اللغوية أو الأدبية، ولقد بدا فساد لغة المعتصم عندما أمر يوماً أشتاس التركي القِيمَ على السلاح أن يحضر له كلباً للمصيد، ولكنه رَدَّ عليه لَعَرَجٍ كان به، فكتب إليه أشتاس البيتين التاليين:

الْكَلْبُ أَخَذْتُ جَيْدَ مَكْسُورٍ رَجُلٍ جَبْتُ
رَدَّ جَيْدٌ كَمَا كَلْبٌ أَنْتَ أَخَذْتُ

فأجابه الخليفة على غرار فساد به، بقوله:

الْكَلْبُ كَانَ يُعْرَجُ يَوْمَ الَّذِي بِهِ بَعَثْتُ
لَوْ كَانَ جَاءَ يُجَبِّرُ أَجْبَرُ رَجُلٌ كَلْبٌ أَنْتَ^(٣٤)

وكان الجاحظ خير من صور لنا ملامح التغيير اللغوي الذي عاصره منذ أواخر القرن الثاني إلى النصف الأول من القرن الثالث (١٦٥ - ٢٥٥ هـ) والذي نحدده في ناحيتين:

الناحية الأولى: لغة العامة، وهي - مع سَوَقِيَّتِهَا - متفاوتة فيما بينها في اللحن، فأسوأ اللحن ما صدر عن الحاكّة والغزّالين الذين جعلهم الجاحظ أهْوَنَ شَأْنًا من أن

(٣٣) الأغاني ١٨٠١/٥.

(٣٤) انظر: العربية (برهان طك) ١٢٨.

(٣١) معجم الأدباء ١٩٢/٢.

(٣٢) معجم الأدباء ١٩٨/١٢.

يوصفوا بالحمق؛ لأن الأحق هو الذى يتكلم بالصواب الجيد ثم يحىء بخطأ فاحش،
والحائك ليس عنده صواب فى فعال ولا مقال، وكذلك القَرَال. ويلى هؤلاء الخدم، وقد ذكر
الملاحظ أن خادماً له أجرى الكلام العربى بحرى الكلام الفارسى؛ فقدم الصفة وأضافها
إلى الموصوف حين سأله الملاحظ: فى أى صناعة أسلموا هذا الغلام؟ فقال: فى أصحاب
نَعَالِ سِنْد - يريد: فى أصحاب النعال السندية^(٣٥). كذلك حكى الملاحظ عن غلام له
اسم نفيس أنه أخطأ فى تركيب بعض الجمل العربية، عندما قال لغلام آخر: الناس
وَيْلَكَ أنت حياءَ كلهم أقل! يريد: أنت أقل الناس كلهم حياءَ، وَيْلَكَ^(٣٦)؛ ويأتى بعد
هؤلاء جميعا المعلمون؛ فهم أقل لحناً ممن سبقهم، ولا سيما من كان منهم فى تعليم أولاد
العامة.

وفى تصوير الملاحظ للغة هؤلاء العوام، يسترعى انتباهنا تلك المصطلحات اللغوية،
التي ذاعت بين الطوائف المختلفة فى البصرة بخاصة، والتي أتم بعضها بِسْمَةِ الفارسية،
وبعضها الآخر بدا فى لفظ عربى ومعنى مستجد غير مألوف، اللهم إلا لأهل الطائفة
أنفسهم. فمن المصطلحات الخاصة بطائفة السُّؤال - طالبي الصدقات - ما جاء عن
خالد بن يزيد مولى المهالبة - الذى اشتهر باسم خالويه المكيدي - عندما سُئِلَ: وإِنَّكَ
لتعرفُ المكيدين؟ قال: وكيف لا أعرفهم، وأنا كنت كاجار فى حدائثه سنى، ثم لم يبق فى
الأرض مَخْطَرَانِى ولا مُسْتَعْرِضٌ إلا فُتْنَتُهُ، ولا شَعَاذٌ ولا كَاغَانِى ولا بَانَوَانٌ ولا قَرَسِى
ولا عَوَاءٌ ولا مَشْعَبٌ ولا فُلُورٌ ولا مُزِيدِى ولا إِسْطِيلٌ إلا وكان تحت يدي، ولقد أكلت
الرُّكُورِى ثلاثين سنة، ولم يبق فى الأرض كَعْبِى ولا مُكْدِى إلا وقد أخذت العِرافَةَ عليه^(٣٧).

ومن المصطلحات الخاصة بالطفيلين ما جاء على لسان أبى الفاتك الذى وُصِفَ بأنه
قاضى الفتيان، قال: الفتى لا يكون تَشَالاً ولا نَشَافاً ولا مِرْسَالاً ولا لِكَاماً ولا مَضَاصاً
ولا نَقَاصاً ولا وَلَاكاً ولا مُقَوَّراً ولا مُغَرِّبَلاً ولا مُخْلِقَماً ولا مُسَوَّغاً ولا مُلَقَّماً ولا مُحَضَّراً...
ثم يضيف الحارثى - صاحبُ القصة - قوله: فكيف لو رأى أبو الفاتك اللَّطَّاعَ والقَطَّاعَ
والنَّهَّاشَ، والمدَّادَ، والدِّقَّاعَ، والمُحَوَّلَ^(٣٨)؟ إلى غير ذلك من مصطلحات خاصة بغالبية
طوائف البصرة، حفل بها وبشرحها كتاب (البيخلاء).

(٣٥) البيان والتبيين ١/١١٣.

(٣٦) البيان والتبيين ٤/٩٣.

(٣٧) البيخلاء ٤٧ - وانظر تفسير هذه الألفاظ من ٥١ إلى ٥٣.

(٣٨) البيخلاء ٦٤ - وانظر تفسير هذه الألفاظ من ٧١ إلى ٧٣.

ويبدو من كلام الجاحظ أن الإعراب لم يكن ذا خطر كبير أو قليل على هذه اللغة، وأن العامة كانت تسخر ممن يعرّب معها وتعييه بالتسقي، ولذلك حذر الجاحظ من يحكى نادرة من نوارد العوام أن يستعمل فيها الإعراب أو بتخير لها لفظا حسنا أو ينطقها على وجه من الفصاحة؛ فذلك يفسدها ويذهب باستملاحهم لها، لأنهم لا يالفون الفصحى، وقد التزم هو ذلك ونصّ عليه فقال: «وإن وجدتم في هذا الكتاب لحنا أو كلاما غير معرب أو لفظا معدولا عن جهته، فاعلموا أننا إنما تركنا ذلك؛ لأن الإعراب يُبغض هذا الباب ويُخرجه عن حذّه، إلا أن أحكى كلاما من كلام متعاقلي البخلاء وأشعاع العلماء، كسهل بن هارون وأشباهه»^(٣٩).

والناحية الثانية: لغة الخاصة، ويذكر الجاحظ أن منهم من كان يتعلّم بإدخال الكلمات والجمل الفارسية في شعره، كذلك الأبيات للشاعر أسود بن أبي كريمة:

لَزِمَ الْفُرَّامُ ثَوْبِي	بُكْرَةً فِي يَوْمٍ سَبَبِ
فَتَمَائِلْتُ عَلَيْهِم	مَيْلَ زُنُكِي بِمَنْشَبِي
قَدْ حَا الذَّاذِيَّ صَرْقًا	أَوْ عُفَارًا بَايَخُسْتِ
نِمُّ كُفْتُمْ دُورَ بَادِ	وَتَحْكُمُ أَنْ خَرَّ كُفْتِ
إِنْ جِلْدِي دَبَغْتُه	أَهْلُ صَنْعَاءَ بَجَفْتِ
وَأَبُو عُثْرَةَ عِنْدِي	أَنْ كُورِبْدَ نَمَسْتِ
جَالِسٌ أُنْدَرُ مَكْنَا	دَايَا عَمْدَ بَهَشْتِ ^(٤٠)

وواضح في هذه الأبيات ذلك التكلف الذي التزمه الشاعر بمزج الكلمات الفارسية والكلمات العربية مزجا مترابطا، على حين أن قد كان في وسعه أن يستغنى عن الفارسية بعينها من العربية لو أراد، ولكنه رغب في التملح بهذا المزج، فأجرى في أبياته السابقة اثنتي عشرة كلمة فارسية، منها ثلاثة أسماء، هي: (مستى) بمعنى: السكر وإدمان الشراب، و (بايخست) بمعنى: الشراب على الريق، و (جفت) بمعنى: نمر - وفعلان هما: (كفتم) بمعنى: قلتم، و (كفت) بمعنى: قلت - واسم إشارة هو (آن) بمعنى: هذا - وصفتان هما (خر) بمعنى: بليد أحمق، و (كوربد) بمعنى: أعمى أو أعور - وحرف جر هو (اندر) بمعنى: في - ونهى هو (مكناد) بمعنى: لا تجعل - وجار ومجرور هما (بهشت) بمعنى: في الجنة - وأسلوب استغراب هو (دورباد) بمعنى: معاذ الله.

(٣٩) البخلاء، ٤٢ - ٤٣.

(٤٠) البيان والتبيين ١/ ١٠٠.

وكذلك فعل العُمانيُّ الشاعرُ عندما مدح الخليفة هارون الرشيد، فأدخل في أرجوزته بعض تلك الكلمات الفارسية استملاً، فقال:

مَنْ يَلْقَهُ مِنْ بَطْلٍ مُسَرَّنِدٍ
فِي زَغَفَةٍ مُحْكَمَةٍ بِالسُّرْدِ
تَجُولُ بَيْنَ رَأْسِهِ وَالْكُرْدِ
لَمَّا هَوَى بَيْنَ عِمَاضِ الْأَسَدِ
وَصَارَ فِي كَفِّ الْهَرَبِ السُّورِدِ
أَلَى يَذُوقُ الدُّهْرَ أَبَ سَرْدِ^(٤١)

والْكُرْدُ هو العنق، وأَب سرد هو الماء البارد - بالفارسية.

ثم يذكر الجاحظ أن من الخاصة طائفة عزَّ عليها أن تتردى في أساليب السوقة، أو تجارى خواص القوم في كلامهم الفصيح المألوف، فأرادت أن تنتزع لنفسها من المكانة ما ليس لها؛ بأن توهم من يسمعون أنها تملك من اللغة ما كان يملكه البدوي في جاهليته من وخشي الكلام وتفخيم الصوت، هؤلاء هم أصحاب التفعير والتعقيب والتشديق والتعطيط والجهورة والتفخيم، ولحنهم أقبح لحن، وبقي في مقدمة هؤلاء المتفعرين عيسى بن عمر النخعي (ت ١٤٩ هـ) صاحب العبارة المشهورة التي قالها حين ضربه عمر بن هبيرة ضرباً مبرحاً في وديعة ففقدت بعد أن أودعها، وتلك العبارة هي: إن كانت إلا أثياباً في أسفاط قبضها عشاروك^(٤٢). ثم أبو خالد النميري وأبو محكم الراوية وأبو علقمة النحوي الذي قال لطيبه: يا آس: إني رجعت إلى المنزل وأنا سئق لقس، فأتيت بشنينة من لويّة ولكيك وقطع أقرن قد غدرن هناك من سعن ورقاق شرشضان وسقيط عطعط، ثم تناولت عليها كأساً. وقد أجابه الطبيب على غرار تشادقه مستهزئاً فقال: خذ خرقفاً وسفلفاً وجرففاً^(٤٣).

ولاشك أن هذا الكلام الفصيح في مخاطبة العامة أقبح من اللحن في مخاطبة الأعراب الفصحاء، وقد ألف أبو الفرج النحوي (ت ٤٩٩ هـ) كتاباً جمع فيه نوازل هؤلاء المتفعرين وأخبارهم^(٤٤).

(٤١) البيان والتبيين ٩٩/١.

(٤٢) عيون الأخبار ١٦١/٥.

(٤٣) البيان والتبيين ٢٠١/٢.

(٤٤) تاريخ الأدب العربي ٢٤٩/١.

وإذا كان التقرُّ في المثال السابق ناشئاً من استعمال مهجور الكلام مع استقامته في العربية، فإن الجاحظ لا ينسى متقراً آخر استعمل مأنوس الكلام، ولكن بدأ تقعره في القاعدة اللغوية، وهو بشرُّ بن غِيَّات المَرِيَّسي (ت ٢١٨ هـ) تلميذ أبي يوسف الحنفي، لقد ضعفت سليقته العربية، ولم يُفد كثيراً من تعلمه، فوجد في التصنع والتقرُّ ما يعرضه عن ذلك، فكان سخرية للناس؛ لأنه لم يَبْر على نَسِي الخاصة في الإعراب ومألوف التركيب العربي، ولم يتبع العامة في ألفاظها السُّوقية وتساهلها في صيغ العربية ومفرداتها، كان يقول: قضى الله لكم الحوايج على أحسن الوجوه وأهنؤها^(٤٥)، فخالف الخاصة في عدم همز (الحوايج) وفي حركة الإعراب من (أهنؤها) وخالف العامة التي تخلت عن همز كثير من الكلمات ومنها هذه الكلمة، وهكذا صارت عبارته مثار سخرية واستنكار من الجميع، عبّر عن ذلك الشاعر الطريف القاسم التُّمار بقوله: هكذا! وفقاً لقول الشاعر:

إِنْ سُلِّمَ وَأَقَّ يَكْلُوها ضُنَّتْ بِشِيءٍ مَا كَانَ يَرْزُوها^(٤٦)

وطائفة ثالثة: حافظت على عريبتها الفصحى المألوفة، ونطقتها على ما ينبغي، وهؤلاء هم عرب البدو الخُلص، الذين ابتعدوا عن المدن وعن طرق السابلة وبجاءع الأسواق، ويشير الجاحظ على من يحكى نادرة من كلام هؤلاء أن يلتزم إعرابها ومخارج ألفاظها، ويبعدا عن كلام المؤلدين والبلديين حتى يفهم عنه هؤلاء الفصحاء أولاً، وحتى لا يسخروا من انحراف لفته ثانياً، فحين قال رجل من البلديين لأعرابي من هؤلاء: كيف أهلك؟ - يكسر اللام - لم يفهم عنه ما أراد وإنما فهم ما يؤديه اللفظ، فقال: ضلّياً! - ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله - وحين قال الكسائي لغلام منهم: من خلّقك؟ - بسكون القاف - لم يجيبه؛ لأنه لم يدر مراده.

وعلى هؤلاء الأعراب اعتمد العلماء في أمصار العراق في أخذ اللفة والاستشهاد، وكان إلقاء الكلام الملحون على العربي هو الطريقة المثلى في تبين فصاحته فد «أصحاب اللفة لا يفقهون قول القائل منا: مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا يَطْلُ، وإذا عَرَّ أَخَاكَ قَهْنُ، ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم: ذهبت إلى أبو زيد، ورأيت أبي عمرو، ومتى وجد النحويون أعرابياً يفهم هذا وأشباهه يهرجوه، ولم يسمعوا منه؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تُفسد اللفة وتُنقص البيان»^(٤٧).

(٤٥) البيان والتبيين ٢/١٦٨.

(٤٦) وانظر: عيون الأخبار ٥/١٥٧، العقد الفريد ١/٢٩٦.

(٤٧) البيان والتبيين ١/١١٣.

وطائفة رابعة يُشيدُ الجاحظُ باستعمالها اللغوي، تلك هي طائفة الكُتّاب، الذين التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوقّراً وحشياً، ولا ساقطاً سُوقياً، وربما فاقت هذه الطائفة طائفة الأعراب لرفّة كلامها وسهولة مسلكها، وذلك ما دعا الجاحظُ إلى أن يقول: إنه لم يرَ قطُّ أمثَلَ في البلاغة من الكُتّاب^(٤٨).

وإذا كان القرن الثالث الذي عاش فيه الجاحظُ قد شهد نهضة نحوية مجيدة، تمثلت في التنافس بين علماء البصرة وعلماء الكوفة في مسائل النحو: أصولها وفروعها، فقد كان منيراً للغرابة أن يشجع هذا التنافس على الانحراف اللغوي، حين تحوّل إلى خصومة حزبية بعد أن كان في أول أمره مُبرأً عن الهوى، وقد زاد في هذه الخصومة أمور السياسة، إذ كان على كل من الفريقين في البصرة والكوفة أن يؤيد رأيه، ولا سبيل إلى ذلك إلا بكلام العربي الخالص، ومن ثمَّ وجدنا الأعراب يرحلون إلى أمصار العراق، ويزداد عددهم في البصرة والكوفة خاصة، لما شعروا بالحاجة إليهم لنصرة مذهب على مذهب، وأصبحت بضاعتهم بالعراق هي الكلام الذي يضمن لهم رزقاً وقرّاً، وجأها عند السلطان، وحظوة عند العلماء، ولئن تحرّى بعض هؤلاء الأعراب الصواب في قوله لقد كان بعضُ منهم لا يتحرّاه، بل يُلقى الكلام على وفق ما يراد منه وعلى هوى من يريده، وكان يونس بن حبيب يطلب من الأعراب أن يضعوا من الشعر ما يوافق مذهبهم، وحين كثّر منه ذلك ضاق به الأعراي - وهو رؤبة بن العجاج - وقال له: حتّامُ تسألني عن هذه الأباطيل وأزخرفها لك؟ أما ترى الشيب قد بلغ في لحيتك^(٤٩)؟

وكان الكسائي قد تعلم اللغة على علماء البصرة، ثم تحوّل عنهم إلى بغداد، حيث استمع إلى من فيها ومن حولها من الأعراب - وهم فيما تذكر الرواية - أخلاط من قبائل غير عريقة في العربية، ومنهم أعراب الحليّات الذين قدموا إلى بغداد، وضرّبوا خيامهم في قُطْرُبُل، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كلّهُ - على ما يقول أبو زيد^(٥٠).

ولأجل هذا لم يتمتع العربي النازل بالعراق بمثل الثقة التي كان يتمتع بها عندما كان في البادية، ولم يحظَ كلامه بالتسليم والقبول والاستشهاد الذي كان يحظى به قبل أن

(٤٨) البيان والقيين ٩٥/٦.

(٤٩) أخبار النحويين البصريين ٢٨، الأغاني ٢٣/٤٩، ٨٠.

(٥٠) أخبار النحويين البصريين ٤٤.

يُسَاكِنَ العلماء، ولم يكن في وسع هؤلاء العلماء أن يميزوا العربي الفصيح من غيره إلا بالاختبار، وذلك بأن يُسمعوه الكلام الملهون، فإن فهمه بهرجؤه وزيفوه ولم يأخذوا عنه؛ لتيقنهم من كذبه وكثرة مخالطته الأعاجم حتى لَانَ جلده وفسد طبعه ولسانه، وكان أقوى سلاح وجهه البصريون إلى الكوفيين ما جاء على لسان أبي الفضل الرباشي البصري: «نحن - يعني البصريين - نأخذ اللغة عن حَرْشَةِ الضباب وأَكَلَةِ اليرابيع، وهؤلاء - يعني الكوفيين - أخذوا اللغة عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز»^(٥١).

وإذ تزعزعت الثقة في الأعراب لم يكن في العراق ممن يُحسن العربية - في القرن الثالث - إلا أولئك الذين تَلَقُّوا العربية بالتعلم على أيدي الثقات من العلماء، حتى هؤلاء لم يسلموا من الانحراف؛ لكون صحة ألسنتهم أمراً مكتسباً لا طبعاً فيهم، ولا يكاد شاعر أو نثر يسلم من مأخذ لغوية استندركت عليه.

وما إن يَحُلُّ القرن الرابع حتى نجد اللحن في اللغة أمراً مألوفاً، يوشك أن يكون غير معيب في أوساط المثقفين، فأحمد بن فارس اللغوي (ت ٣٩٥ هـ) يتحسر ويأسف على ما أصاب العربية على ألسنة المثقفين من المُحدِّثين والفقهاء الذين لم يَرَوْا بأساً في أن يتخلى المُحدِّث والفقيه عن المعرفة اللغوية واستقامة اللسان، يقول: «وقد كان الناس قديماً يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرأونه اجتنابهم بعض الذنوب، أما الآن فقد تجاوزوا، حتى إن المُحدِّث يحدث فيلحن، والفقيه يؤلف فيلحن، فإذا نُبِّها قالوا: ما ندري الإعراب، وإنما نحن محدثون وفقهاء، فهذا يُسرَّان بما يُساء به اللبيب، ولقد كلمت بعض من يذهب بنفسه ويراها من فقه الشافعي بالمرتبة العليا في القياس، فقلت له: ما حقيقة القياس ومعناه؟ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس على هذا، وإنما على إقامة الدليل على صحته»^(٥٢) ثم يعلّق ابن فارس على هذا بقوله: «فَقُلْ الآن في رجل يقيم الدليل على صحة شيء لا يعرف معناه ولا يدري ماهو، ونعوذ بالله من سوء الاختيار»^(٥٣).

ولم يقتصر الأمر على محدثي القرن الرابع وفقهائه، بل تطرق الانحراف إلى ألسنة الخاصة من المثقفين الذين تدار بأيديهم أمور الدولة، ومنها القضاء، وقد حكى المقدسي (ت ٣٨٠ هـ) أنه كثيراً ما كان يحضر مجلس قاضي القضاة ببغداد ويخجل من كثرة ما يلحن في كلامه، وإن كان البغداديون لا يَرَوْنَ في ذلك عيباً^(٥٤)، كما ذكر الحريري

(٥٣) أحسن التقاسيم ١٨٢.

(٥٤) المصدر السابق.

(٥١) أخبار النحويين البصريين ٦٨.

(٥٢) الصاحبي في فقه اللغة ٣٢.

(ت ٥١٦ هـ) أنه رأى كثيراً ممن تسمّوا أئمة الرُتب، واتسموا بِسمة الأدب، قد ضاهروا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم، وترعّف به مرّاعف أقلامهم مما يخفض من قدر العلية ويصمها^(٥٥).

وبكثرة ظهور الانحراف على السنة الخاصة من الحكام والوزراء والقضاة والمتقنين وعلماء اللغة - على توالي السنين - اكتسبت العامة الملحونة طوائف كثيرة، فاتسع نطاقها، وامتد سلطانها، ووجدت من يرضى بها ويدافع عنها، إلا فريقاً من علماء اللغة ناصبها العدا، وتعقبها في كلام الشعراء والكتّاب وغيرهم، وهؤلاء هم من نطلق عليهم (علماء التقية اللغوية).



وبعد أن عرضنا للفساد اللغوي في العراق على وجه الإجمال نعرض له الآن في شيء من التفصيل، ولن نقصر العرض على الجانب النحوي، بل سنتجاوزه إلى مختلف الجوانب اللغوية؛ حتى تكون الصورة أتم، والوصف أدق، ومنستخلص ذلك كله مما وصل إلينا من كتب اللحن اللغوي، مهتمين بنسبة كل انحراف إلى من استدركه. وقد دار بمخاطرنا أول الأمر أن ندرس هذه الكتب واحداً بعد الآخر، لكن تبين لنا خطأ هذه الدراسة، أو عدم دقتها؛ وذلك لما يأتي:

١ - أن هناك آراء لأصحاب كتب اللحن لم ترد في كتبهم، ونذكر من ذلك:

* الكسائي، فمن آرائه التي لم ترد في الكتاب المنسوب إليه وهو (لحن العوام):
ما جاء في الأمالي، لأبي علي القالي (٣٢/٢): وَقَصْتُ عُتُقَ الدابة أَقْصَاهَا وَقْصًا، ولا يقال: وَقَصْتُ الْعُنُقَ نَفْسَهَا.

وما جاء في لسان العرب (دمم - خلق): لم أسمع أحداً ينقل الدَّم، ولم نسمعهم قالوا: خَلَقَ، في شيء من الكلام.

* ثعلب، الذي نضيف إلى ما استدركه في فصيحه استعمالات أخرى أخذها على العامة، ووردت في (فائت الفصيح) لأبي عمر الزاهد، وتبلغ سبعة وعشرين استعمالاً، ومنها:

(٥٥) حرة النواص ٣.

أنت تُؤذيني، ولا يقال: تأذيني - بفتح التاء (١/٣) * ويقال: طردته فذهب، ولا يقال: انطرد (٢/٣) ويقال: هو القَرَقُل، ولا يقال: قرقر (٢/٦) ويقال: ما أنت في هذا بوَحْدَانَةٍ، ولا يقال: بوَحْدَى (١/٧) ولا يقال: فلان وَخِمٌ - بكسر الخاء (٢/٧) ويقال: تأخر عني، ولا يقال: أَخْرَعْنِي، إلا أن يريد: أَخْرَعْنِي شَيْئاً (٢/٧) ويقال: غَيَّرْتُ الموازين (٢/٧) ولا يقال: حديث مستفاض، إلا أن تقول: فيه (١/٨) ولا يقال: أدوية في جميع داء (١/٩).

وإنما أضفنا هذه المسائل لتعجب، لا لأبي عمر الزاهد؛ لما جاء في مقدمة (فائت الفصيح) من نسبتها إليه، قال أبو عمر: «هذا كتاب الفائت من الفصيح، قرأه أبو جعفر ابن شاذان على أبي عمر محمد بن عبد الواحد اللغوي الزاهد ببغداد في سنة ٣٤٢ هـ، قال أبو عمر: أخبرنا تعجب بما في هذا الكتاب»^(٥٦).

٢ - وأن هناك آراء لعلماء اهتموا باللحن اللغوي، وقد فُقدت كتبهم التي ألفوها في هذا الميدان، وقد وُفقنا إلى استخلاص بعض من هذه الآراء، ومن هؤلاء:

* الفراء: وقد جمعنا من آرائه إحدى عشرة مسألة، فهو لا يميز قولهم: شئت يده - بضم الشين - (اللسان: شلل) ولا يميز قولهم: صحيفة مَقْرِيَّة (اللسان: قرأ) ولا يميز قولهم: شَمْع - بإسكان الميم - (إصلاح المنطق ٢٧) ولا: رَغَاية اللبن - بكسر الأول وباء قبل الآخر (إصلاح المنطق ١١٢) ولا: الجُلُودِي - بضم الجيم - نسبة إلى جلود بفتحها (إصلاح المنطق ١٦٢) ولا: ذُكْر - بكسر الذال - من قولهم: جاءنا على ذُكْر (إصلاح المنطق ١٦٨) ولا: جنت إلى عندك (لحن العوام للجواليقي ٩) كما لا يميز: لَأَل - لصاحب اللؤلؤ (التنبيهات على أغاليط الرواة ١٢٠) ولا: البواطِل، في قولهم: فلان يحدث بالبواطِل (تقويم اللسان لابن الجوزي ١٦) ولا: الإِهام - في الإِهام - (تقويم اللسان لابن الجوزي ٨٤) ولا: تُوْتِر وتُحْمَد - بدلاً من قولهم: تُوْفِر وتُحْمَد - (اللسان: وفر) ولا يقال للكساء الأسود: بَرَزْكَان ولا بَرَزْكَافِي، وإنما يقال: بَرْكَان وبرْكَافِي (المغرب في ترتيب المعرب ٣٥/١).

* الأصمعي: وقد جمعنا من آرائه في اللحن فوق الخمسين مسألة، نذكرها - مع أماكنها - باختصار:

* الرقم الأول للورقة في المخطوط، والثاني (١) لظهورها، و(٢) لباطنها.
(٥٦) الفائت من الفصيح، الورقة الأولى.

في لسان العرب: القَلْطَبَان والقَرْطَبَان - في: الكُلْتَبَان - بمعنى القيادة (قلطب وقلتب)^(٥٧) وأَقْرَنَهُ السَّلامَ (اقرأ) وَلِيَهْنِكَ الْفَارَسُ (هنا) ووقعت في هَمْرُجَة - يفتح الميم وتشديد الراء - (همرج) والخلط في الاستعمال بين حين وحيث (حين وحيث) وبهاهيا (يهيه) وما أَلُوْكَ جُهْدًا (ألو) وإيه - بغير تنوين - للاستزادة من الحديث (أيه) وعصاة - في: عصا (عصو) واستأهله - بمعنى استحققه (أهل) وفي صدره جَنَّةٌ - في: إْحَنَّة (أحن) وخنفساء - بالهاء - (خنفس) وهذا توب يَقطَع وَيُقَطِّع وَيُقَطِّعُني - بمعنى: يصلح أن يُقَطَّع قميصًا (قطع).

وفي شرح المفصل لابن يعيش (٨/١)^(٥٨): قضيت العجب من كذا، وصوابه: ما كِدْتُ أَقْضِي العجب.

وفي البارع (٥٥): المَغْس - يفتح الغين - والصواب إسكانها.
وفي معجم ما استعجم (٢٦٥/١): أُنْبِجَانِي - في النسب إلى منبج.
وفي الحيوان للجاحظ (٣٣٣/١): أَكَلْنَا مَلَّةً - وهي الرَّمَاد الحارّ - .
وفي الموشح للمرزباني (١٦٤): زوجة - في: زوج.
وفي الجُمَانَة في إزالة الرُّطَانَة (٣٧): الحِشْمَة - بمعنى الاستحياء.
وفي الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: حشيش، للرَّطْب من النبات (١٢٨) وزكنت بمعنى: ظننت وتوهمت (١٠٩) ويتصدق بمعنى يسأل الصدقة (١١٠) وأَوْعَزْتُ - في: وَعَزْتُ (١٩٦) وماء مالح وسحك مالح (٢١٦).
وفي إنباء الرواة (١٦٦/١): قَنَزَعُ الديك - في: قَوَزَع.
وفي تقويم اللسان لابن الجوزي: إدخال الألف واللام على اللفظتين: كلّ وبعض (١٠٣) وشتان ما بينها (١٤٨) ومالي وما لفلان (١٩٣).
وفي المغرب في ترتيب المغرب (٩٦/٣): الجَنَازَة - يفتح الجيم - .
وفي إصلاح المنطق: أغار في البلاد (٢٤٠) وَظَفَارِي - بكسر الأول - نسبة إلى

(٥٧) ما بين القوسين إشارة إلى المدد اللغوية في لسان العرب.

(٥٨) ما بين القوسين هنا وفيما بعده لأرقام الصفحات في الكتاب.

ظَفَار - بفتح - (١٦٢) وِعْرِقُ النِّسَا (١٦٤) وَذَوَى الْعُود - بكسر الواو - (١٩٠) وأبرق له وأرعد (٢٢٦) وفاظت نفسه أو فاضت (٢٨٦).

وفي تنقيف اللسان، لاين مَكَّى الصُّقْلَى: شىء مُعَوَّج - بفتح العين وتشديد الواو المفتوحة - (٢٣٤).

وفي أدب الكاتب، لاين قتيبة: دِين (من الدِّين) ومديون - لمن كثر عليه الدين - (٣٢١) وقوموا بأجمعكم - بفتح الميم - (٣٢١).

وفي لمن العامة، للزبيدي (٣٢): أُنْمَانَةٌ في بيت ذى الرُّمَّة:
لأُنْمَانَةٌ مِنْ وَحْشٍ بَيْنَ سُوءَيْقَةٍ وبين الجبال العُفْرِ ذَاتِ السَّلَائِلِ

وفي ثرة الغواص، للحريري (٨٥): زيادة (إذ) في جواب يئنا.
وفي كشف الطُّرَّة، للآلوسي: ثَمَانٍ - دون ياء - (١٩٠) وحوائج - جمع حاجة (٢١٢).

وفي المغرب في ترتيب المغرب: مِرْزَاب - في: مِرْزَاب -
وفي التبيهات على أغاليط الرواة (١١٥): ناموسة - في ناموس -
وفي ذيل الفصيح (١١٤): المجانسة والتجنيس.

وفي فحولة الشعراء (٥٠): حذف همزة الاستفهام من بيت عمر بن أبي ربيعة:
ثُمَّ قَالُوا: نُجِبْهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا عِنْدَ الرُّمْلِ وَالْخَصَى وَالشَّرَابِ

• أبو حاتم السجستاني: وقد أورد له الدكتور رمضان عيد التواب^(٥٩) تسعاً وتلاتين مسألة، يظن أنها مأخوذة من كتابه المفقود (ما تلحن فيه العامة) ولكن بعرض هذه المسائل على كتب اللغة أمكن ردُّ كثير منها إلى صاحبها - وهو الأصمعي - الذي كان أبو حاتم يروي عنه، ومن ذلك: ما أَلَوَكَ جُهْدًا، واستأهل بمعنى استحق، وإدخال الألف واللام على كلٍّ وبعض، واستعمال حين وحيث: كل منهما في موضع الآخر، والمغس - بفتح الغين -، وأنجباني - في النسب إلى منبج - وقد سبق أن ذلك من رأى الأصمعي.

(٥٩) لمن العامة والتطور اللغوي ٦٤١ - ٦٥٤.

على أننا نظن أن كتاب السجستاني المفقود لم يأت بجديد كثير في مجال اللحن اللغوي، وإنما جُل ما فيه من استدراك العلماء قبله، ولا فضل للسجستاني إلا بإضافة بعض الأمور اللغوية، يدلنا على ذلك أن الزبيدي قد تصفح هذا الكتاب، ثم قال: «رأيت مشتملاً على ما يشتمل عليه سائر الكتب الموضوعة في اللغة، ورأيت الفن الذي قصده، والضرب الذي اعتمده ووسم الكتاب به - يقصد تسميته لحن العامة أو المُرّال والمُفسد - تَزَرُّاً فيها ضَمَنه من تفسير الغريب وتصريف الأفعال وتوجيه اللغات، فكان الكتاب مُؤلفاً لغير ما نسب إليه وعُرف به^(٦٠)».

وفي لسان العرب مسألة أخرى نسبت إلى أبي حاتم، قال ابن منظور: «قال أبو حاتم: العامة ربما قالوا في مضارع افعل ذلك إمّالاً: افعل ذلك.. ثار^(٦١)، وهو فارسي مردود، والعامة تقول أيضاً: أمّال، فيضمون الألف، وهو خطأ أيضاً، والصواب: إمّالاً - غير مُمال - لأن الأدوات لا تمّال» (اللسان: إمّالاً). ومن اللسان أيضاً تبين أن السجستاني - قبل الحريري - هو الذي استدرج على العامة استعمالها: أَرْجِيَّةً وَأَقْفِيَّةً - جَمْعِيْنِ للمفردين: رجا وقفا (اللسان: رجا، قفو).

• أبو هلال العسكري: وقد روى عنه ابن الجوزي في تقويم اللسان هذه المسائل:

أَيْشِرْ تَرِيدُ؟ - نِي: أَيْ شَيْءٍ تَرِيدُ؟ (٩٥)^(٦٢) وَأَزَلِي - بِمَعْنَى قَدِيمٍ (٩٧) وَجَوَاهِرَاتٍ، جَمْعُ جَوَابٍ (١١٢) وَحَلَّةٌ - لِلثَوْبَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ (١١٥) وَحَوَانِجٌ - جَمْعُ حَاجَةٍ (١١٧) [الْحَقُّ أَنَّهُ لِلْأَصْمَعِيِّ] وَقَنِينَةٌ - بِفَتْحِ الْقَافِ - (١٦٧) وَالْمَرِي - بِكَسْرِ الرَّاءِ (١٨٣) [الْحَقُّ أَنَّهُ لِابْنِ السَّكَيْتِ].

٣ - وأن من أصحاب الكتب من لم يكن له جهد كبير في ملاحظة أخطاء عصره وبلده، وإنما حصر همه في جمع آراء أساتذته وتلخيصها أو شرحها، ومن الخطأ البين أن تدرس هذه الآراء على أنها له ولعصره وبلده، ومن هؤلاء ابن الجوزي، الذي صرح في مقدمة كتابه بأنه جمعه من كتب العلماء وليس له فيه إلا الترتيب والاختصار^(٦٣).

٤ - وأن من كتب اللحن ما يضم آراءً تخالف المشهور عن أصحابها، ومن الخطأ

(٦٠) لحن العامة للزبيدي ٥ - ٦.

(٦١) كلمة فارسية ساقطة من اللسان.

(٦٢) الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات الكتاب (تقويم اللسان).

(٦٣) تقويم اللسان: المقدمة.

دراسة هذه الآراء على أنها لهم، وأعني بذلك الكتاب المنسوب إلى الإمام الكسائي (لحن العوام) فقد حوى بعض الآراء غير المعروفة عن الكسائي في كتب اللغة، بل المشهور عنه خلافها. ومن ذلك ما جاء في الكتاب من تخطئة كسر القاف من الفعل (نقم) وفتح الدال من الفعل (وددت) والتفرقة بين: قبست النار وأقبسته العلم، وبين: غما (الواوى) بمعنى زاده وغمى (اليائى) بمعنى أحمراً وأسوداً. وعند الجوهري وغيره من أصحاب المعاجم أن الكسائي ارتضى غير هذا^(٦٤).

٥ - وأن الاتجاه إلى دراسة الآراء، دون الاتجاه إلى دراسة الكتب يكفل أمرين: أحدهما: الدقة في نسبة رأى إلى صاحبه، وقد أهمل ذلك كثير من كتب اللحن وكان الرجوع إلى كتب اللغة والنحو والأدب والطبقات والتاريخ هو السبيل إلى هذه الدقة. والثاني: ربط الانحراف اللغوى بالمكان الذى ظهر فيه، وربما بالزمان أيضاً، وهو أمر تقريبى ظنى؛ لأنه من غير المعقول أن يستقر عالم في بلد واحد كالبصرة أو الكوفة أو بغداد، فقد كانوا ينتقلون في مختلف أقطار العراق، وربما فيها جاورها أيضاً. كما كان العلماء أيام جمع اللغة يحملون ببلاد الحجاز - ولاسيما الكسائي والأصمعي - هذا من حيث المكان.

أما من حيث الزمان فلأننا وجدنا انحرافات لغوية متكررة في كتب اللحن في عصورها المختلفة، وهو مادعا بعض الباحثين المعاصرين إلى القول بأنهم كانوا ينقلون خلفاً عن سلف، دون نظر إلى أن ذلك الانحراف وقع في زمانهم أولاً^(٦٥). وإن كنا نحن على ظننا الحسن بهؤلاء؛ إيماناً منا بأن الانحراف الذى يظهر على الألسنة قلما يعود إلى حاله الأصل من الصحة والصواب حتى مع التشبيه عليه؛ لحقته على اللسان أولاً، ولكنرة الناطقين به مع قلة المصححين له ثانياً، وأقرب إلى الظن أنه لو صححت العامة انحرافاً في عصر هذا الذى نقل عمن سبقه لأشار هو إلى ذلك ونبه عليه.

وحق نيسر الربط بين اللحن اللغوى وزمانه نذكر هذه القائمة بأسماء العلماء الذين عُنُوا بأمر اللحن اللغوى ممن أثير عنه كتاب، ومن الذين عثرنا على آراء لهم في هذا المجال:

(٦٤) العربية (برهان فاك) ٨٩، وانظر: مقدمة الكتاب المنسوب إلى الكسائي.

(٦٥) مستوى الصواب والمخطأ ٢٣٦.

اسم مؤلفه	سنة وفاته	عالم التنقية اللغوى
ما تلحن فيه العوام	١٨٩ هـ	١ - الكسانى (على بن حمزة)
آراء مجموعة	٢٠٧ هـ	٢ - الفراء (يحيى بن زياد)
آراء مجموعة	٢١٦ هـ	٣ - الأصمعى (عبد الملك بن قريب)
إصلاح المنطق	٢٤٤ هـ	٤ - ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق)
آراء مجموعة	٢٤٨ هـ	٥ - السجستاني (سهل بن محمد)
أدب الكاتب	٢٦٧ هـ	٦ - ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)
فصبح ثعلب	٢٩١ هـ	٧ - ثعلب (أحمد بن يحيى)
		٨ - أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله)
آراء مجموعة	٣٩٥ هـ	٩ - الحريري (القاسم بن علي)
درة الغواص	٥١٦ هـ	١٠ - الجواليقي (موهوب بن أحمد)
تكملة ما تلحن فيه العامة	٥٣٩ هـ	١١ - ابن الجوزى (عبد الرحمن بن علي)
تقويم اللسان	٥٩٧ هـ	١٢ - اليفغادى (موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف)
ذيل الفصيح	٦٢٩ هـ	

• • •

ثانيًا

من مظاهر الخطأ في لغة العراقيين*

الإفراد والتثنية والجمع

(أ) جمع الثلاثي:

أشار الكسائي إلى أن العامة في زمنه كانت تجمع بعض أمثلة الثلاثي الذي هو على وزن فَعَلَ - بفتح فسكون - كما تجمع الرباعي (على فَعَالِي) قالوا: جَدَيَّ وَجَدَايَا (٥٠) **.

ويشير الأصمعي إلى أن العامة في زمنه كانت تجمع على (فواعل) ما جاء من الثلاثي على فَعَلَة وثانيه ألف المد. قالوا: حوائج - في جمع حاجة (اللسان: حوَج).

أما ابن السكيت فقد لاحظ أن الناس يجمعون على (أفعلة) ما كان من الثلاثي على فَعَلَ، وفُعِلَ وفُعِلَ. قالوا: أُجْرِزَة وَأَقْرِطَة وَأَقْبِلَة وَأَنْرِسة وَأَرْجِة - في جمع: جُرَزَ وَقُرُطَ وفِيلَ وتُرْسَ وَرُجَ (إصلاح المنطق ١٧٠).

ولاحظ السجستاني أنهم يجمعون الريح على (أرياح) توهمًا أن ياءها أصل غير مُعَلٍّ مقلوب عن الواو (اللسان: روح) كذلك لاحظ السجستاني أنهم يجمعون من الثلاثي المقصور الكلمتين: رَحًا وَقَفًا على (أفعلة) فيقولون: أَرْجِية وَأَقْبِية (اللسان: رحو - قفو) وكأنهم كانوا ينطقون الكلمتين بألف المد. نحو: عطاء وأعطية.

أما ثعلب فلاحظ أنهم يجمعون على (أفعلة) ما كان مُعَلٍّ العين على فَعَلَ - بفتح الفاء والعين - فقالوا: داء وأدوية (فائت الفصيح ١/٩).

* بعض ما يذكر في هذا المبحث قد يكون علة من قبيل الخطأ أمرًا غير مقبول، إما لوروده في لهجة عربية، أو لاحتثاله التأويل الذي يسوغه لكننا ذكرناه هنا على عهدة أصحابه الذين رأوا أنه غير صحيح أو غير فصيح. ثم إننا سنقدم مبحثًا مستقلًا فيما بعد لتوضيح ذلك.

** الرقم هنا وفيما بعده لصفحات الكتاب الخاص بكل عالم.

وأما الحريري فيشير إلى أن أهل زمانه يجمعون بعض الثلاثي ساكن العين على (أفاعل) تارة وعلى (فعالي) تارة أخرى. قالوا: الأراضى، في جمع الأرض (درة الفواص ٦٥) والثديا، في جمع ثدي (درة الفواص ٥٦) وأنهم يجمعون الفم على أفهام (درة الفواص ٩٠) على توهم أن الميم في المفرد أصل مشدد وأن الكلمة ثلاثية على فعل. ولاحظ الجواليقي أن الناس في زمانه تستعمل القرايا جمعاً لقرية.

(ب) جمع غير الثلاثي:

كانوا - زَمَنَ الكِسائي - يجمعون الجديد على جُدد - بضم ففتح (٤٤) خلطاً بيته وبين الجُدد التي هي الجبال. ولاحظ الفراء أنهم يقولون: فلان يُحَدِّث بالبواطل، وكلام العرب هو: الأباطيل، واحدها أَبْطُولَةٌ أو إِبْطَالَةٌ (ابن الجوزي ٩٦). وهناك من الكلمات مالا يجمع إلا بإضافة (ذو) أو (ذات) إليه، ولكنهم زَمَنَ السجستاني كانوا يجمعونها الجمع الأقصى، فيقولون: الطواسين والحواميم، في جمع: طس وحم (اللسان: طس - حم). ورأى ثعلب أنهم يجمعون جمع تصحيح للمذكر أو المؤنث مالم يرد عن العرب جمعه كذلك، قالوا: مَرْمُون ومَرَّات - في جمع امرئ وامرأة - والوارد في المذكر: قوم، وفي المؤنث: نسوة (الفصيح ٨٠).

أما أبو هلال العسكري فقد سمعهم يجمعون الجواب على: جوابات (ابن الجوزي ١١٢) وجواب مصدر مبهم، لا يثنى ولا يجمع. ولاحظ الحريري أنهم يجمعون (الجوالق) بالآلف والتاء، فيقولون: جَوَالِقَات، وأسماها الجنس المذكر لا تجمع كذلك إلا ماورد (الدرة ٢٥٨) وأنهم يجمعون الأوقية على أفعال، فيقولون: أَوَاق (الدرة ٧٦) ويخطئون هذا الجمع بجمع أوق الذي هو الثقل، وكذلك لاحظ الحريري أنهم يجمعون على فَعَل - بكسر ففتح - ما كان من المفرد على فَعَلَى - بضم فسكون - فيقولون: طُولَى وطُول (الدرة ١٦٧) والطُول هو الجبل. أما الصفة التي هي على وزن فعلاء مؤنث أفعل فيجمعونها بالآلف والتاء، يقولون: حمراء وحمراوات وبيضاء وبيضاوات (الدرة ١٦٦).

ويشير الجواليقي إلى ما كان يحدث في عصره من جمع المكوك - وهو كَيْلٌ لأهل العراق - على المَكَاكِي، وهذا الجمع إنما هو للمكاء، وهو طائر يسقط في الرياض ويمكؤ

أى يَصِفِرُ (لحن العوام ١٠) وما كان يسمعه من جمع الخيشوم - وهو الأنف - على مخاشيم (لحن العوام ١٢) وحقه أن يجمع على خياشيم أو خياشم، ثم ما كان يسمعه من هذا الجمع الغريب للأنبوبة على أنبابيب، الذى وصفه بأنه لفظ شنيع وبناء منكر (لحن العوام ١٠).

(ج) التبادل بين المفرد وقسيميه:

١ - المفرد دال على المتنى: ذكر الأصمى أن عامة زمانه استعملوا المفرد دالاً على المتنى فيما لا ينفصل. فقالوا: تَوَامَ وَزَوْج، والصواب: تَوَامَانِ وَزَوْجَانِ (اللسان: زوج) ويبدو أن هذه الظاهرة قد استعرت فيما بعد، وكثرت أمثلتها، إذ أشار إليها ابن قتيبة في أدب الكاتب (٣٢٤) وأضاف إلى المثالين السابقين: مِقْرَاضٌ وَمِقْصَصٌ وَجَلَمٌ، ثم ابن السكيت في إصلاح المنطق، كما أشار إليها الحريري في الدرة (٢٥٢) وذكر أمثلة ابن قتيبة.

٢ - الجمع في محل المفرد: أشار إلى هذه الظاهرة أبو حاتم السجستاني، فذكر أن العامة تستعمل الجبان - وهو جمع - في موضع الجبانة المفرد (البارع ١١٦) وكذلك ذكر ابن قتيبة أنهم يقولون: أَنْتَ سَفِيلَةٌ، فيستعملون سَفِيلَةً - وهى دالّة على جماعة - خبراً عن المفرد، والصواب: أَنْتَ مِنَ السَّفِيلَةِ (أدب الكاتب ٣٢٦) وأشار موفق الدين البغدادي إلى أنهم يقولون: كَتَبْتُ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ أَوْ الْآخِرِ، والعشر جمع لا يوصف بالمفرد (ذيل الفصح ١١٤).

التذكير والتأنيث

(أ) الخاص بالمؤنث:

في زمن الكسائي استعملت العامة المؤنث المعنوي بإضافة التاء إليه، فقالوا: أُنَانَةٌ - أنتى الحمار - في أُنَانٍ (٤٨) واستعملت بالتاء الوصف الخاص بالمؤنث، فقالوا: امرأة طالقة وطاهرة وحائضة وريح عاصفة (٤٣) وكذلك حكى الأصمى أنهم استعملوا زوجة - بالتاء - بدلاً من زوج (اللسان: زوج) وأما العاص فقد استعملوها مرة بالتاء فقالوا: عصاة، ومرة أخرى بالمد فقالوا: عصاء (اللسان: عصو) ويشير ابن السكيت

إلى أن عامة زمانه استعملوا عجوزة - بالتاء - في عجوز (إصلاح المنطق ٢٩٧) وكذلك حكى السجستاني أنهم يقولون: ذبابة - في ذباب (لحن العوام للزبيدي ٣٦) وأشار الحريري إلى أنهم يستعملون الضبعة بدلا من الضبع (الدرة ٩٨) ورخلة - الأنتى من ولد الضأن - بدلا من رخل (الدرة ١٣٠).

(ب) ما يستوى فيه النوعان:

يفهم من كلام الكسائي أن العامة كانت تستعمل بالتاء الأوصاف التي يستوى فيها المذكر والمؤنث: من فعيل بمعنى مفعول، وفَعُول بمعنى فاعل، ومَفْعَال، وذلك عند وصف المؤنث بها، فيقولون: امرأة جميلة وكريمة وعين كحيلة وليلة مطيرة ولحية دهينة، وكذلك يقولون: امرأة ولودة وخدمومة وودودة، وكذلك يقولون: امرأة مكسالة ومطعمانة ومضحكة.. إلخ، وقد فهمنا ذلك من تحديده الاستعمال العربي لهذه الأوصاف، كأنه ينهى عما يستعمل في زمنه على خلاف استعمال العرب - أي إلحاق التاء دون قصد المبالغة (لحن العوام ٤١ - ٤٢)، كذلك قالوا: جبة خلقة بالتاء - أي بالية - (اللسان: خلق).

وأشار ابن السكيت إلى الظاهرة نفسها بقول العامة: ملحفة جديدة (إصلاح المنطق ٣٤٣) مع الكلمات التي ذكرها الكسائي قبله، وكذلك أشار إليها ابن قتيبة بإفاضة في باب عقده بعنوان: أوصاف المؤنث بغير هاء (أدب الكاتب ٧١ - ٧٢) وأشار إليها الحريري بقول العامة: امرأة شكورة ولجوجة وصبورة وخثونة (الدرة ١٥٠).

(ج) علامات التأنيث:

قالوا في زمن الكسائي: أُنثَاء الطائر - بدلا من أنتى (لحن العوام ٢٩٧) وقالوا في زمن الحريري لضم المزادة: عَزَلَة - بدلا من عَزَلَاء (الدرة ٢٢٦) وأَوَّلَة بدلا من أَوَّلَى (الدرة ١٧٠) وقالوا في زمن الجواليقي: الكُبُولَة - وهي العصيدة - بدلا من الجُبُولَاء، وقالوا: رِمَكَاة الطائر - وهي أصل ذنبه - بدلا من رِمَكَي (لحن العوام ١٠).

(د) التبادل بين المذكر والمؤنث:

وأول من أشار إلى ذلك ابن السكيت؛ إذ ذكر أنهم قد يؤنثون بعض المذكر، مثل الألف في العدد، فيقولون: أَلْف واحدة، وأَلْف قرعاء - بمعنى تامة - (إصلاح المنطق ٢٩٩). وأشار نعلب إلى الخطأ نفسه حين هم بإصلاح خطأ الأمير عبد الله بن طاهر فيه

(معجم الأدباء ١١٣/٥) كما أشار إليه الحريري أيضاً (الدرة ٤١) وذكر كذلك أنهم يؤتون البطن - وهو مذكر - فيقولون: امتلأت بطنه (الدرة ٤٠)

ونستطيع أن نستخلص اتجاهها عاماً للتأنيث عند العامة في العراق، بأنهم وحنوا العلامة فجعلوها التاء دائماً، وأضافوها إلى الأسماء المختصة بال مؤنث، كما أضفوها إلى الألف المقصورة؛ إذ لم تكن هذه كافية في ذوقهم للدلالة على التأنيث، أما الألف الممدودة فقد استبدلوا بها التاء.

النسب

(أ) إلى المفسر:

أشار الفراء إلى أنهم ينسبون إلى جلود - قرية بإفريقية - فيقولون: جلودى - بضم الجيم - وهي مفتوحة (إصلاح المنطق ١٦٢) وأشار الأصمعي إلى أنهم ينسبون إلى ظفار - قرية باليمن - فيقولون: ظفاري - بكسر الظاء - وهي مفتوحة (إصلاح المنطق ٦٢) كما أشار الفراء إلى أنهم يقولون لصاحب اللؤلؤ: لؤلؤ (التشبيهات ١٢٠) أما في النسب إلى منبج - موضع - فكان قياسه منبجي. ولكن ورد: منبجاني، غير أن العامة خالفت ذلك كله فقالت: انبجاني (معجم ما استعجم ١٢٦٥/١).

كذلك أشار ابن السكيت إلى أنهم ينسبون إلى معافر - حمى من اليمن - فيقولون: معافري - بضم الميم - وهي مفتوحة (إصلاح المنطق ١٦٢) وحكى السجستاني أنهم ينسبون إلى طوران - جبل - فيقولون: طوراني (اللسان: طراً) وكأنهم كانوا ينطقون الكلمة بإطالة مقطعها الأول فيقولون: طوران، ثم تساهلوا في الهمز - كمعادتهم - فقالوا: طوران، ثم جاء النسب على نطقهم أخيراً: أما الحريري فذكر أنهم قد يبقون كسر عين الثلاثي عند النسب فيقولون: ثياب ملبكية - بكسر اللام - (الدرة ١٢٧) وقد يضيئون الألف والنون قبل ياء النسب فيقولون: سيمساني - في النسب إلى سمسم - (الدرة ١١٢) وذكر البغدادي أنهم يقولون: شفعوي - في النسب إلى شافعي - (ذيل الفصح ١١٤).

(ب) إلى المركب:

وجدناهم زمن الحريري ينسبون إلى المركب برؤيته، سواء أكان مزجياً أم عندياً.

فيقولون: رَامَهُرْمَزِي - في النسب إلى رَامَهُرْمَز - (الدرة ٢٠٨) ويقولون: تَاجَلِكِي - في النسب إلى تَاج المَلِك - وأَحَدَ عَشْرِي - في النسب إلى أَحَدَ عَشَرَ - (الدرة ٢٠٩).

(ج) إلى ما فيه عَلمُ التَّائِيث:

أشار الحريري إلى أنهم يَبْقُونَ التاء، فيقولون في النسب إلى دَوَاة: دَوَاتِي (الدرة ٢٥) ويضيفون همزة ممدودة إلى دنيا عند النسب، فيقولون: دُنْيَانِي (الدرة ٩٣) كأنهم كانوا ينطقون الكلمة (دُنْيَاء) بالهمزة الممدودة التي اعتدوها أصلية فأَبَقَوْهَا عند النسب، وأحياناً يحذفون العلامة: تاء أو غيرها، ويضيفون قبل ياء النسب الألف والنون فيقولون: فَاكِهَانِي وَبَاقِلَانِي - في النسب إلى فَاكِهَة وَبَاقِلِي أو بَاقِلَاء (الدرة ١١٢).

(د) إلى الجمع:

أشار الحريري إلى أنهم قد ينسبون إلى الجمع على لفظه دون رَدِّه إلى المفرد، فيقولون: صُحُفِي - بضمين - لمن يَتَّبِس من الصحف (الدرة ٢٠٧).

التصغير

لم نجد من أشار إلى انحراف في التصغير قبل الحريري الذي ذكر أنهم يصغرون المؤنث الرباعي الخالي من التاء بإضافة التاء إليه، فيقولون: عَقِيرَة - في تصغير عقرب - (الدرة ٩٢) وأنهم يقلبون الياء واواً، فيقولون: شَوِي وَوَيْتَة وَضُويَة وَبُويَة - في تصغير: شيء وعين وضيفة وبيت - (الدرة ٢٥٣) وأنهم يتوهون أصالة التاء في مختار فيبقونها عند التصغير ويقولون: مُحَيَّير (الدرة ١٣٤) أما في أسماء الإشارة فنجدهم يصغرون (ذِي) الموضوعة للإشارة إلى المؤنث، كما صغرت العرب (ذَا) التي هي للمذكر، فقالوا: ذِيَا (الدرة ٩٣) وأما في الأسماء الموصولة فذكر أنهم يقولون في تصغير (التي): اللَّتْيَا - بضم اللام الثانية، والوارد عن العرب فتحها - (الدرة ١٢) وقلب ياء الثلاثي واواً عند التصغير ظاهرة أشار إليها الجواليقي أيضاً في قولهم: ذُو العُوَيْتَيْنِ (الحن العوام ١٥) أما البغدادى فذكر أنهم يشددون ياء التصغير في الثلاثي فيقولون: رُجِيل وَجُجِير - في تصغير: رجل وحجر - (ذيل الفصح ١١٧).

المشتقات

(أ) اسم الفاعل:

ذكر ابن السكيت أنهم أنبتوا الياء في اسم الفاعل المعتل الآخر وضعفوها، فقالوا: مُكَارِبِي - بمعنى مُؤَجِّر الدابة ونحوها - وَمُكَارِبُونَ، ومكان مُسْتَوِي (إصلاح المنطق ١٨٠) وذكر ابن قتيبة أنهم كسروا الميم في اسم الفاعل من أَفْعَلَ، فقالوا: عَصَا بِعَرَبِيَّة - بكسر الميم - (أدب الكاتب ٣٠٦) وذكر الجواليقي أنهم أحلوا اسم الفاعل من الرباعي محلّه من الثلاثي فقالوا: مُوسَى - في: يانس - (لحن العوام ١٠) كما ذكر البغدادي أنهم لا يُعْلُونَ اسم الفاعل من الأجوف، فيقولون: قايم - في: قائم - (ذيل الفصيح ١١٦).

(ب) اسم المفعول:

في زمن ابن السكيت صاغوا اسم المفعول من الثلاثي على صورته من الرباعي، فقالوا: مُصَانٌ وَمُعَابٌ - بدلاً من مَصُونٌ وَمُعِيبٌ - (الإصلاح ٣١٩) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد، إذ أشار إليها الحريري في (الدرة ٧٧) والجواليقي في (لحن العوام ١٩) بقول العامة: مُرْدَمٌ - بدلاً من مردوم.

أما عكس هذه الظاهرة فقد أشار الحريري إلى أنهم قالوا: مَعْلُولٌ - في مُعَلِّ (الدرة ٢٢٣) ومتعوب ومفسود وميقوض - بدلاً من: مُتْعَبٌ وَمُفْسَدٌ وَمُيَقِّضٌ (الدرة ٤٨) كما ذكر أنهم يصححون اسم المفعول من الأجوف اليائي، فيقولون: معيوب ومبيوع (الدرة ٧٩).

وأغلب الظن أن إحلال الرباعي محل الثلاثي في كل من اسم الفاعل واسم المفعول ناشئ من استعماهم للمفعول، حيث يُجْرُونَ المشتق عليه، فهم لم يقولوا: مُصَانٌ، إلا لأنهم قالوا في الفعل: أصان - بالهمزة - ولم يقولوا: مفسود، إلا لأنهم قالوا في الفعل المتعدي: فسد - بلا همزة.

(ج) اسم الآلة:

أشار الكسائي إلى أنهم فتحوا الميم في اسم الآلة من وزني (مِفْعَلٌ وَمِفْعَلَةٌ) فقالوا: مَشْمَلٌ وَمَشْقَبٌ وَمَقْوَدٌ وَمَنْجَلٌ وَمَبْرَدٌ وَمَقْنَعَةٌ وَمَضْغَةٌ وَمَجْمَرَةٌ وَمَشْرَجَةٌ وَمَشْرَبَةٌ وَمَرْفَقَةٌ وَمَخْدَةٌ وَمَحْمَةٌ وَمَظْلَةٌ (لحن العوام ٣٢) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد الكسائي واتسع

ميدانها، فأشار إليها ابن قتيبة في: باب ما جاء مكسوراً والعامّة تفتحه (أدب الكاتب ٣٠٢) مضيفاً إليها كلمات جديدة منها: مَطْرَقَة وَمَكْنَسَة وَمَغْرَفَة وَمَقْدَحَة وَمَرْوَحَة وَمَسَلَّة وَمَطْهَرَة وَمَقْطَع وَمَبْضَع وَمَجَرَّ وَمَجْرَز (أدب الكاتب ٣٠٣) وأشار إليها ثعلب في فصيحه (٣٢-٥٢) وذكر: مَلْحَف ومَلْحَفَة ومَرَاة ومَأَزَر ومَخِيط، كذلك أشار إليها الحريري في (الدرة ٢١٢) وزاد: مَقْرَعَة وَمَنْطَقَة، وذكرها البغدادي في (ذيل الفصيح ١٢٣) بأمثلة مما سبق وزاد أمثلة أخرى، أما ابن الجوزي فقد أشار إلى ظاهرة جديدة في اسم الآلة، هي ضم الميم من الصيغة (بفعال) إذ ينطقون المَفْتاح - بضم الميم - (تقويم اللسان ١٨٢).

(د) أمثلة المبالغة:

أشار الكسائي إلى أنهم فتحوا الفاء من فَعِيل وفَعْلِيل - المبنيين للمبالغة والتكثير - فقالوا: بصل حَرُيف وخل ثَقِيف ورجل سَكِير وخَمِير وعَرَبِيد - بفتح الأول في الجميع (لحن العوام ٣١) واستمرت الظاهرة فأشار إليها ابن قتيبة ببعض ما ذكر الكسائي (أدب الكاتب ٣٠٤) كما أشار إليها ثعلب ببعض ما ذكره الكسائي أيضاً (الفصيح ٥٣).

(هـ) اسم التفضيل:

استعملوا اسم التفضيل من الخير والشر على خلاف ما اشتهر عن العرب من حذف الهزرة منها، فقالوا: فلان أَشَرُّ من فلان أو أَخَيْرُ منه، وأشار إلى ذلك ابن السكيت (إصلاح المنطق ٣٠٧) ثم الحريري (الدرة ٥٠).

واشتقوا اسم التفضيل من غير الثلاثي على (أفعل) فقالوا في زمن الحريري: فلان أَنْصَفُ من فلان - إشارة إلى أنه يفضل في النصفة عليه (الدرة ١٥٩).

وفي زمن ابن قتيبة استعملوا صيغة التفضيل (فَعْلَى) بغير الألف واللام والإضافة، فقالوا: هذه امرأة صَغْرَى، وكبرى (أدب الكاتب ٤٨٠) وأشار الحريري إلى هذه الظاهرة أيضاً (الدرة ٥٧) كما أشار إلى أنهم يضيفون أفعل التفضيل إلى غير ما هو داخل فيه ومنزل منزلة الجزء منه، فيقولون: زيد أفضل إخوته، مع أنه غير داخل في جملة إخوته (الدرة ١١).

(و) التبادل بين المشتقات:

استعملوا اسم المفعول مؤدياً معنى اسم الفاعل في زمن ابن السكيت، فقالوا: حديث

مُسْتَقْصَاض (الإصلاح ٣٠٧) ومتاع مُقَارَب - بفتح الراء - بمعنى : وَسَطٌ بين الجيد والردىء - (الإصلاح ٣٠٨) واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد، فأشار إليها ابن قتيبة مضيفاً قول العامة: طعام مُنَوَّد وتمر مُسَوَّس (أدب الكاتب ٣٠٢) وما سرّنى بذلك مَفْرُوح - أى مُفْرِح - (أدب الكاتب ٣٢٢) كما أشار إليها ثعلب (فائت الفصح ٨) ثم الحريرى بأمثلة ابن قتيبة وابن السكيت، وأضاف قولهم: خبز مُكْرَجٌ - بمعنى فَسَدَ وَعَلَتْهُ خُضْرَةٌ - ورجل مُوسَّوسٌ وُيُسْرَةٌ مُذْنِبَةٌ (الدرة ٥٤) ورجل مُقَطَّعٌ - لمن انقطعت حجته - وجاءوا كالجراد المُشْعَل (الدرة ٢٢٧) ورجل متعوس - بدلاً من تاعس - (الدرة ١٠٩) ثم الجواليقي في قولهم للكثير الأشغال: مريبوب - بدلاً من راب - (الحن العوام ٢٥).

واستعملوا صيغة اسم الفاعل اسماً للمكان، فقالوا في زمن ابن السكيت: المفتيل - بكسر السين - لمكان الاغتسال (الإصلاح ١٦٢) واستعملوا صيغة اسم الفاعل للدلالة على المبالغة والتكثير، فقالوا في زمن الحريرى: سائل وسائلة - لمن يكثر السؤال من الرجال والنساء - (الدرة ١١٨) وقالوا: مُثَمَّنٌ - لما يكثر ثمنه - (الدرة ٧٢).

التعديّة وال لزوم

(أ) تعديّة اللازم:

ذكر الكسائى أنهم قالوا: شكرتك ونصحتك - بدلاً من: شكرت لك - ونصحت لك (الحن العوام ١٠) وذكر ابن قتيبة أنهم قالوا: فَرَقْتُكَ وفَرَعْتُكَ - بدلاً من: فرقت منك وفرعت منك (أدب الكاتب ٣٢٣) وذكر الحريرى أنهم قالوا: أرسلت إليه هدية، بدلاً من: أرسلت إليه بهدية (الدرة ٢٧) وذكر الجواليقي أنهم قالوا: جِئَ به - بدلاً من: جى به (الحن العوام ١٥).

(ب) لزوم المتعدي:

ذكر الكسائى أنهم قالوا: وَقَصْتُ عُتُقَ الدابة - بدلاً من: وَقَضْتُهَا (الأمالي ٣٢/٢) وقالوا: أزمعت على المسير - بدلاً من: أزمعت المسير (الحفاجى على الدرة ١٠٠) وذكر ابن قتيبة أنهم قالوا: خَشِيتُ مِنْكَ وخَفْتُ مِنْكَ وَهَيْتُ مِنْكَ - بدلاً من: خَشِيتُكَ وخَفْتُكَ وَهَيْتُكَ (أدب الكاتب ٣٢٣) وذكر الحريرى أنهم قالوا: بعثت إليه بـغلام - بدلاً من: بعثت إليه غلاماً (الدرة ٢٧).

(ج) المتعدي إلى غير واحد:

أشار ابن قتيبة ثم الحريري ثم البغدادي إلى أن العامة عدت إلى مفعولين أفعالاً تتعدى إلى واحد، فقالت: غيرتني بكذا (أدب الكاتب ٣٢٣، درة القواص ١٦٨، ذيل الفصيح ١١٤) وأشار الحريري وتبعه البغدادي إلى أنهم يحلون المصدر من أن ومفعوليهما محل مفعول هَب - بمعنى أحسب وظن - فيقولون: هَب أني فعلت كذا (درة القواص ١٤٨، ذيل الفصيح ١١٧).

(د) حروف التعدية:

وقع التبادل بين أحرف التعدية في زمن الكسائي، فأحلوا الباء محل مِن في قولهم: سخرت بفلان (لحن العوام ٢٢) واستمرت هذه الظاهرة زمن ابن السكيت (الإصلاح ٣٤٢) وزيد عليها إحلال الباء محل عَلَى في قولهم: بنى بأهله (الإصلاح ٣٠٦) ومحل عَنْ في قولهم: رميت بالقوس (٣١٠) كما أشار إليها ابن قتيبة (أدب الكاتب ٣٢٣) والحريري (الدرة ٢٢٩) والبغدادي (الذيل ١١٥).

وأشار الحريري إلى أنهم أحلوا (على) محل الباء فقالوا: جلس على بابي (الدرة ٢٢٩) وخرج عليه خراج (٢٣٠) كما أشار إلى أنهم جمعوا بين حرفي تعدية حين قالوا: أدخل باللص السجن (الدرة ٢٠).

العدد

حذفوا ياء (ثاني) زمن الأصمعي وجعلوا الإعراب على النون (المغرب ١٧/١، كشف الطرة ١٩٠) واستمرت هذه الظاهرة زمن الحريري واتسعت فنتجاوزت (ثاني) المفردة إلى المركبة، فكما قالوا: عندي ثمان تسوة قالوا: ثمان عشرة جارية (١٦٤). أما في زمن ابن السكيت فقد أُجروا العدد على صورة واحدة - هي صورة المذكر - دون نظر إلى حال المعدود من التذكير والتأنيث، فقالوا: ثلاث أفلس وثلاث دراهم وأربع أكليب وخمس قراريط وبيت أبيات (٢٩٨) وأشار الحريري إلى أنهم يعرفون العدد المضاف بإدخال الألف واللام على كل من المتضايقين، فيقولون: الثلاثة الأثواب (١٢٥) وإلى أنهم يصوغون الرباعي المضعف من أسماء العدد، فيقولون: مثلث، للند المتخذ من

ثلاثة أنواع من الطيب (١٢٨) وإلى أنهم يكررون ألفاظ العدد مخالفين الاستعمال العربى، فيقولون: قدم الحاج واحدًا واحدًا واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، والوارد: أحادًا وموحدًا، وتناء ومثنى، وثلاث ومثلث ورباع ومربع (٢٠٠) وإلى أنهم يخففون نيفًا في العدد، فيقولون: مائة ونيف - بإسكان الياء (٢٣٤) وأخيرًا يشير الحريرى إلى أنهم قد يتفصحون بإعراب أسماء العدد - وهى مُرسلة - (٢٣٢) والصواب أن تُبنى على السكون.

الظروف

ذكر الفراء أن عامة زمانه يُجرون (عند) - وهى ظرف غير متصرف لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجرّ بين - يُجرى الظروف المتصرفة، فيجرونها به (على) ويقولون: ذهبت إلى عندك (لحن العوام للجوالبقى ١).

وحكى الأصمى أنهم يخلطون في الاستعمال بين (حيث) التى هى للمكان و (حين) التى هى للزمان، وقد غلط في هذا علماء مثل أبى عبيدة وسيبويه، قال أبو حاتم: «رأيت في كتاب سيبويه أشياء كثيرة، يجعل حين حيث، وكذلك في كتاب أبى عبيدة بخطه» (اللسان: حيث، حين)، كما حكى أنهم يزيدون (إذ) في جواب (بينًا)، فيقولون: بينا زيد قام إذ جاء عمرو (الدرة ١٨٤) ويزيدون بين مع شأن، فيقولون: شأن ما بينها (اللسان: شئت).

أما ابن السكيت فيذكر أن العامة قد أبدلت فتحة اللام في (حواليه) وفتحة النون في (ظهرانهم) كسرة (١٦٣) ومن المحتمل أنها لم تكن فيها كسرة خالصة، وإنما كانت كسرة محالة نحو الفتحة، كما تنطقها نحن اليوم.

ويجىء الحريرى فيجد الناس زمنة يزيدون (إذ) في جواب بينا، كما كان زمن الأصمى (٨٤) كما يجدهم يخطئون في استعمال بعض الظروف، كالظرف (قط) الذى هو مختص بالنفى فى الماضى، ولكنهم يستعملونه لنفى الحال أو الاستقبال، فيقولون: لا أكلمه قط (١٦) ويخطئون في استعمال (عند) كالعامة زمن الفراء (٣٢) ويخطئون كذلك في استعمال الظرف (مع) فيضعونه موضع الواو بعد أفعال المشاركة، ويقولون: اجتمع فلان مع فلان (٣٤) ومع أن الظرف (بين) يقتضى الاشتراك فلا يدخل إلا على مثنى أو مجموع، نجدهم يكررونه مع الظاهر، قياسًا خاطئًا منهم على وجوب تكريره مع المضمر.

فيقولون: المال بين زيد وبين عمرو (٧٩) ولم يكن غريباً من الخاصة - وهم كما ذكر الحريري قد ضاهوا العامة في بعض ما يقرط من كلامهم - أن يعزب عنهم الفرق بين الأساليب المتفقة الكلمات المختلفة الإعراب، فلم يفرقوا في المعنى بين التركيبين: زيد يأتينا صباح مساء - على الإضافة - ويأتينا صباح مساء - على التركيب - فالمعنى على الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده، والمعنى على التركيب أنه يأتي في الصباح والمساء (٢٦٢) وأخيراً يرشدنا الحريري إلى تعبير مستحدث بينهم، وهو قولهم للمتوسط البصفة: بين البيتين (٨٣).

أسماء الإشارة

ذكر ابن السكيت أنهم استحدثوا للمؤنثة المفردة اسم إشارة فقالوا: ذيك فَعَلَتْ (٣٨٢، ٣٣٢) ويشير ثعلب إلى الظاهرة نفسها (٨٣) أما الحريري فيذكر أنه قد جرى على لسانهم حذف هاء التنبيه من اسم الإشارة إذا استعمل مع الضمير، في قولهم: هوذا يفعل (١٠٩) كما جرى على لسانهم كسر الهاء من اسم الإشارة للمؤنثة - وهو ما ساء الحريري الإمالة - والأفصح أن تُضمَّ الهاء ولا تقال (٢٣١) وهذا بالإضافة إلى ما ذكر قبل من أنهم يصغرون (ذى) الموضوع للإشارة إلى المؤنث تصغير (ذا) التي هي للمذكر، فيقولون: ذيا (٩٣).

وأما الجوالقي فيحكى أنهم يشبون حركة الهاء في (هنا) فتولد عنها واو (هونا) (١٢) كما يحكى أنهم يطرحون الهمز من اسم الإشارة للجمع، فيقولون: قولاً - في: هؤلاء (١٢).

الأسماء الموصولة

يذكر ابن السكيت أنهم يحذفون العائد المنجور مع الجار، فيقولون: الحمد لله الذي كان كذا وكذا (٣٠٥) وأشار إلى الظاهرة نفسها ثعلب (فانت الفصيح ٨) ثم الحريري وهو يدل على استمرارها، ويدل على أن الخاصة كانت تستعمل الذي بمعنى (إذ) بعد عبارة: الحمد لله، فلا يحتاجون إلى ضمير، أو على ما يقول (فك): إن اسم الموصول القديم في اللغة الشعبية التي حاكها الخاصة قد تحول إلى الصيغة الجديدة (اللى) واستعمل.

أيضاً في تصدّر الجمل المصدرية مثل: ^(١٦١) أن فعل كذا^(١٦١)، ولذا استساع الخاصة أن ينطقوا بالجملة دون العائد وجارّه، هذا بالإضافة إلى ما ذكر قبل من أنهم يخطئون في تصغير التي، فيقولون: اللّتيّا - بضم اللام الثانية (١٢).

الضائسر

لم نجد من أشار إلى حدوث انحراف في الضائسر قبل السجستاني الذي ذكر أن العامة حولت واو الجماعة مع اسم الفعل (هَاتِ) إلى ميم فقالت: هَاتِم (البارع ١٨). أما الحريري فيشير إلى أنهم كثيراً ما يلحقون الضائسر بالأفعال مع وجود الفاعل الظاهر، فيقولون: قاما الرجلان، وقاموا الرجال (١٤٥) وكثيراً ما يستعملون الضمير المتصل بعد إلا - قياساً لها على غير - فيقولون: جاءني القوم إلاك والآه (١٤٧) كما شاع بينهم الجمع بين نون النسوة - التي هي ضمير الفاعل - وتاء المضارعة، فقالوا: الحوامل تَطْلُقْنَ، والحوادث تَطْرُقْنَ (١٨٧) ووجه الكلام أن يلفظ فيه ياء المضارعة. ويبدو أن ظاهرة وقوع الضمير المتصل بعد إلا قد استمرت، إذ أشار إليها الجواليقي (١٤) كما أشار إلى أن العامة زمنه ينطقون ضمير المتكلمين - نَحْنُ - نطقاً غريباً، فيقولون: نَحْنِي.

أما ابن الجوزي فيذكر أنهم يكسرون ياء المتكلم عند الإضافة، فيقولون: يامولاي - بكسر الياء (١٨٨).

ويشير البغدادي إلى أن ظاهرة إشباع الحركات قد انتقلت إلى الضائسر، وأن العامة في زمنه كانت تشيع الكسرة من تاء المخاطبة، فتولد ياء، قالوا: أنتِ ضَرَيْتِي (١١٨).

التعريف والتذكير

إدخال أداة التعريف على العلم أمرٌ وجد منذ زمن الكسائي، فقد ذكر أنهم كانوا يقولون: أنتيك يوم العَرَقة (٥٣) واستمر ذلك فيما بعد، فأشار إليه ابن السكيت بمثال الكسائي (٢٨٠) وأضاف إليه ما نطقوا به في زمنه من قولهم: قدم من رأس العين (٢٩٦) وإلى ذلك أيضاً أشار ابن قتيبة (٣٠٣) وتعلب مضيقاً كلمة: الدُّجَلَة - في دُجَلَة (٨٩) والفَيْد - في فَيْد - اسم قرية (١٩٢) ثم الحريري (٥٥).

(٦٦) العربية (فك) ٢١٥.

أما غير الأعلام فقد حكى الأصمعي أنهم يدخلون الألف واللام على (كُلُّ وبعض) قال أبو حاتم: «قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: العَلَمُ كثيرٌ، ولكن أخذ البعض خيراً من ترك الكُلِّ، فأنكره أشدُّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل، لأنها معرفة بغير ألف ولام» (اللسان بعض) وحكى ثعلب والحريري أنهم يدخلون أداة التعريف على كافة (درة الفواص ٥٦) وانفرد الحريري بالإشارة إلى أنهم يدخلون أداة التعريف على (غير) وهي لا تتعرف بالإضافة ولا بأداة التعريف لتوغلها في الإبهام (٥٥).

الإضافة

يذكر الأصمعي أنهم أضافوا الشيء إلى نفسه حين قالوا: عِرْقُ النِّسَاءِ، وعِرْقُ الْأَكْحَلِ، وعِرْقُ الْأَنْجَلِ (الإصلاح ١٦٤ واللسان: نسو) وأنهم أضافوا (أَجْمَع) التي هي للتوكيد مع إدخال الجار عليها، فقالوا: قوموا بأَجْمَعِكُمْ (أدب الكاتب ٣٢١) واستمرت هذه الظاهرة إلى زمن الحريري فأشار إليها (٢٢٦) ثم إلى زمن البغدادي الذي أشار إليها في الذيل (١٢٦).

ويذكر ابن السكيت أنهم يضيفون الموصوف إلى الصفة فيقولون: عَامُ الْأَوَّلِ - في: عام أول (٣٠٧).

وإذا كانت العرب لم تنطق بـ (ذو) الذي بمعنى صاحب إلا مضافاً إلى اسم جنس فقد حدث غير ذلك زمن الحريري إذ أضافوها إلى المعارف والضمائر، فقالوا: رأيت الأمير وقويهِ (١٨٦).

أما الجواليقي فيشير إلى أنهم قالوا: الْأَيَّامُ الْبَيْضُ (٢) فجعلوا البَيْضَ وصفاً للأيام، لكن المعروف أنها وصف للليالي دون الأيام، وأن الأصل: أيام الليالي البَيْضُ، فعند حذف الليالي يقام الموصوف مقامها، فيقال: أيام البَيْض - على الإضافة.

الإمالة

(افْعَلْ ذلك إمالة) أسلوب يرد في المجاورات كثيراً، ومعناه: إلا يكن ذلك الأمر فافْعَلْ كذا، وقد ورد هذا الأسلوب عن العرب، وورد عنهم إمالة (لا) فيه إمالة خفيفة.

لكن العوام يُشَبَّعون إمالتها فتصير ألفها ياء، وأوّل من أشار إلى هذه الظاهرة - ظاهرة الإشباع - هو السجستاني (اللسان: إمالة) وبجانب هذا الاستعمال ورد عنهم استعمال آخر بضم الهمة مع الإمالة، وورد عنهم استعمال ثالث، أدخلوا فيه عبارة فارسية، ويبدو أن هذه الظاهرة قد استمرت فيما بعد، فأشار إليها الجواليقي (١٠).
ويأتى الحريري فيشير إلى كلمتين أمالت العامة فيهما: الكلمة الأولى ماسبق من أنهم يميلون حركة الهاء من (هذه) اسم الإشارة للمؤنث (٢٣١) والكلمة الثانية (حق) التي يقيسون إمالتها على إمالة (متى) - ومتى اسم، وحتى حرف - وحكم الحروف الأفعال، إلا فيما ورد من إمالة (يا ويلى) و (لا) في قولهم: أفعل هذا إمالة (٢٣١).

الهمز

التخلص من الهمز:

كانت هذه الظاهرة منتشرة على السنة العامة والخاصة طوال أزمنة التنقية اللغوية، فقد أشار إليها كل علماء التنقية في أمثلة كثيرة متنوعة، فالكسائي أشار إلى أنهم يتخلصون من الهمة أولاً في: أحنوت وأضحجة وأرجوحة وأرجوزة وأعجوبة (٥١).

والفرّاء من بعد أشار إلى أنهم يتخلصون منها أولاً في: الإبهام، فيقولون: اليهام (ابن الجوزي ٨٤) وكذلك أشار الأصمعي إلى أنهم يقولون: ليتهنك الفارس (اللسان: هنا) - في: ليتهنك - ويقولون: حنة - بدلاً من إحنة (اللسان: أحن).

واتسعت هذه الظاهرة أيام ابن السكيت، حتى عقد لذلك باباً ساء: (باب ما يهز بما تركت العامة همزة ١٤٥) عرض فيه أمثلة كثيرة ذكرها من بعده ابن قتيبة في أدب الكاتب في: باب (ما يهز من الأفعال والأسماء والعوام تبدل الهمة فيه أو تسقطها ٢٨٤).

وقد لاحظنا أن أكثر ما يكون ذلك في الكلمات التي تقع فيها الهمة بعد ألف المد، كالنداء، ودخل في مساءة بنى فلان، وسحابة القرطاس، وهي الملاءة - للتوب، والباءة - للنكاح.... إلخ (٢٨٤).

أما التخلص من الهمة أولاً فقد أشار إليه ابن قتيبة بأمثلة من سبقه وأضاف أمثلة أخرى، منها: يلاك المرأة - في إملاك، و: وفار - في أوفاز، و: هليلجة - في إهليلجة و: هنت في أهنت (٢٨٤) وأشار ثعلب إلى هذه الظاهرة أيضاً في باب المهموز (٦٩) ببعض الأمثلة عن سبقه.

ثم جاء الحريري فأشار إلى أنهم يتخلصون منها في اسم المفعول من مهموز الوسط، فيقولون: مَشُوم - في مشوم (٦١) وفي المصادر من التجاسي المهموز الآخر الذي هو على وزن (تفعل وتفاعل) كالتباطي والتوضي والتبري والتهرى (١٣٠).

أما الجواليقي فيشير إلى ظاهرة عمت في عصره، وهي التخلص من الهمزة في (أبو) فيقولون: بوزنة - في: أبوزناء - كنية القرد، وبورباح - في: أبو رباح - لعبة للصبي (٩) كما يشير إلى ظاهرة أخرى منتشرة هي التخلص من همزة الممدود، وقد عقد لذلك باب: ما جاء ممدوداً والعامة تقصره (١٩) ذكر فيه نحواً من خمس وعشرين كلمة، كذلك أشار إلى هذه الظاهرة ابن الجوزي بأمثلة، منها: سُبوع - في: أسبوع (٨٢) ووزة - في: إدزة (٨٥) وضارة - في: إضارة (٨٦) والشفاء - في: الإشفى (٨٦).

التبادل بينها وبين الحروف الأخرى:

جرى على السنة العامة تحويل الهمزة إلى بعض الحروف، وقد لاحظنا أن أكثر ما يكون ذلك مع الواو والياء والراء والميم، وأول من أشار إلى هذه الظاهرة الأصمعي بقول العامة: المرزاب - في: المتراب (المعرب ٣٢٦) ثم عم الأمر فيما بعد، ونذكر هنا بعض الأمثلة لهذا التبادل:

مع الياء: قالوا: انترتت - في: انترأت (الإصلاح ١٥٠) وعود يسر - بدلاً من أسر (أدب الكاتب ٢٨٥) وتبريت - في: تبرأت (درة الغواص ١٢٩).

مع الواو: قالوا: تتاوتت في: تنامت (الإصلاح ١٤٨) وأشار ابن السكيت إلى ظاهرة عامة في زمنه، هي قلب الهمزة واواً في صيغة (فَاعِل) من مهموز الفاء، فقالوا: واكَلْتَهُ وَوَاتَيْتُهُ وَوَارَيْتُهُ (٣٧٣) واستمر هذا على السنة الناس فيما بعد، فأشار إليها ابن قتيبة وغيره، مثل: يلاؤمني - في: يلاتني (أدب الكاتب ٢٨٤) وماؤملت - في: ما أملت (الجواليقي ١٠).

مع الراء: قالوا: المرزاب - في: المتراب.

مع الميم: ما ذكره تعلب من قولهم: مرزبة - في: إرزبة (٥٢).

كما ورد على لسان العامة تحويل بعض الحروف - ولاسيما الياء - إلى الهمزة: للمبالغة في التفتيح، فقالوا: تخطأت - في: تخطيت، وأبدأت لي سوءاً - في: أهديت (أدب الكاتب ٢٨٧).

وورد عنهم أيضًا زيادتها للمزاوجة في قولهم: أَعَسْرُ أَيْسَرُ (أدب الكاتب ٢٨٧) وتغيرها في أمثلة ذكرها ابن قتيبة في: (باب ما لا يهمز والعوام تهمزه ٢٨٦).

بقي أن نشير إلى ظاهرين أُخْرَيْنِ نختصان بالهمزة وانفرد الحريري بالتنبيه عليهما. الأولى: قطع همزة الوصل عند إدخال أداة التعريف عليها، نحو: الإبن والإبنة والإثنين.

والثانية: قولهم: إِبْنَتْ - بكسر الباء مع همزة الوصل - وهمزة الوصل لا تدخل على متحرك (١٥٧).

الفك والإدغام

أشار الحريري إلى أنهم يلجئون إلى فك المدغم في الأفعال ومصادرهما عند الإسناد إلى الضمائر غير المتحركة، فيقولون: سَارَرَهُ وحَاجَبَهُ وقَاصَصَهُ وشَاقَقَهُ، ويقولون: المُسَارَرَةُ والمَحَاجَبَةُ والمَقَاصَصَةُ والمَشَاقَقَةُ (١١٣) ويقولون عند الإسناد إلى ألف الاثنين: ارْتَدَا (١١٦).

الحذف والزيادة

(أ) الحذف:

ذكر الأصمعي أنهم يستعملون بعض الأساليب اللازمة للنفي مثبتة، فقد قالوا: قضيت العجب من كذا - بدل أن يقولوا: ما كُذِّتْ أقضى العجب من كذا (ابن يعيش ٨/١) وأنهم يحذفون ألف المد من لفظ الجلالة فيقولون: لا وَالله، قال الأصمعي: وقد وضع لهم من لاجزاء الله خيراً بَيَّتَ رَجَزَ على الحذف هو:

قَدْ جَاءَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ اللهِ يَحْرِدُ حَرْدُ الْجَنَّةِ الْمُفِلَّةِ

أما ابن قتيبة فذكر أنهم يزجرون البقل بقولهم: عَذَّ - أي عَدَسَ (٣٢١) وأنهم قالوا: لَا بَلْ لِشَانَتِكَ - في: لا أَبْ لِشَانَتِكَ (٣٢١) كما يقولون: مَعْدَى أَنْ فَعَلَ كَذَا حَقَّ فَعَلْتُ كَذَا (٣٢٠) وفي التحذير جرى على ألسنتهم حذف الواو من المحذَر منه، اسماً صريحاً أو مؤولاً، فقالوا: إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، وإِيَّاكَ كَذَا (٣٢٢) واستمرت هذه الظاهرة فيما

بعد، وأشار إليها الحريري (٢٨) والبغدادى فى الذيل (١١٦) كما أشار الحريري إلى ظاهرة جديدة هى حذف لام الأمر مع بقاء الجزم فى قولهم فى الأمر للغائب والتوقيع إليه: **يَعْتَمِدُ** ذلك (١٥٥).

أما الجوالقى فيذكر أنهم يقولون: **مَدْرِيكَ** - فى: ما **يَقْرِيكَ** به (١٥) وأشار ثعلب ثم ابن الجوزى إلى أنهم يحذفون الألف واللام من (البته) حين يقولون: ما رأيته **بَتَّة** (فأنت الفصحى ٨) و (تقويم اللسان ١٠١) هذا بالإضافة إلى ما سبق من ظواهر الحذف فى الممزة وفى العدد.

(ب) الزيادة:

أشار ابن قتيبة إلى أنهم يزيدون **أَنَّ** فى خبر كاد، فيقولون: كاد أن يفعل (٣٢٢) وأشار الحريري إلى أنهم يجمعون بين العوض والمعوض عنه فى نداء الأب والأم، فيقولون: يا أبتي ويا أمتي، قياساً على قولهم: يا عمتي (١٦٧) وأشار البغدادى إلى أنهم يزيدون الواو فى قولهم: لا بد وأن أفعل كذا (١١٥).

التنوين

ذكر الحريري أنهم يستعملون (دُنياً) منونة (٩٣) وهى لا تنصرف معرفة ولا نكرة، فلا يدخلها التنوين بحال، والمعروف أن (أول) ظرف كَثِيلٌ وبعْدُ، تُبنى على الضم إذا اقْتِطِعَتْ عن الإضافة، لكنهم زَمَنَ الحريري نطقوا بها منونة فقالوا: ابدأ به أولاً - **يَعْنُونَ**: أول الناس (١٦٩).

المصادر

أشار ثعلب إلى أنهم يخبرون بالمصدر عن الذات، فيقولون فلان قَرَابَةُ فلان (الأمالى ٥) وأشار الحريري إلى الخطأ نفسه (٧٢) كما أشار إلى أنهم يخلطون فى استعمال المصادر، فيجعلون مصدر الرباعى فى محل مصدر التلاثى، يقولون: فعلته لإحادة الأجر (٤١) ويحلون المصدر محل الجمع، فيقولون: كثرت عَيْلَةُ فلان (٢١٦) - إشارة إلى عياله - كما يأتون بالمصدر على صورة المفعول فى غير ماورد، فيقولون: مالى فيه مَنفُوع

أى نفع (٢٢٤) ولما كان (أيس) مقلوباً من (ينس) والمقلوب لا يتصرف تصرف الأصل، ولا يكون له مصدر، وجدنا الحريرى يبنى على خطأ استعمال العامة في زمنه مصدر أيس في قولهم: أشرف فلان على الإيأس من طلبه (٢٥٣) بالإضافة إلى ما ذكره من كسرهم التاء من المصدر المبدوء بها غير ماورد، فيقولون: يذكّار - بكسر التاء (١٩٢) ومن استحداث مصادر ثلاثية غير مسموعة، كقولهم: فلان في رَقَهة من العيش (٢١٧).

ونود أن نشير إلى أن ظاهرة الخلط بين مصادر الثلاثى والرباعى ترجع إلى ما قبل عصر الحريرى وإن لم يُبشّر إليها أحد قبله، ذلك لأنها تتعلق بالخلط بين صيغتي (فعل) و(أفعل) وهو أمر قديم يرجع إلى زمن الكسانى - كما سيأتى بيانه في الأفعال - ولا شك عندنا أنهم يجزّون المصادر وسائر المشتقات على نطقهم بإحدى الصيغتين.

اسم الهينة:

ذكر ابن السكيت أنهم فتحوا أول اسم الهينة فصار مشابهاً لِأَسْمِ المَرَّة، قالوا: غَسَلَتْ مُطْرَأة - بفتح الغين (١٧٤) وأشار إلى هذه الظاهرة أيضاً ابن قتيبة في قول العامة: قتله شَرَّ قَتْلَةٍ - بفتح القاف (٣-٣) أما نعلب فقد يفهم من كلامه أن العامة كانت تفتح أول اسم الهينة في قولهم: الماء شديد الجَرِيَّة، وهو حسن الرُّكْبَة، والمَشْيَة، والجلُوسَة، والقَعْدَة - يَتَعَوْنَ الحال التى يكون عليها - وكذلك ما أشبهه (٥٣).

الخلط في استعمال الأدوات

وأول من أشار إلى ذلك الحريرى، الذى حكى عنهم أنهم لا يفرقون في الاستعمال بين (نعم وبلى) فيقيمون إحداهما مقام الأخرى (٢٦٠) والمعروف أن (نعم) تقع لتقرير ما بعد الاستفهام و (بلى) تقع لإيجاب المنفى مقروناً بالاستفهام أو غير مقرون به، كذلك لا يفرقون بين حَرَفَيْ الجر (مِنْ وَمُنْذ) فيقولون: مارأيت من أَمْس (١٠١) مع أن مِنْ تختص بالمكان، وَمُنْذ وَمُنْذ يختصان بالزمان، كما لا يفرقون بين أو وأم في الاستفهام، فينزلون إحداهما منزلة الأخرى (٢٦٥) مع أن الاستفهام مع أو يكون عن أحد الشئتين، والاستفهام مع أم وَضَحَ لطلب تعيين أحد الشئتين.

ثم جاء من بعده الجوالقى، الذى أشار إلى أنهم لا يفرقون بين أما - بفتح الهمزة - التى تنصل بالجمل وتُجَابُ بالفاء - وإما - بكسر الهمزة - التى تكون للشك أو التخيير (٨).

الأفعال

(أ) المعلوم والمجهول:

في عصر ابن قتيبة انجهوا إلى التخلص مما جاء على صورة المبنى للمجهول بتحويله إلى مبنى للمعلوم، وقد ذكر ابن قتيبة لذلك عشرين كلمة في: باب (ما جاء على لفظ مالم يُسَمَّ فاعله ٣١٠) ومن هذه الكلمات: وَثَّتْ يَدُهُ وَزُهِيَ فُلَانٌ وَعُيِّنَتْ بِالشَّيْءِ وَنُتِجَتْ النَّاقَةُ وَسُقِطَ فِي يَدِهِ... إلخ. وتناول هذه الظاهرة من بعده ثعلب في فصيحه في باب (فُعِلَ) بضم الفاء (١٤) وذكر كثيراً مما ذكره ابن قتيبة، وزاد كلمات منها: طُلَّ دَمُهُ وَوُقِصَ الرَّجُلُ وَقُلِجَ وَشَدَّ وَرُكِّضَتْ الدَّابَّةُ وَامْتَقَعَ لَوْنُهُ وَانْقَطَعَ بِالرَّجُلِ... إلخ (١٤ - ١٧). أما الحريري فيشير إلى ما حدث في زمنه من عكس هذه الظاهرة، وهو تحويل المبنى للمعلوم إلى صورة المبنى للمجهول في قولهم لمن نبت شاربته: طُرَّ شَارِبُهُ - بضم الطاء (١٧٣).

وفي زمن الجواليقي حدثت ظاهرة جديدة، هي تحويل باب فَعَلَ - بفتح فضم - إلى مالم يُسَمَّ فاعله، قالوا: صُلِبَ الشَّيْءُ وَضِعَفَ وَسُهِّلَ وَقُرِبَ وَحُسِّنَ وَقُيِّحَ وَغُيِّقَ وَكُيِّرَ وَرُخِصَ السَّعَرُ وَحُمِضَ الْخَلُّ وَظُرِفَ الرَّجُلُ، وقد تأكدنا أن هذه الظاهرة كانت عامة مستقصاة من تعقيب الجواليقي بقوله: «كل هذا الباب تخطئ فيه العامة، فتتكلم على مالم يُسَمَّ فاعله، ولا تكاد تلفظ به» (٢٠).

وإلى الظاهرة نفسها يشير البغدادي في (الذيل ١٢٧) بأمثلة الجواليقي مع زيادة يسيرة.

(ب) تصريف الأفعال:

١ - المَعَاتُ والجَامِدُ:

يذكر الكسائي أنهم استعملوا الماضي المَعَاتُ من: يَنْزِرُ وَيَنْدَعُ، فقالوا: وَذَرَّ، وَوَدَّعَ (٢٦) ويشير إلى ذلك أيضاً ثعلب بإضافة أنهم استعملوا الوصف أيضاً فقالوا: وَابْتَرَّ وَوَادَّعَ (٤٢) كما يشير إلى ظاهرة حدثت زمنه وهي التصرف في بعض الأفعال الجامدة، مثل (عسى) التي يأتون بمضارعها وأنسم الفاعل منها (٥).

٢ - الماضي والمضارع:

جرت العامة أيام الكسائي على أن يجعلوا حركة عين الماضي من المضعف الثلاثي على وفق حركة عين مضارعه، ففتحوا العين في: وَبَدَتْ وَشِمِيتَ وَغَصِصَتْ بالطعام وَصِمَّتْ وَمِيسَتْ وَبَرِرت والدي؛ لأن عين المضارع مفتوحة فيها (٢٧-٢٨). وكذلك كان الحال زمن ابن قتيبة، فقد ذكر غير الأمثلة السابقة للمفتوح - أمثلة أخرى للمكسور العين في المضارع الذي قاسوا عليه الماضي. فقالوا بالكسر: كَلِمْتُ أَكَلْتُ (٣٠٨) أما في غير المضعف فذكر الجواليقي أنهم يُحوِّلُون باب فَعِلَ - بكسر العين - إلى فَعَلَّ - بفتحها - فيقولون: ضَرَسَ وَوَسَعَ ... إلخ (٢٠).

٣ - الناقص:

أشار الكسائي بمثال واحد إلى أنهم يخلطون بين الناقص الواوي والناقص اليائي، فلا يفرقون بين (غنا) الواوي - بمعنى زاد - وثمى اليائي - بمعنى أثمر وأشود (٥٨) ثم اتسع نطاق هذا الخلط بعد الكسائي فأشار ابن السكيت إليه في: باب (ما يغلط فيه، يُتَكَلَّمُ فيه) بالياء وإنما هو بالواو (١٨٥) وذكر من أمثله: حَفَيْتَ وَحَنَيْتَ وَغَذَيْتَ وَغَنَيْتَ وَجَلَيْتَ.... إلخ (١٨٥-١٨٧) كما أشار إليها البغدادي ببعض الأمثلة السابقة (١١٧).

٤ - المطاوعة:

في زمن ابن قتيبة جرت على ألسنة العامة صيغة (افتعل) للمطاوعة بدلاً من (انفعل) فقالوا: ائْتَمَحَى الكتاب - في: ائْتَمَحَى الكتاب (٣٢١، ٣٥٢) وأشار إلى ذلك أيضاً ابن الجوزي (٩٠) وفي زمن الحريري جعلوا صيغة (انفعل) مطاوعة لأَفْعَلَ فقالوا: أَضَافَهُ وَأَفْسَدَهُ فَأَنْضَافَ وَأَنْفَسَدَ (٤٨).

٥ - القلب المكافي:

وابن السكيت أول من أشار إليه بقولهم: ما أَيَسَمَهُ - في: ما أَشْلَمَ فلاناً على نفسه (١٥١)، ثم ابن قتيبة في قولهم: أَيَسْتُ من الأمر - بدل: يَسْتُ، ثم الحريري في قولهم: تَقَشَّرَمَ: إذا أخذ الشيء بقوة وَغِلْظَةً (١١) والأصل: تَقَشَّرَمَ، وأخيراً جاء الجواليقي فأشار إلى الظاهرة بقولهم: كَبَلْتُ الشيء - في: لَبَكْتُ (١٠) وحطَّبَ زَجَلٌ - في: جَزَل (١٠) وَلَطَسَ - في: طَلَسَ (١٢).

٦ - الإسناد :

أشار ابن قتيبة إلى أنهم يخطئون في الإسناد، فيُسندون إلى المفعول ما حقه أن يُسند إلى الفاعل، يقولون: حَكَّنِي جَسْدِي (٣١٨) وإنما يقال: أَكَلَنِي فَعَكَّتَهُ، وَرَكَضَ الدَّابَّةُ وَالْفَرَسُ (٣٢٠) وأشار إلى ذلك أيضًا الحريري بإضافة قولهم: اشْتَكَّتْ عَيْنُ فُلَانٍ (١٧٦).

وانفرد الحريري بالإشارة إلى أنهم يخطئون عند إسناد اسم الفعل (هات) بمعنى: أُعْطِيَ - إلى المثني، فيأتون به على هيئة اسم الإشارة للمؤنثة الحاضرة، ويقولون: هَاتَا (١٨٦).

٧ - اشتقاقات جديدة :

أشار ابن الجوزي إلى أنهم قالوا لمن غلبت عليه السوداء: تَسْوَتْنِ، فجعلوه من المرة السوداء، ولا يتصرف من المرة السوداء فَعَلْ، ولو تصرف لم تدخل فيه النون (١٤٣).

٨ - فَعَلَ وَأَفْعَلَ :

وقد وقع الاضطراب في هذا منذ زمن الكسائي واستمر طوَال زمن التنقية اللغوية واتسع نطاقه، فالكسائي أشار إليه ببعض الأمثلة، ومنها: أَشْكَلَ عَلَى الْأَمْرِ وَأَغْلَقْتُ الْبَابَ، وَكَبَتَ اللَّهُ عَدُوَّكَ، وَصَحَا السَّكَرَانُ.... إلخ. والأصمعي أشار إليه كذلك ببعض الأمثلة ومنها: وَعَزَّتْ - في: أَوْعَزْتَ (اللسان: وعز) وأمرق وأرعد (الإصلاح ١٨٨) وأرهفت - في: رهفت (الإصلاح ٢٣٦).

أما ابن السكيت فقد عقد له بابا سَمَاهُ: (ما يتكلم فيه يَفْعَلْتُ مما يقطع فيه العامة فيتكلمون بِأَفْعَلْتُ ٢٢٥) وعقد بابًا آخر في عكسه وهو: (ما يتكلم فيه بِأَفْعَلْتُ مما يتكلم فيه العامة يَفْعَلْتُ ٢٢٧).

وتناول ابن قتيبة ذلك أيضًا جُمْنِ بابين، هما: (باب ما يهجر من الأفعال والأسماء والعوام تبديل الهمزة فيها أو تسقطها ٢٨٤) و: (باب ما لا يهجر والعوام تهمزه ٢٨٦) وكذلك فعل ثعلب في: باب (فعلت - بغير ألف - ٩) وأشار الحريري إلى الظاهرة نفسها بأمثلة قليلة، منها: أَغْلَقْتُ الدَّابَّةَ، وَأَطْرَدَهُ السُّلْطَانُ (٢٣٩) وكذلك فعل الجواليقي بقولهم: راحت الجيفة، وعَارَزَنِي الشَّيْءُ (٢٠) ونسبه البغدادي في الذيل (١٢٧).

كلمات وأساليب مؤلدة

أشار الأصمعي إلى أنهم قالوا: هذا مُحْتَبَسٌ لهذا - إذا كان من شكله - وليس بعربي صحيح، وقول المتكلمين: الأنواع مُحْتَوَسَةٌ للأجناس، وتجناس الشيطان، كلام مؤلّد ليس بعربي (اللسان: جنس).

وأشار ابن السكيت إلى استحداثهم أسلوباً جديداً للتعجب بقولهم: في سبيل الله عليك - بدل: أنت (٣٤٢) وإلى أنهم قد استعملوا الكلمات الفارسية وتصرفوا فيها مع وجود نظائرها في العربية، فقالوا: بَسَى - بمعنى خَسِيَ - وبَسَّ كلمة فارسية (٣٤٢) وإلى ظاهرة التعجب أيضاً يشير ابن قتيبة، كما يذكر استعمالهم: طُوبَاكَ - بدل: طُوبَى لك (٣٢٣) كما أُنشِرَ إليها نعلب (فانت الفصح ٨).

أما الحريري فأشار إلى أنهم يزيدون كلمة (هَمْ) في افتتاح الكلام؛ فيقولون للمخاطب: هَمْ فَعَلْتَ، وهَمْ خَرَجْتَ (٢٤٩) وإلى أنهم يفضلون الكلمة الأعجمية مع وجود نظيرها العربي، فيقولون لما بنيت من الزرع بالمطر: (بَخَس) وَعَرَبِيَّةٌ عَذِيٌّ، وأما الجواليقي فيذكر أنهم قالوا: واشت - في موضع (وَيْ) التي يُكْتَفَى بها عن الوَيْل (١٥) وأبو هلال العسكري يذكر أنهم استعملوا زمنه (أَزَلِيٌّ) فقالوا: شَيْءٌ أَزَلِيٌّ - أي قديم، ويصفون الله تعالى بالأزليّة، وكأنهم بنّوا هذا من سماعهم قول الناس: لم يَزَلِ الله موجوداً ولا يزال (ابن الجوزي ٩٧) كما يذكر أنهم قالوا: أَيْشِر - في: أي شيء تريد؟ (٩٥) وأخيراً يشير ابن الجوزي إلى استحداث العامة لكلمة (الكتاب) أي المكتب الذي يتعلم فيه الصبية، وجعلها على كتابيب (ابن الجوزي ١٨٣).

تطور المعاني

حدث لبعض الكلمات تغيير في معناه، فكانت معاني جديدة، إما ذات صلة بالمعاني القديمة، وإما غريبة عنها، ولذا كانت هناك الظواهر الثلاث الآتية:

- ١ - تعميم الدلالة: بأن تكون المعاني الجديدة أعم من المعاني القديمة.
- ٢ - تخصيص الدلالة: بأن تحدد الكلمة ببعض ما كانت تدل عليه قديماً.

٣ - تغيير الدلالة: باستحداث معنى لم يكن من قبل.

وقد بدأ هذا التطور منذ عصر الأصمعي، واستمر فيما بعد، وذاع أمره، ونذكر فيما يأتي بعض أمثلة له:

١ - تعميم الدلالة:

ذكر الأصمعي أنهم قالوا: فلان يتصدق - إذا أعطى الصدقة أو إذا سأها - وكان ذلك خاصاً بالمُعطي (اللسان: صدق) وذكر ابن قتيبة أنهم أطلقوا (القافلة) على الرُقعة في السفر ذاهبةً أو راجعةً - وكانت خاصة بالراجعة (أدب الكاتب ٢٠) وذكر الحريري أنهم يطلقون (ركاب السلطان) على موكبه المشتمل على الخيل والرجال وأجناس الدواب - وكان ذلك خاصاً بالإبل فقط (درة الغواص ١٧٦) وذكر الجواليقي أنهم يطلقون (الطوارق) على ما يطرق بالليل أو بالنهار - وكان ذلك خاصاً بالليل فقط (لحن العوام ٢).

٢ - تخصيص الدلالة:

أشار السجستاني إلى أنهم قالوا (الإخوة) لمن كان من النسب و (الإخوان) لغير ذلك، وهما في العربية للنسب ولغيره (اللسان: أخو) وأشار ابن قتيبة إلى أنهم جعلوا (الطرب) للفرح دون الجزع، وإنما هو خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع (أدب الكاتب ١٨) وأشار الحريري إلى أنهم خصّوا (القينة) بالأمة المغنية، وهي عند العرب الأمة مطلقاً: مغنية أو غير مغنية (الدرة ٢٦٧) وأشار الجواليقي إلى أنهم خصّوا (اليقطين) بالقرع، مع أنه عند العرب كل شجر انبسط على وجه الأرض (لحن العوام ٤).

٣ - تغيير الدلالة:

ذكر ابن السكيت أنهم قالوا: أكلنا ملةً - بمعنى الخبز - وإنما الملة هي الرماد الحار (إصلاح المنطق ٢٨٤) وذكر ابن قتيبة أنهم جعلوا (حمة العقرب) لشوكته، مع أنها في الفصحى تسمّى وضرة (أدب الكاتب ١٧) وذكر الحريري أنهم جعلوا (المائدة) لما يتخذ لتقديم الطعام عليه، مع أن المائدة عند العرب لا يطلق إلا على ما وضع عليه الطعام فعلاً (درة الغواص ٢٢) وذكر الجواليقي أنهم قالوا: (شارب) لساقى الماء، وإنما المسقي هو الشارب وصاحب الماء هو الساقى (لحن العوام ٦).

التشديد والتخفيف

(أ) تشديد المخفف:

فبما بقي على حرفين وأبنا ظاهرة عامة مستمرة، بدأت بعصر الكسائي، هي تشديد ثانيه، فقالوا: دَمَّ - بتشديد الميم - (اللسان: دم) وورد هذا عن العامة في كلام ابن السكيت (الإصلاح ١٨٣) وابن قتيبة (أدب الكاتب ٢٩٥) بإضافة أمثلة أخرى منها: حَمَّ العُزْب، وَلَنَّة الرجل، وكذلك ورد عن ثعلب في (الفصيح ٦٩) وعن الجواليقي في (لحن العوام ١٢) بالمثلين: دَبَّه وجرَّ، وعن البغدادي في (ذيل الفصيح ١٢٠) بالمثل: هَنُّ المرأة.

كذلك في المصادر المختصة ببناء وتاء، كالطواعية والكرامية والرفاهية والطباعية، وفي الصفات المختصة بذلك أيضاً، مثل: أرض نَدِيَّة وسَدِيَّة، ثم في كلمات منسوبة مختمة بهما كذلك، مثل: امرأة يَهَامِيَّة وشَامِيَّة ويَمَانِيَّة، وأوَّل من أشار إلى هذا الأخير ابنُ السكيت (١٨٠ - ١٨١) ومن بعده ابن قتيبة (٢٩٢، ٢٩٥).

أما الجواليقي فقد أضاف إلى التشديد ظاهرتين أُخْرَيْنِ كانتا زَمَنَهُ، هما تشديد العين من (فُعَالَة) الدائنة على الفضلة، كقولهم: قُوَّارة القميص، وتشديد المصدر الدال على داء كالتُقْلَاع (لحن العوام ١٨).

(ب) تخفيف المشدد:

أحياناً كانوا يخففونه بإبدال أول المشددين نوناً، كإِنْجَاص - في: إِنْجَاص - وإنْجَانَة - في: إِنْجَانَة (ابن السكيت ١٧٦) وأحياناً بإبداله ألفاً، كتعاهد ضيمته - في: نَعَهْد - (ابن قتيبة ٢٩١) وأحياناً بإبداله ياءً كقولهم: جاء بالضَّيْح والريِّح (ابن قتيبة ٣١٦) وأحياناً يحذفون أحد المشددين كقولهم: أَرَى الدَّابَّة، والآخِيَّة والصارِيَّة (ابن السكيت ١٧٦).

التحريك والإسكان

وهي ظاهرة فاشية في كتب التنقيح، وهي في مجملها لا تكاد تقع تحت قاعدة، لكننا رأينا أنواعاً مُعَيَّنَةً من الأفعال والأسماء تكثر فيها.

ففى الأفعال رأيناهم يفتحون العين من فَعِلَ المكسور العين إذا كان ناقصًا. قالوا:
غَتَّتْ نفسى - فى: غَثِيت (الكسائى ٧٧).

وفى الأسماء رأيناهم يحركون الساكن، وأكثر ما وقع ذلك فى حروف الحلق، فقالوا:
أَجَدُ فى بَطْنِي مَغْسًا وَمَغَصًا، وهو شَعْبُ الجند، وفى صدره عَلَيٌّ وَغَرٌّ، وجبل وَغَرٌّ، وبلد
وَحَشٌّ، وفى رأسه سَقْفَةٌ.. كل ذلك قالوه بتحريك العين (ابن قتيبة ٢٩٥) كذلك وجدناهم
يكثرُونَ من تسكين المتحرك فى الأسماء التى على وزن فَعْلَةٍ - بضم ففتح - كَتْنُخَةٍ
وَتُخْفَةٍ، أو فَعْلَةٍ - بفتحين - كالصَّلْعَةِ والقَرَعَةِ، أو فَعِلٍ - بفتح فكسر - كالْأَقِطِ
والنَّبِقِ والنَّيرِ، أو فَعِلٍ - بكسر ففتح - كَتَيْبِيعٍ وَضَلَعٍ (ابن قتيبة ٢٩٦ - ٢٩٧).

الإبدال اللغوى

وهى ظاهرة فاشية كذلك فى كتب اللحن، وأكثر ما كانت بين الحروف المتفقة فى
المخرج أو الصيغة، ولا يخلو كتاب من كتب اللحن من الإشارة ببعض الأمثلة إلى هذه
الظاهرة، أشار إليها الكسائى بأمثلة منها: بَخَسَتْ عينه - فى: بَخَصَتْ، وقَسَّ الشاة
وقسيسها - فى: قَصَّ، وأشار إليها الفراء فى: تَوَثَّرَ وتَحَدَّ - بدل: تَوَفَّرَ (الفصيح ٩٤
والاقتضاب ٢٢١) وعقد لما ابن السكيت باب: (ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به العامة
بالسين وما يتكلم فيه بالسين فينكلم فيه العامة بالصاد) (الإصلاح ١٨٣) كذلك فعل
ابن قتيبة فى بابين: (ما جاء بالسين وهم يقولونه بالصاد، وما جاء بالصاد وهم يقولونه
بالسين ٣٩٩) وأشار العلماء من بعد ابن قتيبة إلى هذه الظاهرة بأمثلة كثيرة.

ثالثاً

مقياس التخطئة عند علماء العراق

(١)

الكسائي

لم يُبشِّر الكسائي إلى المقياس الذي أتبعه في تخطئة العامة، كما فعل الفراء وغيره من بعده، وبدراسة ما لحن العامة فيه تبين لنا بجلاء أنه يعتد المسموع عن العرب ويرفض ما عداه، ومادام الكسائي من أوائل العلماء الذين ذهبوا إلى البداية لجمع اللغة مُشَافَهَةً لا بد أن يكون السماع محدداً بسماعه هو، فلا يكفي سماع غيره، وهو لهذا يقول حين سمعهم يُثَقِّلُونَ الميم من دم: «لم أسمع أحداً يُثَقِّلُ الدَّم» (اللسان: دم) وحين سمعهم يؤنثون (خلق) في: ثياب خلق، قال: «لم نسمعهم قالوا: خلقة، في شيء من الكلام» (اللسان: خلق)، ثم هو لا يرى المسموع كله حجة في الاستعمال، وإنما يختار منه الأوضح ويدفع الفصيح، فقد اختار في: (شكر ونصح) التعدية بالواسطة لا بالنفس، مع أن التعدية بالنفس لغة ذكرها ابن السكيت في (إصلاح المنطق ١٩٤) ثم ابن منظور الذي قال: «وباللام أفصح»، كما جاء في بيت ذكره اللسان للنايفة الذبياني (اللسان: نصح وشكر).

وإذا كان الكسائي يعتد بسماعه هو في تخطئة العامة أو عدم تخطئتها فقد جرّ عليه ذلك اتهام معاصريه له بأن سماعه هو غير حجة، فهو كثيراً ما يسمع اللحن والشاذ ويقيس عليها، وقد سبق قول أبي زيد فيه: «إنه لقي أعراب المَطْمِيَّة فأخذ عليهم الفساد من الخطأ واللحن واحتج به»^(٦٧) وقال عنه الزجاج: «قد علمنا أن الكسائي لم يحك: (وَدَدْتُ) إلا وقد سمعه، ولكنه سمعه ممن لا يكون حجة»^(٦٨).

(٦٧) أخيار التحوين البصريين ٤٤.

(٦٨) اللسان (ودد).

وفي مجال الاستشهاد لم يُؤثر عن الكسائي رأى معين، غير أننا وجدناه يُكثر في الكتاب المنسوب إليه من الاستشهاد بالقرآن الكريم، ولم يُجتنع عن ذلك إلى الشعر إلا إذا تعذر عليه المثال من كتاب الله تعالى، ولم نجد له شاهداً من الحديث الشريف، أو أقوال الصحابة أو غيرهم، لكننا بدراسة ما لُحّن من استعمال العوام نتيين أنه لم يكن يحتاج بالقراءات القرآنية حين لُحّن الماضي من (يُدر ويدع) مع أن قراءة عروة بن الزبير: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ بتخفيف العين من «ودعك» (اللسان: ودع) ^(٦٩) وحين حكم على أورنيه - بمعنى: أرنيه - باللحن، مع أنها قراءة المحسن في: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ ^(٧٠) وهي لغة فاشية بالحجاز (لف القاط ٥٠، والبحر المحيط ٣٨٨/٤).

كذلك الحديث، لم يكن يحتاج به، فقد جاء في حديث ابن عباس: «لَيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ عَنْ وَدَّعِهِمُ الْجَمَاعَاتِ أَوْ لَيُخْتَمَنَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ» ^(٧١). ويعلق صاحب اللسان على ذلك بقوله: «وزعمت التحوية أن العرب أماتوا مصدر يدع ويذر واستغنوا عنه بترك. والنبي ﷺ أفصح العرب، وقد رُويت عنه هذه الكلمة، قال ابن الأثير: وإنما يُحمَل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس، وقد جاء في غير حديث حتى قرئ به قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾». (اللسان: ودع).

وقد كنا ننتظر من الكسائي غير هذا، لأننا نعرف أنه رأس مدرسة الكوفة، التي لا ترفض وارداً، بل تقيس على كل ما ورد، حتى على الشاهد الواحد وعلى الشاذ والناذر قال الأندلسي: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه» ^(٧٢).

ونعرف عن الكسائي خصوصاً أنه أول من سنن للكوفية طريقة التسامح إلى أبعد مدى، وذلك أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه (معجم الأدباء - ترجمة الكسائي) ولذا لم يكن وجه لردّه لغة من لغات العرب ولو كانت نادرة، فما الظن يتلحينه الفصيح وأخذه بالأفصح؟ أم تراه يتقيّد بالأفصح في أمور اللغة، ويتجاوزها إلى غيره في

(٦٩) انظر: القرطبي (الضمي - ٣) وفيه أنها قراءة ابن عباس أيضاً.

(٧٠) الآية ١٤٥ من سورة الأعراف.

(٧١) صحيح مسلم ١٠/٣، سنن ابن ماجه ٣٦٠/١، سنن الدارمي ٣٦٩/١.

(٧٢) الاقتراح ١٠٠.

أمور النحو بعناء الخاص ؟ ذلك أننا وجدناه يتسع في أمور يُصَيِّقُ فيها غيره ويقصرها على السماع، معتمداً على الشاهد الواحد أحياناً، وغير معتمد أحياناً أخرى، ونذكر بعض آرائه النحوية التي توضح تَوْسِيعَتَهُ في أمور النحو، لا اللغة، فيما أجازهُ الكسائي :

في الفصل : أجاز الفصل بين لن والمضارع بالقسم، ويعمол المضارع (المجم : ٤/٢) والفصل بين كي والفعل بالعمول مطلقاً (المجم ٨٨/١، ٦/٢) والفصل بين إذن والفعل بعمول الفعل مع بقاء النصب (المجم ٧/١) والفصل بين فعل الشرط وأدواته بعموله ويعطف ويتوكيد (المجم ٩/٢).

وفي التقديم : أجاز تقديم المستثنى أول الكلام تاماً أو منفياً (المجم ٢٦٦/١، الإنصاف المسألة ٣٦) وتقديمه على معمول الفعل مطلقاً (المجم ٢٣٠/١) وتقديم التمييز على عامله (الإنصاف - المسألة ٢٠) وتقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة (المجم ١٦١/٢).

وفي الإعمال : أجاز إعمال إن النافية عمل ليس إذا دخلت على جملة اسمية (ابن يعيش ١١٣/٨) وإعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي (المجم ٩٥٢/١) والجبر بعد خلا إذا تقدمتها ما (المجم ٢٣٣/١) والنصب في الاستثناء المفرغ (المجم ٢٢٣/١).

وفي حروف الجر : أجاز أن تدخل (من) على جميع حروف الصفات إلا على الهاء واللام وفي (أدب الكاتب باب دخول بعض الصفات على بعض ٣٩٢).

وفي الموصول : أجاز أن تكون الصلة جملة إنشائية (المجم ٨٥/١).

ونحن هنا نجد الكسائي يلحن العامة في خلطهم بين صبغى (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) حيث ذكر أنهم ينطقون بأَفْعَلَ في : صرف وشغل وحرم وكبت وخصى وحاط ودقق ووَعَدَ شراً، وينطقون بفَعَلَ في : أشكل على الأمر وأغلق وأغيبت. لكننا نجد قد سمع الصيغتين - فَعَلَ وأَفْعَلَ - عن العرب في الكثير من المواد، فما له لا يقيس ما لحن على ما سمع، وهو الذي يقول : « قلنا سمعنا في شيء فَعَلْتُ إلا وقد سمعنا فيه أَفْعَلْتُ » (مسرّات النحويين ٧٤، المزهر ٤٠٧/٢).

وإذا كان الكسائي يُعْنَى بالأفصح دون ما عداه، فذلك يفسر لنا ما يقصده بالعوام في قوله : « هذا كتاب ما تلحن فيه العوام » فهُم جمهور المتعلمين وعامتهم الذين كان عليهم أن يعرفوا هذا الأفصح ويأخذوا به، ويَدْعُوا ما عداه، ولم يكن يقصد بهم خُشَارَةُ الناس؛

لأن هؤلاء لا يُقنّون بالفصحى فضلاً عن الأنصح، وهو قد أهدى كتابه إلى الرشيد ليتفصح به، والرشيد - كما نعلم - ليس من عوام الناس وإن كان في عامة المتعلمين.

(٢)

الفراء

وقد بقي لنا من كتاب الفراء في التنقية، مَهْجَةُ الذي وضعه لتخطئة العامة، والذي لخصه في قوله: «واعلم أن كثيراً مما نهيتك من الكلام به من شاذ اللغات ومُسْتَكْرَه الكلام لو توسعت بإجازته لَرُخِصْتُ لك أن تقول: رأيت رجلاً، ولقلت: أردتُ عَنْ تقول ذاك، ولكننا وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وفصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى من قال: يَجُوزُ فإننا قد سمعناه، إلا أنا نجيز للأعرابي الذي لا يتخير ولا نجيز لأهل الحضر والفصاحة أن يقولوا: السلام إليكم، ولا جئت إلى عندك، وأشباهه مما لا نحصيه من القبيح المرفوض» (لحن العوام للجواليقي ١).

وواضح من هذا المقياس الذي اتخذته الفراء أساساً للتخطئة والتصويب، فلا اعتداد عنده باللغات الشاذة والنادرة، ولا وزن للكلام المستكره الذي قد يفسره قوله هو في موضع آخر بأن منه الفصل بين القسم وجوابه بجمل كثيرة، كذلك الذي ادّعاء قوم في سورة (ص) بأن جواب: ﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ هو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ يقول الفراء: «وذلك كلام قد تأخر كثيراً عن قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ وجرت بينها قصص مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية» (معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢) ثم هو لا يعدُّ من الفصحاء الذين يقاس على كلامهم إلا أهل الحجاز والفصحاء من أهل الأمصار، فليس كل كلام قاله عربي يقاس عليه، ولو رخصنا في ذلك ما لحنا أحداً أبداً.

هذا هو مقياس الصواب والخطأ عند الفراء إجمالاً، أما تفصيل هذا المقياس فيتحدد فيما يأتي:

(١) موقفه من القراء:

يعتد الفراء بالقراءات القرآنية إذا كان لها وجه من كلام العرب، وهو في سبيل البحث عن هذا الوجه إنما يحاول أن يخرج بالقراءة عن نطاق اللحن؛ ولذا وجدناه

يلتمس مخرجا لقراءة: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَٰنِ﴾ ولم يستحسن ما استحسنته أبو عمرو من تغيير القراءة لتوافق المشهور من الكلام العربي^(٧٣)، فإذا أعياء البحث عن وجه للتخريج، حَكَمَ على القراءة باللحن، وهؤلاء خمسة من القراء لحنهم القراء^(٧٤).

عاصم: في قراءته قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بنون واحدة ونصب «المؤمنين» يقول القراء: «كأنه احتمل اللحن، ولا تعلم لها جهة إلا تلك».

والأعمش، ويحيى بن وثاب: في قراءتهما قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي﴾ بخفض الياء - قال: «ولعلها من وهم القراء من طبقة يحيى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في: ﴿بِمُصْرِخِي﴾ خافضة للحرف كله».

والحسن: في قراءته قوله تعالى: ﴿وَمَا تَزَلُّ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ قال: «وجاء عن الحسن «الشياطين» وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون».

ابن عامر: في قراءته قوله تعالى: ﴿قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ وقوله: ﴿مُخْلِفٌ وَعَدَهُ رُسُلِهِ﴾ بالفصل بين المتضايقين بالمفعول به، يقول: «وليس بشيء»، وقد فُسر ذلك، ونحوه أهل المدينة يُنشدون قوله:

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجِيَةٍ زَجُّ الْقُلُوصِ أَبِي مَرَادَةَ

قال القراء: باطل، والصواب: (زَجُّ الْقُلُوصِ أَبُو مَرَادَةَ).

(ب) السماع والقياس:

يبدو من المنهج الإجمالي الذي ذكره القراء سابقاً أنه يضيق في القياس، فلا يقيس إلا على الأوضح الأشهر - كأستاذ الكسائي - ولذا وجدناه يلحن قولهم: صحيفة مقرية - أي مقرومة، لما كانت من غير الأوضح مع أنها لغة عربية ذكرها اللسان، بل هو يتقيد بالسماع، وإن كان لبعض كلام العامة وجه من القياس، ألا تراء قد خطأ جمع باطل على (بواطل) مع أنه القياس؛ لأن الوارد عن العرب: أباطيل - جمعاً لمفرد متوهم أو مندثر هو: يُبْطَال أو يُبْطِيل.

(٧٣) معاني القرآن ١٨٣/٢، ٢٩٢ والآية من سورة طه ٦٢ - والقراءة لأهل المدينة والكوفة، انظروا القرطبي ٤٢٥٦/٦.

(٧٤) معاني القرآن ٢/٢١٠، ٧٥، ٢٨٥، ٨١ - على الترتيب.

لكن عند تطبيق هذا المنهج على آراء الفراء في غير مجال التنقية، اتضح لنا أنه يتوسع في القياس، ويحيز الشيء ولو لم يسمع، لجريانه على القياس، فيقول بعد أن ذكر استعمال العرب لصيغة (مَفْعَل) اسماً ومصدرًا: «فإذا كان يفعل مضموم العين أثرت العرب في الاسم والمصدر فتح العين... إلا أحرفاً ألزموها كسر العين، فجعلوا الكسر علامة للاسم، وربما فتحه بعض العرب في الاسم... والفتح في هذا كله جائز وإن لم نسمعه»^(٧٥). وبعد أن ذكر جموعاً مختلفة للكلمة (فَسْطَاط) قال: «وينبغي أن يجمع أيضاً، فساتيظ ولم نسمعها»^(٧٦).

وإذا كان الفراء قد أنكر على العامة ترك الهمز في: صحيفة مَقْرِيَّة، فقد أباح هو التخلص من الهمز قياساً، ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرُّحْمَنِ﴾ قال الفراء: «هي مهموزة، ولو تركت همز مثله في غير القرآن قلت: يَكْلُوْكُمْ بواو ساكنة، وَيَكْلَاكُمْ بألف ساكنة، وهي من لغة قريش، وكلُّ حَسَنٌ»^(٧٧).

وتبدو سباحة الفراء في القياس، ومخالفته لأستاذه الكسائي في أمور هي:

• أنه أجاز ما أنكر الأستاذ من قولهم: أَرْمَمْتُ على الأمر؛ حملاً للكلام على التضمين؛ لأن الأفعال قد يُحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ فعلى خالف بـ (عن) من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة، وكذا الإزماع هو المضاء في الأمر والعزم عليه^(٧٨).

• وفي قوله تعالى: ﴿يُنْصَبُ وَعَذَابٌ﴾ ذكر أن من مذهب العرب أن يقولوا في قُفِّلَ: قُفِّلَ، وبعد أن ذكر أمثلة لذلك قال: «فأين على ما رأيت من هاتين اللغتين»^(٧٩).

• وبعد أن ذكر أن من سنن العرب إدخال القاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل، قال: «وكذلك الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء، مثل: إن ضاربك فظالم، فهو في تأويل: إن من يضربك، ويقاس على ذلك»^(٨٠).

كذلك كان من توسعته في أمور النحو جواز زيادة (كان) بلفظ المضارع^(٨١)، وجواز

(٧٩) معاني القرآن ٤٠٦/٢.

(٨٠) معاني القرآن ١٥٥/٣.

(٨١) المجموع ١٢٠/١.

(٧٥) إصلاح المنطق ١٢٦.

(٧٦) إصلاح المنطق ١٣٣.

(٧٧) اللسان: كلاً.

(٧٨) كشف الطرة ٣٢٦.

زيادتها آخر الكلام^(٨٢)، وجواز زيادة الواو في جواب الشرط^(٨٣)، وجواز الفصل بين لن والمضارع بالقسم، وبالشرط، وبأظن^(٨٤).

وإذا كان الفراء قد أنكر على العامة إبدال الفاء ثاء في قولهم: تُؤَفِّرُو مُحَمَّدًا، فما له لا يصحح هذا الإبدال مع تقارب الحرفين في المخرج؟ وهو الذي روى أن الحرفين إذا تعاقبا في المخرج تقاربا في اللغات، كما يقال: جذف وجدت، تعاقبت الفاء والثاء في كثير من الكلام، كما قيل: الأثافي والأثاني ... إلخ^(٨٥).

وأخيراً نأتى إلى إنكاره أن يقال لصاحب اللؤلؤ: لَأَلْ، الذي رأى تصويبه إلى: لَأَمْ، لنرى أنه بهذا يخالف السماع والقياس، أما السماع: فلأن العرب قالت: لَأَلْ - كما قال الناس في زمن الفراء - وأما القياس: فهو: لَوْلِيَّ - نسبة إلى اللؤلؤ، فلم يأت^(٨٦).

وتلخص حكمنا أخيراً على مقياس الفراء بأنه مضطرب بين السماع والقياس، فهو أحياناً يلتزم السماع، وأحياناً يتوسع في القياس، وأحياناً لا يلتزم السماع ولا القياس.

(٣)

الأصمى

لعل خشية الأصمى من سبل الشعوية وخطرها الداهم على الفصحى دفعته إلى اتخاذ موقف التشدد في تحفظه الكلام، فقد كان مولماً بالجد المشهور مضيئاً فيها سواء، وقد جاء عنه في مراتب النحويين أنه: «كان يُضَيِّقُ ولا يُجَوِّزُ إلا أفصح اللغات، ويُلَجِّجُ في ذلك ويمججك، وكان مع ذلك لا يجيب في القرآن، وحديث النبي ﷺ^(٨٧)، وقال عنه أبو حاتم: كان الأصمى يقول أفصح اللغات ويُلَغِي ماسواها»^(٨٨).

هذا هو المقياس الذي ذكره العلماء عنه إجمالاً، أما تفصيل هذا المقياس فيتحدد في الأمور الآتية:

(٨٦) التبيهات على أغاليط الرواة ١٢٠.

(٨٧) مراتب النحويين ٤١.

(٨٨) الزهر ٢٣٣/١.

(٨٢) المسح: ١٢٠/١.

(٨٣) معاني القرآن: ٢٣٨/١.

(٨٤) المسح: ٤/٢.

(٨٥) معاني القرآن: ١٤٦/٣.

(أ) الاستشهاد:

أما القرآن الكريم: فيغلب على الظن أن الأصمعي لم يكن ميل إلى الاستشهاد به، أو وضعه موضع غيره من كلام الناس، في الاحتجاج به على الأمور اللغوية، احتراماً له ونعظيماً وتحريجاً، روى عنه أبو حاتم أنه كان يقول: حَزَنَتْنِي الْأَمْرُ بِحَزْنَتْنِي، ولا يقول: أَحْزَنَتْنِي، قال أبو حاتم: وهما جائزان، لأنَّ القراء قرءوا: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرَعُ الْأَكْبَرُ﴾ و﴿لَا يَحْزَنُهُمْ﴾ جميعاً بفتح الياء وضماً^(٨٩) وربما كان السرُّ في عدم احتجاجة بالقراءات القرآنية ناشئاً عما قيل عنه من أنه كان شديد التأله، لا يفسر شيئاً من القرآن ولا شيئاً من اللغة له نظير أو اشتقاق في القرآن وكذلك الحديث تحريجاً، وحين سأله أبو حاتم عن الرُّبَّة والرُّبَّة - بكسر الراء وفتحها - للجماعة من الناس، لم يتكلم فيه، لأنَّ في القرآن: ﴿وَرَبُّونَ كَثِيرٌ﴾^(٩٠).

وأما الحديث: فقد تأكد لنا خروجه عن نطاق الاستشهاد اللغوي عند الأصمعي من إنكاره تلقى بين ياد، مع ما جاء في الحديث الشريف: «بيننا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل»^(٩١) ومن تلحينه: أنبجاني - نسية إلى منبج - مع أن في الحديث: «إيتوني بأنبجانية أبي جهنم» ومن إنكاره: جنة - في إحنة - مع أن في حديث معاوية - «لقد منعتني القدرة من ذوى الجناب» وجاء في بعض طرق حديث حارثة بن مضرب في الحدود: «ما بين وبين العرب جنة» وفي الحديث أيضاً: «لا يجوز شهادة ذى الظلّة والحنة» هو من العداوة - وفيه: «إلا رجل بينه وبين أخيه جنة»^(٩٢).

وأما الشعر فمقياس الاستشهاد به عند الأصمعي يتلخص في أمرين:

البداءة في مقابل الحضارة، والقنم في مقابل الحداثة، ذلك لأنَّ انتقال البدوي إلى الأمصار واختلاطه بأهلها، وانخاد وسائل الترف كقبيل بأن يغير من لسانه، كما غير من حياته، ولأنَّ المُحدثين هم أولاد الجوارى الأعجميات، فلا سبيل إلى استقامة ألسنتهم، كما أنه لا سبيل إلى استقامة ألسنة أمهاتهم، وحين لمَن الأصمعي (أُبرق وأرعد) قالوا له: إنَّ الكُنَيْتَ أتى بها في شعره، فأجاب: «الكميت ليس بحجة؛ لأنه من أهل الكوفة، فتعلم

(٨٩) اللسان: بين.

(٩٢) اللسان: أحسن.

(٨٩) المزهر ١/ ٢٣٣.

(٩٠) مراتب النحويين ٤٨ - ٤٩.

الغريب وروى الشعر، وكان معلماً، فلا يكون مثل أهل البدو^(٩٣)».

وكما كانت البداوة أساساً عنده في استقامة اللسان، كان القدم؛ إذ كان الأصمعي يُعجب بشعر بشار لكثرة فنونه وسعة تصرفه، ويقول: كان مطبوعاً، لا يكلف نفسه شيئاً متعزراً، وكان يُشبه بشاراً بالأعشى والتابع، ويقول: «بشار خاتمة الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير»^(٩٤).

وهذا المقياس نظر الأصمعي في شعر المحدثين، وحكم على كثير منهم بارتكاب اللحن، من هؤلاء: الكُمَيْتُ والطَّرِمَاحُ وربيعه الرُّقْيُ والأَقْبِشِرُ. ومروان بن أبي حفصة والقحيف العامري^(٩٥).

والذي يدعو إلى العجب من موقف الأصمعي إزاء الشعراء المحدثين، أنه لم يلتزم هذا المقياس مع كل الشعراء، فزهد الأعجم في رأيه حجة، لم يُتعلّق عليه بلحن، وحين سُئل عن أبي نُؤاد قال: «عهد رأيته، مولّد حبشي، وهو صالح الفصاحة، وكذلك أبو عطاء السُّدِّي، الذي لم يكن في جملة الأعراب ولكنه فصيح، وعمر بن أبي ربيعة مولّد وهو حجة يحتج في النحو بشعره، ونضالة بن شريك الأسدي، وابن قيس الرقيّات، هؤلاء مولّدون وشعرهم حجة»^(٩٥).

ومن الشعراء من اضطرب موقف الأصمعي إزاء الاحتجاج بشعره، كذي الرُّمة، الذي جعله مرّة حجة؛ لأنه بدوي، وإن لم يشبه شعره شعر العرب إلا في واحدة، هي التي يقول فيها: (والياب دُونَ أَبِي غَسَّانَ مَسْنُودٌ)^(٩٦).

ومرّة جعله غير حجة، وأتهمه بنسب عشوى اللحن إليه؛ لكثرة ملازمته الحاضرة، فخطأه في قوله:

حَرَاجِيحُ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مَنَاحَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْزَمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(٩٧)

وخطأه في استعمال (زوجة) بدل زوج في قوله:

أَذَا زَوْجَةً بِالْمُضَرِّ أَمْ ذَا خُصُومَةٍ أَرَاكَ لَهَا بِالنَّصْرَةِ الْعَامَ نَاوِيًا

وقال: إن ذا الرُّمة قد أكل البقل والمعلوح في حوانيت التجار حتى يَشِمَّ^(٩٨)، وكذلك

(٩٣) فحول الشعراء ٤٠، ٤٥.

(٩٧) فحول الشعراء ٤٠، وانظر: المص ٢٢٠/١.

(٩٨) الموشح للمريزاني ١٦٤.

(٩٣) فحول الشعراء ٤٦.

(٩٤) فحول الشعراء ٥٦ - ٥٢.

(٩٥) فحول الشعراء ٣٦، ٥٢.

ابن قيس الرُّقِيَّات الذي وصف شعره بأنه حُجَّةٌ فيما نقله عنه أبو حاتم، وغير حجة، فيما نقله عنه المازني سماعاً^(٩٩).

وهكذا تبين لنا أن الأصمعي لم يكن على رأى واحد إزاء الشعراء المولدين، فبعضهم حجة، وبعضهم لأجن، ولكنَّ حياتهم متشابهة، وزمانهم واحد، وذلك يدفع إلى القول بأن هناك أسباباً أخرى لتلحين من لحن الأصمعي من الشعراء، وهى أسباب غير لغوية على كل حال، وقد ذكر سبباً منها على بن حمزة البصرى فى التنبهات^(١٠٠).

(ب) كلام العلماء:

كذلك لم يكن الأصمعي يعتد باستعمال علماء اللغة والنحو، وإن بلغت شهرة هؤلاء وعلمهم عند العامة والخاصة ما بلغت، فهم - فى رأيه - كغيرهم يتكلمون فيخطئون ويصيبون؛ وذلك لأنهم غير مطبوعين على العربية، وإنماهم أعاجم يستعربون بالتعلم وما منهم عالم إلا قد لجأ إلى تعلم النحو بعد لحن، ومن المشهور بين العلماء قصة سيويه التى كانت سبباً فى تعلمه النحو، وقوله: «واقه لأطلين علماً لا يلحنني معه أحد»^(١٠١)، ومثل ذلك الكسائى الذى تعلم النحو على كبر بعد أن حادث قوماً من الهباريين فلهنوه وأيق من التخطئة، ومن المؤكد أن سماع الأصمعي من العلماء وعندهم وما ألقاهم عليه من التكلم بكلام العامة هو الذى جعله يتشدد فى الاعتداد بكلامهم واعتباره حجة ومقياساً، وهو لهذا خطأ سيويه وأبا عبيدة فى استعمال (حين وحيث) فقد جرى سيويه وأبو عبيدة على استعمال حين الزمانية فى موضع حيث المكانية مع أن لكل واحد منها موضعاً لا يجاوزه^(١٠٢)، كذلك خطأ سيويه والأخفش فى استعمالها لفظي (كل وبعض) بأداة التعريف مع أنها معرفتان بغيرها^(١٠٣).

(٩٩) فحولة الشعراء ٤٦.

(١٠٠) التنبهات على أشاليط الرواة ١١٤ - ١١٥.

(١٠١) المنفى، مبحث ليس.

(١٠٢) اللسان (حيث، حين) وقد وجدنا بعض ذلك فى الكتاب، انظر على سبيل المثال ٨٧/١، ٣٢٧ إذ اضطربت النسخ بين الاستعمالين، وفى الكتاب مواضع أخرى تحصل حيث فيها الزمان والمكان، وانظر مثلاً: ٩٠/١ - ١٠٩ - ٢٠٠ - ٢٥٢ - ٢٥٩ على سبيل المثال.

(١٠٣) اللسان (بعض)، وانظر استعمال سيويه لكل بأداة التعريف فى الكتاب ٨٢/٢.

(ج) لغات القبائل:

وهو في سبيل الاعتداد بالأفصح والتشدد في الأخذ به، يرى في لهجات القبائل طُرُقاً منحرفة عن الجادة، فلا ينبغي الأخذ بها، أو القياس عليها، يقول ابن خالويه: «كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويُلقب ماسواها» ومن مظاهر تشدده إزاء لهجات القبائل أنه أنكر لهجة تميم في قوهم: وقفت الدار والداية، وفي قوهم: زوجة - بالهاء - وهي تميمية نجدية، حتى ليعقب ابن منظور على ذلك بقوله: «وكانت من الأصمعي في هذا شدة وعُسرة»^(١٠٤)، وقد وصف الفراء لهجة نجد في زوجة بأنها أكثر، ولهجة الحجاز بأنها أفصح». ونجد الأصمعي - وقد اهتم بغمز لهجات القبائل - يلتبس شتى الأسباب للطعن في شاهد قد يشهد بصحة هذه اللهجة، فيصدر عليه حكماً قاسياً، ولا سيما إذا كان هذا الشاهد بصور لهجة قبيلة عربية، كقبيلة (عُكَل) إذ كانت لهجة هذه القبيلة لا توافق الفصحى، فيقول: «هذا الرجز ليس بعقيق»^(١٠٥) كما تكثر في معاجنا العربية - عند ما تعقب على إحدى الصيغ - عبارة (ولم يعرفها الأصمعي)^(١٠٦)، كذلك قد يطعن في سند اللهجة ليتوصل منه إلى الطعن في متنها، فقد وصف الأعشى، بأنه مخنث، حين رأى شاهداً من شعره يؤيد لهجة تميمية^(١٠٧)، مع أن أبا زيد الأنصاري تقبل اللهجة وأجازها.

(د) السماع والقياس:

ومناقشة آراء الأصمعي السابقة في اللحن تبين لنا أن السماع عنده هو كل شيء في اللغة، ولذا كان أكثر تشدداً من سبقه، فهو قد أنكر تحريك العين في (مُغْس) لأنه لم يرد، مع أن الفراء قبله أجاز تحريك عين الثلاثي إذا كانت من حروف الحلق، قال: «وقرأ بعضهم: ﴿ذأباً﴾ - بفتحتين - وكذلك كل حرف فُتِحَ أوله وسُكُنَ ثانيه فتثقله جائز إذا كان ثانيه من حروف الحلق»^(١٠٨).

وقد ترتب على توقف الأصمعي عند السماع أن أنكر على العامة ما يأتي:

● تغيير دلالة بعض الكلمات حتى لو كان هناك سبب بين المعنيين: القديم

(١٠٧) الخصائص ٣١٥/٢ واللسان (فتن).

(١٠٨) معاني القرآن ٤٧/٢.

(١٠٤) اللسان (زوج).

(١٠٥) المخصص ١٧/١٣.

(١٠٦) أدب الكاتب ٣٣٧.

والمستحدث ، كإنكاره استعمال : زَكَيْتُ الأمر - بمعنى ظننته - وإنما الوارد فيه بمعنى : علمت ، يقول البَطْلِيُّوسِي : « إن الظن إذا قوى في النفس ، وكثرت دلائله على الأمر المظنون صار كالعلم ، ولأجل هذا استعملت العرب الظن بمعنى العلم ، كقوله تعالى : ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُهَا ﴾ ^(١٠٩) . »

● لجوعهم إلى الاستعمال المجازي لما ورد ، كما في قولهم : أكلنا مَلَّةً - أى خُبْرًا - مع إمكان أن نلتبس لهم وجهها في ذلك على حذف المضاف ، أى خُبْرَ ملة ، أو على المجاز المرسل : لوجود علاقته وقرينته .

● التجديد اللغوي ، إما بالاشتقاق كإنكاره (يتصدق) فالاشتقاق يجوز ، لأن العرب تستعمل (تفعلت) في الشيء الذي يؤخذ جزءًا بعد جزء ، فيقولون : تحسيت المرق ، وتجرعت الماء ، فيكون معنى تصدقت : التمسيت الصدقة شيئًا بعد شيء ^(١١٠) ، وإنكاره : استأهل كذا ، وهو مستأهل له - بمعنى : مستوجب له ومستحق .

وإما باستحداث كلمات لم تكن أيام العرب الخالص ، فقولهم : هذا مُحَانِسٌ لهذا - إذا كان من شكله - ليس بهربى صحيح وهو مولد ، وقول المتكلمين : الأنواع بمنوسة للأجناس ، كلام مولد ؛ لأن مثل هذا ليس من كلام العرب ^(١١١) .

وإذا كان الأصمعي يتوقف عند السماع ، فما للحريري يروى عنه أنه لحن (حوانج) جمع حاجة ، وقال : إنه مولد ، مع أن السماع قد نواتر به ؟ يجيب ابن بَرِّي عن ذلك : بأنه إنما أنكرها لخروجها عن القياس ، وذلك لأن قياس جمعها إنما هو : حاجات وحاج ، ومماثلها كالغارة والحارة لا يجمع على غوائر وحوائر ، على أنه قد حكى الرقاشي والسجستاني عن عبادقه عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر ، قال : وهذا الشيء به ، لأن مثله لا يجهل ذلك ؛ إذ كان موجودًا في كلام النبي ﷺ ، وكلام العرب الفصحاء ، وكأن الحريري لم يَرَّ به إلا القول الأول عن الأصمعي دون الثاني ^(١١٢) .

وأخيرًا نقول : إن الأصمعي كان أكثر علماء التنقية تشددًا ، وإن تشدده لم يقتصر على الأمور اللغوية بل تجاوزها إلى علم النحو ، فقد أبى أن يستعمل (أوْشَكَ) إلا بلفظ

(١١١) اللسان (جنس) .

(١١٢) اللسان (حرج) .

(١٠٩) الاقتضاب ١٠٩ .

(١١٠) الاقتضاب ١١٠ .

المضارع، مع أن الخليل بن أحمد حكى استعمال الماضي منها، وكان - كما قيل عنه -
يحق - لا يفتي إلا فيما أجمع عليه العلماء ويقف عما يتفردون به ولا يجوز إلا أفصح
اللغات ويلج في دفع ما سواه^(١١٣).

(٤)

ابن السكيت

نستطيع أن نعد ابن السكيت من أصحاب المنهج الكوفي غير المتحيزين؛ فكشاه
(إصلاح المنطق) ضم رواية من البصرة والكوفة وبغداد إلى جانب الرواة من الأعراب،
فمن رواية البصرة: أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس، وخلف الأحمر،
وأبو زيد والأصمعي، وأبو عبيدة، ومحمد بن سلام الجمحي. وكان الأصمعي أكثرهم
رواية على الإطلاق، فذكر إحدى عشرة ومائة مرة، حتى لقد رجّح الأزهرى التقاء
ابن السكيت والأصمعي، قال: «ولقى الأصمعي فيها أحسب، فإنه كثير الذكر له في
كتبه»^(١١٤).

ومن رواية الكوفة وبغداد: الكسائي، والمفضل، وابن الأعرابي، والفراء، وأبو عمرو
الشيباري، وعبد الله بن سعيد الأموي، وأبو الحسن الطوسي.

ومن الأعراب: ابن زياد، وأبو جامع، وأبو السجاح، وأبو الجراح، وأبو ثروان،
وأبو حزام - المكيان - وبعض أفراد بني كلاب.

وهذه النخبة الكثيرة التي تقل عنها ابن السكيت، قد ميزت مؤلفه (إصلاح المنطق)
بميزتين:

أولاهما: ضخامة الحجم، بسبب كثرة الآراء مع الاستطرادات، وتكرار بعض المواد في
أماكن مختلفة، وهذه الضخامة هي التي دفعت ببعض العلماء إلى القول بأنه: «ما عجز على
جسر بغداد كتاب في اللغة مثل إصلاح المنطق، ولا شك أنه من الكتب النافعة الممتعة،
الجامعة لكثير من اللغة، ولا نعرف في حجمه مثله في باب»^(١١٥).

(١١٣) مراتب التحيين ٤، ٩.

(١١٤) تهذيب اللغة ٢٣/١.

(١١٥) وفيات الأعيان ٤٤٢/٥.

وثانيتها: الاضطراب فيما ينقل، ومن أمثلة ذلك ما قاله في باب (فعل وفعل باتفاق معنى) (١١٦): وقد حاص شقاقا برجله - أي خاطه - ويقال: شقوق أيضا، قال الراجز:

تري برجليه شقوقا في كلع من بارى حيص ودام منسلع
ثم عاد فأنكر استعمال (شقاق) بالنسبة للإنسان، قال: «بيد فلان ورجله شقوق، ولا يقال شقاق، وإنما الشقاق داء يكون في الدواب» (١١٧).

أما عن المقياس الذي اتخذته تجاه استعمالات العامة فلم يكن على الغاية من التشدد - كالأصمعي وغيره ممن سبقه - ويتضح ذلك فيما يأتي:

(أ) الاستشهاد:

عرفنا فيما سبق أن الأصمعي أتي أن يكون الكميته وغيره من الشعراء المولدين حجة في اللغة، لكننا وجدنا ابن السكيت يحتاج بقول الكميته أو كثير:

فمازلت أبقى الظن حتى كأنها أواقى شدى تفتالهن الحوائك
على أن العرب قد تخفف جمع أوقية فتقول: أواقى (١١٨). كذلك احتج بيت نسيبه إليه على جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وهو قوله:

وميراث ابن أبجر حين ألقى بأصل الضنء ضنضة الأصيل
والضنء والأصل واحد (١١٩). كما يحتاج به أيضا في مواضع أخرى، لكن الاحتجاج هناك منصرف إلى المعاني لا إلى الألفاظ.

كذلك وجدناه يروي عن أبي تروان وأبي حزام وهما من قبيلة عكل التي رفض الأصمعي لهجتها، لأنها لا توافق الفصحى.

أما الحديث: فكل ما بالكتاب أحاديث مستشهد بها في المعاني لا في الألفاظ، كآيات القرآن الكريم التي ساقها، غير أننا نراجع بعض مواده على كتب اللغة نبيّن أنه لا يميل إلى الاحتجاج بالحديث في ألفاظ اللغة، فقد قال: هم في هذا الأمر شرع - بفتحين -

(١١٦) إصلاح المنطق ٧٥.

(١١٧) إصلاح المنطق ٢٧٦.

(١١٨) إصلاح المنطق ١٧٦ ونسبة البيت من: اللسان (يقى).

(١١٩) أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف ٢٠.

سواء، ولا تقل شرع - بفتح فسكون - وقد جاء في الحديث: «أنتم فيه شرع سواء» وهو مصدر - بفتح الراء وسكونها^(١٢٠) - كذا قال: كتب الله الآت بعد لوجهه، لا أكبه^(١٢١)، وجاء في الحديث: «فأكبوا رواحلهم على الطريق»^(١٢٢) كما جعل قول العامة: بنى فلان بأهله^(١٢٣)، لحنًا، مع أنه جاء في غير موضع من الحديث - كما قال ابن الأثير - ومنه ما جاء في حديث أنس: «كان أول ما أنزل من الحجاب في مَبْتَنِي رسول الله ﷺ بزيب...».

(ب) اللغات:

اضطرب موقف ابن السكيت إزاء اللغات، فقد عرفنا قبل أنه اعتمد على راويين من قبيلة عُكْل، وهي ذات لهجة غير مشهورة بل غير فصيحة، إذ رفضها الأصمعي كما كان من روايته ابن الأعرابي، الذي توسع كثيرًا في اللغة وكانت له نواذر انفرد بها، وكان هذا داعيًا إلى الظن بأنه سوف يجري على غير عادة من سبقه من التشدد في أمور اللغة.

لكن وجدناه أحيانًا يأخذ بالأفصح ويلحن ما عداه، فلم يَرَوِّجْهَا لقولهم: تزوجت بامرأة، وقال عن ذلك الأسلوب: إنه ليس من كلام العرب^(١٢٤)، مع أنه من لغة أُرْدَشُونَة - على ما حكى الفراء^(١٢٥)، وعدَّ: كُلْوَة - في: كُلْيَة - ملحونة، مع أنها لغة لأهل اليمن^(١٢٦)، كما عدَّ إبدال الهمزة واوًا في: آتيته وآسيته وأكلته وآزيتته.. الخ^(١٢٧) لحنًا، مع أنها لغة لأهل اليمن أيضًا^(١٢٨)، كذلك جعل: عَمِرْتُ الموازين - في: عَامِرْتُ - لحنًا، مع أن أبا الجراح - وهو راويته - قد حكى اللفتين، كذلك لحن العامة في قولهم: مطايب الجزور - في: أطايبه - مع أن ابن الأعرابي - وهو راويته - حكى اللفتين^(١٢٩).

وأحيانًا يقلل الفصيح وغيره من كلام العامة، فقد سبق أن الكسائي لحن العامة في قولهم: شكرتك ونصحتك، لكن ابن السكيت يعدّها لغة، وإن كان الفصيح: شكرت لك، ونصحت لك^(١٣٠).

(١٢٦) اللسان (كل).
(١٢٧) الإصلاح ٣٧٣.
(١٢٨) المصباح (أق).
(١٢٩) اللسان (عير، طيب).
(١٣٠) الإصلاح ٢٨٦.

(١٢٠) اللسان (شرع).
(١٢١) الإصلاح ٢٧٧.
(١٢٢) اللسان (كيب).
(١٢٣) الإصلاح ٣٠٦.
(١٢٤) الإصلاح ٣٣٦.
(١٢٥) اللسان (زوج).

وقد سبق أن الفراء يُلحَن العامة في: لَأَلْ - نسبة إلى اللؤلؤ - لكن ابن السكيت أجازها، وقد أجاز أن يقال: تعهد فلان ضيعته وتعاهد^(١٣١)، مع أن التعهد في هذا أفصح؛ لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين، وفي التهذيب: «لا يقال: تعاهدته^(١٣٢)»، كذلك قبوله كلام ابن الأعرابي في: سَدَاد من عَوَز - بكسر السين وفتحها - مع أن من بعده من علماء التنقية لحنوا الفتح، وإجازته: مصاوب ومصائب - جَمَعَيْنِ لمصيبة (١٣٦) وإجازته ما أنكره الأصمعي من قولهم: عِرْقُ النِّسَاءِ (١٦٤).

وابن السكيت الذي يتوسع في الاستعمال العربي بإجازته أن يأتي المصدر الميمي، واسماً المكان والزمان من الأجوف الياثي على مَفْعَل - بكسر العين وفتحها^(١٣٣) - هو مع العامة في الغاية من التشدد، وبخاصة في الأمور الآتية:

● تغيير دلالة بعض الكلمات وإن كانت هناك صلة بين المعنيين: القديم والمستحدث، فمن التشدد بمكان أن يُلحَن العامة في قولهم: خرجنا ننتزه - إذا خرجوا إلى البساتين - وقولاً من ابن السكيت بالنتزه عند معناه العربي القديم، وهو: التباعد عن المياه والأرباب، حتى عُدَّ على بَنُ حمزة البصري^(١٣٤) هذا ظلاً للعامة، واستضعافاً لا يحل لنا ترك الانتصار لهم منه، على أن ابن السكيت - الذي أنكر على العامة تطور الدلالة - يعترف به للعرب دون أن يقيس عليه قول عامة زمانه، فمن ذلك: التيمم والمسافة، وغيرهما، مما كان له معنى قديم، ثم استحدث له معنى آخر^(١٣٥)، لكنه مع ذلك يرفض أن تفعل العامة فعل من سبقهم، وقد وجدنا ابن السكيت يجوز للعامة تغيير دلالة بعض الكلمات على غير ما عرف عن العرب، فقد جمع الأستاذ عبدالعزیز الميمى أبواباً لابن السكيت جاء في مقدمتها: «اعلم أن العرب سمّت أشياء عرفت ما أرادت بها، فكثرت اليوم في أفواه الناس، وجازت إلى غير ما قيلت عليه^(١٣٦)»، وذكر من ذلك بناء الرجل على أهله والملة والعقبة والفانية، إلى غير ذلك، وهذا ما يصيب مقياس ابن السكيت بالاضطراب.

● الهمز الذي عاب العامة على تركه في نحو: الفأس والرأس والذئب والبئر ومرى الشاة والجزور، إلى آخر ما ذكره في: (باب ما يهْمَزُ مما تركت العامة همزة) مع أن ترك

(١٣١) الإصلاح ١٧٨. (١٣٤) التيهات على أغاليط الرواة ١٣٣.
(١٣٢) اللسان (عهد). (١٣٥) انظر ما قاله في الإصلاح ٣٦٥.
(١٣٣) الإصلاح ٢٢٠ وتظهر كتب النحو. (١٣٦) أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف ٢ وما بعدها.

الهمزة عادة قديمة لأهل الحجاز، روى ابن منظور في (اللسان) عن أبي زيد أن أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا يتبرون، وَقَفَ عليها عيسى بن عمر فقال: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر. وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضْطَرُّوا نَبَرُوا، قال: وقال أبو عمرو الهذلي: قَدْ تَوَضَّيْتُ، فلم يهز، وحوطاً ياء، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز (١٣٧).

وحكى الأخفش أن من العرب من يترك الهمز في ما يهز إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بها (١٣٨)، وفي شرح الإسرأبادي على الشافية: «ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريمة تجرى مجرى التهوُّع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولاسيما قريشاً، روى عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزناه، وحققها غيرهم، والتعقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسن» (١٣٩).

وروى ابن السكيت نفسه ما يرد عليه إنكاره: إذ قال: «وهي اللبوة - وليبوة لغة وخذأت - وخذيت لغة - وقال: يوسف ويوسف - يهزان ولا يهزان - ومثله: يونس ويونس، ويوسف - غير مهموزة - لغة» (١٤٠).

* تغيير الإسناد في قولهم: شَقَّ المَيْتَ بَصْرَهُ (٢٨٦) وأصله: شَقَّ بَصْرُ المَيْتِ - بمعنى شَخَصَ - مع أنه روى قَبْلُ عن الكسائي قوله: يقال: رَشِدْتَ أَمْرَكَ، وَوَفَّقْتَ رَأْيَكَ، وَبَطَرْتَ عَيْشَكَ، وَغَيْبْتَ رَأْيَكَ، وَأَلَيْتَ بَطْنَكَ، وَسَفِهْتَ نَفْسَكَ، وكان الأصل: رَشِدَ رَأْيَكَ وَوَفَّقَ أَمْرَكَ.. ثم حَوَّلَ الفعل منه إلى الرجل، فانتصب ما بعده، وهو نحو قولك: ضَعْتُ به ذِرْعاً، وَطَيْتُ به نَفْساً (١٤١).

وهكذا لم نجد لابن السكيت مقياساً ثابتاً في التصويب والتخطئة، وإنما أمره دائر بين التزم أحياناً - بالتوقف عند الأفصح وطرح ما عداه - والتسامح أحياناً أخرى - بالأخذ من كل اللغات.

(١٤٠) الإصلاح ١٣٣.

(١٤١) الإصلاح ٢٢٢.

(١٣٧) اللسان (الهمزة).

(١٣٨) الانقصاب ١٩٠.

(١٣٩) شرح الشافية ١٧٢.

السُّجُتَانِي

يبدو أن تَلَمُّذَةَ أَبِي حَاتِمِ السُّجُتَانِي عَلَى الْأَصْمَعِيِّ جَعَلَتْهُ يَأْخُذُ أَخْذَهُ فِي التَّشْدِيدِ مَعَ الْعَامَةِ، فَرَوَايَاتُهُ الَّتِي رَوَاهَا عَنْ الْأَصْمَعِيِّ فِي اللُّغَةِ لَمْ يَنْكُرْ شَيْئاً مِنْهَا، وَقَدْ عَرَفْنَا قَبْلَ مَقْيَاسِ الْأَصْمَعِيِّ فِي التَّشْدِيدِ، وَهُوَ - بِلَا شَكٍّ - مَقْيَاسُ السُّجُتَانِي نَفْسَهُ، وَنَعَزَّزُ ذَلِكَ بِمَا يَأْتِي:

• أَنَّهُ لَا يَعْتَرَفُ بِالْكَلِمَاتِ الْمَعْرَبَةِ فِي زَمَنِهِ، إِذْ يَنْكُرُ أَنْ يُقَالَ: جَوْحَانٌ لِبَهْتَرِ الْقَمَحِ، مَعَ وَجُودِ مُرَادِفِهَا الْعَرَبِيِّ - وَهُوَ الْجَرِينُ وَالْمُسْطَحُ الْعَرَبِيَّتَيْنِ - فِي حِينِ أَنَّهُ يَنْحَدِثُ عَنْ (بِرْهَمِ) الْمَعْرَبَةِ قَبْلَ زَمَنِهِ بِوَقْتٍ طَوِيلٍ، وَكَأَنَّهَا عِنْدَهُ عَرَبِيَّةٌ.

• وَحِينَ تَسْلُكُ الْعَامَةُ طَرِيقَ الْمَجَازِ، وَتَقُولُ: مَاتَ الْمَيْتُ، يُلْحَنُهُمْ أَبُو حَاتِمٍ: لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ، وَلِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ فِي نَظَرِهِ، فَالْصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: مَاتَ الْحَيُّ، مَعَ أَنَّهُ - فَضْلاً عَنْ وَرُودِهِ كَمَا قَالَ الْبَطْلَانِيُّ - مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجَازِ الَّذِي وَرَدَ نَظِيرُهُ عَنِ الْعَرَبِ.

• وَهُوَ يَحْكُمُ بِاللَّحْنِ عَلَى: الْحَوَامِيمِ وَالطَّوَاسِينِ - جَمْعاً لـ (حَمٍ وَطَسٍ) - وَكَأَنَّهُ بِهِذَا لَا يَرَى الْاِحْتِجَاجَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ: «مَثَلُ الْحَوَامِيمِ فِي الْقُرْآنِ كَمَثَلِ الْخَبَرَاتِ فِي الثِّيَابِ»، وَجَاءَ أَيْضاً: «الْحَوَامِيمُ دِيْبَاجُ الْقُرْآنِ» وَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ فَلْيَقْرَأِ الْحَوَامِيمَ»^(١٤٢).

• وَهُوَ يَنْكُرُ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ: «قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ» - بِكَسْرِ النُّونِ - لَمَّا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ النُّونِ وَالْإِضَافَةِ، وَهَذَا شَاذٌ خَارِجٌ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْفَصِيحِ^(١٤٣)، وَكَأَنَّهُ بِهِذَا لَا يَرَى الْاِحْتِجَاجَ بِالْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.

• وَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ (رُبَّ) لِلتَّكْثِيرِ وَلِلتَّقْلِيلِ، فَإِنْ أَبَا حَاتِمٍ يَضِيقُ بِجَاهِ اسْتِعْمَالِهَا وَيَقْصُرُهُ عَلَى التَّقْلِيلِ، فَيَخْطِئُ الْعَامَةَ فِي قَوْلِهِمْ: رُبَّمَا رَأَيْتَهُ كَثِيراً؛ لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ.

(١٤٢) القُرطبي ٥٧٣٢.

(١٤٣) القُرطبي ٣٥٥٢٧.

* ولما جمع عُمارة بن عقيل الريح على (أرياح) أنكر عليه أبو حاتم مصوبًا (أرواح) في الجمع، مع أن فيه التباسًا بجمع رُوح، ولو لم يكن متشددًا لقاسه على: عيد وأعياد، وعلى ما جاء عنهم من جمع قيل على أقبال، كما جمعه على أقوال - على الأصل - وأقبال - على لفظ قيل^(١٤٤)، على أنه بهذا الإنكار يرد ما حكاه السهيلي من أن ربحًا وأرياحًا لغة لبني أسيد^(١٤٥).

وقد بدا أثر تلمذة أبي حاتم للأصمعي في أمرين على وجه الخصوص:

أولها: شدة التأله، وقد دفعه ذلك إلى أن يلحن العامة في قولهم: لا والله - بحذف الألف التي قبل الهاء في اللفظ - فاسمُ الله ينبغي أن يُجَلَّ قَبْلَ كَلِمَةٍ فِيهِ بِأَصَوِّبِ الصَّوَابِ، وماروى من رجز لإثبات ذلك عربية هو في نظره موضوع مكذوب^(١٤٦).

وثانيها: تتبع سقطات العلماء خصوصًا، كسيبويه والأخفش وأبي عبيدة وابن دريد والليث، وقد أثار ذلك بعض العلماء فاتهموه، وتعقبه أحدهم عندما أنكر أن يأتي (شَنَان) بإسكان النون - بقراءة عاصم بالإسكان، قال أبو بكر (ابن الأنباري): «وقد أنكر هذا رجل من أهل البصرة، يُعرف بأبي حاتم السجستاني، معه تعدُّ شديد، وإقدام على الطعن في السلف، قال: فحكيت ذلك لأحمد بن يحيى (نعلب) فقال: هذا من ضيقي عطنه، وقلة معرفته»^(١٤٧).

(٦)

ابن قُتَيْبَةَ

إذا كان علماء التنقية قد أطلقوا كلمة (العامة) أو (العوام) دون تحديد لمن يراد بها، فإن ابن قتيبة قد حدد في خطبة كتابه أنه لا يقصد بما يكتب رعاغ الناس، وإنما كلامه موجهٌ إلى طائفة الكُتَّاب الذين استطابوا الدعة واستوطنوا مَرْكَبَ العجز، وأَغْفَوْا أَنْفُسَهُمْ مِنْ كَدِّ النَّظَرِ، وَقَلَوْنَهُمْ مِنْ تَصَبِّ الْفِكْرِ، حِينَ نَالُوا الدَّرَكَ بِغَيْرِ سَبَبٍ، وَبَلَّغُوا الْبَغْيَةَ بِغَيْرِ آلَةٍ، فَأَصْبَحُوا كَجَهْلَةِ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَأَصْبَحَ أَبْعَدُ غَايَةِ الْكَاتِبِ فِي كِتَابِهِ أَنْ يَكُونَ حَسْبَ

(١٤٦) مراتب النحويين ٩٩.

(١٤٧) اللسان (شَنَان).

(١٤٤) اللسان (قول).

(١٤٥) عنوان المسرة ١٣٠، كشف الطرة ٥٢.

المخطّ، قويم الحروف، وأعلى منازل الأديب أن يقول من الشعر أبياتاً في مدح قَبِيْة،
أو وصف كأس^(١٤٨).

وقد وضع ابن قتيبة في (أدب الكاتب) آراءه وملاحظاته على لغة الكتاب، أو قلّ
ما نقله من آراء العلماء قبله، ولا سيما ابن السكيت - ومن هنا لم يكن ابن قتيبة أصيلاً في
ملاحظة أخطاء العامة، بل كان ناقلاً ومقلداً غيره، ولا ريب أن من أطلق العبارة
المشهورة عن (أدب الكاتب) من أنه خطبة بلا كتاب كان يعني أنه ليس لابن قتيبة فيه
سوى الخطبة، أما الآراء التي بالكتاب فهي في جملتها منقولة عن ابن السكيت وغيره.
وكان حرص ابن قتيبة على جمع آراء كثير من العلماء هو السبب الذي أدّى به إلى
كثير من الاضطراب بين الإجازة والتخطنة، ونسوق لذلك أمثلة:

• المرّ والصير - بكسر الهمزة - وقد أنكر إسكانها، مع أنه قال في أبنية الأسماء: «كل
ما كان على فِعْل - مكسور العين أو مضومها - فإن التخفيف فيه جائز» (أدب الكاتب
٢٩٧ - الاقتضاب ٢٠١).

• أجاز: أغامت السماء، ولم يُجْز: غامت، مع أنه في (باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى)
أجاز: غامت السماء وأغامت (٢٨٥، ٣٣٩ - أدب الكاتب).

• ذكر أن الدجاج - بكسر الدال - لحن، في (باب ما جاء مفتوحاً والعامة تكسره) ثم
ذكر أنها لغتان في باب (أبنية الأسماء) وهناك أمثلة أخرى كثيرة، استدركها عليه
البطليوس في (الاقتضاب ٣٠١، ٢٣٧).

أما عن المقياس الذي اعتمده ابن قتيبة للتخطنة والتصويب فيمكن بيانه في النواحي
الآتية:

(أ) الاستشهاد:

في (أدب الكاتب) نقل عن كثير من العلماء، في مقدمتهم الأصمعي الذي لم يكن يحنج
بأشعار المولدين، ولذا لم يكن غريباً من ابن قتيبة أن يأخذ برأي الأصمعي في عدم
الاحتجاج بأشعارهم، بل قد صرح بذلك حين منع أن يقال: سمك مالح، مع أنه جاء في
شعر لُحْدَافِر، ولكنه في رأيه ليس بحجة^(١٤٩) كذلك منع أن تزداد (بين) بعد (شتان) موافقاً

(١٤٨) أدب الكاتب ٦.

(١٤٩) أدب الكاتب ٣٦٦.

الأصمعي، رافضاً قول ربيعة الرقي: (لَسْتَانُ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى) لأنه ليس بحجة^(١٥٠).

ولكن الغريب الذي لم يكن متوقفاً من ابن قتيبة أن وجدناه يخرج عن هذا المسلك الأصمعي، فيحتج بأشعار للكميت ولذي الرمة وللطرماح، وكان احتجاجه بهم في معاني اللغة والألفاظ.

ففي المعاني: استشهد بالكميت على أن (اصطلب) بمعنى جمع العظام فطبخها ليُخْرِجَ وَدَكُهَا فيأْتَدَمَ به^(١٥١) وعلى أن (الهديل) كما يأتي لصوت الطائر المعروف يأتي بمعنى الفرخ نفسه^(١٥٢)، واستشهد بذى الرمة على أن (زُعْتُ الناقة) بمعنى عطفقتها^(١٥٣) وعلى أن (الضَح) هو الشمس^(١٥٤)، واستشهد بالطرماح على أن الغراب إذا كان يَجْجُلُ كأنه مقبّد يوصف بأنه شَجُّ النسا^(١٥٥).

وفي الألفاظ: وجدناه لا يلحن صوغ الكميت وزن (فَعَال) من لفظ العشرة من العدد في قوله:

وَلَمْ يَشْتَرِ يَشُوكَ حَتَّى رَمَدَ تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِضَالًا عُشَارًا

ويكتفى بقوله: ولم نسمع فيما جاوز ذلك (رُبَاعَ) شيئاً على هذا البناء غير قول الكميت^(١٥٦)، ووجدناه يستشهد بالطرماح بن حكيم على أن اللام تأتي بمعنى (على) في قوله:

كَأَنَّ مَخَوَاهَا عَلَى ثِقَنَاتِهَا مَعْرُسٌ خَمْسٌ وَقَعَتْ لِلجَنَاحِينَ^(١٥٧)

وبشعر ذي الرمة على أن (من) الجارة تدخل على (عَن)^(١٥٨) وأن (إلى) الجارة تأتي بمعنى مع^(١٥٩).

وأعجب من هذا كله، أن نجد في كتاب ابن قتيبة بيتاً لإسحاق بن إبراهيم الموصلي، الذي لا يَحْتَجُّ بشعره أحد من علماء اللغة، إذ قد سبق البيت في مجال الاستشهاد على

(١٥٠) أدب الكاتب ٤٥٨.

(١٥١) السابق ٦٥.

(١٥٢) السابق ١٦٦.

(١٥٣) السابق ٢٦٦.

(١٥٤) السابق ٩٦.

(١٥٥) أدب الكاتب ٢٩٧.

(١٥٦) أدب الكاتب ٤٥٨.

(١٥٧) السابق ٤٥٨.

(١٥٨) السابق ٣٩٦.

(١٥٩) السابق ٤٠٩.

المعنى. ذكر ابن قتيبة أن: هَرَرْتُ الحربَ - بمعنى كرهتها - وأن الشاعر (إسحاق) قال: (فقد هَرَّ بعضُ القومِ سَقَى زياد) وقد دافع الشيخ محيي الدين في حاشيته على (أدب الكاتب) بأن البيت ساقط من إحدى نسخ الكتاب. فالظاهر أنه أُقْحِمَ من قارئ. أو أن ابن قتيبة قد ساقه - إن صحت روايته - مساق التمثيل^(١٦٠).

وأما الاحتجاج بالقراءات القرآنية والحديث: فيبدو من متابعتي لمن سبقه من العلماء في اللحن أنه لم يكن ممن يحتج بهما. وتؤكد ذلك بما جاء عنه من تلحينه أن يقال: كسأه أَتَبَجَانِي. مع أنه جاء في الحديث: «رَدُّوْهَا عَلَيَّ وَأَنْتَوْنِي بِأَتَبَجَانِيَّةٍ»^(١٦١). وما جاء عنه من تحطئة قولهم: بنى بأهله. مع ما جاء في الحديث في غير موضع. ومنه حديث أنس: «كان أول ما أنزل من الحجاب في مُبْتَنَى رسول الله ﷺ يَرْسِبُ»^(١٦٢). وكذلك تحطئة: عيرته يكذا. مع أنه جاء في الحديث: «فَعِيرُهُ بِأُمِّهِ»^(١٦٣).

(ب) اللغات:

يبدو الاضطراب واضحا في اعتماد ابن قتيبة على لهجة معينة تكون هي الأ فصح. فهو إذا لم يأخذ بلهجة أهل اليمن في إبدال أول المشددين نونا كما في: إِنْجَاصَ وإِجَاصَ؛ فلأنها لهجة ضعيفة لا يقاس عليها. وهو بهذا يبدو آخذاً بالأفصح المشهور متجاوزاً ما عداه. لكننا وجدناه لا يأخذ بلهجة أهل الحجاز - وهم من الفصحاء - فقد حكم باللحن على كسر الفاء من: فَلَكَةُ الْمَغْزَلِ. مع حكاية يونس أن الكسر لغة أهل الحجاز^(١٦٤). وإذا لم يأخذ بلهجة المجازيين هنا فقد أخذ بها في إنكاره على العامة أن يقولوا: وَرَّةٌ وَوَرٌّ - بالتخلص من الهزرة - إذ حكى يونس أن الإوز لغة أهل الحجاز. وأن الوز لغة بني تميم^(١٦٥).

ووجدناه بعد ذلك يأخذ بنادر اللغات؛ فقد لحن تسكين العين في: (النَّخْبَةُ) والزم فتحها. مع أن التسكين هو الأكثر. وأما الفتح فنادر؛ لأن فُعْلة - بفتح العين - من صفات الفاعل^(١٦٦).

(١٦٠) السابق ٣١٠، حاشية. (١٦١) اللسان (نيج). (١٦٢) اللسان (بني).

(١٦٣) انظر هذا مع أحاديث أخرى في: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢/ ٤٤٧ مطبعة بريل - لندن سنة ١٩٦٢.

(١٦٤) الاقتصاب ٢٠٥. (١٦٥) أدب الكاتب ١٧. (١٦٦) الاقتصاب ٢٠٠.

(ج) السماع والقياس :

كذلك اضطرب أمره في السماع والقياس، فهو أحياناً أشدّ تسليةً للغرب، وأكثر ما كان ذلك منه في دلالة الكلمات، فقد توقف في كثير منها على الدلالة العربية القديمة، حتى إن ارتبطت الدالتان : المستحدثة والقديمة برابطة مناسبة : فأشقر العين هي حروفها التي ينبت عليها الشعر، وليست الشعر النابت على حروف العين، وحة العقرب والزبور هي سُمها وضرهما، ومن الغلط أن يراد بها شوكتها. والطرب : حفة تصيب الرجل لشدة السرور، أو لشدة المزعج، ومن الغلط تخصيصه بالفرح وحده - ومثل هذا كثير ذكره ابن قتيبة في باب تخطئة العامة - إذ من الممكن تخريج استعمالهم على أساليب المجاز، وذلك أمر مشهور متعارف بين العرب.

على أنه - مع تعسفه هنا - أخذ على ابن السكيت تصفه مع العامة، في إطلاقهم التنزه على الخروج إلى الرياض والبساتين، وفي إطلاقهم الراوية على المزاولة، أما الأول فليس من الخطأ - في رأيه - ومن الممكن تخريجه على المجاز: لأن البساتين في كل مصر وفي كل بلد، إنما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنزه، أي يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واشتعل، حتى صارت التنزه هي القعود في الحضر والجنان^(١٦٧). وأما الثاني فقد سُمى الوعاء (راوية) باسم البعير الذي يحمله، فكثرة الاستعمال - إذن - ووجود العلاقة بين المعنيين، هما اللذان ردّ بها على ابن السكيت، وهما بذلك ما ردّ بها عليه، في إنكاره على العامة ما أنكر في هذا الباب.

على أننا نعجب حقاً من ابن قتيبة إذ أنكر تغيير الدلالة مع أنه عقيب تخطئة استعمال الأشقر - بمعنى الشعر النابت على العين - صرح بوروده، وقال : « فإن كان أحد من الفصحاء سمى الشعر شُقرًا، فإنما ساء بجنته^(١٦٨) ». ومع أنه يذكر أن العرب تسمى الشيء باسم الشيء، إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب، وقد عقد لذلك باباً ساء : (باب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل)^(١٦٩) ذكر فيه أساليب ذات معنى عام أو خاص، نقلت العرب دلالتها إلى معان أخرى ليست بعيدة عن المعاني القديمة.

(١٦٧) أدب الكاتب ٣٤.

(١٦٨) أدب الكاتب ١٧.

(١٦٩) أدب الكاتب ٤٢.

وإذا اضطرب مقياسه بين الإجازة والتخطفة في مجال تغيير الدلالة - مع وجود
العللاق للنسبة - فقد اضطرب أيضاً في الالتقاط حيث عدّ من اللحن ما وقع في بعض
الكلمات من تغيير، مع أن بيتها ما يسوّغ الإبدال - كقرب المخرج - وفي كتابه بابان
يصلح ما فيها للتمثيل وهما: (باب ما جاء بالسّين وهم يقولونه بالصاد^(١٧٠)) - و(باب
ما جاء بالصاد وهم يقولونه بالسّين)^(١٧١) فلو كان هذا وما ذكره في بابيه آخر من كلمات
وقع فيها الإبدال مع التباعد، كما في: أَحْسَنَ اللهُ حَظَّهُ وَأَخْتَهُ، وَلَبَّجَ بِهِ وَلَبَّطَ، ونُشِرَتْ
الْحَشْبَةُ وَوُشِرَتْهَا وَأُشِرَتْهَا... إلخ، فقبوله للإبدال مع تباعد المخرج، ثم إنكاره على العامة
الإبدال مع تقارب المخرج أمرٌ اضطرب وغريب.

ويبدو أن ابن قتيبة كان سالكاً في هذا سبيل السماع، ولو أدى ذلك إلى التضيق على
العامة، لكنه لم يلتزم ذلك أبداً حين اتجه إلى الأخذ برأى من قال بالمقياس ولو لم يُسمع،
فقد ورد عن العرب أسماء للمكان على (مَفِيل) بكسر العين مما مضارعه يَفْعُل -
بضمها - على غير القياس، كَمَشْكِنٍ وَمَسْجِدٍ وَمَطْلَعٍ، وتبع ابن قتيبة من قال: إن الفتح
في هذه الأحرف التي كسرت جائز، وإن لم يسمع في بعضها^(١٧٢)، كذلك من مظاهر
توسّعه على العامة القول بجواز التخفيف - بالإسكان - في الفعل الثلاثي، وفيما تولى
فيه ضمّتان أو كسرتان من ثلاثي الأسماء^(١٧٣).

وابن قتيبة ممدود في مقدّمة العلماء الذين خلطوا بين مذهبي البصريين - البصرة
والكوفة - وأنشئوا مذهباً مستقلاً هو (المذهب البغدادي) وظهر هذا الاستقلال في بعض
آرائه في (أدب الكاتب) فهو أحياناً بصري يلحّن المطمة وإن تابحوا الكوفيين، ففي باب
ما جاء على فَعَلْت - يفتح العين والعامة قوله على فَعَلْت بضمها^(١٧٤) - قال:
البصريون يقولون: «حَمَضَ الحَلُّ وطلّقت المرأة - بالفتح لا غيره» وهذا يدل على أن
الكوفيين يميزون الفتح والضم، وكأنه بذلك يلحّنهم.

وهو أحياناً يبنى آراءه موافقاً أكثر الكوفيين، كما في اتجاهه إلى جواز نيابة بعض
حروف الجر عن بعضها الآخر - موافقاً للكسائي والقراء - وقد منع منه قوم، أكثرهم
من البصريين^(١٧٥). وهو أحياناً لا يلتفت إلى مذهب كوفي أو بصري، وإنما الأمر عنده

(١٧٠) أدب الكاتب ٣٠٩.

(١٧١) الإقطاب ٢٣٩.

(١٧٢) أدب الكاتب ٩٩.

(١٧٣) أدب الكاتب ٤٤٥.

(١٧٤) أدب الكاتب ٤٣٦.

موقوف على ما ورد، كما في إنكاره التضعيف في: غَلَفَتْ لِحْيَتَهُ بِالطَّيِّبِ - مع أنه جائز على معنى التكرير، كما يقال: ضَرَبَ وَضَرَبَ، وَقَتَلَ وَقَتَلَ.

ثم هو أخيراً لا يأخذ برأى كوفي ولا بصري ولا بما ورد، في تفرقة بين اللحن بفتح الحاء - واللحن - بإسكانها - الأول: الفطنة، والثاني: الخطأ في الكلام، أما الكوفيون فعندهم أن كل اسم على مثال (فعل) حلقى العين فالفتح والسكون فيه جائزان معاً، كالنهر والنهر، والشعر والشعر، وأما البصريون فتوقفوا به عند السماع، وقد سمع^(١٧٥).

ومن كل ما سبق نبين أن ابن قتيبة لم يكن ذا مقياس موحد في حكمه على استعمال العامة تحفظة وإجازة، فليس من حقه أن يوضع مع المتوقفين عند السماع وحده، أو مع القائلين بالقياس وحده، وليست له لهجة معينة تكون هي الفصيحة ويكون القياس على غيرها لحناً تركبه العامة ومن تابعهم من الكتاب وغيرهم ممن خصهم بكتابه (أدب الكاتب).

(٧)

تعليب

نال كتاب (الفصيح) في اللغة من الشهرة والذيع ما لم ينلّه كتاب آخر في اللغة، واشتد الإقبال عليه في القرن الرابع الهجري؛ حتى إن يحيى بن محمد الأرزقي الوراق كان يخرج في وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد، فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب (الفصيح) لتعليب ويبيعه بنصف دينار^(١٧٦).

وربما كان السر في شهرته والإقبال عليه هو الاختصار الذي اتسم به، والذي يناسب تاديب أولاد الحاضرة، وكان هذا الاختصار أمراً مطلوباً للتعليم، ومقصوداً من تعليب الذي قال: «هذا كتاب اختصرناه وأقللناه لتخف المثونة فيه على متعلم الصغير والكبير، وليعرف به فصيح الكلام، ولم نُكبره بالتوسعة في اللغات وغريب الكلام، ولكن ألفناه على نحو ما ألف الناس ونسبوه إلى ما تلحن فيه العوام»^(١٧٧).

وشهرة الكتاب هي التي دعت كثيراً من العلماء في زمن تعليب وبعده إلى نظمه تارة،

(١٧٥) الاقتصار ١٧٧.

(١٧٦) معجم الأديب ٢٠/٢٤.

(١٧٧) الفصيح ٩٨.

وإلى شرحه تارة أخرى، وقد عدَّ صاحب (كشف الظنون) عشرين شارحاً للفصيح وخمسة من نظمه^(١٧٨). وشهرة الكتاب أيضاً هي التي دفعت بعض العلماء إلى الحقد على صاحبه، بادّعاء أنه ليس من تأليفه، وإنما هو لواحد من أربعة:

• (الفراء) الذي ألف كتاب (البهاء) للأمير عبد الله بن طاهر، فوقع عليه ثعلب وأخذ أكثر ألفاظه ورتبها وأضاف إليها زيادات يسيرة، فليس بين الكتابين اختلاف إلا في شيء قليل، على ما يؤكد ابن خلكان^(١٧٩) بعد اطلاعه على الكتابين: البهاء والفصيح.

• (ابن السكيت) الذي صنف كتاب (إصلاح المنطق) فاستعاره أبو العباس ثعلب فنظر فيه، فلما أظهر كتابه (الفصيح) ووجد ابن السكيت مختصراً من إصلاحه قال: جَدَّع كتابي - جَدَّع الله أنفه^(١٨٠).

• (الحسن بن داود الرقي) الذي ألف كتاب (الحلّ) فنقله ثعلب في الفصيح وقد نقل ياقوت في (معجم الأدباء) أن أبا أحمد محمد بن موسى البردي قال: «سمعت من الحسن بن داود أبي على الرقي يسرُّ من رأى سنة ثمان وثلاثين ومائتين كتابه الذي يسميه (الحلّ) وكان وقت كُتِبْنَا قد جاز الثمانين، يقول ياقوت: وأخرج إلى أبو أحمد الكتاب فإذا هو الكتاب الذي سماه أحمد بن يحيى فصيح الكلام»^(١٨١).

• (ابن الأعرابي) وقد ذكر بعضهم أنه رأى بخط الحزاز يرويه عنه.

أما نحن فمن رأينا أن هذا الكتاب لثعلب من حيث الشكل، بمعنى أنه ألف كتاباً جمع فيه كثيراً مما قرأ، ولا سيما عن الفراء الذي كان ثعلب يحفظ كتبه كلها حتى لم يشذ عنه حرف منها، وتُعزِّزُ النسبة له بهذا الاعتبار: شراحه العشرون، الذين ذكرهم حاجي خليفة في (كشف الظنون) والردود التي وُجِّهَتْ إلى ثعلب في الفصيح، ومنها الأخطاء العشرة التي جمعها الزجاج من الفصيح وواجه بها مؤلفه ثعلباً، وتنبهات أبي القاسم علي بن حمزة البصري على أغلاط اختيار فصيح الكلام لثعلب. وليس هذا الكتاب لثعلب من حيث المضمون، لقوله في آخر الكتاب: «هذا كتاب اختصرناه وأقللناه» أي اقتبسه من آراء أساتذته وغيرهم ممن تعلَّموه.

غير أن ثعلباً لم يكن في جمعه لأراء العلماء قبله كحاطب ليل، وإنما اهتم بمناقشة

(١٨٠) كشف الظنون ٢/١٢٧٣.

(١٨١) معجم الأدباء ٨/١٠٨.

(١٧٨) كشف الظنون ٢/١٢٧٢ - ١٢٧٤.

(١٧٩) وفيات الأعيان ٥/٢٢٩.

آرائهم، وقبول ما يترأى له صحته، ورفض ما يترأى له خطؤه، معتمداً في ذلك على مقياس اختياره هو، ومهد به لكتابه، ونؤكد أنه كان ذا موقف متميز إزاء آراء العلماء بما يأتي:

١ - مع الكسائي:

وافق نعلب الكسائي في أمور كثيرة منها: أن العامة تلحن حين تأتي بالماضي واسم الفاعل والمصدر من (يَنذِر وَيَذَع) لأن العرب أمانت ذلك، استثناءً عنه بـ (تَرَكَ وتَارَكَ وتَرَكَا) وأنها تلحن حين تُعَدَى (شَكَر ونَصَح) بنفسيهما لا بحرف المنخفض، وحين تلحق الهاء بفعيل - وصفاً لمؤنث - بمعنى مفعول، وبالمختص بالمؤنث كطالق وحائض... إلخ. وخالفه في تلحين العامة إذ يقولون: طَلَّ دمه - بفتح الطاء - والصواب بالضم على ما لم يُسم فاعله - مع أنه جاء باللسان أن أبا عبيدة والكسائي يقولانه بالفتح^(١٨١)، وفي إجازة: أَحَاكَ فيه السيف وَاكَّ، مع أن اختيار الكسائي هو الأولى فقط.

٢ - مع الأصمعي:

خالفه في تخطئة: أبرق الرجل وأرعد، فقد جعلها الأصمعي لحناً وردَّ بيت الكميث؛ لأنه ليس بحجة، أما نعلب فقد جعلها لغة أخرى في: برق ورعد^(١٨٢)، وكان الأصمعي يرد قولهم: أقرنه السلام - بدل: اقرأ عليه السلام - أما نعلب فقد أجاز الوجهين^(١٨٣) وكان الأصمعي يخطئهم في زيادة (بين) بعد شتان، ويرى أن قول ربيعة الرقي: (لشتان ما بين اليزيدين في الندى) ليس بحجة، أما نعلب فقد أجاز: شتان زيد وعمر، وشتان ما هما وشتان ما بينهما^(١٨٤)، على أن تكون (ما) في الثاني زائدة للتوكيد، وفي الثالث اسم موصول بمعنى الذي.

٣ - مع ابن السكيت:

وافق نعلب ابن السكيت في مواضع كثيرة نقلها عنه، منها: تخطئة يتصلق - بمعنى يسأل الصدقة - واشتوى - مطاوع: شويت اللحم - وتشديد الياء في: المكارى والمكارين ورباعية ورفاهية وأرض تديّة، وتشديد الثاني من أب وأخ ودم.. إلخ. والإتيان

(١٨٤) الفصح ٢٦

(١٨٥) الفصح ٧٧

(١٨٢) اللسان (مطلل).

(١٨٣) الفصح ٩.

بالمستقبل وغيره من الفعل الجامد (عسى) وخبر مستفاض - في: خبر مستفيض أو مستفاض فيه - وإضافة الشيء إلى نفسه في: عَرَّقَ النَّسَاءَ.

ولم نجده خالفه إلا في تخطيطه: فلان يتعهد ضيعته - في: يتعاهد - وقد أجاز الثانية ابن السكيت، وفي اختياره: ذوى العود وغيره - دون: ذأى - ونمى المال وغيره ينمى، مع أن ابن السكيت أجاز القولين.

٤ - مع الفراء:

وافقه في كل ما نقل عنه، كتخطيطه التبادل اللغوي بين الثاء والفاء في: تُوثر وتُحمد، وفي تخطيطه: نَعَّسان - من نعس، وشَلَّت يده - على ما لم يُسم فاعله - ولم نجده يخالفه في شيء مما ذكر.

أما عن المقياس الذى ارتضاه ومَهَّدَ به لكتابه، فهو الاعتداد على الأفصح وطرح ما عداه فيما فيه لغتان أو لغات متفاوتة الفصاحة، أما ما فيه لغتان كثرنا واستعملنا فلم تكن إحداها أكثر من الأخرى فإنه يرتضيها معاً وينص على ذلك^(١٨٦).

وليس لدينا رأى وارد عنه في الاستشهاد بالقراءات القرآنية والحديث، غير أن موافقته للكسائى في تخطيطه الإتيان بالماضى واسم الفاعل والمصدر من (يَذَر وَيَدَع) ترجح لنا أنه لم يكن ممن يحيل إلى الاستشهاد بالقراءات وبالحديث، فقد قرأ عروة بن الزبير بالماضى في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ وجاء المصدر في حديث ابن عباس: «كَيْتَبُهُنَّ قَوْمٌ عَنْ وَدَّعِهِمُ الْجَمَاعَاتِ أَوْ لِيُخْتَمَنَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ».

وبخالفته لبعض آراء الأصمى نضيف إلى مقياسه السابق أنه كان يرى توسعة مجال الاستشهاد بالاحتجاج بأشعار المولدين، كالكميت وربيعة الرقى.

وقد تخطى ثعلب عن مقياسه من الأخذ بالأفصح في بعض ما جاء به (الفصيح)، من ذلك اختياره: ذوى العود وغيره يَنْوَى، مع أن ذأى التى نَكَبَ عنها أفصح مما اختاره، قال أبو زيد: «قَيْسٌ يَقُولُ: ذَأَى الْعُودَ يَذَأَى ذَأِيًا، وَنَمِيمٌ يَقُولُ: ذَوَى، وَقَالَ غَيْرُ أَبِي زَيْدٍ: ذَأَى عُلوِيَّةً، وَذَوَى تَمِيمِيَّةً»^(١٨٧).

(١٨٦) الفصيح ٣.

(١٨٧) التبيهات على أغاليط الرواة ٩٢.

بقي أن نشير إلى أن أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج قد نظر في الفصح وخطأً ثلثاً في عشر مسائل وردت به، ومن هذه الأخطاء قول ثعلب: عرق النسا - بإضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن العرق هو النسا وذلك لا يقال، كما لا يقال: عرق الأجر. ولا عرق الأكحل، وقوله: حلمت في النوم أحلم حلمًا - بضمين - واضعاً الاسم موضع المصدر، لأن الحلم - بضمين - اسم، وبإسكان اللام مصدر، وإذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر، كما لا يجوز في عكسه حين نقول: رفعت الحسب إليك، وأنت تريد: رفعت الحسب إليك وقوله: كسرى بكسر الكاف - وإنما هو عند الزجاج بفتحها؛ بدليل أن النسب إليها كسروى - بفتح الكاف - وهذا ليس مما تغيره بيا النسب^(١٨٨).

قالوا: وكان الدافع إلى بحث الزجاج عن أخطاء ثعلب هذه الخصومة الشديدة التي وضح بعض جوانبها ما جاء في مقدمة الأخطاء^(١٨٩) من أن ثعلباً كان يعيب البصريين وفي مقدمتهم سيويه والمبرد أما سيويه فقد أخذ عليه ثعلب قوله في الكتاب: «حاشى حرف يخفض ما بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء»، فذكر الحرف (حاشى) ثم أنه في قوله: وفيها، والأجود أن يحمل الكلام على وتيرة واحدة^(١٩٠). وأما المبرد فقد وصفه ثعلب بأنه الكنُّ مُتَنَلِّقٌ، ولما حمل إليه المقتضب قال: رأيه لا يطوُّع لسانه بعبارة، فأحفظ ذلك الزجاج ودفعه إلى الرد ثم البحث عن مأخذ لثعلب، ولو لم تكن هذه الخصومة ما كانت هذه المأخذ، فما ذكره ثعلب تبع فيه علماء اللغة وله وجه في العربية، وإن يكن غير الأنصح أحياناً، فعرق النسا تبع فيه ابن السكيت، والحلم - بضمين - كما يحى اسماً يحى مصدراً^(١٩١)، وكما ورد فتح الكاف في كسرى ورد الكسر كذلك، وما ذكره الزجاج من أن النسب إلى كسرى: كسروى - بفتح الكاف - أنكره علماء اللغة، وعقوه من اللحن^(١٩٢)، واختيار ثعلب كسر الأول في: هو لرشد ولزينة، وفتحته في: هو لينة، وافق فيه الكسائي وإن يكن خالف الأنصح - وهو الفتح - في الجميع، وعليه الفراء في كتاب المصادر^(١٩٣).

(١٨٨) انظر في هذه الأخطاء: خطأ فصح ثعلب ٢ - ٤، معجم الأدباء ١٣٧/١ الزهر ٢٠٢/١ الأشبا، والتأخر ٢٣٣/٤.

(١٩١) اللسان (كسر).

(١٨٩) خطأ فصح ثعلب ١.

(١٩٢) اللسان (رشد).

(١٩٠) اللسان (حلم).

(١٩٣) لم نجد مأخذ ثعلب هذا في الكتاب، فالعبارة فيه على التذكير ونصها: «وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده، كما نجر حتى ما بعده»، وفيه معنى الاستثناء (الكتاب ٣٤٩/٢ تحقيق عبد السلام هارون).

وقُلْ مثل ذلك في يقية ما استدركه الزجاج عليه، حتى لقد علّق عليها ياقوت بقوله: «وهذه المأخذ التي أخذها الزجاج على ثعلب، لم يُسلم إليه العلماء باللغة فيها، وقد ألفوا تأليف في الانتصار لثعلب يضيق هذا المختصر عن ذكرها»^(١٩٤). وقد نقل السيوطي في (الأشياء والنظائر) أحد هذه الانتصارات، بعنوان: «انتصار أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الممداني، لأبي العباس ثعلب فيما تتبعه عليه أبو إسحاق الزجاج»^(١٩٥).

(٨)

أبو هلال العسكري

ولم يشذ أبو هلال العسكري عن سبقه في التقيد بالسماع، ورَفَضَ كل جديد، وهو ممن يرون تخطئة علماء اللغة، كالأزلي والأزلية، اللتان حكم عليهما بالخطأ، وقال: «وفي بعض النسخ من إصلاح المنطق: الأزل: القديم، فإن كان ابن السكيت قاله فقد أخطأ. ليس الأزل بشيء»^(١٩٦)، وكإنكاره أن يقال: أَيْش تريد؟ اختصاراً من: أَيْ شيء تريد؟ فهو عنده خطأ ما سُبِعَ من فصيح قط^(١٩٧)، مع أنه قد ورد في اللسان^(١٩٨) عن الفراء: «قلت للدبيري: أَيْش؟ كيف ترى ابن أنسك؟ - بكسر الألف -» وفي (معاني القرآن) للفراء أيضاً أن (أَيْش) من كلام العرب^(١٩٩)، مخففة من أَيْ شيء، وإن لم يجر ذلك التخفيف في قراءة القرآن، ثم هو يرى - متابعاً سيبويه - أن (جواباً) مصدر لا يتنى ولا يجمع - مثل الذهاب - فجمعه على: جوابات وأجوبة، مولد وخطأ.

وفي مجال الدلالة نرى تشدده وتوقفه عند حد الاستعمال القديم، فالعامة لأجته عندما تريد بالحلة الثوب الواحد، لأنه استعمل قديماً للشوبين من جنس واحد، وإنما نراه متشدداً لأن الاستعمال الجديد - مع إمكان قياسه على ما ورد من تخصيص الشيء ببعض مدلولاته - حكاه ابن الأعرابي عنهم، فقد جاء عنه في اللسان: «يقال للإزار والرداء: حُلّة، ولكل واحد منها: حُلّة»^(٢٠٠).

(١٩٤) معجم الأدياء ١/١٤٣.

(١٩٥) الأشياء والنظائر ٤/١٢٧.

(١٩٦) تقويم اللسان ٩٧ ولم نجد كلام ابن السكيت في نسخة الإصلاح التي بأيدينا.

(١٩٧) تقويم اللسان ٩٥.

(١٩٨) معاني القرآن ٢/٣٥٢.

(١٩٩) اللسان (أنس).

(٢٠٠) اللسان (حلال).

ولم نعتز للعسكري على آراء غير ما سبق، حتى نستطيع أن نتبين منها مقياسه في الاستشهاد بالقراءات والحديث وشعر المولدين.

(٩)

الحريري

يبدو أن اللغة العربية بالعراق قد اضطربت أسسها، واختل مقياس الصواب في أداها نطقاً وكتابةً، منذ النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، ولم يكن الخطر عليها من قبل العامة هذه المرة كما كان قبلاً، فقد استقر هؤلاء لغةً سوقيةً يتعاملون بها، بل يتعامل بها العلماء كافةً معهم، وإنما صار الخطر من قبل علمائها، وهم أولئى الناس بالمحافظة عليها وسلامتها على ألسنتهم من اللحن؛ حتى يكونوا قدوةً لتلامذتهم، ولمن يلوذ بهم من العامة، وهذا ما دعا عالماً كالحريري إلى التصدي لهذا الخطر بتقويم الأساليب اللغوية هؤلاء الخاصة، فألف كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص).

وقد نالت (الدرة) من الشهرة والذيع حظاً وافراً، في عصر الحريري وبعده، وأقبل عليها العلماء بالشرح والتحليل والترتيب والرد، وأشهر هؤلاء ابن منظور الإفرنجي الذي رتبها في كتاب (تهذيب الخواص من درة الغواص) وقاضى القضاة أحمد بن محمد بن عمر - المعروف بشهاب الدين الخفاجي - الذي وضع عليها شروحا وتعليقات وردوداً، ومحمد الحسيني - الشهير بألوسي زاده - الذي جمع عليها شروحا لمن سبقه في كتاب سياه (كشف الطرة عن الغرة) واهتم بترتيب ألفاظ الحريري ترتيباً هجائياً، وأبو محمد عبدالله بن برّي الذي وضع حواشي مفيدة على (الدرة) كما وضع الجواليقي كتاباً سياه (التكملة والذيل على درة الغواص) وكذلك جمع زين الدين الموصفي الصياد حواشي مختلفة على الدرة في كتاب سياه (عنوان المسرة لشرح محاسن الدرة).

وشهرة درة الغواص للحريري إنما ترجع إلى ما اشتملت عليه من انتقادات لغوية متصفة أحياناً بكثرة، ولا ترجع هذه الشهرة في رأينا إلى أنها تصور انحرافات لغوية وقعت زمن الحريري إلا في القليل النادر، ومن يتتبع ما جاء بالدرة يجد أن غالب ما فيها ليس الإمام الحريري أباً عذره، بل هو مسطر في كتب أسلافه من علماء التنقية اللغوية وغيرهم، ومن ثم لنا أن نقول: إن (الدرة) للحريري من حيث الشكل وليست في جملتها له من حيث المضمون - نقول: (في جملتها)؛ لأننا وجدنا انحرافات لغوية تفرد الحريري

بالتنبيه عليها، حيث شاعت على السنة الخاصة في زمنه، ومن هذه الأخطاء: قولهم للمتوسط الصفة: ^(٢٠١) بَيْنَ السَّيْنَيْنِ أي بين العالي والمنخفض أو بين الجيد والردى، ومنها ذلك النطق الغريب لكلمة (بَسَتْ) باجتلاب همزة وصل مكسورة مع كسر الباء، وهو ما حمل بعض أصحاب الحواشي على أن يقول: «إنه مما لم يكذب يُسمع عن عاقل فضلاً عن فاضل، ولعمري لم أسمع أنا ذلك أيضاً من العامة على كثرتهم في زماننا، ولا أظن - لو كان هناك من يقوله منهم - موافقة أحد من أدنى الخاصة له، وعلى فرض الموافقة ينبغي أن يُعدَّ بها من الأنعام، ويخرج - لغاية قصوره - عن العوام» ^(٢٠٢).

ومن هذه الأخطاء أيضاً قولهم: أنت تُكْرِمُ عليّ - بضم التاء وفتح الراء - الذي علق عليه الألوسي بأنه لم يسمع أحداً من العوام فضلاً عن الخواص يقوله ^(٢٠٣). ومنها استفتاحهم بكلمة (هَمْ) فيقولون للمخاطبة: هَمْ فَعَلْتُ وَهَمْ خَرَجْتُ، وهذا الخطأ - وإن شاع أيام الحريري - قد ظهر أيام الأخفش الذي كان يحذر تلامذته أن يقولوا: بَسْ وَهَمْ وليس لفلان بَسَتْ ^(٢٠٤).

أما الاعترافات النحوية التي انفرد الحريري بالتنبيه عليها فمنها:

إعرابُ أسماء العدد المرسل، مع أن الصواب أن ينبى على السكون في حال العدد المرسل ^(٢٠٥). وحذف الجازم مع بقاء الجزم في قولهم في الأمر للغائب، والتوقيع إليه: يُقَمِّدُ ذلك ^(٢٠٦). وعدم مراعاة الترتيب المنطقي في قولهم: هذا أمر يعرفه الصادر والوارد ^(٢٠٧). وعدم إلحاق الضمير المتصل بالفعل (هَبْ) فيقولون: هَبْ أي فعلت كذا ^(٢٠٨).

وقد اتخذ الحريري لنفسه مقياساً في تخطيطه الخاصة مبناه التشدد في أمور اللغة والنحو، ووصل به تشدده إلى حد أنه هو نفسه وقع في كثير مما خطأه - كما سيأتي - ونفصل التشدد في هذا المقياس فيما يأتي:

(أ) الاستشهاد:

يكثُر في (الدرة) سَوِّقُ الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والأشعار، فضلاً عن

(٢٠٥) الدرة ٢٣٢.

(٢٠٦) الدرة ١٥٥.

(٢٠٧) الدرة ١٥٧.

(٢٠٨) الدرة ١٤٨.

(٢٠١) الدرة ٨٣.

(٢٠٢) كشف الطرة ٦٩.

(٢٠٣) كشف الطرة ١٨٢.

(٢٠٤) الدرة ٢٤٩.

الأخبار والنوادر، وهذا في ظاهره دليل على أنه يرى جواز الاستشهاد في أمور اللغة بالقرآن والحديث، لكننا وجدناه يجرى على القراءة المشهورة في القرآن وعلى المختار من الأحاديث، أما القراءات القرآنية فلم يأخذ بها مع أنها رواية لا برأية وقد صرح الحريري بأن من القراءات ما هو لحن، إذ قال في تحفته: «فلان أشر من فلان:» فأما قراءة أبي قلابة: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ﴾ (على وزن أفعل) فقد لحن فيها، ولم يطابقه أحد عليها^(٢٠٩).

كذلك خطأ الحريري الخاصة في جمعهم بين تاء المضارعة وتون النسوة - التي هي ضمير الفاعل - في قولهم: الحوامل تَطْلُقْنَ، وكأنه بهذا يبرّد قراءة قرآنية ذكرها الزمخشري في الآية ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ وهي: ﴿تَتَفَطَّرْنَ﴾ - بناءين^(٢١٠).

وخطأهم في الجمع بين حَرَفِيّ تعدية، حين يقولون: أَدْخِلْ بِاللَّصِّ السَّجْنَ، مع أن من الممكن أن تجعل الباء زائدة - على ما قال الشهاب - كما في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ﴾^(٢١١)، وما قالوه طُبِّقَ القراءة المذكورة، ولكنها غير حجة عنده.

وكما لم يأخذ الحريري بالقراءات حجة لغوية لم يأخذ بالحديث: فنخطئ لقولهم: لَعَلَّهُ نَدِيمٌ - لما فيه من التناقض بين الماضي ولعل المفيدة لقرّب الوقوع وهذا أمر مستقبل - يعارضه الحديث المشهور: «وما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»^(٢١٢). كما ورد قوله ﷺ: «هل بقي أحد من قرابتها؟»^(٢١٣) مخالفًا لتخطئة الحريري قولهم: هو قرابتي. ووقع في الحديث: «إن ابنتي توفّي عنها زوجها وقد اشتكت عينها، أفأكحلها؟» - بنصب عينها ورفعها^(٢١٤) - والرفع مخالف لتخطئة الحريري قولهم: اشتكت عينه. وكذلك (أشَر) في التفضيل - التي حكم عليها باللحن - صح ورودها في أحاديث وقع بعضها في صحيح البخاري^(٢١٥). وتخطئته عدم تفرقتهم بين بَلَسَى ونعم في الجواب، يعارضه ما جاء في صحيح البخاري في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قالوا: بلى^(٢١٦).

(٢٠٩) درة الفواص ٥٦.

(٢١٠) كشف الطرة ٦٨٠، والقراءة غير منسوبة في القرطبي.

(٢١١) عنوان المسرة ٧٧.

(٢١٢) عنوان المسرة ١٥٨.

(٢١٣) عنوان المسرة ١٠٩.

(٢١٤) كشف الطرة ٢٠١، ٢٠٢.

(٢١٥) كشف الطرة ٥٠.

(٢١٦) صحيح البخاري ١٠٢/٢٣ - (الطبعة البهية المصرية).

وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: «أبشرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا، إذن». وفيه أيضا: «أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له المجيب: بلى».*

هذا عن القراءات والحديث، أما عن الاستشهاد بالمولدين فلم يكونوا عنده حجة في الاستعمال اللغوي، إذ خطأهم كالأصمعي، فقد وهم البحري - في رأيه - حين قال في صلب بابك:

أخليت منه البذ وهو قراره ونصبتُه علما سامرا
لأنه قال في اسم البلدة: سامراء، وصوابها عند الحريري: سمرن رأى، لأن المسمى بالجملة يُعكَّن على صيغته الأصلية^(٢١٧).

وقد تابع غيره في تخطئة أبي الطيب المتنبي حين قال:
فأجسرك الإله على عليل بعثت إلى المسيح به طيبها
لأن العرب تقول فيها يتصرف بنفسه: بعثته وأرسلته^(٢١٨). وفي تخطئته في أربعة مواضع من قوله:

أخاد أم سداس في أحاد ليكتنا المنوطة بالتشاد^(٢١٩)
كذلك تابع من غاب أبا نواس في قوله: (كأن صغرى وكبرى من فقاقمها) فاستعمل صغرى وكبرى تكرين، وهما من قبيل ما لم تُتكرر العرب بحال^(٢٢٠). كما تابع الأصمعي في قوله الأول بتخطئة حوائج جمعا لحاجة. وخطأ بعض المحققين في قوله:
فببسان بين العنكبوت وجوسق رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج^(٢٢١)
كما خطأ محدثا آخر في جمع مرآة على: مرايا^(٢٢٢).

وهكذا تبين لنا أن تزمت الحريري ألجأه إلى عدم الأخذ بالقراءات القرآنية وتسبب بعضها إلى اللحن، وإلى عدم الأخذ بالحديث الشريف - وقد وقع بعضه في الصحيحين - وإلى عدم الأخذ بأستعار المولدين.

• معنى اللبيب ١٠٤/١ - صحيح مسلم ٦٨/١١ ط المصرية ط الأولى.
(٢١٧) درة الغواص ٢٤٤. (٢٢٠) درة الغواص ٥٨.
(٢١٨) درة الغواص ٢٧. (٢٢١) درة الغواص ٧٦.
(٢١٩) درة الغواص ٢٠٢. (٢٢٢) درة الغواص ٢٢٥.

(ب) اللغات:

وقد وضع الحريري مقياسه في اللغات بأنه يأخذ بالمشهور المبنى على القياس المطرد والأصل المتعقد. فالشواذ تُقَصَّرُ على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع^(٢٢٣)، والنادر لا يعتد به، ولا يقاس عليه^(٢٢٤)، فلا يقاس على لهجة تميم التي تصحح صيغة مفعول من الأجنوف البائي، فمبيوع ومعيوب عنده خطأ. ولهجة بني عامر التي تقول: أشر وأخير - في التفضيل - لا يؤخذ بها. ولهجة طيء التي تلحق علامة التثنية والجمع بالفعل مع مرفوعه الظاهر - وتقول: قاما الرجلان، وقاموا الرجال - غير فصيحة في رأيه، ويحظر استعمالها، وهي لم ترد - في رأيه - في قرآن ولا خبر عن النبي ﷺ ولا في كلام الفصحاء^(٢٢٥) فإذا ما قيل له: إنها قد وردت في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَبُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ لجأ إلى التأويل في ذلك بما يخرج به عن موافقة هذه اللغة. ولهجة بني أسد التي حكاهما السهيلي^(٢٢٦) في جمع ربيع على أرياح - لا يعتد بها، وهو بهذا يوافق السجستاني، والذين حكوا أنهم قد سمعوا في بعض اللغات: انساع لي الشيء فهو منساع - أي جاز - فإنه لا يعتد به ولا يُعْتَرُ من استعماله في ألفاظه وكتبه^(٢٢٧).

(ج) استعمال العلماء:

لا يرى الحريري أن استعمال العلماء حجة لغوية، فقد خطأ الأضمعي في تصغيره مختاراً على: مُحْتَبِر، وهو عنده غلط أودع بطون الأوراق، وتناقلته الرواة في الآفاق^(٢٢٨). ووافق ابن الأعرابي في اتهامه لأبي عبيدة بأنه أخطأ في قوله: شِلْتُ الحجر - بكسر الشين - وهو بضمها، وفي روايته: شِلْتُ يَدًا قَارِيَةً قَرَّتْهَا - بضم الشين - وإنما هو بفتحها^(٢٢٩).

ولن نستكثر من الأمثلة، فإن الغرض من تأليف الحريري للدرة هو تقويم السنة الخاصة، ولا شك أن منهم كثيراً من علماء اللغة.

(٢٢٧) درة القواص ١٢٧.

(٢٢٨) الدرّة ١٣٤ - ١٣٥.

(٢٢٩) الدرّة ١٨٨ - ١٨٩.

(٢٢٣) درة القواص ١٤٥.

(٢٢٤) درة القواص ٤٩، ١٤٨.

(٢٢٥) درة القواص ١٤٥.

(٢٢٦) عنوان المسرة ١٣٠.

(د) السماع والقياس :

وليس غريباً - إذن - أن نرى الحريري يرجع باللغة إلى استعمالها في مواطنها الأولى، وكل ما خالف هذا الاستعمال البدوي في المعنى أو في اللفظ أو في التركيب خطأ يجب أن يُقَوَّم، فالوارد عنده هو كل شيء في اللغة بشرط أن يطرَد، وهو الذي يقاس عليه غيره، أما الوارد غير المطرَد فشاذا لا يُعَاجُ إليه، ولا تحمل نظائره عليه^(٢٣٠)، وأما غير الوارد فلا سبيل إلى صحته عنده، حتى لو كان له وجه من المجاز أو غيره يصح به.

ففي مجال المعاني: يرى الحريري أن استعمال (سائر) بمعنى الجميع وَهَمٌ قاضح وغلط واضح؛ لأنه لم يرد في كلام العرب إلا بمعنى الباقي، ومنه قيل لما بقي في الإناء^(٢٣١)؛ سُورٌ، وعليه جاءت الأشعار والأحاديث. وأن استعمال (الرُّحْل) للأنثاء^(٢٣٢)؛ لأن العرب استعملته للمنزّل، مع أنه قد ورد استعماله فيه عن العرب^(٢٣٣) على أن تجوز به على المجاز محتمل. وكذلك الأمر في إطلاق المائدة على الخَوَان الذي ليس عليه طعام؛ لأن الوارد هو الخَوَان عند عدم وضع الطعام، ثم المائدة بعد وضعه^(٢٣٤)، مع أن المجاز في مثله أمر مشهور، بتقدير أنه وُضِع عليه أو سيوضع عليه. ومثله أَخَذَهُ عليهم أن يقولوا عند قَسَمِهِم: وَحَقَّ الْمَلْح، إشارة إلى ما يؤتد به^(٢٣٥)، والإشارة إلى الملح فيما تقسم به العرب هو إلى الرُّضَاع لا غير، مع أن قصد العامة - وإن لم يرد - له وجه من الصواب، هو الكناية عن حقوق العشرة والمودة، والقسم بذلك للتعظيم فلا ضير فيه^(٢٣٦).

وقل مثل هذا في كثير من المعاني التي خطأ الحريري خاصة زمانه فيها؛ لأنها لم ترد إلا على نحو آخر.

وفي مجال الألفاظ: يَعدُّ من اللحن كل لفظ استعمله العرب على نحو خاص ثم استعمله الناس على نحو آخر، كلفظة (غير) التي وردت عن العرب بدون أداة التحريف؛ لعدم الفائدة من تعريفها، فاستعملها الخاصة معرفة بها^(٢٣٧)، وكلفظة (كافة)^(٢٣٨) التي

(٢٣٥) درة الفواص ٤٨ (ط القسطنطينية).

(٢٣٦) الحفاجي على الدرة ١٢٤.

(٢٣٧) درة الفواص ٥٥.

(٢٣٨) درة الفواص ٢٥ (ط القسطنطينية).

(٢٣٠) الدرة ١١٣.

(٢٣١) الدرة ٤.

(٢٣٢) الدرة ١١٦.

(٢٣٣) اللسان (رحل).

(٢٣٤) درة الفواص ٢٢.

وردت عن العرب نكرة منصوبة على الحالية، وكالقلب المكاني في قولهم: ^(٢٣٩)تغشمر في مكان: تغشمر؛ لأنه لم يرد.

وفي مجال التركيب: يعدّ الوصف بالمصدر سماعياً، فيتبع من لحن قولهم: هو قرايتي ^(٢٤٠)؛ لأنه لم يسمع بخصوصه، وإن كان الوصف بالمصدر كثيراً مطرداً في كلامهم. ويتبع ابن الأنباري في كتابه (الزاهر) إذ أنكر قولهم: هُوَذَا يَقْعَل ^(٢٤١)، لأن الوارد عن العرب في مثله: هَا هُوَذَا يفعل. وينكر إحلال (الباء) محل (على) في قولهم: بنى بأهله ^(٢٤٢)؛ إذ لم يرد في رأيه إلا: بنى عليها، وكأنه بهذا لا يبيح لهم سلوك سبيل التضمين، إذ من الممكن أن يضمن هذا الأسلوب معنى: دخل بها، فيعدي تعديته.

ومن ذلك نجد أن السماع قد سيطر على مقياس الحريري سيطرة تامة، وأن هذه السيطرة قد جعلته ينكر أشياء لها وجهتها من الصحة والجواز، وكل ما يؤخذ عليها أنها غير مسموعة عن العرب.

(هـ) مع البصريين والكوفيين:

والمشهور عن الحريري أنه ممن ينتسب إلى المدرسة البصرية التي تأخذ بالمطرد الشائع، وتقيس عليه، وتَدْعُ ما عداها بما شذّ ونذر، ولكن الباحث في درة النواص يجد أن الحريري لم يلتزم مذهباً معيناً في تخطئته:

١ - فهو أحياناً بصرى، يلحن الاستعمال الذي قد يوافق المذهب الكوفي: كتخطئة قولهم في التعجب والتفضيل من الألوان: ما أبيض هذا التوب، وزيد أبيض من عمرو ^(٢٤٣)، والمعروف أن الكوفيين يميزون التعجب من السواد والبياض لأنها أصلاً الألوان ^(٢٤٤). وكما خطأهم في النسب إلى الجمع على صورته، دون رده إلى المفرد: فيقولون: صُحُفِي بضمين - لمن يقتبس من الصحف ^(٢٤٥) - وقد أجاز الكوفيون ذلك مطلقاً ^(٢٤٦). وكما خطأ من يُعرف العدد بإدخال أداة التعريف على كل من العدد والمعدود، فيقول: ما فعلت الثلاثة الأثواب ^(٢٤٧). وفي العدد المركب خطأ من يدخل الألف واللام

(٢٤٤) شرح المفصل ١٤٦/٧.

(٢٤٥) درة النواص ٢٠٧.

(٢٤٦) مع المراجع ١٩٧/٢.

(٢٤٧) درة النواص ١٢٥.

(٢٣٩) درة النواص ١١.

(٢٤٠) درة النواص ١٧٢.

(٢٤١) درة النواص ١٠٩.

(٢٤٢) درة النواص ٢٢٩.

(٢٤٣) درة النواص ٣٨.

على كل من العدد والمعدود المميز، فيقول: ^(٢٤٨)الأحد العشر الثوب ^(٢٤٩)«وهو مما لا يلتفت إليه، ولا يُعْرَجُ عليه، لأن المميز لا يكون معرفاً بالألف واللام ولا نقل إلينا في شجون الكلام ^(٢٤٩)». والمعروف أن ذلك مذهب كوفي، نصَّ عليه الكسائي بقوله: «إذا أُدْخِلَتْ في العدد الألف واللام فأدخلها في العدد كله، فتقول: ما فعلت الأحد المشر الألف درهم ^(٢٥٠)».

وعنده أن من غير الألفصح تصغير ما ثانیه ياء بقلبها واوا، كما في شوى وعوينة ^(٢٥١)، مُضَفَّرِي: شىء وعين، مع أن ذلك مذهب كوفي اختاره ابن مالك ^(٢٥٢).

وهو يخطئ الكوفيين وبعض البصريين حين يحظر الإتيان بتمييز كم الاستفهامية جمعاً، مقيسة لها على كم الخبرية فيقولون: كم عبيداً عندك ^(٢٥٣)؟ وقد جوز ذلك الكوفيون، واعترف بوروده البصريون، وإن أولَّوه وجعلوا المميز محذوفاً ^(٢٥٤).

والحريري يرى أن (من) الجارة تختص بالمكان، وأن (منذ) تختص بالزمان، وأن الخاصة مخطئة في استعمالها (من) مع الزمان حين تقول: ما رأيته من أمس ^(٢٥٥)، وهذا هو المشهور من مذهب البصريين، وأهل الكوفة يخالفونهم في ذلك، ومن البصريين من يذهب إلى أن (من) يكون لا ابتداء الغاية في الزمان والمكان، والأحداث والأشخاص ^(٢٥٦).

٢ - وهو أحياناً يخالف البصريين، فيرى غير رأيهم، ويلجئ الاستعمال على هذا، فعنده أن قولهم: اصفر وجهه من المرض، واحمر من الحرجل، لحن؛ لأنه إنما يقال: اصفر واحمر ونظائرها في اللون الخالص الذي قد تمكن واستقر وثبت، فأما اللون العارض فيقال فيه: اصفر واحمر ^(٢٥٧)، وهذا الذي ذكره أكثرى، قال عنه ابن بري ^(٢٥٨): «إنه غير معروف عند أحد من البصريين، ألا ترى أن الخليل وسيبويه وجميع أصحابهما يرون أن احمر مقصور من احمرار، وادهم من ادهام»، وعنده أن هناك فرقاً في المعنى بين استعمال: (يأتينا صباح مساء) على التركيب، وعلى الإضافة، فعلى التركيب يكون المعنى: إنه يأتينا في الصباح والمساء، وعلى الإضافة يكون المعنى: إنه يأتي في الصباح وحده ^(٢٥٩)، وهذا

(٢٤٨) درة الفواص ١٢٥.

(٢٤٩) درة الفواص ١٢٦.

(٢٥٠) إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٢٥٤) عنوان المسرة ١٤٦، وانظر: الصبان على الأشموني ٧٩/٤.

(٢٥٥) درة الفواص ١٠١.

(٢٥٦) الحفاجي على درة الفواص ١١٨.

(٢٥٧) درة الفواص ٣٣.

(٢٥١) درة الفواص ٢٥٣.

(٢٥٢) همع الموامع ١٨٦/٢.

(٢٥٣) درة الفواص ٦٤.

(٢٥٨) الحفاجي على الدرة ٥٠ وكشف الطرة ٣٣.

(٢٥٩) درة الفواص ص ١٢٠ ط القسطنطينية.

الفرق ليس مذهب أحد من البصريين « قال أبو سعيد السيرافي: يقال: سِيرَ عليه صباح مساء - بالإضافة - صباح مساء - بالتركيب - وصباحًا ومساءً، ومعناها واحد»^(٢٦٠).

ويجعل الحريري من الوهم أن تستعمل (كَيْتَ وَكَيْتَ) كناية عن الأقوال و (ذَيْتَ وَذَيْتَ) كناية عن الأفعال^(٢٦١). وهذا الذي ذكره تبع فيه ثعلبًا، وأما الخليل وسيبويه فلا يفرقان^(٢٦٢).

وإنكاره للأسلوب (إياك الأسد) دون الواو^(٢٦٣). يخالف فيه الخليل وغيره من أئمة العربية الذين أجازوه على تقدير عامل آخر، أو فعل يتعدى إلى مفعولين^(٢٦٤). ويرى الحريري أن أفعل التفضيل لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي، وأن قولهم: فلان أنصف من فلان - أي: يفضل في النصفة - فيه إحالة للمعنى، لأنه يصير مأخوذًا من النصفة بمعنى الخدمة، وأما الإنصاف ففعله أنصف، ولا يأتي التفضيل بأفعل من الرباعي^(٢٦٥)، وهو بهذا لا يرى رأى سيبويه الذي أجاز الإتيان بأفعل للتفضيل من الرباعي مطلقًا، أي سواء كانت همزته للنقل، أم لغيره^(٢٦٦).

وهو قد منع أن يقال: اختصم الرجلان كلاهما، للاستثناء بلفظة اختصم - المقتضية الاشتراك في الخصومة - عن التوكيد؛ لأن وضع كلا وكلتا أن تؤكد المتن في الموضع الذي يجوز فيه انفراد أحدهما بالفعل، فأما فيما لا يكون فيه الفعل لواحد فتؤكد المتن حينئذ لغيره^(٢٦٧). وهو بهذا أخذ بمذهب الأخفش وهشام وأبي علي، مع أن جمهور البصريين ذهب إلى الجواز^(٢٦٨).

والحريري حين يرى أن واو المعطف تفيد الترتيب، وأنهم يخطئون في قولهم: هذا أمر يعرفه الصادر والوارد، لأن الورد قبل الصدر^(٢٦٩)، فحق لفظه أن يقدم، إنما يأخذ بقول قُطْرِبَ والرُبَيْعَى والفراء وتعلب ومن تبعهم^(٢٧٠).

ومما سبق انضح أن الحريري لم يتقيد بمذهب البصرة في متهمه، ونُضم إليه هنا أنه لم

- | | |
|------------------------------------|--|
| (٢٦٠) كشف الطرة ٣٠٩. | (٢٦٦) الصبان على الأنشوى ٤١/٣. |
| (٢٦١) درة الغواص ٦٠ ط القسطنطينية. | (٢٦٧) درة الغواص ٣٧. |
| (٢٦٢) كشف الطرة ٣٥١. | (٢٦٨) الحفاجي على الدرّة ٥١، وغنون المسرة ١٠٧. |
| (٢٦٣) درة الغواص ١٣. | (٢٦٩) درة الغواص ١٥٧. |
| (٢٦٤) الحفاجي على الدرّة ٤٤. | (٢٧٠) معنى اللبيب ٣٦/٢. |
| (٢٦٥) درة الغواص ١٥٩. | |

يتقيد به في استعماله ، فقد جاء في مقاماته بما أجمع أهل البصرة على تلحينه ولاسيما
 رئيسهم سيبويه في تلك المسألة المشهورة بالزُّبُورِيَّة قال الحريري في المقامة الشيرازية :
 « تأملت الشيخ على سُهُومَةِ مُحْيَاةٍ وَسُهُوكَةِ رِيَاءٍ ، فَبِذَا هُوَ إِبَاءٌ »^(٢٧١) ، ولكنه بنى مقياسه في
 التعطُّلة على أساس الاختيار الحُرِّ ، فهو مع البصريين أحياناً ، ومع الكوفيين أحياناً
 أخرى ، وهو بهذا شبيه بأصحاب المذهب البغدادي القائم على اختيار أرجح المذهبين -
 البصري والكوفي - وإن لم يكن معدوداً في جملتهم .

مظهر التَّزَمُّتِ في مقياس الحريري :

لا شك أن الحريري قد أصاب في بعض ما أنكر على العامة والخاصة في زمنه ، وكان
 ذلك في مسائل ظاهرة استدللنا بإيراد الحريري لها على أن اللغة العربية زَمَنَةٌ قد بلغت
 من السوء والفساد مبلغاً متكرراً ، نُدَّخِشُ لصدوره من صفار المتعلمين بِلَّةَ الخاصة ، إذ من
 الذي يَطْلُوعُ لسانه فينطق : دُنْيَاتِي - في النسب إلى دُنْيَا - أو ينطق : ثِيَابِ مِلِكِيَّة -
 بكسر اللام - أو يفك المدغمين في : سَارَ فلان فلاناً وقاصه ، أو يلحق هاء التأنيث بأول ،
 فيقول الأوَّلُ - بدلاً من : الأوَّلَى - وقد لاحظ الحريري نفسه هذه الأخطاء الظاهرة
 التي يُقَدِّمُونَ عليها ، وهم المتعلمون ، بل خاصة المتعلمين ، وكان يعجب من ذلك ويقول :
 « والعجب أنهم في حال صغرهم ، ومبدأ تعلمهم في مكاتبهم ، يقولون : جُمَادَى الأوَّلَى ،
 قبلفظون بالصحيح ، فإذا نَبَلُوا وَنَبَّهُوا أَتَوْا بِاللَّحْنِ الْقَبِيحِ »^(٢٧٢) ، ونفهم من جملة
 الحريري هذه أخذ أمرين :

إما أن المعلمين كانوا على مستوى لغوي لا يؤهلهم لمثل هذا العمل ، فكانوا يُفْسِدُونَ
 طبع الصفار المبتدئ على الصواب بتعليمهم الكلام الملعون .

وإما أن هذا كان نوعاً من التفصح الذي كان يُقَدِّمُ عليه بعض المتعلمين ، اعتقاداً منهم
 أن ذلك يميزهم من العامة ، ولكنه تفصح ممقوت على كل حال . ولكون هذه الأخطاء ظاهرة
 تدرك بالطباع ، وليست في حاجة إلى التلقِّي على أيدي المعلمين وجدنا الحريري يحمل
 على أربابها حملة قاسية ، ويصفهم بأقبح الصفات ، ومن ذلك قوله : « لحن فاحش ، وغلط
 شائن ، ومن مفاضح اللحن الشنيع ، وكلا اللفظتين معرَّة لكاتبه والمتلفظ به ، وهو من شائن
 الوهم ومقايح اللحن ، ومن ألفاظ الأنباط ومفاضح الأغلاط ، ومن أقبح الأوهام وأشنع

(٢٧٢) مرة الفواص ١٧٠ .

(٢٧١) مقامات الحريري (المقامة ٢٥ من ٣٨٦) .

معايير الكلام، ومن أوهامهم الزارية على أفهامهم العاكسة معنى كلامهم... الخ. ويبدو أن الحريري كان يلقي في ذلك مقاومة وعنتاً من بعض الخاصة الذين قد يميزون بعض هذا الاستعمال على نحو ما، فجعله ذلك يتبع سقطات الخاصة أيضاً، بل جعله يتشدد معهم في التخطئة ليثبت أسس لغة فصحي سليمة من الشوائب، خالية من قبل وقال، وقد سبق عرض بعض المظاهر التي يُستتبع منها تشدد الحريري في التخطئة، ونزيد هنا عليها ما يؤكد هذه الظاهرة عنده، فمن ذلك: أنه جعل خروج (عند) عن النصب على الظرفية والجريين ضرورةً مختصة بالشعر^(٢٧٣)، كما أجرى بعضهم الأدوات كـ (لَيْتَ وسوف) مجرى الأسماء المتمكنة فأعربت، مع أن كل كلمة أريد بها لفظها تعرب أو تحكى، ويجوز فيها الصرف وعدمه باعتبار اللفظ أو الكلمة. قياساً مطرداً، قال ابن مالك:

وإن نَسَبْتَ لأداة حِكْمًا فإين أو أعرِب وأجعلتها إسمًا^(٢٧٤)

وهو في مجال الألفاظ الأعجمية يرى أنها لا تستعمل في العربية إذا كان لها مقابل يؤدي معناها، وقد أنكر عليهم استعمال اللفظة (بُخَس) لما ينبت من الزرع بالمطر؛ لأن هناك لفظة عربية تؤدي معناها وهي (عَدَى)^(٢٧٥).

أما الألفاظ الأعجمية التي لا نظير لها في العربية فيرى أن تصاغ في قالب عربي، أي تلحق بأوزان الكلام العربي، ومن هنا أنكر فتح الشين في (شِطْرَنج) والبدال في (دُستور) والسين في (سرداب)^(٢٧٦) واختار الكسر في ذلك ليكون على وزن كلامهم العربي، وإنما نمد هذا من التشدد لأن العرب أنفسهم لم يلتزموا إجراء الأعجمي مجرى العربي، بل هم أحياناً فعلوا وأحياناً تركوه على صورته الأعجمية.

لكن الغريب - حقاً - الذي تود أن نضيفه هنا أن تشدد الحريري قد جاوز نطاق الأمور اللغوية إلى نواح أخرى تتعلق بالدوق البلاغي، فهو يعترض على أن يقول القائل: سأل عنك الخير، مجيباً من قال له: سألت عنك؛ لأن الخير إذا سأل عنه فكأنه جاهل به، أو متناهي عنه، وصواب القول: سئل عنك الخير، أي كان من الملازمة لك والاقتران بك بحيث يُسأل عنك^(٢٧٧)، ونحن نرى أنه لا خطأ في هذا من جهة العربية والتركيب، وإنما اعتراض الحريري موجه إلى أمر أدبي يختلف في قبوله الأذواق، وهو

(٢٧٥) درة الفواص ٢٣٩.

(٢٧٦) درة الفواص ١٨٤.

(٢٧٣) درة الفواص ١٥ ط القسطنطينية.

(٢٧٤) الحفاجي على الدرة ٤٩.

يعترض على قولهم: حَسَدٌ حاسدك - بالبناء للمجهول - لما فيه من عكس المراد بجعل المدعو عليه مدعوًا له، والصواب البناء للفاعل، أى: لا انفكَّ حَسُودًا. ولا زِلْتُ محسودًا^(٢٧٧)، كذلك اعترض على أن يقال: قتله الحب، وإنما يقال: اقتتله الحب^(٢٧٨)، وهو في هذا موافق لما ذكره الثعالبي في (فقه اللغة وأسرار العربية)^(٢٧٩) لكن الثعالبي لم يقصد تخطئة: قتله الحب، وإنما قصد التفرقة في المعاني الدقيقة بين الألفاظ.

كذلك ما ذكره الحريري في عدم التفرقة بين التَرْجَى والتُنْعَى، وخلف الله عليك وأخلف عليك، وبين الحث والحض، وبين النعم والأنعام، وبين افترق وتفرق^(٢٨٠).. إلى غير ذلك مما لا تُحْطُ به العامة ولا الخاصة، لأن مبناء على الفروق الدقيقة في الألفاظ التي قد يتخلل عنها أصحاب اللغة القدامى أنفسهم.

بهذا كله لنا أن نقول: إن التنقية بالعراق لم تشهد مترمناً لغوياً كالحريري، الذي أراد أن يرجع اللغة إلى استعمالها في العصر الأول، بل نعتقد أنه كان أكثر تشدداً من العرب أنفسهم، وقد سبقَت الأدلة على ذلك.

(١٠)

الجوالبقي

للجوالبقي كتابان: أحدهما يحمل اسم (الكلمة والذيل على درة الفواص) ومنه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية (٨٥٣ لغة) والثاني يحمل اسم (لحن العوام) ومنه نسخة مخطوطة بالدار نفسها (٢١ ش لغة) وقد طبعت النسخة الأخيرة مع كتاب آخر للجوالبقي هو (المعرب من الكلام الأعجمي)، والكتابان - وإن حملتا اسمين مختلفين - مضمونهما واحد، ويبدو من التسمية الأولى أن الجوالبقي قد قرأ درة الفواص للحريري، ثم استدرك عليها أخطاء وقعت من معاصريه فأكملها بها، ومنهم هذا من المقدمة الصغيرة التي جاءت بالنسخة، إذ يقول الجوالبقي: «هذه تكملة ما تفلط فيه العامة، وهي حروف ألفت العامة تخطئ فيها، فأحييت التنبيه عليها، لأنى لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيها تلحن فيه العامة»^(٢٨١).

(٢٨٠) انظر: درة الفواص ١٩٠.

(٢٨١) الكلمة والذيل على درة الفواص ١.

(٢٧٧) درة الفواص ١٩٠.

(٢٧٨) درة الفواص ٢٤٧.

(٢٧٩) فقه اللغة ١٩٠.

وَيُشَكُّ الشَّيْخُ التَّجَار^(٢٨٢) فِي أَنْ تَكُونَ (التَّكْمَلَةُ) تَكْمَلَةً لِدَرَةِ الْحَرِيرِيِّ، مُعْتَمِدًا عَلَى أَنَّ الدَّرَةَ فِي لَحْنِ الْخَاصَّةِ، وَالتَّكْمَلَةُ فِي لَحْنِ الْعَامَّةِ، وَعَلَى أَنَّ الْجَوَالِيْقِي يَذْكُرُ فِي التَّكْمَلَةِ بَعْضَ مَا ذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ وَلَوْ كَانَتْ تَكْمَلَةً لِلدَّرَةِ لَمْ يَقَعْ فِي هَذَا التَّكْرَارِ، وَلَكِنَّا نَرَى أَنَّ تَسْمِيَةَ الْكِتَابِ بِاسْمِ (التَّكْمَلَةِ) يَقْصِدُ بِهَا تَكْمَلَةَ كِتَابٍ آخَرَ، فَمَا هَذَا الْكِتَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ (دَرَةُ الْفَوَاصِلِ) الَّتِي ذَاعَ أَمْرُهَا بَيْنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ؟ وَتَوْجِدُ رَأْيِنَا بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ خُلِّكَانَ^(٢٨٣) مِنْ أَنَّ لِلْجَوَالِيْقِي تَتِمَّةً لِدَرَةِ الْفَوَاصِلِ، سَهَاةً (التَّكْمَلَةُ فِيهَا يَلْحَنُ فِيهِ الْعَامَّةُ) وَأَمَّا جَعْلُ الْكِتَابِ لِلْعَامَّةِ فَرَبَّمَا يَقْصِدُ بِهِمْ عَامَّةُ أَهْلِ زَمَانِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ، كَالْعَامَّةِ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ وَكَثِيرٍ غَيْرِهِ مِنَ عُلَمَاءِ التَّحْقِيقِ.

وَلَيْسَ بِوُضُوحٍ مَنْ يَقْرَأُ مُقَدِّمَةَ الْجَوَالِيْقِي الْمُسَابِقَةِ إِلَّا أَنَّ يَشْكُ فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ لَمْ يَرِ الْحُرُوفَ الَّتِي جَمَعَهَا مِمَّا تَخْطِئُ فِيهِ الْعَامَّةُ أَوْ أَكْثَرُهَا فِي الْكُتُبِ الَّتِي سَبَقَتْهُ، فَكَثِيرٌ جِدًّا مِمَّا جَاءَ فِي كِتَابِهِ مَوْجُودٌ فِي دَرَةِ الْفَوَاصِلِ وَغَيْرِهَا، وَنَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ:

نَوَاتِرُ كِتَابِي إِلَيْكَ: (الْجَوَالِيْقِي ٢، الدَّرَةُ ٧) السُّوْقَةُ: (الْجَوَالِيْقِي ٤، الدَّرَةُ ٢٧٠) دَمِيمٌ - فِي: دَمِيمٌ -: (الْجَوَالِيْقِي ٦، الدَّرَةُ ٤٤) اقْطَعُهُ مِنْ حَيْثُ رَقٍّ: (الْجَوَالِيْقِي ٨، الدَّرَةُ ١٤٤) الْحَوَامِيمُ - جَمْعُ حَمٍّ -: (الْجَوَالِيْقِي ٩، الدَّرَةُ ٢٠) شَوَّسَتْ: (الْجَوَالِيْقِي ٩، الدَّرَةُ ٤٧) جِثَّتْ إِلَى عِنْدِهِ: (الْجَوَالِيْقِي ٩، الدَّرَةُ ٣٢) الْهَآوُونَ - فِي الْهَآوُونَ -: (الْجَوَالِيْقِي ١٠، الدَّرَةُ ٢٢٦) عَزَلَتْ - فِي عَزَلَاءَ -: (الْجَوَالِيْقِي ١٠، الدَّرَةُ ٢٢٦) شَعَّاتٌ - فِي شَعَّاذٍ -: (الْجَوَالِيْقِي ١١، الدَّرَةُ ٢٢٠) مَسَّحَ اللَّهُ مَا بَكَ: (الْجَوَالِيْقِي ١٤، الدَّرَةُ ١٨) مَائَةٌ وَتَيْفٌ: (الْجَوَالِيْقِي ١٧، الدَّرَةُ ٢٣٤) فَعَلَتْ الْبَارِحَةَ كَذَا: (الْجَوَالِيْقِي ١، الدَّرَةُ ١٤).

وَإِذَا كَانَ الْجَوَالِيْقِي مُعْتَمِدًا فِي كِتَابِهِ عَلَى آرَاءِ مَنْ سَبَقَهُ لَنْ نَنْتَظِرَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مَنَهِجِهِمْ فِي مَقْيَاسِ النُّخْطَةِ، وَهُوَ اعْتِنَادُ الْفَصِيحِ^(٢٨٤) مِنَ اللُّغَاتِ دُونَ غَيْرِهِ، فَإِنْ وَرَدَ شَيْءٌ مِمَّا مَنَعَهُ فِي بَعْضِ النُّوَادِرِ فَمُطَرِّحٌ؛ لِقَلَّتْهُ وَرْدَاتُهُ، وَهُوَ بِهَذَا يَذْكُرُنَا بِمَا إِعْنَدَهُ الْفَرَاءُ مِنْ النِّهْيِ عَنْ اسْتِعْمَالِ شَاذِ الْكَلَامِ وَمُسْتَكْرَهِهِ، وَإِلَّا لَوْ تَوَسَّعْنَا فِي قَبُولِ ذَلِكَ لَضُمَّتِ اللَّفْظَةُ كُلُّ قَبِيحٍ مَرْفُوضٍ وَلَعَسَرُ الْفَهْمِ وَالْإِفْهَامِ عَلَى النَّاسِ.

وَقَدْ جَرَى فِي الْكِتَابِ الْاسْتَظْهَارُ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ، وَكَلَامِ

(٢٨٤) التَّكْمَلَةُ وَالذَّيْلُ ١.

(٢٨٢) مَحَاضِرَاتُ فِي الْأَخْطَاءِ الْقَوِيَّةِ الشَّامَةِ ٢٠.

(٢٨٣) وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٤/٤٢٤.

الصحابة، وروايات العلماء - شَأْنُ الحريري من قبله - ولا يحملنا ذلك على الاعتقاد بأنه ممن يستشهد بالقراءات القرآنية أو بالحديث أو بأقوال العلماء؛ فكثير مما خطأه وردت فيه شواهد مختلفة غير ما أتى به هو استدلالاً على مختاره، ولا ندرى موقفه إزاء ذلك رَفْضاً أو تأويلاً.

وقد كان الجواليقي على دراية تامة ببعض لغات العجم كالفارسية والرومية والعبرية والسرانية، وليس ببعيد عنا مؤلفه العظيم (المعرب من الكلام الأعجمي) وساعدته تلك الدراية على تصحيح كثير مما أورد في تكلمته من الكلمات الأعجمية التي حرّفتها العامة لفظاً أو معنى، وانظر على سبيل المثال ما قاله في: السُّكْرَجَة والأَكْشُوثُ وفَرَانِك والدُسْتَك (ص ١٠) وزُرْبَاقَة والمَرْزَنْكُوش والكُودِين (ص ١١) والشَاهَابِك والبُوتَك والقُمَس (ص ١٣) والعِمْرَانِيَة (ص ١٥) .. إلخ.

ومن أهم الظواهر التي كان الجواليقي أوّل من أشار إليها ظاهرتان:

الأولى: إشباع بعض الحركات في أول الكلمة، أو قبل آخرها، فيتولد عن ذلك حرف لين مجانس، وهو ما يسمى بالنبر، فقد ذكر أنهم يقولون في هنا: هُونَا، وفي يَسْطَح: يَسْطَاح، وإن كنا على ثقة من أن هذه الظاهرة كانت عند العرب القدماء، ودليلنا على ذلك ما جاء في اللسان - حرف (الألف اللينة): «ومنها (الألفات) ألفات المدات، كقول العرب: الكُلْكَال، ويقولون للخاتم: خَاتَام، وللدائق: دَائِق - قال أبو بكر: العرب تصل الفتحة بالألف والضمّة بالواو والكسرة بالياء» ثم ذكر أمثلة من الشعر لهذه الكلمات وغيرها، وفي اللسان أيضاً (شجوا): «العرب غَدَ فَعَلًا - بكسر العين - فتقول: فلان قَيْنٌ لكذا وقَيْنٌ لكذا، وسَمِجٌ وسَمِيجٌ، وكَرٍ وكَرِيٌّ» .. إلخ.

والثانية: تغيير صيغة ضمير المتكلمين نَحْنُ إلى (نَحْنُ).

ولم يكن غريباً من الجواليقي - وقد اتخذ مقياسه الوارد الفصيح عن العرب - أن ينكر على العامة أموراً لم ترد، وإن ورد نظائرها - سواء أكرت هذه النظائر وأطردت أم لا، ومن ذلك أنه لا يرى وجهاً من الصواب للقلب المكافئ الذي يصدر عن العامة في: كَبَلْتُ الشيء - أي لبكته - وفي: حطَب زَجَلٌ - أي جزل - وفي: لطس الكتاب - أي طلس. وكذلك ليس من الصواب في رأيه أن تغير العامة في الكلمات المعربة على غير ما غيرت العرب القدماء، فالقُمَس - الأمير من الروم - صوابه: القُومَس، كذا تكلمت

به العرب، والمهندز صوابه بالسین لا غیر، مع اعترافه بأنه مشتق من الهنداز، فصیرت الزای سیناً، لأنه ليس في كلام العرب زای بعد الدال، أما الكلمات التي دخلت في العربية حديثاً فيرى أن تبقى على حالها دون تغيير، ولذا رد كثيراً مما تستعمله العامة في زمنه من ألفاظ الأعاجم إلى أصله في لفته الأصلية، وخطأ العامة به، وفي هذا تضيق لما يلجأ إليه العرب أنفسهم، الذين كانوا يعربون بالتغيير أحياناً ويدونه أحياناً أخرى، ومثل ذلك في التضيق سائر ما أنكره، كالنخلص من الهمز، وتحريك ثانی الثلاثی في: إبط ونحوه، وكسر الأول من (فعل) غير حلقی الثاني نحو: كبير وكثير، والإبدال اللغري، وتغيير العامة لبعض الألفاظ في هيئتها أو دلالتها ولو كان لها وجه مجازي تصح، فقد كان الجواليقي يكره التأويلات البعيدة^(٢٨٥)، كأويل ابن الأنباري مصححاً قول العامة: فَعَلْتُ سَيْتً، بأنهم يريدون: يابست جهاتي، مختاراً قول ابن الأعرابي: لا أعرف لَيْتً في اللغة معنى إلا من العدد، أما إن كان من السُّؤْدِ فسيدني لا غير.

(١١)

ابن الجوزي

يذكر ابن الجوزي في مقدمة كتابه (تقويم اللسان) أن اللهجة العامة قد طغت على ألسنة الخاصة، فأصبحت تتكلم بما هو مردول وبعيد عن علم العربية، وأن العلماء باللغة انصرفوا عنها إلى أمور معاشهم، ولم يهتموا بإصلاح منشأ من لحن، وربما كان هذا تكاسلاً منهم، أو يأساً من نتيجة ما يفعلون، وأن الذين ألفوا من قبله في لحن العامة لم يحالفهم التوفيق في كثير، فمنهم من قصر، ومنهم من رد ما لم يصلح رده.

وكان ذلك كله دافعاً لابن الجوزي إلى أن يقاوم أخطاء العامة ويقوم ألسنتها، باختيار ما يراه صالحاً من كتب التنقية التي سبقته، مما تغم به البلوى في عصره دون ما يشذ استعماله ويندر، مع رفض الغلط الذي لا يخفى وجه الصواب فيه، يقول ابن الجوزي: «وكتابي هذا مجموع من كتب العلماء بالعربية، كالفرأ والأصمعي وأبي عبيد وأبي حاتم وابن السكيت وابن قتيبة وثلث وأبي هلال العسكري ومن تبعهم من أئمة هذا العلم، وإنما لي فيه الترتيب والاختصار»^(٢٨٦) والذين عتاههم ابن الجوزي بقوله: «ومن تبعهم» هم - على ما يستخلص من كتابه:

(٢٨٦) تقويم اللسان: المقدمة.

(٢٨٥) الكلمة والذيل ١٠.

- أستاذة أبو منصور الجواليقي، وقد صرح بأنه قرأ عليه كتابه (المعرب) وغيره من تصانيفه وقطعة من اللغة.

- الحريري في (درة الغواص).

- أبو أحمد العسكري في (شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف).

ونلاحظ أن ابن الجوزي لم يذكر الكسائي فيمن أخذ من كتبهم، وربما دفعنا ذلك إلى ترجيح أن الكسائي لم يكن له في لحن العامة مؤلف خاص، وإن كانت له آراء متفرقة، نقل ابن الجوزي واحداً منها في باب الواو حين قال: «والعامة تقول: أوقفت، وحكى الكسائي أنه يقال: ما أوقفك ههنا؟ أي: أي شيء صبرك إلى الوقوف؟»^(٢٨٧).

كأن ابن الجوزي بهذه المقدمة يريد أن يقول: إن هذا الكتاب له من حيث الشكل - أي من حيث الجمع والاختصار - وليس له من حيث الموضوع، وإنما هو حشد من آراء لعلماء سبقوه، فليس في الكتاب جديد يربطه بأخطاء عصره، اللهم إلا تلك الأخطاء السابقة التي استمرت زمنه وفيها بعده.

وإذا كان للاختصار الذي ألزم به ابن الجوزي في كتابه ميزة في سرعة التعلم وإصلاح الخطأ، فقد كان له ضرر بالغ في ناحية أخرى هي أن ابن الجوزي نعدّ ألا ينسب كثيراً مما جمع من لحن إلى أصحابه، وكان ذلك سبباً في أننا - بعد ضياع كثير من كتب اللحن السابقة عليه - لم نستطع الربط على وجه اليقين بين الأخطاء وعصرها الذي بدأت فيه، فصرنا الآن نتلمس ذلك على وجه الظن والتقريب.

وواضح بعد هذا أن مقياسه لن يكون أقل تشدداً من سبقه، فالصواب عنده هو الأفضح الأشهر، ولا اعتداد بتأويل بعيد أو بلغة مهجورة، يأتسى في ذلك بالفراء الذي قال: «وكثير مما نهيتك عنه قد سمعته، ولو تجوزت لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلاً، ولقلت: أردت عن قول ذلك»^(٢٨٨).

ولنا أن نقول إذن: إن ابن الجوزي - كغيره - لم يكن ممن يحتج بالقراءات القرآنية ولا بالحديث، وما جاء من ذلك في كتابه إنما كان للتعتيل فقط، والدليل على هذا أنه جعل الأحاديث التي خالفت مذهبه في التنقية ملحونة ومن تغيير الرواة. أنكر عليهم أن

(٢٨٧) تقويم اللسان ٢٠١.

(٢٨٨) تقويم اللسان: المقدمة.

يقولوا: عيرت فلاناً بكذا، ولما جاء في حديث أبي ثرماً أنكر - وهو قوله: «عيرت رجلاً بأمة» قال ابن الجوزي: إنه من تغيير الرواة^(٢٨٩). ولحن أن يطلق المثقال - الذي هو عام في وزن كل شيء - على (الدينار)، وأما ما روى من ذلك في بعض الحديث فهو في نظره من تغيير الرواة^(٢٩٠). كما وافق غيره في تخطئة تلقى بين يدي في قولهم: بينا أنا جالس إذ جاء عمرو، فليس لدخول (إذ)^(٢٩١) ههنا معنى، وإن كانت قد جاءت في أحاديث، لكنها محمولة على أنها من الرواة^(٢٩٢).

(١٢)

البغدادى

أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادى، آخر من ألف في التنقية اللغوية من علماء العراق، وقد أراد لمؤلفه هذا أن يترسّ للشدة والكُتاب مع فصيح تغلب، حتى يتجنبوا اللحن الذى يتولد في الأمم بحسب العادات والسير.

(وذيّل الفصيح) الذى قرئ على مؤلفه في سادس عشر من ذى الحجة سنة ٥٩٩ هـ - كما جاء في مُفتتحه - يضم مجموعة من كتب من سبقه، وعلى وجه خاص (درة الغواص) للحريرى، و(التكملة) للجوالقى، حتى إنه ينقل أبواباً كاملة من الكتاب الثانى، ولم يكن البغدادى كإبن الجوزى في جمع الأخطاء واختصارها، وإنما كان بحقٍّ أوّل عالم لغوى يخرج عن نطاق التشدد في أمور اللغة إلى حدٍّ كبير، ومن هنا كانت ميزة ذيّل الفصيح على غيره من كتب التنقية، فالأخطاء لا تذكر مجردة، ولكن يعقب على كثير منها بالإجازة غالباً، وهو أمر يجعلنا نقول: إن مقياسه كان وسطاً بين التشدد والتساهل، وقد بدا تساهله بصفة خاصة فيما يتعلق بالمعنى، كتخصيص العام أو عكسه، والحمل على المجاز، والقياس، وهذه أمثلة من كتابه تؤيد ذلك:

(أ) في المعنى:

أنكر الجوالقى استعمالهم المثقال مراداً به الدينار، لأنه عند العرب: وزن كل شيء، وعلق البغدادى مجيزاً له بقوله: إنه عامٌ قد خصصه الاستعمال (ذيّل الفصيح ١٠٤).

(٢٨٩) تقويم اللسان ١٥٩. (٢٩٠) تقويم اللسان ١٥٩. (٢٩١) تقويم اللسان ١٩٣.

وأنكر الجواليقي أن يراد بالدُّبُّر والجُحْر معانٍ خاصة؛ لأنها وضعت لمعان عامة، ويعلق البغدادي بقوله: هذا كُلُّ عام، ويجوز أن يخصص، وتخصيص العام ليس غلطاً (ذيل الفصح ١٠٣).

(ب) المجاز:

أنكر غيره أن يقال للقائم إذا قعد: جلس، وحمله هو على المجاز، مراداً به التعظيم، كما يقول المُستَقِلُّ: تَعَالَ - في مكان هَلَمْ - (ذيل الفصح ١٠٣) ومنع غيره أن يقال: المُكْدِي - للسان - مُصَوَّباً: المُجْدِي - من: الجَدْوَى - وأجازه هو على أن يكون المُكْدِي من قولهم: حفر فأكدى، إذا بلغ الكدبة، وهي صلابة في الأرض، كأنه يلقى من شظف العيش شبيهاً بما يلقى الحافر من الصلابة^(٢٩٢)، وكأنه بهذا يخرج بالكلمة عن نطاق الإبدال اللغوي، ويجعلها مشتقة من لفظة أخرى.

(ج) القياس:

أنكر الأصمعي وغيره أن يقال: يستأهل كذا، وهو مستأهل له، وصوبه هو: لأن استعماله بمعنى الاستحقاق سائغ في القياس، فيستأهل: يستفعل، من لفظ الأهل، مثل يستأصل ويستأسد، من لَفْظِي: الأصل والأسد^(٢٩٣).

وأنكر الجواليقي قول عوامٍ ببغداد لساقى الماء: شارب؛ لما فيه من قلب الكلام، إذ المُشَقَّى هو الشارب، وصاحب الماء هو الساقى، وصوبه البغدادي، قياساً على: لأين وتامر، فيجوز أن يقال له: شارب - على معنى النسب - أي: ذو شراب^(٢٩٤).

وكذلك لا يطلق القول بتخطئة كل ما هو مولد، وإنما يقيله إذا كان له نظير يقاس عليه، فصدقة الفطر، هذا كلام العرب وأما البُطْرَة - بضم القاء - فمولد، والقياس لا يدفعه، لأنه كالفرقة والنخبة، لمقدار ما يؤخذ من الشيء^(٢٩٥).

وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة نجده كثيره متشدداً آخذاً بالأفصح ملتزماً المذهب البصري في أمور اللغة، بل إنا وجدناه غير متساهل في كل ما أورد، مما يمكن حمله على المجاز، أو تخصيص العام ببعض أفراد.

(٢٩٤) ذيل الفصح ١٠٣.

(٢٩٥) ذيل الفصح ١٠٨.

(٢٩٢) ذيل الفصح ١١٠.

(٢٩٣) ذيل الفصح ١٠٦.

ومن ذلك إنكاره أن يخصص لفظ (عروس) بالمرأة، لأنه عند العرب شامل للرجل والمرأة^(٢٩٦)، ومثله البقل والخروع - وقد خصصتها العامة بشيء بعينه - وهذا كله من تخصيص العام الذي أجازته فيما سبق.

وإنكاره: طاب حَمَامُكَ - لمن خرج من الحمام - وتصويبه: طاب حِمِيمُكَ^(٢٩٧)، مع أنه مستساغ على جهة المجاز بعلاقة المكانية، وقد أقر هو المجاز سابقاً، وصوب به الأساليب. وقد بدت نزعة البصرية، وتخطته لما جَوَّز الكوفيون في أنه:

لا يميز التعجب أو التفضيل من الألفاظ الدالة على الألوان والعيوب (١١٢)^(*).
ولا يميز النسب إلى جزءي المركب، وإنما ينسب إلى الصدر فقط (١١٤).
ولا يميز قلب الياء وأوًا في تصغير: شيء وبيت (١١٧).
ولا يميز إدخال أداة التعريف على العدد والمعدود معا (١١٧).
ولا يميز كسر أول صيغة فَعِيل إلا إذا كان الثاني حرف حلق (١٢٤).

ومن مظاهر تشدده في الأخذ باللغات:

إنكاره تصحيح المفعول من الأجوف اليائي - كمبيوع - وهي لهجة تميم (١١٥).
وإنكاره قلب الهزة وأوًا في (فَاعَلْتَهُ) من مهموز الفاء، كواسيته - في آسيته - وهي لهجة طليح (١١٦).

ويبقى بعد هذا أن نقول: إن بكتاب (ذيل الفصح) إضافات جديدة من لحن الناس في زمنه، ومنها أنهم لم يعلوا اسم الفاعل من الأجوف بالقلب هزة، بل كانوا يَوَزُّرُونَ الياء مطلقاً، فيقولون: قَايِمٌ وَيَايَع (١١٦) وأنهم يخطئون في إعراب الأعداد المركبة، كالثالث عشر، والثالثة عشرة، فلا يبتونها على فتح الجزمين (١١٤) وأنهم كانوا يشددون ياء التصغير في الثلاثي، كَرُجَيْبٌ وَحُبَيْرٌ، وكانوا يشيعون ضمير المخاطبة، فتولد عنه ياء عند الإسناد إلى الفعل، فيقولون: أَنْتِ أَكْرَمَتِي (١١٨) وهي لهجة قال عنها الخفاجي: «إنها لرقيقة ولكنها رديئة»^(٢٩٨).

(٢٩٦) ذيل الفصح ١٠٧.

(٢٩٧) ذيل الفصح ١٠٦.

(*) الأرقام هنا وفيما بعد للصفحات في ذيل الفصح.

(٢٩٨) لف القباط ٤٩.

رابعاً جهود العراقيين في الميزان

رأينا في بيان مقاييس النخطنة عند علماء العراق أنهم يميلون إلى الأخذ بالأفصح المشهور من كلام العرب، للقياس عليه وترك ما عداه بما هو فصيح أحياناً، ونادر أو شاذ أو رديء أحياناً أخرى، بعضهم صرح بذلك المقياس، كالفرءاء ونعلب والجواليقي وابن الجوزي، وبعضهم الآخر لم يصرح ولكن عرفنا ميله إلى الأفصح من تخطيطه لمواد وردت في لغات فصيحة أو قليلة. وعرفنا كذلك أن هذا المقياس قد جرهم جميعاً إلى عدم الاعتداد بالقراءات القرآنية التي تضم لغات مختلفة والتي كان سبيلها الرواية لا الدراية. وكذلك عدم الاعتداد بما ورد في الأحاديث الشريفة التي صرح بعضهم بأنها ملحونة من تغيير الرواة وسكت عنها بعضهم الآخر. وكذلك عدم الاعتداد بأشعار المحدثين إذ ورد فيها ما يخالف آراءهم في التنقية اللغوية - وكان أول من صرح بذلك الأصمعي - وفي مجال اللغات ترتب على مقياسهم عدم الأخذ بلغات فصيحة مشهورة، كلغات بني أسد وقيم وأهل الحجاز وغيرهم - على ما تقدم.

وكان مما لاحظناه على هذا المقياس اضطرابه عند كل منهم، يستوي في ذلك المتشدد في التنقية وغيره، فهم جميعاً تشددوا في التغيير الذي يصيب ألفاظ اللغة؛ كالتشديد والتخفيف والهمز وفعل وأفعل والمطاوعة والتصغير والنسب والمصادر والجمع - أما التغيير الذي قد يصيب التركيب - كالنقديم والتأخير والفصل بين أجزاء الجملة والتبادل بين حروف الجر والإعمال وغير ذلك - فقد تساهل بعضهم فيه على حين تشدد بعضهم الآخر، وكان التساهل والتشدد مبنيين على المذهب الذي اختاره كل منهم، فعلماء التنقية من الكوفة تساهلوا - كالكسائي والفرءاء - وعلماء البصرة تشددوا. وكان رأس المتشدين الحريري الذي أرادها لغة مثالية مختارة.

ثم كان مما لاحظناه على هذا المقياس كذلك أن الزمن لم يؤثر فيه، بمعنى أن المقياس الذي كان في القرن الثاني الهجري - زمن الكسائي - هو نفسه المقياس الذي كان في

القرن السادس الهجري - زمن البغدادى - وكنا نتوقع شيئا من تصويب اللاحق لما خطأ السابق، نتيجة لما قد يظهر للأول مما خفى على الثانى، أو نتيجة لكثرة الاستعمال وغلبته.

ولكننا لم نجد من التساهل شيئا يسترعى الانتباه، اللهم إلا فى مجال دلالة بعض الكلمات، وكان أول من بدأ بذلك ابن قتيبة الذى رد على ابن السكيت فى تخطئة قولهم: خرجنا نَنْزَرُهُ، ثم توسع فى هذا الأمر من بعده البغدادى، الذى لم ير الحمل على المجاز أو تخصيص العام غلطاً تخطأ به العامة، وإن لم يلتزم هو ذلك - كما بيناه -

وبعد هذا الذى لاحظناه على المقياس العراقى فى التخطئة علينا أن ننظر داخل هذه الجهود؛ لنتبين مقدار ما كان لها من صحة وفساد، ومن استيعاب لما وقع داخل العراقى فى زمنها من أخطاء، ثم لنتبين: أنجحت هذه الجهود أم كان مقدراً لها الفشل؟ وأسباب ذلك كله، فالأمر إذن يستدعى أن ننظر فى التنقية العراقية من نواح ثلاث هى: صحة الحكم أو خطؤه، وقام الاستقراء أو قصوره، ونجاح هذه الجهود فى وقف اللحن أو إخفاقها فى ذلك.

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

هل كانت تلك التغييرات التى أصابت الألفاظ والتراكيب من قبيل اللحن كما حكم العراقيون؟ أو أنهم بالغوا فى الحكم بالتخطئة، وأخرجوا عن اللغة الصحيحة ما ينبغي أن يكون منها؟ فضيقوا بذلك على أنفسهم وعلى غيرهم، واستحقوا الهُزء والسخرية التى كانت تأتاهم من قبل العامة وبعض الخاصة ممن لحنوه.

وليس بوسعنا أن نجمع كل ما جاء به هؤلاء العلماء من أخطاء لنحكم له بالصحة والتوفيق، أو عليه بالخطأ والجور، لكن هناك من الانحرافات التى ذكرناها ما لا سبيل إلى الشك فى أنه من قبيل الخطأ الذى لم يصوبه أحد، وجهودهم فى هذا محكوم لها بالصحة والتوفيق: فتوهم أصالة التاء وجعلها من بنية الكلمة فى (دَوَاة) ثم فى النسب إليها على هذا الأساس وهو: داوِىٌّ - بإثبات التاء - أمر غير مقبول، ولم يصححه أحد من العلماء، ولم يرد عن العرب، وتوهم أصالة التاء فى (مختار) ثم تصغيرها - على وفق هذا التوهم - على: مُحَيَّر، أمر لم يرد عن العرب - وإن وقع فيه عالم كالأصمعى - وتشديد ياء التصغير فى: رُجَيْلٌ وحُجَيْرٌ - مصغرى: رَجُلٌ وحَجَرٌ - أمر لم يرد ولم يقل به أحد.

واستعمال الظرف (عند) مجروراً بحرف الجر (إلى) لم يرد عنهم أصلاً، وهو كذلك غير صحيح. ولم يرد عنهم هذا الحذف الذي أصار جملة: ما يدريك إلى: مدريك. وحذف ألف المد من لفظ الجلالة في قولهم: لا واقه، لم يرد عن العرب إلا في رجز منسوب إلى أعشى همدان، وهو قوله:

مَنْ دَعَا لِي غَزِيلِي أَرْبَحَ اللَّئَةُ بَجَارَتَهُ
وَجِضَابُ بِكَفِّهِ أَسْوَدَ اللَّوْنِ قَارَتَهُ

وقد حكم عليه الأصمعي بأنه من وضع ابن دأب^(١).

فهذه الأمثلة وغيرها مما يضارعها لا تكون تخطئتها من قبيل التشدد، ولا يصح تصويبها من قبيل التساهل مع العامة أو غيرهم، وإن شاعت على الألسنة.

على أن هناك من الأخطاء التي ذكرها علماء التنقية ما يتأرجح فيه الرأي بين الصحة والفساد؛ لورود بعض ما يصححه في شعر أو قراءة قرآنية أو حديث شريف، أو لتأويله على وجه يخرج عن الخطأ، ونتناول الآن بعض الأساليب التي ذكروها:

• زيد أفضل إخوته (الدرة ١١):

لم يكن الحريري أول من منع مثل هذا الاستعمال، فقد سبقه إلى ذلك الزجاج^(٢) (ت - ٣٠١ هـ) ثم أبو سعيد السيرافي النحوي^(٣) (ت - ٣٦٨ هـ) الذي عاب رئيس المناطقة؛ لأنه لم يفرق في الصحة بين: زيد أفضل إخوته، و: زيد أفضل الإخوة.

ومبنى التخطئة في الاستعمال المذكور أن أفعال التفضيل المضاف إلى معرفة لا يجرد من معنى التفضيل، ولا يكون إلا بعض ما أضيف إليه، فلا يصح أن يقال: حمارك أفضل البغال، ولا زيد أفضل النساء؛ للمقابلة في الجنس، فلا يكون مضافاً إلى ما هو داخل فيه، ومثله: زيد أفضل إخوته، لأن إخوة زيد غيرهم، فلا يكون زيد داخلاً في جملتهم، بدليل أنك لو سئلت عن إخوة زيد لعددتهم دونه، وهذه المقابلة هي التي أفسدت الأسلوب، وتصحيحة أن يحول التعريف بالإضافة في (إخوته) إلى التعريف بالألف واللام، فيقال: زيد أفضل الإخوة، إذ زيد حينئذ داخل في جملة الإخوة، هذا ما قالوه.

(٢٩٩) الوشح للمزباني ١٧٣.

(٣٠٠) انظر: عنوان المسرة ٤١ وكشف الطرة ٢٥ - ٢٦ والمخفاجي على الدرة ١٩.

(٣٠١) انظر: المقاييس للنوحيدي، في المناظرة بينه وبين مني بن يونس ٧٨.

ولكن لم يُسلم ابن خالويه^(٣٠٢) بالمنع، بل أجاز ذلك، اعتماداً على أنه لا فرق بين التعريفين - بالإضافة وبإل - فأفضل إخوته بمعنى أفضل الإخوة، كقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهُ حَقُّ تِلَاوَتِهِ﴾ أى: حق التلاوة، واعتماداً على أنه قد ورد أن الفرزدق حين سئل عن رجل قال: هو أشعر أهل حَلْبته، أى جماعته وأولاد عمه، وقيل فى على رضى الله عنه: هو أفضل أهل بيته، كما وردت بذلك الأشعار ومنها:

قتلت بعبد الله خير لذاته نؤاباً فلم أفخر بذاك وأجزعا
فلم أر قومًا مثلهم خير قويمهم أقل به منّا على ذمهم فخرنا
يا خير إخوانه وأعطفهم عليهم راضياً و غضباناً

وواضح من هذا أن ابن خالويه يميز الأسلوب مع بقاء معنى التفضيل مقتضى للمشاركة والزيادة، لكن الشهاب الخفاجى يميزه على نحو آخر، هو: الخروج بالتفضيل عن أصل وضعه إلى مطلق الاتصاف بالحدث - كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة - أو إلى المفاضلة عليه وعلى كل ما سواه لا عليه وحده، فيصير معنى الأسلوب: الأفضل من بينهم، أو أفضلهم، ولا يميزه مع بقاءه على أصل وضعه الذى هو قصد المفاضلة على المضاف إليه وحده، لما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه، وإذن فمدار التصويب أو التخطئة متعلق بقصد المتكلم، فإن لم يرد من اسم التفضيل معنى (من) جاز عند الجميع، أما إن أراد فلا يجوز إلا عند ابن خالويه قياساً على المضاف إلى ما فيه أل.

ويبقى بعد أن نقول: هل من حق المتكلم الخروج باسم التفضيل عن أصل وضعه؟ قال المبرد: هو صحيح مطرد، وقال ابن مالك فى (التسهيل): الأصح قصره على السماع، قال أبو حيان: لقلّة ما ورد من ذلك^(٣٠٣)، ولعل هذا كفى لترجيح ما اختاره الحريرى وغيره من المنع.

• يستأهل الإكرام (الدرة ٣):

أول من أنكر ذلك الأصمعي^(٣٠٤) ثم تبعه ابن قتيبة^(٣٠٥) ثم الحريرى وغيرهما، ومبنى التخطئة أن صيغة (استفعل) تفيد الطلب، فاستأهل بمعنى طلب الإهالة - هذا هو الوارد عن العرب - ولم يرد يستأهل بمعنى: يستوجب ويستحق، أما ما ذكره ابن برى من أن

(٣٠٤) اللسان (أهل).

(٣٠٥) أدب الكاتب ٣١٩.

(٣٠٢) انظر: عنوان المسرة ٤١.

(٣٠٣) مع الهوامع ١٠٣/٢.

أبا القاسم الزجاجي روى لأبي الهيثم خالد الكاتب قوله يخاطب إبراهيم بن المهدي لما
بويج بالخلافة:

وكنتم للرحمة مستأهلاً إن لم يكن منك بمستأهل

فقد قال عنه الزجاج: إنه ليس من الفصيح؛ لأن خالدًا مولد وليس بحجة^(٣٠٦)، لكن
الأزهري أجازته على أنه لغة، فقد سمع أعرابيا فصيحًا من بني أسد يقول لرجل شكر
عنده يدا أوليها: تستأهل يا أبا حازم، وحضر ذلك جماعة من الأعراب فما أنكروا
قوله^(٣٠٧). ووافق الأزهري على ذلك الفيروز ابادي والزغشري والصاغاني فقالوا: إنها
لغة جيدة، وأجازته غيره على أن تكون الصيغة للصيرورة؛ قياسًا على: استأسد الرجل،
واستتوق الجمل - أي صارا كالأسد وكالناقة - فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً
كان قياسًا جائزًا^(٣٠٨)، وأجازته آخرون على أن تكون للطلب التقديري، كما استخرجت
الوَيْدَ، كأن فعله الذي أوجب له ذلك طلب له الإكرام وأن يكون أهلاً له^(٣٠٩).

والذين أجازوا الاستعمال - على جعله للصيرورة أو الطلب - يؤخذ عليهم أن
زيادات الأفعال ومعانيها سماعية وليست قياسًا مطردًا - على ما جاء في شرح
الشافعية^(٣١٠) - لكننا نرى أن قُصِرَ معاني الزيادة على العرب - وبخاصة في صيغة
(استفعل) من قبيل التشديد، إذ غلب استعمالها عندهم للطلب صريحًا أو تقديرًا، قال ابن
سيده في (المخصص): «قال أبو علي: اعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى: طلبته
واستدعيته وهو الأكثر، وماخرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب» ومعنى كلامه أن
مجيء (استفعل) لغير الطلب يحفظ ولا يقاس عليه، ومقابلته أن مجيئه للطلب يقاس عليه،
ثم نقل ابن سيده قول سيبويه وهو: «فالباب في (استفعل) أن يكون للطلب
أو الإصابة^(٣١١)، ومثله ما جاء عن ابن يعيش وهو قوله: «والغالب على هذا البناء الطلب
والإصابة، وماعدا ذينك فإنه يحفظ جفظًا ولا يقاس عليه»^(٣١٢).

كذلك إجازة هذا الأسلوب على جعله لإفادة الصيرورة راجحة أيضًا، لغلبة استعمال
(استفعل) للصيرورة في أسماء الأعيان والجواهر، فيقاس عليه؛ إذ ما قيس على الكثير

(٣٠٦) عنوان المسرة ٥١.

(٣٠٧) اللسان (أهل).

(٣٠٨) لف القاط ٦٧.

(٣٠٩) لف القاط ٦٧.

(٣١٠) شرح الشافعية ٢٤.

(٣١١) المخصص ١٤/١٨٠.

(٣١٢) ابن يعيش ٦٦١/٧.

الوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب، يُعَرِّزُ هذا كله ورود السماع بهذا الاستعمال في الشعر وفي النثر، وحكاية اللغويين بأنه لغة جيدة.

* بينا زيد جاء إذ حضر عمرو (الدرة ٨٤).

يَفَرِّقُ الْأَصْمَعِيُّ بَيْنَ بَيْنَا وَبَيْنَمَا، مِنْ حَيْثُ وَقُوعُ (إِذْ) بَعْدَ كُلِّ مِنْهُمَا، فَهُوَ يَسْرُنُ وَقُوعَهَا بَعْدَ (بَيْنَا) غَيْرَ فَصِيحٍ - عَلَى مَا صَرَحَ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي الْكَافِيَةِ^(٣١٣) - فَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ لَا يَسْتَفْصِحُ إِلَّا تَرْكُهَا - إِذْ وَإِذَا فِي جَوَابِ: بَيْنَا وَبَيْنَمَا - لِكثْرَةِ مَجِيءِ جَوَابِهَا بِدُونِهَا، أَوْ هُوَ مُحَالٌ - كَمَا جَاءَ فِي الدَّرَةِ - وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ قَتَيْبَةَ وَالْحَرِيرِيُّ^(٣١٤)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ، ثُمَّ لَأَن بَيْنَ بِمَعْنَى حِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: حِينَ جَلَسَ زَيْدٌ إِذْ جَاءَ عَمْرُو، وَهَذَا حَاجٌ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ السَّكَيْتِ الَّذِي كَانَ يَرَاهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

وَأَمَّا (بَيْنَا) فَيَجُوزُ الْإِتْيَانُ بَعْدَهَا بِإِذَا، وَقَدْ سَمِعَ كُلُّ مِنْهَا، وَفِي تَوْجِيهِ هَذَا يَقُولُ الْحَرِيرِيُّ: «وَلَيْسَ يَبْدَعُ أَنْ يَتَغَيَّرَ حُكْمُ بَيْنَ بِضَمٍّ (مَا) إِلَيْهِ: لِأَنَّ التَّرَكِيبَ يُزِيلُ الْأَشْيَاءَ عَنْ أَصُولِهَا وَيُجَيِّلُهَا عَنْ أَوْضَاعِهَا وَرُسُومِهَا»^(٣١٥).

وَإِذَا كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَعْتَدُ فِي ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ الَّذِي جَاءَ عَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبٍ:
بَيْنَا تَعَانِقِبُهُ الْكُفَاةُ وَرَوْغِيهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَسْرِيٌّ سَلَفُحٌ
فَقَدْ جَاءَ السَّمَاعُ أَيْضًا بِمَا ضَعَفَهُ أَوْ أَحَالَهُ، جَاءَ مِنَ الشَّعْرِ قَوْلُ حُمَيْدِ الْأَرْقَطِ:
بَيْنَا الْفَقُّ يَخْبِطُ فِي غَيْسَاتِهِ إِذْ انْتَمَى الدَّهْرُ إِلَى عَفْرَاتِهِ^(٣١٦)
وقول الآخر:

بَيْنَا كَذَلِكَ إِذَا هَاجَتْ هَمْزُجَةٌ تُسَبَّى وَتَقْتُلُ حَتَّى يَسَامَ النَّاسُ^(٣١٧)
وقول الآخر:

أَلَا مَنْ مُبْلَغُ الْخُصَمَانِ عَنِي فَبَيْنَا الْمَرْءُ أَغْرَبَ إِذْ أَرَا حَا^(٣١٧)
وقول القطامي:

فَبَيْنَا عُمَيْرٌ طَامَحُ الطَّرْفِ يَبْتَغِي عُبَادَةَ إِذْ وَاجَهَتْ أَصْحَمَ ذَا خَرٍ^(٣١٧)

(٣١٦) اللسان (بين).

(٣١٧) اللسان (بين).

(٣١٣) شرح الكافية ١١٣.

(٣١٤) انظر: أدب الكاتب ٣٢٧ ودرة الغواص ٨٤.

(٣١٥) درة الغواص ٨٦.

بل جاءت إذا - التي للمفاجأة - في جواب بينا أيضاً، في قوله:
 فبينما نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة تتكفف
 كما جاء في غير موضع من الحديث، ومن ذلك: حديث أبي هريرة، وفيه: «فلما قدمت
 على النبي ﷺ بايعته، فبينما أنا عنده إذ طلع الغلام» (البخارى ١٩١/٣) وحديث الإفك
 عن عائشة، وفيه: «فبينما هما جالسان وأنا أبكى إذ استأذنت امرأة» (البخارى ٢٢٩/٣)
 وحديث مالك بن أنس، وفيه: «بينما أنا جالس في أهلي حين منع النهار إذا رسول عمر
 ابن الخطاب يأتي فقال: أجب أمير المؤمنين» (البخارى ٩٦/٤) وفي مواضع أخرى من
 الحديث^(٣١٨).

كما جاء في قول الإمام على رضي الله عنه - وهو من الفصاحة بحيث هو - : «بينما هو
 يستقبلها في حياته إذ عقد لها آخر بعد وفاته»^(٣١٩) وكل ما في الأمر أن الأكثر مجيء
 الجواب من دون إذ وإذا، ولكن الكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على
 أن الأكثر أفصح، وقد وقع كذلك في استعمال كثير من العلماء على وجه الكثرة، ونذكر من
 ذلك الأصفهاني في كتابه (الأغاني) الذي استعمل كثيراً ما خطأ الأصمعي وغيره كقوله:
 «بينما نحن محاصرون مدينة كذا وكذا إذ سمعنا رجلاً فصيح اللسان»، وقوله: «بينما أنا
 وصديق لي من قريش نمتى ليلاً إذ يظل نسوة في القمر»^(٣٢٠).

ونحن - وإن كان لنا رأي في حجة استعمال العلماء - نرى أن كثرة الاستعمال مع
 ما يضم إليها من شواهد دليل على درجة من الفصاحة التي تضارع اختيار الأصمعي،
 فالأسلوبان واردان جائزان على درجة واحدة من الفصاحة.
 • نعم وبلى (الدرة ٢٦٠).

كل من (نعم وبلى) حرف جواب، لكن لكل منها موقعاً خاصاً به لا يشركه فيه
 الآخر، ففي (شرح الكافية) أن نعم مقررة لما سبقها، أي مثبتة لما سبقها من كلام خبري
 أو استفهامي، سواء أكان هذا مثبتاً أم منفيّاً، فالخبري نحو: نعم - في جواب: قام زيد -
 أي: نعم قام، و: نعم - في جواب - قام زيد - أي: نعم ما قلتم، والاستفهامي نحو:

(٣١٨) انظر على سبيل المثال: البخارى ٨١/٢، ١٤٢/٤، ١٥٥/٤، ٢١٠/٤، ٢/٢/٤.

(٣١٩) شرح الكافية ١١٣/٢.

(٣٢٠) الأغاني ٤٧٦/٢، وانظر على سبيل المثال: ٥٥/١، ٧٨، ١٤٧، ١٦٠، ١٧٥، ٢١٠/٣، ٧٤٤.

٥٢٩٤/١٥، ٥٢٩٨، ٥٤٥٦، ٥٥٧١.

نعم - في جواب: لم يتم - فهي في الاستفهام لتقرير ما بعد الأداة: مثبتاً أو منقياً، وليست للتصديق؛ لأن التصديق إنما يكون للخبر، ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾: نعم، لكان كفرًا. وأما بلى فمختصة بإيجاب النفي سواء أكان مجرداً نحو: بلى - في جواب القائل: ما قام زيد - أي: بلى قد قام، أم مقروناً باستفهام، فهي إذن لتقضي النفي الذي بعد الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أي: بلى أنت ربنا^(٣٢١).

هذه التفرقة في الاستعمال هي ما تمسك به الحريري حين خطأ الخاصة في الخلط بين الحرفين، لكن جاء في الحديث وقوع بلى في الاستفهام المجرد حيث المَحَلُّ لِنَعْم، ففي صحيح البخاري (كتاب الأيمان) أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبَّعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَىٰ»^(٣٢٢)، وفي صحيح مسلم في (كتاب الهبات): «أيسرك أن يكونوا لك في البرِّ سواء؟ قال: بلى، قال: فلا، إذن. وفيه أيضاً: «أنت الذي لقيتني بعكة؟ فقال له المجيب: بلى»^(٣٢٣).

وأما وقوع نعم جواباً لتقضي النفي المقرون بالاستفهام - وهو موضع بلى - فقد جاء به قول جَحْدَر:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِنَّا فَنَظَّا بِنَا تَدَانِ
نَعْمَ وَتَرَى الْمَلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَطْلُوها النَّهَارُ كَمَا عِلَافِي^(٣٢٤)

أي: نعم إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا، كما جاء به الحديث حين قال النبي ﷺ للأَنْصَار: «أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ» يَعْنُونَ: بَلَى نَرَاهُ^(٣٢٥)، ومن هنا أجاز ابن مالك - وهو ممن يستشهد بالحديث - أن تقع نعم موقع بلى، قال في التسهيل: «بلى، لإثبات نفي مجرد أو مقرون باستفهام، وقد توافقت نعم بعد المقرون»^(٣٢٦)، ولم يقيد بضرورة الشعر.

(٣٢١) شرح الكافية ٢/٣٨١.

(٣٢٢) مثنى اللبيب ١/١٠٤ وانظر: صحيح البخاري ١٠٢/٢٣ (المطبعة البهية المصرية).

(٣٢٣) مثنى اللبيب ١/١٠٤ وانظر: صحيح مسلم ٦٨/١١ (المطبعة المصرية) الطبعة الأولى.

(٣٢٤) مثنى اللبيب ٢/٢٦، ٣٧.

(٣٢٥) كشف الطرقة ١٨٩.

(٣٢٦) التسهيل ٢٤٥.

وفي ابن يعيش: «وقد ذهب بعض المتأخرين - يعني من البصريين - إلى أنه يجوز أن يقع نعم موقع بلى، وهو خلاف نص سيبويه، وأحسن ما يحمل عليه كلام هذا المتأخر أن نعم إذا وقعت بعد نفى قد دخل عليه الاستفهام كانت بمنزلة بلى للإثبات، لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رُدَّ إلى التقرير، وصار إيجاباً، ألا ترى إلى قوله:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٍ رَاحٍ؟

فإنه أخرجه مخرج المدح، ويقال: إن المدح احتزَّ بذلك، فعلى ذلك لا يقع نعم في جواب ما كان من ذلك إلا تصديقاً لغواه، كما يقع في جواب الإيجاب فاعرفه^(٣٢٧)».

والمقصود من ذلك أن نعم هنا - بعد النفي المقرون باستفهام - تكون تقريراً للخبر المثبت المؤول من الاستفهام مع النفي، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، ذلك لأن المعنى على الإثبات عند دخول الاستفهام الإنكارى على النفي، بدليل العطف عليه مثبتاً في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ • وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ أى: شرحنا ووضعنا.

وجاء في معنى اللبيب قول ابن عصفور: «أَجَرْتُ الْعَرَبُ التَّقْرِيرَ فِي الْجَوَابِ مُجَرِّئِ النَّفْيِ الْمُحْضَرِّ، وَإِنْ كَانَ إِيحَاباً فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا قِيلَ: أَلَمْ أُعْطِكَ دَرهماً؟ قِيلَ فِي تَصْدِيقِهِ: نَعَمْ، وَفِي تَكْذِيبِهِ: بَلَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْرَرَّ قَدْ يُوَافِقُكَ فِيهَا تَدْعِيهِ، وَقَدْ يَخَالَفُكَ، فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يُعْلَمْ: هَلْ أَرَادَ: نَعَمْ لَمْ تُعْطِنِي - عَلَى اللَّفْظِ - أَوْ نَعَمْ أُعْطِيتَنِي - عَلَى الْمَعْنَى - فَلِذَلِكَ أَجَابُوهُ عَلَى اللَّفْظِ وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى الْمَعْنَى»^(٣٢٨).

ومن كلام ابن عصفور هذا يتضح السر الذي دفع العلماء إلى منع إحلال كل من نعم وبلى محل صاحبه، وهو خشية اللبس في فهم المراد نفياً أو إثباتاً، ويتبع ذلك أن يكون سؤال هو: هل يُفهم من ذلك جواز الإحلال عند أمن اللبس؟

يتجه ابن هشام في معنى اللبيب إلى جواز ذلك، ونقله عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين، منهم أبو علي الشلوطين، وعبارته: «إِذَا كَانَ قَبْلَ النَّفْيِ اسْتِفْهَامٌ، فَإِنْ كَانَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَجَوَابُهُ كَجَوَابِ النَّفْيِ الْمَجْرُودِ، وَإِنْ كَانَ مُرَاداً بِهِ التَّقْرِيرُ، فَالْأَكْثَرُ أَنَّ يُجَابَ بِمَا يُجَابَ بِهِ النَّفْيُ؛ رَعِيًّا لِلْفِظَةِ، وَجُوزَ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ أَنَّ يُجَابَ بِمَا يُجَابَ بِهِ الْإِيحَابُ؛ رَعِيًّا لِمَعْنَاهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَعْدَهُ دُخُولُ (أَحَدٍ) وَلَا الِاسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُغُ، لَا يَقَالُ: أَلَيْسَ أَحَدٌ فِي الدَّارِ؟ وَلَا: أَلَيْسَ فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ»^(٣٢٩).

(٣٢٧) ابن يعيش ٨/١٢٢، ١٢٤. (٣٢٨) معنى اللبيب ٢/٢٢. (٣٢٩) معنى اللبيب ٢/٢٦.

ونحن نميل إلى هذا الذي اختاره الشلوين وغيره، فيصحّ إحلال نعم محل بلى، على شرطه - وهو أمن اللبس في الجواب - وذلك عندما يراد التقرير من الاستفهام المقرون بالنفي، مراعاة للمعنى المراد تقريره، وعليه يُحمل كلام جَحَدَر السَّابِق، فنعم فيه جواب لما قدره هو في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس؛ لعلّهم أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو^(٣٣٠).

وعليه يُحمل كذلك إجابة الأنصار بنعم للنبي عليه الصلاة والسلام، عندما سألهم: أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ لَهُمْ ذَلِكَ؟، لما قد علمه من أنهم يريدون: نعم، نعرف لهم ذلك.

كذلك يُحمل عليه استعمال لسيويه في باب النعت من كتابه في مناظرة جرت بينه وبين النحويين قال: «وإن زعم زاعم أنه يقول.... قيل له: أَلَسْتَ تعلم أن الصفة إذا كانت للأول قائلتين وغير التثنية سواء؟.... فإنه لا بد أن يقول: نعم.... فإذا قال ذلك قلت: أَفَلَسْتَ تحمل هذا العمل... بمنزلة إذا كان؟.... فإنه قائل: نعم^(٣٣١)». ولا وجه لحكم ابن الطراوة على سيويه باللعن على ما قرره ابن هشام في المغني^(٣٣٢).

ولا نكاد نجد فرقاً كبيراً بين أمن اللبس - الذي صُحِّح به هذا الإحلال والذي هو أمر طارئ على أصل الوضع - والعرف، الذي عبر به الكرماني حين قال: لو قيل لزيد: أليس لعمرو في ذمتك ألف درهم؟ فقال: نعم، يكون مُقَرَّراً كما لو قال: بلى؛ لأن مدار ذلك على العرف^(٣٣٣).

أما إحلال بلى محل نعم، فليس من أصل الوضع، ولم يُشْتَهَرْ في عرف، إذ ألغت العامة استعمال بلى أصلاً في الجواب، ووحدت أحرفه في: نعم للإثبات ولا للنفي، وما جاءت به الأحاديث السابقة فمن تحريف الرواة - أو هو قليل لا تثبت به اللغة - على ما جاء في معجم الهوامع ومعنى اللبيب^(٣٣٤).

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

ليس من الحق أن نجزم أو نظن أن كتب اللحن بالعراق قد جمعت كل مظاهر الانحرافات التي ظهرت منذ تولّى أصحابها تخليص اللغة مما أصابها من فساد وخلل؛ إذ

(٣٣٠) معنى اللبيب ٢/٢٧ وفي انبيت تحريجات أخرى ذكرها المغني.

(٣٣١) كشف الظرة ١٥٦.

(٣٣٢) معجم الهوامع ٢/٧٦، معنى اللبيب ٢/١٠٤.

(٣٣١) كتاب سيويه ١٩/٢.

(٣٣٢) معنى اللبيب ٢/٣٦.

غير ممكن لعدد قليل مثلهم أن يتسع ما كان يجري بالعراق - على اتساعه - من لحن على ألسنة الشعراء والكتاب والمترجمين وعامة الشعب، ومن هنا كان لنا أن نصف هذه الجهود بالقصور، أي بعدم استيعابها لما وقع بالعراق من أخطاء، بل نتجاوز ذلك إلى القول بأنها أخذت بالسهل من أمور اللحن وتركّت ما هو أخطر منه، وبعبارة أخرى: وضعت هذه الجماعة نصب عينيه انحرافات لغوية مشكوكا في تخطيطتها - لجرياتها على وجه ما - حتى لقد صوّبها بعض منهم، وتركّت انحرافات لغوية أخرى لا سبيل إلى الشك في تخطيطتها، وكانت بمثابة خطر داهم على الاستعمال اللغوي السليم، ونقصد بهذه الانحرافات الخطيرة ما ظهر على أساليب المترجمين من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية، إذ كانوا يُخضّرون اللغة العربية لقوانين اللغات الأخرى - مع ما بين اللغات من اختلاف - ولم تكن ترجمة العلوم والآداب ولادة العصر العباسي، وإنما يرجع بدوها إلى عصر بني أمية، وكان أول من بدأها خالد بن يزيد الأموي^(٣٣٥) (ت - ٨٥ هـ) حفيد معاوية، وهو الذي يسمّى حكيم بن مروان، وقد تعلم صناعة الكيمياء في مدرسة الإسكندرية على يد راهب رومي، ثم أمر بنقلها إلى العربية، فترجمها له رجل يدعى إسطفان القديم، وكان هذا أول نقل في الإسلام من لغة إلى لغة، وازدهرت الترجمة في العصر العباسي ولاسيما زمن المنصور والرشيد والمأمون وتوالت مظاهرها من علوم الفلك والطب والفلسفة وغيرها.

أما هؤلاء الذين قاموا بالترجمة فلم يكن أكثرهم من المسلمين، بل كان بعضهم من السريان أصلاً ولغة، كآل بختيشوع وآل حنين، وكان بعضهم من الصابئة أو الحنانيين، ومنهم كذلك من كان من اليهود كآل سرجوئيه، أو من الفرس كآل نوبخت.

وإذا كان للترجمة أثرها المحمود في حياة العراقيين فقد كان لها أثرها السيئ في لغتهم، أما أثرها المحمود في حياتهم فإن تعريب الكتب اليونانية وغيرها من الفلسفة والهندسة والطب والفلك قد أتاح لهم الاطلاع على جوانب مفيدة من ثقافات الأمم الأخرى، وسرّ السبيل أمامهم للتقدم والازدهار في مجالات كثيرة، وأما أثرها السيئ، فلما جدّ على اللغة العربية من الفاظ وأساليب لم يكن للعرب بها عهد، وقد كان لهذا الأمر الأخير خطره، إذ تنوّعت صحة الترجمة وفسادها على مبلغ تمكن المترجم من اللغتين المترجم منها والمترجم إليها، وهنا كان داء العربية في مترجميها، إذ كان أكثرهم غير متمكن إما من

(٣٣٥) مصادر الدراسات الأدبية ١/ ١٢٠.

العربية، وإما من الأجنبية. وإما منها معاً، والسبب في ذلك أن أكثر المترجمين كانوا من السريان الذين لم يتأثروا بالثقافة الإسلامية، بل كانت لهم نظمهم التعليمية التي عرفوها قبل الإسلام، حتى إنهم لم يهتموا بتعليم أبنائهم مع أترابهم في مدارس إسلامية، فكانت لهم مدارسهم الخاصة في الأديرة، وقُلَّ من اتصل منهم بالمعلمين العرب، كحنين بن إسحاق العبدي، الذي درس العربية على الخليل بن أحمد، والذي أضاف إلى معرفة العربية إجادة تامة للغة اليونانية - كما يقول ابن خلكان^(٣٣٦)، أما الكثرة من المترجمين فقد أساءوا إلى العربية لعدم تمكنهم منها أو بما ينقلون عنه، أو منها معاً، فكثرت اللحن في نقلهم، حتى حكى صاحب الفهرست^(٣٣٧) عن بعض هؤلاء المترجمين أنه كان يلجأ إلى بعض الكتاب ليقوم له عبارته، وحتى قال السيرافي مصوراً جهل المنطقة باللغتين العربية واليونانية مع إعجابهم بما يقولون: «فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون، وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وأدعوا على النحويين أنهم مع اللفظ لا مع المعنى»^(٣٣٨)، ويصور لنا ابن أبي أصيبعة مبلغ ما كان عند بعض المترجمين من ضعف لغوي فيقول عن فثيدن الترجمان: «وجدت نقله كثير اللحن ولم يكن يعرف علم العربية أصلاً»، وعن إسطفن بن بسيل: «وكان يقارب حنين بن إسحاق في النقل، إلا أن عبارة حنين أفصح وأحلى» ويقول عن يوسف الناقل: «كانت في عبارته لكثرة ولبس نقله بكثير الجودة»^(٣٣٩).

ويرجح الدكتور محمد شكرى عياد أن الترجمة إلى العربية لم تكن من اليونانية مباشرة، بل كان المترجمون - ومعظمهم من السريان - يترجمون إلى السريانية أولاً، ثم إلى العربية بعد ذلك، وأن الترجمة السريانية كانت متأثرة إلى حد كبير باللغة اليونانية في الكلمات وأساليب التعبير والنظام وبناء الجمل، إذ كانت الجملة السريانية تتبع اليونانية في خاصتين من أظهر خصائصها، وهما: مرونة التركيب، وكثرة الحذف، فالجملة اليونانية لا تكاد تلتزم ترتيباً معيناً فيما عدا استعمال بعض الظروف، ثم هي تحذف ما استطاعت أن تحذف اعتماداً على السياق - وقد تأثر السريان بذلك وإن أدى إلى الغموض أحياناً^(٣٤٠).

(٣٣٦) ابن أبي أصيبعة ٣٠٣/١، ٢٠٥.
(٣٣٧) كتاب أرسطو طاليس في الشعر ١٦٦ - ١٦٧.
(٣٣٨) المقاييس ٨٠.
(٣٣٩) وفيات الأعيان ٤٥٥/١.

(٣٣٧) الفهرست ٣٤٦.
(٣٣٨) المقاييس ٨٠.

وبخصائص الجملتين: اليونانية والسريانية، كانت الترجمة إلى العربية تتم دون مراعاة لما يميزها عن غيرها من اللغات، وكانت في أغلب أمرها ترجمة لفظية، على معنى أنهم كانوا يحرصون على ترجمة الألفاظ دون مراعاة للمعاني التي قد يصيبونها أحياناً، وقد تستغل على غيرهم أحياناً أخرى.

ونتناول الآن مثلاً لفساد لغة الترجمة في العراق، ونعجب كيف كان ذلك الفساد في العصور الأولى أيام التنقية اللغوية ولم ينل من علمائها الاهتمام الكافي، فواجهوا جهودهم إلى محاربته أو تقويمه، وبين أيدينا كتاب أرسطوطاليس في الشعر، الذي نقله أبو بشر متى بن يونس القناني من السريانية إلى العربية.

وقد عاش متى في بغداد في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع وحظي بمكانة عظيمة في الفلسفة والمنطق، فقد آلت إليه رئاسة المنطقيين في عصره، كما فسر الكتب الأربعة في المنطق بأسرها، وعليها يعول الناس في القراءة - على ما يقول ابن النديم^(٣٤١).

وترجع ضحالة متى اللغوية إلى أنه لم يتلمذ على أحد من علماء العربية، فمن أساتذته أبو يحيى المرؤزي، الذي كان - مع فضله - لا يحسن غير السريانية، وجميع كتبه في المنطق وغيره مدون بها، ومنهم قويري الذي كان مفسراً، وكتبه مطروحة مجفوة، لأن عبارته كانت غليظة، وقد أظهرت لنا المناظرة التي تمت بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات إلى متى مدى كان متى هذا جاهلاً باليونانية والعربية، أما جهله باليونانية فيتضح من قول أبي سعيد له: فأنت إذن لست تدعونا إلى علم المنطق، بل إلى تعلم اللغة اليونانية، وأنت لا تعرف لغة يونان فكيف صرت تدعونا إلى لغة لا تقرأ بها؟ وأما جهله بالعربية فيتضح من خطئه في الإجابة بنعم في موضع بلى، وفي عدم إدراكه لبعض الفروق اللغوية في الاستعمال العربي - علي ما جاء في المناظرة^(٣٤٢).

ولا تنتظرن بعد هذا من متى أن ينقل بلغة عربية فصيحة، ولا سيما هذه المعاني الجديدة، والأساليب المستحدثة التي ضمها كتاب يوناني ككتاب (الشعر) والتي نظن

(٣٤١) الفهرست ٣٤١.

(٣٤٢) انظر المناظرة في المقايسات ٦٨ - ٨٢.

أنه لم يكن على دراية تامة بما يريد أرسطو، فعمد إلى الترجمة الحرفية مع ما يصحبها من استغلاق المعنى أو قلق اللفظ أو التواء العبارة، ومن المرجح لدينا أن الذين كانوا يفهمون عن متى ما يترجم لم يكن فهمهم ناشئاً عما يقرءون من ترجمته وحدها، وإنما كانوا يتصيدون المعانى على وجه الإجمال، إذ لم تسعفهم دقة الترجمة وسلامة لغتها على أن يفهموا على نحو ما يفهمون من مؤلفاتهم العربية.

والقارئ لكتاب (الشعر) بترجمة متى يظفر بكثير من الظواهر اللغوية التي حادت عن جادة العربية، ونذكر منها:

• الإكثار من استخدام الروابط، فقد عرفت العربية ضمير الشأن رابطاً للجملة على نطاق ضيق، لكن متى توسع في هذه الظاهرة متأثراً باليونانية والسريانية اللتين يشيع فيهما ذلك، ولم يكن اتساعه في الإكثار وحده، وإنما استخدم كلمات أخرى غير الضمير لتؤدي مهمة الربط بين أجزاء الجملة أو بين الجمل المختلفة، وعرضه من ذلك أن يصل الكلام بعضه ببعض، أو أن يميزه بعضه عن بعض، فإذا كان متى قد استخدم الضمير (هو - هم) رابطاً في جملة: بمنزلة من بضع أن الخير هو واحد (٣٩) * وفي جملة: ولذلك صار أهل أدرياس هم متمسكون بالمديح والهجاء (٣٥) فإنه قد استخدم روابط أخرى منها:

(هكذا) في قوله: وهكذا هو أول من أظهر شكل صناعة هجاء (٤١) و (إنما هو) في قوله: وهي أن باب التعليم ليس إنما هو لذيذ للفيلسوف فقط، لكن لهؤلاء الآخر (٣٧).

و (غير أن) التي لم يكن يقصد بها الاستثناء في قوله: غير أنه ليس لنا في إنسان قبل أوميروس أنه عمل (٣٩).

ومن الروابط الأخرى:

(إلا أن) في غير الاستثناء أيضاً، وحرف (الواو) الذي كان يستخف زيادته في أثناء الكلام، بل وجدنا عنده الجمع بين أداتى ربط، كما في قوله: وهذه التي هي هكذا أتى بها الوزن، كما أتى بيامبو (٣٩) يريد أن يقول: وهذه التي أتى بها الوزن، فزاد: (هي هكذا).

• الأرقام هنا وقيا بعد لصفحات كتاب الشعر لأرسطوطاليس.

وكما أعطى متى نفسه حق الإكثار من الروابط وتنويعها، أعطى نفسه أيضاً حرية وضع الرابط بين أجزاء الجملة، فأحياناً هو يتوسطها كما سبق، وأحياناً أخرى يتقدم الرابط على جزءي الجملة، - وهو أمر غريب - كما في قوله: أما ذاك فهو مشبه ومحاكى (كذا) واحد (كذا) بعينه أما بأوميروس سوفوقلس (٣٥) يريد أن يقول: إن سوفوكليس يشبه ومحاكى على نمط أوميروس. ولكنه قدم الرابط (هو) على جزءي الجملة.

● موافقة الفعل لفاعله في العدد، أى الإتيان بعلامة التثنية والجمع عند إسناد الفعل للفاعل الظاهر: وقد كثرت هذه الظاهرة أيضاً في الترجمة، ومنها: وليس كالتى يعملون الشعراء (٣٦) ولا شيء يشتركان فيه أوميروس وإنفادقلس ما خلا الوزن (٣١) وإما بمقدار ما احتملوا هؤلاء المذكورين (٩١) أو كما يجب أن يشبهوا المصورون الحذاق الجياد (٩٣).

● استعمال اللام قبل المفعول به المعدى بنفسه، وهو تأثر بالسريانية كذلك، كقوله: كما يشبه الإنسان ومحاكى هكذا لقوقلوفاس (٣٥) وكان قتل في أرغوس، لذلك الذى كان سبب ميته مياطياس (٦٩) وأعنى بالعمل البسيط لذلك الذى عندما تكون هى كما حدد واحدة متصلة (٧١) وأخ يقتل الأخ، أو ابن للأب، أو أم لابنتها (٨٣).

● المخالفة بين الضائر وما تعود عليه تذكيراً وتأنيساً، كقوله: وأيضاً قام عمل صناعة الأدوات هى أولى بالتحقيق (٥٩) و: وأما الوسط فهو مع آخر، ويتبعها آخر أيضاً (٥٩) و: أما القوام الثانى فقد يقول فيها بعض القوم: إنها أولى، وهى مضاعفة فى قوامها، وإذا حصلت على جهة الدراية فقد يظن بها أنها للأفاضل (٨١) و: غير أن الاستدلال الفاضل على كل شيء فهى المأخوذة من أمور الفعل الإرادى (٩٧).

● طرح الإعراب وقواعد الصرف، وقد شاعت هذه الظاهرة فى الترجمة: ومن أمثلتها - غير ما سبق - قوله: من جهة شكل ما إن يصدون ممن كانوا من شعرائها (٤٧) و: فلن جميع من كانوا مثل هؤلاء لم يعرفون (٤٧) و: بعد رداوة اليخت (٦١) و: هو أول من أظهر من النشايذ الصغار عظم الكلام (٤٣).

● ومن الظواهر الانحرافية التى لا تقل شأنًا فى خطرهما عما سبق: ظاهرة الخلط فى وضع المصادر، والإكثار - بغير داع - من استعمال حرفى التفصيل (إما وأما) والإسراف فى استعمال اسم الموصول، واستعمال جمع المذكر السالم لغير العاقل، والخروج ببعض الألفاظ العربية عما وضعت له: كاستعمال الحرف (أما) لمعنى التعجب تأثراً بالفارسية

واستعمال الظرف (عند) بمعنى: بالنسبة إلى، تأثيراً باليونانية، يضاف إلى ذلك تلك الألفاظ الفارسية واليونانية والسريانية التي حفلت بها الترجمة، والتي كان لكثير منها نظير عربي أهله متى، إلى جانب بعض الألفاظ العامية والعربية التي استعملت في معان خاصة بالعامية، وقد فصل ذلك الدكتور شكرى واستشهد له^(٣٤٣).

على أن هناك أمرين بدا فيهما تأثير اليونانية والسريانية في أسلوب الترجمة العربية وهما:

(أ) المحذف الذى قد يحل بالمعنى في قوله - بعد أن ذكر استخدام اللحن والصوت الحلو والأوزان في بعض الصناعات الشعرية - : «وتختلف بأن بعضها مع الكل معاً وبعضها بالجزء» (٣٣) يقصد: وتختلف (هذه الصناعات) بأن بعضها يستخدم العناصر الثلاثة التي وضعت مع الكل معاً وبعضها يستخدمها بالجزء. وكقوله: «وكذلك الخرافة في العمل هي تشبيه ومحاكاة واحدة لواحد، وهذا كله» (٦٣) يقصد: وكذلك الخرافة في العمل هي تشبيه ومحاكاة واحدة لعمل واحد، وهذا العمل ينبغي أن يكون كله أى: كاملاً.

(ب) الحرية في ترتيب أجزاء الجملة، أو في ترتيب الجمل بما يخرجها عن النظام العربى، كما في قوله - بعد أن أورد أصناف التشبيه والمحاكاة - : «وبهذه فمن الضرورة حتى يكون، أما ذاك فهو مشبه ومحاكى واحد بعينه، أما بأوميروس سوفوقليس. وذلك أن كليهما يشبهان ومحاكيان الأفاضل، وأما هذا فيشبهونه ومحاكونه شيعة أرسطو فانيس، من قبل أنهم كانوا يعملون ويفعلون كاتبيها» (١٨٢).

وقد صاغ الدكتور محمد شكرى عياد هذه الألفاظ القلقة صياغة سليمة اللمعة فقال: «ففى صنف من التشبيه (أما ذاك) يكون سوفوكليس إذا قارناه بأوميروس مشبهاً ومحاكياً واحداً بعينه، أى إن سوفوكليس يشبه ومحاكى على نمط أوميروس، أما الصنف الثانى من التشبيه فهو ما يشبهه ومحاكيه شيعة أرسطو فانيس لأنهم يشبهون بالذين يعملون ويفعلون كأرسطوفانيس وسوفوكليس (كاتبيها)».

وكما في قوله (ص ١٠١): «عندما نُجِرتُ صبيّةً ما - وأُخِفِّيتُ لكيلا تظهر، قامت بين المنحورين، ووضعت في بلد آخر فوق القادم، فقد كانت السُّنة جرت في ذلك البلد أن

(٣٤٣) انظر ١٨٠ وما بعدها من كتب النحر لأرسطوطاليس.

تُضْحِي لله ضحايا، واقتنت هذا الفوز، وفي زمانٍ ما بالآخرة عرض أن قرب أحدها وجاء من قبل أن الوالى أخطأ من قبل أن العلة هنالك خارج عن معنى الكلّ وفي البلد أيضا الذى عملت فيه هذه، فما ذا غير الحراسة مما يخبر به زعم فعل الآن؟ إذ قد جاءت ولما أخذ وقدم لينحر يعرف أخته فإن على ما يعمل أوريفوس القينة على مذهب الحق أعواج كثيرة فلأنه قال: إنه ليس أخته، إذا كان يجب أن تنحر، لكن هو أيضا قد كان يجب أن يتمثل فيه ذلك، ومن هنا يكون الخلاص».

ونحن في حيرة وعسر من الأمر حين نحاول أن نصنف أخطاء متى في عبارته السابقة أو نخصيها، وإنما نلاحظ عليها أنها ألفاظ مصفوفة لمعانٍ مُستغففة على مترجمها، ومن الظلم أن تدخل ذلك في حساب العربية ثم تبحث عن أخطائه اللغوية، فهل أدت هذه الألفاظ الشاردة المعنى الذى يقصده أرسطو، وهو: أن فتاة كانت توشك أن تدبح قرباناً فأخذت على غفلة من المقرّبين، وحملت إلى بلد آخر، جرى العرف فيه بأن يضحي الغرباء للآلهة، ونالت هذه السدانة، ثم اتفق أن يقدم أخوها، لأن العراف أوصاه أن يذهب لعلّة خارجة عن هذا الكلّ وغرض خارج عن القصة، فلما جاء وسجن وكاد يقتل أظهر أمره، إما على ما صنعه أوريبس أو على ما صنعه بولويدوس قائلاً - كما يمكن أن يتوقع - : إنه لم تكن أخته وحدها التى يجب أن تضحي - بل هو أيضا كان يجب فيه ذلك ومن هنا يكون خلاصه^(٣٤٤)؟

وقبل أن نختم جولتنا في جنائى متى على العربية المسماة بالترجمة، ندع الفارئ مع هذه العبارة: ليرى بأي لغة كتبت، وأتى شىء يربطها بالعربية غير حروفها الهجائية، قال متى (ص ٣٩): «وليس ذلك إلا في المدائح الأفراد والبعض، وهى التى منها فى الواحدة انتئين من التى هى من الذين هم معروفون هو، لهذه التى فعلت لأشياء آخر اسم واحد، وأما فى الأفراد والبعض فولا شىء بمنزلة من يصنع أن الخير هو واحد».

والخلاصة أن علماء التنقية لم يكونوا على مستوى أخطاء غيرهم فى عصرهم، فاهتموا بأمور لغوية تعدّ من الصغائر إذا قيست بمثل لغة متى فى ترجمته لكتاب (الشعر) التى تعدّ من أكبر الكبائر فى هدم صرح العربية، مع التسليم بأن ما أتوا به مقول بصحة أكثره على نحو ما، وما أتى به متى مقطوع بخطئه على كل الوجوه، فجهودهم فى تتبع الأخطاء إذن قاصرة غير شاملة ودون ما كان يقع فى زمنهم من أخطاء.

(٣٤٤) من ترجمة الدكتور شكرى ١٠٠.

(جـ) النجاح والإخفاق :

يمكن القول بأن جهود التنقية التي بدأت بالكسائي، وانتهت بموفق الدين البغدادي قد تمكنت من إثارة بعض المسائل اللغوية: المهينة حيناً والمندرة بالخطر حيناً آخر، فجدبت اهتمام العلماء ببحثها، ثم الحكم عليها بالصحة أو بالخطأ، وخلقت بذلك مجالاً من التنافس العلمي بين المدارس العراقية الثلاث للغة والنحو في البصرة والكوفة وبغداد، وكان من الممكن أن تنجح هذه الجهود، وأن تستمر في قوتها العلمية وازدهارها، وتعقبها لمصادر الانحرافات اللغوية، لولا أن سيطرت عليها أمور غير علمية، فأضعفت من شأنها وجعلتها خاضعة لهوى الحكام وأصحاب النفوذ، فأفسدتها، وذلك أدى إلى اتساع مواطن الانحراف، وشيوع العامة، وتغلبها على الفصحى، نريد بذلك أن نقول: إن هذه الجهود قد نجحت من الناحية النظرية، وأخفقت من الناحية التطبيقية، نجحت في عرض مسائل الانحراف اللغوي، ومناقشتها وإبداء الرأي فيها صحةً ولحناً، وأخفقت في إلزام أصحابها أنفسهم بترك ما كانوا ينهون عنه؛ لكونه من الكلام الملحون، وقد قدمنا دليلاً كافياً على أن هذه الجهود لم تكن لها قوة الإلزام بعرضنا لبعض الأساليب التي جاءت في ترجمة متى بن يونس لكتاب أرسطوطاليس في الشعر، ونقدم الآن أمثلة على أن أصحابها لم يلتزموا بما جاء فيها، فكان حكمهم في وإد، واستعمالهم في وإد آخر:

• أشار ابن قتيبة في (أدب الكاتب) إلى أن الفعل (عير) يُعدى بنفسه إلى مفعوليه، ومن الخطأ أن يعدى بالباء إلى المفعول الثاني، فلا يقال: عيرته بكذا، وإنما يقال: عيرته كذا، وقد وقع هو في هذا الاستعمال الملحون في خطبة الكتاب نفسه، فقال: «وأورد الأحنف أن قريشاً كانت تُعيرُ بأكَل السخينة»^(٣٤٥).

• أما الحريري فقد أحصينا له - من المقامات وغيرها - كثيراً مما خطأ غيره فيه، ومن ذلك أنه:

عدّ من أوهام الخواص ألا يلحق الضمير المتصل بالفعل (هَبَّ) بمعنى: عدّ واجسب، فلا يقال: هَبَّ أنى فعلت كذا (١٤٨) * مع أنه قال في المقامة الحجرية (٥٤٦): «وهَبَّ أن لك البيت كما ادّعت، أَيْحَصِلُ بذلك، حَجْمُ قَذَاكَ؟».

(٣٤٥) أدب الكاتب: النسخة ٣٢٣، والاستعمال ١٤.

• الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات ندره الخواص ومقامات الحريري.

وعَدَّ من أوهام الخواص أن تخرج (كافة) عما استعملته العرب من التنكير والتأخير والنصب على الحالية، فلا تستعمل مرفوعة أو مقدمة، أو معرفة (٥٧) مع أنه قال في الدرر نفسها (٢٣٩): «وتشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل على الإيمان بنبوته» فأقْبَى بها بحرورة معرفة بالإضافة، كما استعمل الحريري ما هو مثل كافة في الاستعمال عند العرب - وهو قاطبة - على غير ما استعملت به، فقال في المقامة المراغية (٢٥٤): «استعنت بقاطبة الكتاب».

وعنده أن هناك فرقاً في الاستعمال بين صيغتي أَفْعَلُ وأفْعَالٌ، فلا يقال الأولى إلا فيما ثبت واستقر، وتقال الثانية فيما هو عارض (٣٣) مع أنه عكس ذلك في استعماله، فقال في المقامة الحريمية (٢٣٤): «فَازَوْرَتْ مَقْلَتَاهُ، وَأَحْمَرَتْ وَجْنَتَاهُ»، وقال في المقامة البغدادية (٢١): «فَعُدَّ اغْبَرَّ العيش الأخضر، وَاَزَوَّرَ المحبوب الأصفر، اشوَّدَ يومى الأبيض وَاَبْيَضَ فَوْدَى الأسود»، وقال في المقامة الكوفية (٢٤١): «حتى انْتَنَى مُحَقَّقُفَا مُصْفَرًا».

وأنكر أن يوضع الحساب - وهو اسم الشيء المحسوب - موضع المصدر من حَسِبْتُ - بمعنى ظننت - فلا يقال في رأيه: ما كان ذلك في حسابي، أى في ظني (٢٤٨) مع أنه قال في شعر له في الحريرة:

نالت بدي منك ما لم يكن يخطر في الوهم ولا في الحساب^(٣٤٦)

وليس من الصواب عنده أن يُصَاغ الرباعى المضعف من أسماء العدد، بل يقصر الأمر على الثلاثى فقط، فلا يقال: مُثَلَّثٌ - بتضعيف اللام - للثد المتخذ من ثلاثة أنواع من الطيب (١٢٨) وإنما يقال: مثلوث، وقد قال في المقامة المغربية (١٥٢): «فيربُّع ذو ميمنته في نظمه، ويُسَبِّعُ صاحب ميسرته على رغمه».

ومع أنه جعل من اللحن خروج (أول) عن الوصفية والبناء على الضم إلى النصب والتنوين في غير الاسمية، كقولهم: ابدأ به أولاً (١٦٩) وقع هو في مثله حين قال في الدرر نفسها (١٠١): «كأنهم قالوا أولاً بطول المدَّة التي تَحْسُهُمْ فيها النار».

وإذا اجتمع الضمير واسم الإشارة فالصواب عند الحريري، أن يتوسط الضمير بين

(٣٤٦) كشف الطرة ٢٠٨.

(ها) التي للتببيه واسم الإشارة، فيقال: هاهو ذا بفعل، ولا يقال في رأيه: هُوَ ذَا بفعل،
وُسَمِيَ هذا التقريب (١٠٩) ويفهم من كلامه هذا أن من اللحن ترك الإخبار باسم
الإشارة عن الضمير المسبوق به (ها) التي هي للتببيه (ها هو بفعل) مع أنه في المقامات
استعمل ذلك كثيراً، من ذلك قوله: وَهَآنَا أَفْسَر (٥٥٦) وَهَآنَا بَادَى الْكَأَبَةِ (٥٦٣)
وَهَآنَا الْآنَ عَلَى مَا يَرَى (٣٨٨) وَهَآنَا قَدْ أَنْزَلْتِكَ (١٤٥) وَهَا هُوَ الْيَوْمَ مُسَجَّى (١٩٥)
وانظر ٢٥٢، ٣٠٤، والدرة ٣.

وعاب عليهم الإتيان بإذ بعد بينا، في قولهم: بَيْنَا زَيْدٌ قَامَ إِذَا جَاءَ عَمْرُو (٨٤) وَأَتَى بِهَا
هُوَ فِي الْمَقَامَةِ الْوَبْرَةِ (٢٧٩) فقال: «وبينا هو يَنْزُو وَيَلِينُ، ويستأسد ويستكين، إذ غشنا
أبو زيد».

والمعروف أنه يختار الأرجح من اللغات داتها، والشاذُّ عنده لا يُعَاجُ إليه، وقد ذكر أن
العرب اختارت رَدَّ (فم) إلى أصله عند الإضافة فقالوا: نَطَقَ قَوْمٌ وَشَذَّ إِبْقَاءُ الْمِيمِ (٩١)
مع أنه جرى على غير ما اختار العرب في المقامة الدينارية (٣٠) فقال: «فَأَلْقَاءُ فِي فَمِهِ،
وَقَرْنُهُ يَتَوَأَمِدُ»، ثم هو يَخْطِئُ: سَقَطَ فِي يَدِهِ - بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ - لأنه لم يرد عن العرب
إلا بالبناء للمفعول (١٧٣) لكنه أتى في المقامة الصعدية (٤١٤) بما لم يرد عن العرب
أصلاً، وهو قوله: «فَسَقَطَ الْفَتْى فِي يَدِهِ».

وإذا كان التيار الجارف للانحراف اللغوي عنيماً إلى حدٍّ أن لم يسلم من الانزلاق فيه
علماء التنقية أنفسهم، فذلك دليل مؤكّد على أن اللغة الشعبية الدارجة كان لها سلطان من
التأثير فرض نفسه على الجميع، وأثبت بذلك أنه أقوى من كل مبادئ المتزمتين
وتحذيراتهم، حتى غدت تلك الملاحظات العميقة والتحذيرات الدقيقة لمذاهبهم في اللغة
غير مستطاعة التنفيذ من الناحية العملية، وهي نتيجة مؤلة محيية للأمال ومبددة للجهود
في غير فائدة، ولكنها كانت مُتَنَظَّرَةً على كل حال من حال التنقية العراقية التي وُلدت
قوية ثم تحالفت عليها عوامل من داخلها ومن خارجها أدت إلى إضعافها، ثم إخفاقها،
وأهم هذه العوامل ما يأتي:

- ١ - أن الذين قاموا بها كانوا أفراداً مُخْتَلِفِي المذاهب، وكانوا قَلَّةً في إقليم واسع
الأرجاء، فلم تكن هناك هيئة أو مجمع علمي يجمعهم ويوحد آراءهم.
- ٢ - وأنهم اختاروا جميعاً أفصح اللغات وتركوا ماعداً، ولكن كان الأفصح في نظر
كلٍّ منهم أمراً غير واضح المعالم، فما يلحنه واحد منهم يصوّبه آخر، أو يستعمله في كلامه.

أو يصرّح بأنه سمعه من العرب: فالقرّاء خطأ جمع (طس وحم)^(٣٤٧) على: طواسين وحواميم، وقال ثعلب في أماليه: الطواسين مثل القواويل جمع قاييل، وأبو هلال العسكري ذكر أن أيّش تريد؟ - يعني: أيّ شيء تريد؟ - ليس من كلام العرب، وفي معاني القرآن للقرّاء أنها من كلام العرب^(٣٤٨)، بل أجراها القرّاء في كلامه فقال: «قلت للدبريّ، أيّش كيف ترى ابن إنسك؟»^(٣٤٩)، والأصمعي ومن تبعه يخطئون من يكرر بين مع الظاهر، مع أن القرّاء قد استعمل ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَخَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ﴾ فقال: «أى بين ابن نوح وبين الجبل»^(٣٥٠)، وأجري ابن السكيت في كلامه تعدية الفعل (عير) إلى مفعوله الثاني بالباء، فقال: «وقد عيرته بذنيه تعبيراً»^(٣٥١)، مع أنه من اللحن في نظر ابن قتيبة وغيره. والكسائي الذي يختار الأفضح في تعدية الفعل (شكر) باللام لا بالنفس يعارضه استعمال الحريري - وهو من يختار الأفضح أيضاً - في مقامته الدمشقية حيث يقول: «فشكرت يد النوى، وجريت طلقاً مع الهوى»^(٣٥٢) وفي مقامته السنجارية حيث يقول: «فوتّب في الجواب وشكره شكر المروّض للسحاب»^(٣٥٣)، وقال الحريري في المقامة الصنعانية: «فانصرفت من حيث أتيت، وقضيت العجب مما رأيت»^(٣٥٤) مخالفاً تشدد الأصمعي في أنه لا يقال إلا: ماكدت أقضى العجب من كذا.

ولسنا نبحث هنا عن ترجيح وجه على الآخر، ولكننا نقول: إن عدم اتفاقهم على مقياس واحد - مع استعمال بعضهم لما خطأ الآخر - قد شجع غيرهم على أن يتهاوى في أخطائه، مادام له وجه أو استعمال عند عالم مهتم بالتنقية.

٣ - ومن عوامل الإضعاف أيضاً خروج هذه الجهود عن مظهرها العلمي إلى مظهر التعصب وتبادل الاتهام بالجهل واللحن: فاليزيدى (ت - ٢٠٢ هـ) يهجو الكسائي بأبيات^(٣٥٥) يزعم فيها أنه أفسد النحو، وأن به لكثرة ورتها عن أجداده، وأن له قياساً فاسداً. وثعلب كان لا يتكلف الإعراب في كلامه، وكان إذا كتب كتاباً إلى بعض إخوانه من أصحاب السلطان لا يكاد يخرج عن طبع العامة. وأبو عبيدة معمر بن المثنى - مع غزارة علمه - كان إذا قرأ البيت لم يقيم إعرابه، وينشده مختلف العروض. وسيبويه في

- | | |
|---------------------------|--|
| (٣٤٧) عنوان المسرة ٧٦. | (٣٥٢) المقامات ١٠٦. |
| (٣٤٨) معاني القرآن ٣٥١/٢. | (٣٥٣) المقامات ١٨. |
| (٣٤٩) اللسان (أنس). | (٣٥٤) المقامات ١٦. |
| (٣٥٠) معاني القرآن ١٧/٢. | (٣٥٥) أخبار النحويين البصريين ٣٢ - ٣٣. |
| (٣٥١) الإصلاح ٢٩٦. | |

نظر الفراء أَعْجَمَ لا يَفْصَح، وقد سمعه وهو يقول لجاريته: «هات ذلك الماء من ذلك الجر»^(٣٥٦)، والكوفيون عامة يأخذون اللحن عن أعراب الحليّيات، وهم من زعانف العرب الذين اختلّ لسانهم. ومشايخ بغداد في رأي أبي حاتم^(٣٥٧) على حظ كبير من الوضع والخطأ، فإن ادعى أحد منهم شيئاً رأيته مخطئاً، صاحب تأويل وكثرة كلام ومكابرة، وليس فيهم من يؤثّق به في كلام العرب، ولا من ترتضى روايته.

ولا شك أن هذه الاتهامات بددت كثيراً من جهدهم، وصرفتهم عن مناهضة ما كان يظهر في عصر كل منهم من انحرافات، فاعتمد اللاحق منهم على السابق، كأبي قتيبة الذي اعتمد في (تقويم اللسان) على ابن السكيت في (إصلاح المنطق) والحريري الذي جمع كثيراً من آراء من سبقه في دُرّته، حتى لم نظفر لمعاصريه إلا بأخطاء معدودة، وابن الجوزي الذي صرح بأنه جمع كتابه كله من سبقه، وقُلْ مثل هذا في الجواليقي والبغدادى، حتى ليصح أن نقول على وجه الإجمال: إن ملاحقة العلماء لأخطاء عصورهم قد وقفت بصورة عامة عند ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ).

٤ - على أن نزعة التعصب وتبادل الاتهام بالجهل لم تكن بين اللغويين بعضهم وبعض فقط، وإنما امتد خطرها إلى غير اللغويين من الشعراء والمترجمين والمناطق، فقد كان هؤلاء جميعاً ينفرون من النحاة وهزهون بهم، لأنهم أصحاب عريضة بالانتساب لا بالأصل، فَعَرَبِيَّتُهُمْ مكتسبة بالتعليم، وليست طبعاً فيهم، وكل ما عندهم في رأي هؤلاء قواعد يحكمونها في الأساليب ويتعسفون في تطبيقها، قال الفرزدق - وهو من الشعراء العرب المطبوعين - يرى أنه لا يخطئ، وأن على النحاة أن يحتالوا لتخريج ما لم يوافق قواعدهم من أشعاره، فعليه هو أن يقول، وعليهم أن يفسروا، وحين تعقبه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي في بعض أشعاره قال: «ما بال هذا الذي يجسر خُصِيَّة في المسجد - يعنى ابن أبي إسحاق - لا يجعل لنا بنجيلته وجهاً»^(٣٥٨)؟

كذلك عَهِدَ الكلبي، يشكو من غرور النحاة بقواعدهم، وتَرْمِيَّتُهُمْ في حمل الناس على الأخذ بها، ويرى أنهم لا بد أن يسلّموا له قوله، فهموه أو لم يفهموه؛ لأنه شاعر مطبوع على الإعراب، لا يجرى اللحن على لسانه أبداً، قال بهزاً بالنحاة: ماذا لقيتُ من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

(٣٥٨) (٢٥٨) الموضع ٩١.

(٣٥٦) خطأ فصح نعلب ١.

(٣٥٧) مراتب النحويين ١٠٠.

إن قلت قافية يكرأ يكون بها بيتٌ خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا: لَحَنْتُ! وهذا ليس منتصباً وذلك خَفُضٌ وهذا ليس يرتفع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كان قَوْلِي مشروحاً لكم فخذوا ماتعرفون ومالم تعرفوا فدعوا
لأن أَرْضِي أَرْضُ لا تُسَبُّ بها نارُ المجوس ولا تُنَيَّ بها البيع^(٣٥٩)

ولم يكن التراجمة والمناطقة أقل من الشعراء هجومًا على النحاة، وأدعاء بأن النحو لا ثمرة من ورائه إلا البحث في الأمور اللفظية الشكلية، وأنه لذلك لا حاجة بالمنطقي إلى النحو، لأنه يبحث في المعاني التي هي أشرف من الألفاظ، وقد كان الصراع شديداً بين الفريقين، وأعان على إضرار ناره من كان يشهده من الخلفاء والوزراء، كذلك المناظرة التي جرت - بمحضر الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن القرات - بين أبي سعيد السيرافي من أئمة النحاة في القرن الثالث - ومتى بن يونس القنائي - رئيس المناطقة في عصره - وقد جرى الحوار فيها على غير أساليب المناظرات العلمية، لما اشتمل عليه من عبارات القَدَحِ والسخرية، ومنها على سبيل المثال قول أبي سعيد السيرافي لمتى: «فَلَمْ تَزِدْ على العربية وأنت تشرح كتب أرسططاليس نباحاً مع جهلك بحقيقتها؟» و: «أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة، المسألة الأولى جوابك عنها صحيح وإن كنت غافلاً عن وجه بطلانها» وقول متى: «ما هذا التهجين، ثم قول الوزير ابن القرات: «يا أبا سعيد: تَمُّ لنا كلامك في شرح المسألة حتى تكون الفائدة ظاهرة لأهل المجلس، والتبكيك عاملاً في نفس أبي بشر» ومن كلام أبي سعيد يعيب المناطقة: «إنما دخل العجب على المنطقيين لظنهم أن المعاني لا تعرف ولا تستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلفهم، فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون، وجعلوا تلك الترجمة صناعة، وأدعوا على النحويين أنهم مع اللفظ، لأمع المعنى».

كما عاب السيرافي اللغة التي كان يستعملها المناطقة، ووصفها بأنها خرافات وتُرُهات ومغالق، وأنها أمثلة لا تُجْدِي ولا تنفع، وهي إلى الميِّ أقرب، وفي الفهاة أذهب^(٣٦٠).

٥ - يضاف إلى ذلك كله عامل قوئى أتى من خارج وأدى إلى بعثرة العلماء، فبعثرت جهودهم، ذلك هو الاضطراب السياسى الذى أدى إلى انحلال الدولة الإسلامية منذ

(٣٥٩) معجم الأدباء ٢٦/٥.

(٣٦٠) انظر تفصيل ماجرى في هذه المناظرة في المقابسات لأبي حيان التوحيدي ٦٨ وما بعدها.

النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، إذ اضطربت الأمور في بغداد عاصمة الخلافة باستبداد الأتراك بعد جرأتهم على الفتك بالخليفة جعفر المتوكل سنة ٢٤٧هـ، ثم ما تبع ذلك من تغلب بني بُوَيْه على أمر الدولة على يد مُعِز الدولة أبي الحسين أحمد بن أبي شجاع الذي قبض على زمام الحكم سنة ٣٣٤هـ وجعل الخلافة صورية في بغداد، ثم ما كان من تغلب السلاجقة سنة ٤٤٧هـ في عهد الخليفة القائم بأمر الله، إذ ملك بغداد والعراق طُغْرُل لَنْك أول ملوك السلجوقيين^(٣٦١).

ولا ريب فيما أحدثته هذه الاضطرابات من ضعف الاهتمام العلمي عامة، وتفرق العلماء شرقاً وغرباً، ذَرَاقَاتٍ وَوُحْدَانًا، وقد كان لذلك أثره الفادح في إصابة جهود التنقية اللغوية بالشلل التام.



(٣٦١) انظر: العربية لبرهان فلك ٢٢ وما بعدها.

الفصل الثاني في الأندلس أولاً في لغة الأندلسيين

طَمَحَ المسلمون إلى فتح الأندلس بعد أن تَمَّ لموسى بن نُصَيْر فتح بلاد المغرب أيام الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك سنة ٨٢ هـ. وكان مما شجع العرب على فتحها ضعف أهل تلك البلاد، واضطراب الأحوال فيها، ففي سنة ٩٢ هـ عبر طارق بن زياد البحر بجنوده، وحلّوا بالجبل المسمّى الآن باسمه، ثم انتشروا في بلاد الأندلس انتشاراً عظيماً، واستمرّ الأمر للمسلمين بالأندلس فنزح إليها إخوة لهم من أهل مصر والشام والعراق، كما عبر إليها جماعة من البربر - سكان الشمال الإفريقي - أما عرب الجزيرة الذين نزحوا إليها فكان منهم العدنانيون والقحطانيون، كان من العدنانيين القرشيون والمهاشميون والمخزوميون والفهريون، وكان من القحطانيين قبائل كهلان والأزد وغيرهم^(١).

واختلط هؤلاء جميعاً بسكان البلاد الأصليين، بالمصاهرة والمصادقة، وغدت الأندلس تضم أجناساً مختلفة، فيهم قبائل البُسك والسُّلْت والجلالقة والقوط والفينيقيون والرومانيون والعرب والبربر^(٢)، وتبع هذا الاختلاط بالطبع اختلاط في الألسنة ولاسيما بين العامة في الأسواق وأماكن التجمع المختلفة.

ولما كان العربُ الفاتحون أصحاب اللغة العربية أرادوا للفهم أن تسود على غيرها كما سادوا هم على غيرهم، فكانوا إذا فتحوا مدينة أو بلدًا يبدأون بإنشاء مسجد ومدرسة

(١) انظر: بلاغة العرب في الأندلس ١ وما بعدها.

(٢) الفن ومذاهبه في النثر العربي ٣١٦.

لتعليم الإسلام واللغة العربية أولاً، ثم العلوم الأخرى بعد ذلك، واستمر الصراع اللغوي بين العربية واللاتينية - لغة الأندلسيين - قرابة ثلاثة قرون، ثم للعربية بعدها السيادة الكاملة بين العامة والخاصة، حتى بلغ الأمر الحد الذي انتشرت فيه العربية بين رجال الدين المسيحي في تادية الشعائر الدينية، حين أقدم القُسُوسُ - لجهلهم باللغة اللاتينية - على ترجمة كتب الكنيسة إلى اللغة العربية كما قام قسيسٌ من أهل إشبيلية بترجمة التوراة لتلاميذه إلى اللغة العربية، يقول بعض المؤرخين: «هجر أهل أسبانيا اللاتينية واشتغلوا باللغة العربية وآدابها، وكانوا لا يكتبون بغيرها، حتى إن أحد العلماء المشهورين منهم شكوا من ذلك وقال: «إننا نحب قراءة الشعر والقصص العربية، وندرس المسائل الدينية والفلسفة الإسلامية باللغة العربية لتتعلم لغة رشيقة، وعبارة بليغة، ولا يكاد يوجد عندنا من يقرأ الكتب المقدسة باللغة اللاتينية، وكل شبابنا الأذكى لا يعرفون غير لغة العرب وآدابها: لأنهم يقرأون الكتب العربية ويدرسونها بهمة عظيمة، ويدعوهم كثرة اطلاعهم على تلك الكتب إلى الإعجاب بآداب العرب، فإذا حدثتهم عن كتاب من الكتب اللاتينية سخروا منها، وقالوا: إنها لا تستحق عناية قارئ أو مستفيد، من أجل ذلك نسي المسيحيون لغتهم، فلا تكاد تجد في الألف منا واحداً يمكنه أن يكتب رسالة باللاتينية، أما إذا أرادوا أن يكتبوا بالعربية فإن كثيراً منهم يكتب بعبارة بليغة، وأسلوب مُنمَّق، وقد يفوقون العرب أنفسهم في ذلك، حتى في الشعر وكتابة القوافي^(٣)».

ولم يكن اهتمام العرب باللاتينية - لغة البلاد المفتوحة - أقل من اهتمام الأسبان بالعربية - على ما سبق - فقد أقبل هؤلاء على تعلمها ودراستها، بل النقل من العربية إليها، حين استفتى ابن رشد رجلٌ مسلمٌ وُصف بأنه لا يترك الصلوات جاء في كلامه: «أنا أقرأ سورة يوسف بالعجمية^(٤)، وكانت تلك العجمية منتشرة بين جمهرة العرب في الأندلس: رجالهم ونسائهم، ولم يسلم من ذلك إلا قبائل قليلة، ذكر ابن حزم واحدة منها في قوله: «ودار (بِلّ) بالأندلس الموضع المعروف باسمهم بشمال قرطبة وهم هناك إلى اليوم على أنسابهم لا يحسنون الكلام باللطينية، لكن بالعربية فقط، نسائهم ورجالهم^(٥)». ويسوق الدكتور الأهواني دليلاً قوياً على انتشار الأعجمية في مخطوطات الموشحات الأندلسية دون شرح لمعاني ألفاظها، فذلك دليل على أن هذه اللغة الأعجمية

(٣) بلاغة العرب في الأندلس ١٣.

(٤) الزجل في الأندلس ٤٦ نقلًا عن مخطوطة بالملكية الأهلية في باريس رقم ١٠٧٢ - ورقة ١٦٣.

(٥) جمهرة الأنساب - نشر ليفي بروفسال - القاهرة سنة ١٩٤٨ ص ٤٦٥.

كانت معروفة لدى قراء الموشحات، ولدينا من تلك المخرجات الأعجمية ما يبلغ الأربعين عدداً سوى ما جاء في الموشحات العبرية، وجدير بالذكر أن تلك اللغة الأعجمية كانت عامية أيضاً، بمعنى أن الوشاحين لم يأخذوا ألفاظها وقواعدها من الكتب والأساتذة، وإنما أخذوها من أفواه الناس^(٦).

وهذا الاهتمام المتبادل بين العرب وغيرهم - فيها يخص لغة كل فريق - كان من شأنه جريان الألفاظ والأساليب العربية على السنة الأسبان، وجريان الألفاظ والأساليب الأعجمية على السنة العرب، ولما كان لكل لغة خصائصها الصوتية والتصرفية والنحوية التي لا تشتركها فيها غيرها لم يكن غريباً أن تصاب كل من اللغتين ببعض الانحرافات التي تقل أو تكثر تبعاً لمقدار ما أصابه الناطق من التعلم والثقافة وصفة من يتعامل معهم من الناس، فصحة النطق عند المتعلم أكثر منها عند غيره، وكذلك هي عند من يتصل بالخاصة المثقفة أقوى وأسلم ممن يختلط بالعامية في أسواقهم.

ومع تسليمنا بأن الصراع الذي فرض على اللغة العربية إبان دخولها بلاد الأسبان قد أصابها بظلمات الانحراف الكثيرة، نتيجة حتمية لقلّة عدد المتكلمين بها، وعدم التقارب الصوتي والقاعدتي بينها وبين اللغات التي نازلتها، على الرغم من تشجيع الخلفاء والأمراء لنشرها، واستقدام العلماء من بلاد المشرق لهذا الغرض. نقول: مع تسليمنا بهذا الانحراف اللغوي الذي بلغ مداه، لم نجد من علماء اللغة بالأندلس من يتصدى له بالمقاومة إلا ثلاثة من العلماء على التحقيق:

أما العالم الأول فيمتاز بنزعة المتشددة إزاء كلام العامة وهو: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي: ولد بإشبيلية نحو ٣١٦ هـ ثم توفى بها أيضاً سنة ٣٧٩ هـ بعد حياة علمية تلقى خلالها علوم العربية على أبي علي القالي البغدادي، وأبي عبد الله محمد بن يحيى الرياحي، ودرس الفقه والحديث على قاسم بن أصبغ وأحمد بن سعيد بن حزم وغيرهم، كما تولى قضاء قرطبة للخليفة الأندلسي الحكم بن عبد الرحمن الملقب بالمستنصر بالله، والذي عهد إليه أيضاً بتأديب ولده وولى عهده هشام^(٧).

وأما العالم الثاني فيمتاز بنزعة التساهلة وهو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام

(٦) الزجل في الأندلس ٤٧.

(٧) في التعريف الكامل بالزبيدي ومكانته ومؤلفاته، انظر: لحن العامة للذكور عيد العزيز مطر ٧٥ - ٨٤.

اللُّخْمِيّ، من علماء القرن السادس الهجري، إشبيلي، انتقل إلى سبتة من بلاد المغرب، وعاش فيها زمناً، ثم رجع إلى إشبيلية، ومات بها سنة ٥٧٧ هـ.

وأما العالم الثالث فهو: أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبّي: الذي ولد سنة ٦٩٣ هـ وتوفي سنة ٧٤١ هـ، وهو أحد شيوخ لسان الدين بن الخطيب وكتابه مفقود، ذكره المقرئ في نفح الطيب (٢٧١/٣) وابن حجر في الدرر الكامنة (٣٥٦/٣).

وهناك عالم آخر شارك ابن هشام اللخمي في نزعة التيسير على العامة وقبول كل ما صح له وجه، وبالف في ذلك، هو: أبو محمد عبدالله بن السيد البطلاني، من علماء أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجري، وقد ولد بمدينة بطانيوس سنة ٤٤٤ هـ وتوفي بمدينة بلنسية سنة ٥٢١ هـ.

ولم نعتد في هذه الجهود بكتابي: (إنشاد الضوأل وإرشاد السوأل) لمحمد بن هاني اللخمي السبق المتوفى سنة ٧٣٣ هـ و (إيراد اللآل من إنشاد الضوأل) لأبي جعفر أحمد بن علي بن خاتمة الأنصاري المتوفى بعد سنة ٧٧٠ هـ، إذ الكتاب الأول ترتيب لمدخل ابن هشام، والكتاب الثاني اختصار للأول، فلا قيمة لهما من ناحية المآخذ اللغوية على عامة الأندلس، والكتايبان مفقودان.

ثانياً

من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين *

والناظر في كتابي: الزبيدي وابن هشام - وهما الكتابان الباقيان من كتب التنقيب الأندلسية - يظفر بكثير من خصائص لغة الأندلسيين التي مُنيت بانحرافات نتيجة احتكاكها بلغة أهل البلاد الأصلية، وعدم تمكنهم من تعلمها واستخدامها تعلم العربي الخالص واستخدامه، ونعرض هنا بعض هذه الخصائص مستنبطة من الكتابين:

الجموع

(١) جمع الثلاثي:

في جمع فَعَل - بفتح فسكون - جاء عن الأندلسيين (أفعلة) الذي هو من جموع الرباعي، فقالوا: أقرية - جمعاً لقرى (٤٤: ز) * وأعمدة - جمعاً لعُمد الذي فتحوا فاءه وحققها الكسر (١٨٧: ز) وجمعوا منه كرمًا جمع مؤنث سالماً على: كرمات (٢٨٩: ز).

وفي جمع فَعَل - بكسر فسكون - جاء (فَعلة) - بكسر فسكون أيضاً - قالوا: دِيكة - جمع ديك، وقيلة - جمع قيل (١٦١: ز).

وفي جمع فَعَل - بفتحتين - جاء عنهم (فَعالي) الذي هو من صيغ منتهى الجموع، فقالوا: أمالي - جمعاً لأمل (٢٥٩: ز).

وفي جمع فَعَل - بضم فسكون - جاء (أفعلة)، قالوا: أقرنة جمع قرُن - (٧٧: ل).

وفي جمع فَعلة - بكسر فسكون - جاء عنهم (فَعال) - بكسر الفاء - فقالوا: قِطاع - جمعاً لِقِطعة (٢٨٧: ز).

* إلما عبرنا بالخطأ - وإن كان بعض الوارد هنا صحيحاً - جرياً على مذهب الزبيدي وابن هشام، وسيأتي توضيح ذلك في بيان مقياسيها.

** الرقم هنا وفيما بعده لصفحات الكتاب. ز = الزبيدي، ل = اللخمي.

وفي جمع فُعْلة - بضم فسكون - جاء (فَعَلَ) - بكسر ففتح - قالوا: شَقَقَ، جَمْعًا
لشُقَّة (١٢٦: ز)، وقَب - جمعًا لِقَبَّة (١٢٦: ز)، وَجَمَّ جمعًا لَجَمَّة (٤٧: ل).

وفي جمع فَعْلة - بفتح فسكون - جاء (فَعَلَ) - بكسر ففتح - قالوا: ضَيَّعَ - جمعًا
لضَيْعَة (١٧٤: ز) كما جاء أيضًا (فَعَالَى) فقالوا: قَرَايا - جمعًا لِقَرِيَّة (١٧٣: ز).

وفي جمع فَعْلة - بكسر ففتح - جاء (أَفْعَلَة)، فقالوا: أَحَدِيَّة - في جمع جدَّة
(١٨٩: ز).

وتخلصوا من همزة الأحد (اليوم المعروف) عند الجمع فقالوا: مضى لذلك سُبُوت
وَحُدُود (٢٦٦: ز).

(٢) جمع غير الثلاثي:

جمعوا فاعلا على (فَعَال) فقالوا: صاحب وصحاب (١٩١: ز) كما جمعوه أيضًا على
(فَعَلَ) - بكسر ففتح - فقالوا: بَيَّوسَ - في جمع سائس (٢٧٧: ز).

وجمعوا فَعَالَة على (فَوَاعِل) - بدل فعائل - فقالوا: ظواهر - في جمع ظهارة (٩٥:
ز).

وجمعوا هَيَّان على: هَيَايا، مع أنه كبيرُ حان - يجمع على فَعَالِين (٤٧: ز).

وفي جمع إكاف قالوا: أَكْفَة، وصوايه أَكْفَة، كإزار وأزرة (٩٥: ز).

وجمعوا لَجَامًا - وهو مذكر - على (أَفْعَل) الخاصة بجمع المؤنث من فَعَال، فقالوا:
أَلْجَم (٥٥: ز).

وجمعوا: مَفْعَلَة على (أَفْعَلَة) فقالوا: أُمْرِيَّة في جمع مِرَاة (٤٦: ل).

(٣) التوهم:

توهموا بعض الجموع مفردًا فجمعوها، قالوا: أَزْرَة القميص - في جمع أَرْزَار، مع أن
أَرْزَارًا هذه جمع زَرَّ (٩٨: ز).

وتوهموا إفراد: جِنَان - بالكسر - فجمعوها خطأ على: أُنْجَنَة - بفتح الجيم - مع
أنها جمع جَنَة، كضَبَة وضَبَاب (١١١: ز).

وتوهموا أن (آنية) للواحد فجمعوها على: أواني، مع أنها جمع: إناء، كإزار وأزرة (ز: ٢١٢).

وتوهموا أن لبعض أسماء المجموع مفردًا من لفظها، فقالوا: تَبَلَّة وتَبَل، مع أن التَبَل لا واحد له من لفظه، وإنما يقال للواحد: سهم (١٢٠: ز).

(٤) صيغ جديدة للجمع:

(أَفْعَلَة) - بفتح العين - جمع أفعال أو فاعل، فحين توهموا الإفراد في جنان - بالكسر - قالوا في جمعه: أَجَنَّة - بفتح الجيم - (١١١: ز) وقالوا: أَقْفَرَة - بفتح الفاء - في جمع قفيز (١٥٨: ز).

(إِفْعَال) - بكسر الهمزة - قالوا: إِدْرَاج - جمع لَدَرَج (٢٥٣: ز).

(فَعَالِيَة) - بإضافة التاء مع تشديد الياء - فقالوا: نَوَاتِيَة - في جمع نُوتِي (٥٧: ز).

(فَاعُول) جمع لفاعولة. قالوا في التَّوَلُّول - وهو ما يخرج في الجسم - : شالولة وجمعه على: تَالُول (٢٦٥: ز).

(فَعَالِين) - بتشديد العين - في تكسير فَعَال، قالوا: فَعَادِين - لأحقال الأرض - والواحد فَعَادَان (٢٨٥: ز).

(فَعَالِيْس) وهو من أغرب ما جاءوا به من جموع، قالوا: قَطَاطِيْس - في جمع قِطْع (٢٨٧: ز).

وأخيراً جاء عنهم (بَيَاة) - بالتاء - في جمع ماء، حتى قال بعض شعرائهم المطبوعين: فساؤها بنجومها وسحابها ورياحها وبحارها ومبائها

(٢٩٨: ز) وأضاف اللخمي إلى مياة: عضات وشفات وشيات - في جمع: عِضَة وشَفَة وشَاة (٣٨: ل).

التذكير والتأنيث

(١) علامات التأنيث:

اكتفوا ببناء التأنيث غالباً وردوا غيرها من الألف الممدودة أو المقصورة إليها، فقالوا: مينة - في مينا (١٨: ز) ودقلة - في دقلى (٩٩: ز) وحبارة - في حُبَارَى (٢٦٦: ز)

وسُكْرَانَة - في سَكْرَى (١٦٢: ز) وامرأة جِيْعَانَة - في جَوْعَى (٤٠: ل) وجَلْوَة - في
جَلْوَاء (١٢٩: ز) ويُفهم من كلام اللخمي أن صفات الألوان كلها كانت بالتاء عندهم:
فقالوا: بَيْضَة وَصَفْرَة وَحُمْرَة وَسَوْدَة.. (٥٨: ل).

وجاء عنهم من غير الغالب ردّ التاء إلى الألف المقصورة، فقالوا: قِرْفَا - في قِرْفَة
(٢٨٦: ز) وحُلْبَا - في حُلْبَة (٢٦٧: ز) وفَرْس وَرْدَا - في وَرْدَة (٣٠٠: ز) وجَارِيَة
عَرَبِيّ - في عَرَبَة (٢٠١: ز).

وربما أحسّوا أحياناً بضعف دلالة الألف المقصورة على التأنيث فأضافوا إليها التاء،
وقالوا: مِقْلَاة - في مَقْلَى (١٤٠: ز، ٣٦: ل) وربما تخلصوا من التاء أصلاً كما في المِسْحَا -
بدلاً من المسحاة (٣٢: ل).

(٢) المؤنث المعنوي وما يستوي فيه النوعان:

ألقوا بكل ذلك تاء التأنيث عند إرادة المؤنث، فقالوا: جَائِزَة البيت - في جناز
(٨٤: ز) وعَرُوسَة - في عَرُوس (١٩٣: ز) وَعَصَاي وَعَصَانُك (٤١: ل) وفَلَانَة صديقة
فَلَانَة (٦٤: ل).

النسب

قالوا لبائع الحنّاء: حِنْيّ (٥١: ز) وقالوا: فاكهة شَتَوِيّة - بفتحتين - نسبة إلى الشّتوة
(٢٧٩: ز) ونسبوا إلى الشيعة فقالوا: شَاعِر (٢٧٩: ز) وفي النسب إلى لغة قالوا:
لَعَوِيّ - بفتح اللام - (٢٩٢: ز) وإلى كَلْب قالوا: كِلْبِيّ - بكسر الكاف - (٢١٠: ز)
وإلى قَرْد قالوا: ثوب قَرَوِيّ - بفتحتين (١٢٤: ز) وقالوا لبائع السكاكين: سَكَاك
(١٠١: ز) ولبائع المِقَص: قَصَاص (١٢٠: ز) كما قالوا: رَجُلٌ يَرْبِرِيّ - بكسر الباءين -
منسوب إلى الرّبر - بفتحهما (٤٦: ل) ورجل بَلْعَمِيّ - في بَلْعَمَانِيّ (٤٦: ل) ونَحْوِيّ -
بفتح الحاء - (٤٦: ل) وقالوا: صُحْفِيّ - لمن يعيش من الصحف (٤٩: ل) وجَزِيرِيّ -
منسوب إلى الجزيرة الخضراء (٥٣: ل) وسَيْبِيّ - بكسر السين - منسوب إلى سَيْبَة -
بفتحها - (٥٣: ل) ونِسَاوِيّ - منسوب إلى نساء (٦٠: ل) ودَقَاق - لبائع الدقيق
(٧٥: ل).

التصغير

فيما ثانيه ياء قلبوا الياء واوا، فقالوا: ضَوَيْعَة - في ضَيْعَة (١٧٤: ز) وقالوا: أَنْيَسَ: في إنسان (٢٥٩: ز) وَحْمِيم - بتخفيف الياء - في حَمَام - بالتشديد - (٢٦٧: ز) وصغروا جمع التكسير على حاله دون ردّ إلى مفردة، أو إلى جمع قلته، فقالوا: نُحَوَيْتَنَات - في جَيْتَان (٢٦٩: ز) وصغروا سِنَّة على سُنَيْتَة، ثم جمعوها فقالوا: سُنَيْتَات (٦٨: ل) كما قالوا: عَجِيْزَة - في عَجُوز (٢٠: ل) وحكى اللخمي أنهم أتوا بالمصغر على الأصل دون إعلال فقالوا: عَجِيْوزَة (٢٠: ل) كما حكى أنهم يفتحون الياء في مصغر الرباعي مما ثالثه لين نحو: عجوز وكبير وصغير (٢٠: ل).

المشتقات

١ - اسم الفاعل والمفعول:

استعملوا اسم الفاعل من الرباعي في محله من الثلاثي، فقالوا: مُّزِمَ على كذا - يدل عازم (٥٨: ز) وتاجر مُّرِدَ ومُزَبَّح ومُخْبِر - في رَادَ ورابح وخاسر (١٦٩: ز).

واستعملوا عكس ذلك، فقالوا: طائعة - في مُطِيعَة (٩٨: ز).

واستعملوا اسم المفعول من الرباعي في محله من الثلاثي، قالوا: المُكْنَى بأبي فلان - يضم الميم - والصواب الفتح (٢٩٧: ز) وأمر مُشْهَر (٢٩٨: ز).

واستعملوا عكس ذلك، حين قالوا: موسوع عليه - في مُوسِعُ عليه (١٨٢: ز) ومبطول اليد - في مُبْطَل (١٦٩: ز) ومفسود ومتعوب ومبغوض في مُفْسَدَ ومُتْعَبَ ومُبْغَضَ (٢٩٣: ز).

واستعملوا اسم المفعول في محل اسم الفاعل، فقالوا: يوم مُهُول - في: هائل (١٦٩: ز) ورجل مخمول - في: خامل (٥٩: ل).

واستعملوا اسم الفاعل، محل اسم المفعول في قولهم: كتاب مُخْطِئٌ - أي مُخْطَأٌ فيه (٣٧: ل).

وكسروا الميم من اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي فقالوا: مَبْنَعٌ وَمَحْتَالٌ (١٢٩: ز).

وفتحوها في اسم المفعول فقالوا: مَشْرَبٌ - في مُشْرَبٍ: من أَشْرَبَ (١٤٨: ز) وَمَقْعَدٌ - في مُقْعَدٍ: من أَقْعَدَهُ اللهُ (١١٢: ز). واستعملوا اسم الفاعل من الثلاثي في محله من الرباعي في قولهم: يا غايث المستغيثين (٢٠٢: ز).

٢ - أمثلة المبالغة:

جاء عنهم ضم الميم في (مفعال) فقالوا: غلامٌ مُطَوَّاعٌ - للذي شأنه الطوع (١٣٠: ز).

٣ - اسم الآلة:

فتحوا الميم من اسم الآلة فقالوا: مَرْدَغَةٌ - في مِرْدَغَةٍ، بالكسر - (١٩٤: ز) وَمَخْدَةٌ - في بِخْدَةٍ (١٩٤: ز) وَمَطْرَدٌ - في بِطْرَدٍ (٢٠٠: ز).

وانتشرت هذه الظاهرة في كل أسماء الآلة غالباً عند الأندلسيين، فقد ذكر اللخمي لها أمثلة كثيرة في مواضع منفردة من كتابه، منها:

مُصْبِدة - مَطْرَقة - مَقْلَعٌ - مَسَنٌ - مَقْصِلة - مَنجَلٌ - مَبْرَدٌ - مَحْصَةٌ - مَسَلَةٌ - وانظر على سبيل المثال (اللوحات ٣٥ - ٣٧).

وضعوا الجيم في قولهم: مُسَنَّ - للمحجر الذي يُشْحَذُ الحديد عليه - (٨٥: ز).

٤ - اسم المكان:

فتحوا العين من مَفْعَلٍ فيها حقه الكسر، فقالوا: مَعْرَضٌ وَمَوْقِفٌ (٣٨: ل).

٥ - التعجب:

أَتَوْا بصيغة (ما أفعله) بما لم يستوف الشروط، فقالوا في التعجب من الألوان والمعاهات: ما أَبْيَضَ هذا الثوب، وما أَعْوَرَ هذا القرس (٢٥١: ز).

الأفعال

فَكَوَّا التَّضْعِيفَ، فَقَالُوا: هُوَ يَتَعَالَلُ - إِذَا أَظْهَرَ الْعِلَّةَ - وَهُمْ يَتَقَارَّرُونَ فِي الْحَقِّ (٣٢٦: ز).

وَاسْتَعْمَلُوا الْمَبْنَىَ لِلْمَعْلُومِ بِدَلِّ الْمَبْنَىِ لِلْمَجْهُولِ، فَقَالُوا: اسْتَهْتَرَ الرَّجُلُ (٢٥٤: ز) وَاسْتَضَحَّكَ (٢٥٥: ز) وَأَقْلَعَتِ السَّفِينَةُ، وَأَقْلَعَ الْمَرْكَبُ (٣٥: ل).

وَنَوَّهُمُ اللَّزُومَ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ الْمَعْدَّةِ بِنَفْسِهَا، فَعَدَّوْهَا بِالْهَمْزَةِ، قَالُوا: أَسْدَلْتُ عَلَيْهِ السَّرَّ (٢٥٦: ز) وَأَشْحَنْتُ السَّفِينَةَ (٢٥٧: ز) وَأَنْحَلْتُ وَلَدِي (٢٦٠: ز).

وَاسْتَعْمَلُوا بَعْضَ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةَ مُتَعَدِّيةً، فَقَالُوا: وَفَّيْتُ فَلَانًا مَالًا (٢٠١: ز).

وَمَا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَةِ الْمُعْتَلَةِ الْعَيْنِ عَلَى مَنَالٍ مَالٍ يُسَمَّى فَاعِلُهُ يَلْحَقُونَ بِهِ الْأَلْفَ ثُمَّ يَبْنُونَهُ عَلَى (أَفْعَل) فَيَقُولُونَ: أَبَيْعَ التُّوبَ وَأَقِيمَ عَلَى الرَّجْلِ، وَأُخِيفَ، وَأُدِيرَ بِهِ، وَأُسِيرَ بِهِ (٢٠٤: ز).

المصادر

جاء (تَفْعُلَةٌ) - بضم العين - مصدرًا لَفْعَلٍ - بالتشديد - فقالوا: تَقَدَّمَةٌ - مصدر قَدَمَ (٢٦٤: ز) وجاء (فَعَالٌ) بالفتح - مصدرًا لما دل على داء، فقالوا: بالدابة قَوَامٌ (٩٢: ز) كما جاء أيضًا تشديد العين في صيغة (فُعَالٌ) الدالة على داء، فقالوا: دُوَارٌ (٢٧٢: ز).

الزيادة والحذف

انتشر بين الأندلسيين إشباع حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة فيتولد عن ذلك حرف مدٍّ مجانس، قالوا: طِيحَالٌ وَتِيَارٌ وَتِيلَادٌ وَطِيرَازٌ (٨٦: ز) وَهَيْشَامٌ (٦٩: ل) يقول الزبيدي مبينًا انتشار هذه الظاهرة: «وقد أولعت العامة بإقحام الياء^(٨)» ويقول أيضًا مُشيرًا إلى جريان هذا على لسان الخاصة: «ورأيت لبعض متقدمي الكتاب:

(٨) لعن العوام ٧٦.

«إيكاف» بالياء - يعني إكافاً، وذلك مما ذكرناه من ولوعهم بالحاق الياء في هذا المثال^(٩).
وأشار اللخمي إلى أنهم يفعلون ذلك باطراد في الأمر الباقي على حرفين مثل: كُولُ
ومُورٌ وخُوذُ - أمرٌ من: أكل وأمر وأخذ (٦١: ل).

وفي إشباع حركة الحرف الأخير قالوا: برَواق - في برَوق. (٤٢: ز) وعَرَعار - في
عَرَعر (٤٨: ز) وقَبَار - في كَبَر (٤٣: ز) وطَوَال - في طَوَل (٢٨٢: ز) وقِطَاع - في قِطَع
جمع قِطعة (٢٨٧: ز) وقُنْفُوز - في قُنْفُذ (٦١: ل) وشُكُول - في شُكُل. جمع شُكَال
(٦٩: ل).

ومن ظواهر الحذف عندهم التخلص من بعض حروف الكلمة ثم إجراء تصاريدها
على وفق هذا التخلص، قالوا: صُمعة المسجد - في صومعته - وجمعوها على: صُمع،
وقالوا: مِبيضة - في مِبيضة - وجمعوها على: مِبيض (١٧٤: ز) وقالوا: صَبَل - في
اصطبل - وجمعوها على: صُبُول (١٣٣: ز) وقالوا: مَوْس - في مَوْسَى - وجمعوها على:
أمواس (٧٨: ز) ومَعْدَا فلان - في: ما عَدَا فلاناً (١٣٩: ز).

ومن ظواهر الحذف عندهم كذلك التخلص من همزة المتطرفة في الثلاثي مع تشديد
ما قبلها، قالوا: رَدّ - في: رَدّه، وأجروا الجمع على وفق ما حذفوا، فقالوا: رُدُود (٢٧٢: ز)
وتخلصوا من همزة الممدود نحو: الشِواء - في الشِواء، والشِواء - في الشِواء (٧٠: ل).

ومن ظواهر الحذف عندهم كذلك حذف أداة التعريف من بعض الأعلام المبدوءة بها،
قالوا: نَحْو أخفش وشِعْرُ أخطل (٢٠٣: ز).

ومن الظواهر التي جمعت بين الحذف والزيادة قولهم: لم أفعل هذا عَادَ - بمعنى (حتى
الآن) وأصلها (بَعْدَ) الظرفية، فتحو العين وأشبعوا فتحها فتولّد ألف، ثم تخلصوا من
يائها.

التحريك والتسكين

في الوقف يحركون وسط الثلاثي الساكن من فَعْل وفِعْل - بفتح الفاء وكسرها -
فيقولون: أَمْرٌ وقَصْرٌ وِرْجُلٌ وحَفْصٌ وِرْفَعٌ - في: أَمْرٌ وقَصْرٌ وِرْجُلٌ وحَفْصٌ وِرْفَعٌ

(٩) نعن العوام ٧٨.

(٢٥٣: ز) وأبو بَكْرٍ، وابن بَكْرٍ - بكسر الكاف - (٦١: ل) ونَمَل - بفتح الميم (٦٣: ل) وذِكْر وقِطْر - بكسر الثاني منهما - (٢٠٣: ز) وأغلب ذلك التحريك مرجعه إلى إتياع الثاني الساكن حَرَكَةَ الأول.

تطور الدلالة

تطورت دلالة بعض الكلمات عندهم بالتعميم أو بالتخصيص أو بالتغيير إلى معنى جديد: فقد استعملوا الاستحمام لما كان بالماء، حاراً أو بارداً، وهو عند العرب للحار خاصة (٢٥٦: ز) وأطلقوا الحانوت على كل موضع في الأسواق لبيع الخمر وغيرها، وهو عند العرب موضع بيع الخمر خاصة (٥٨: ل).

وخصصوا الذباب بما يَأْلَفُ الببوت، وهو عند العرب يطلق على صنوف شتى (٣٣: ز) وخصصوا الصقر لضرب من سباع الطير، وهو كل ما يصيد من سباع الطير (٥٠: ل) وقالوا: قَرَوَى - لساكن القيروان خاصة - وهو لكل من سكن القرية (٥٠: ل) أما الحلواء فيَعْنُونُ بها الناطف خاصة، وهو اسم لكل ما يؤكل من الطعام حُلُواً (١٣٠: ز). وفي الانتقال بالدلالة إلى معنى جديد أطلقوا على الحزام (قلادة) وهي العُقْدُ الذي يوضع في العنق، ويسمون المطر شتاء - والشتاء فصل من فصول السنة - ويقولون للبيت المحسن: بلاط - والبلاط الحجرة المفروشة - وقد ذكر الزبيدي وتبعه اللخمي أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة. كذلك منهم من يُجَرِّى الضمير يُجَرِّى اسم الإشارة، فيقول: أتيت في الأيام - أى تلك - وقعدت في هُوَ المكان - أى ذلك - (٢٥٢: ز).

الإبدال اللغوي

وأكثر ما وقع من ذلك في الحروف المتقاربة في المخرج، كالباء مع الميم في قولهم: إن لم يتحقق ذلك فانبِضْها (أى اللحية) (٢١) والميم مع النون في: خَمَّ وخَمَّن (٨٨) والطاء مع الذال في: شَطَّ الفرس (٢٨٠) ومسك أَظْفَر (١٩٥) والقاف مع الكاف في: تَرَكْوَة (١٣٢). وأشار اللخمي إلى أن العامة تبدل الهزلة لاماً في كثير من كلامها، كقولهم: لَجَنَر - في أجدر، و: لَبَّار - في أَبَّار (صانع الإبر) وكَتَّان لَبِيرِي - في: أَبِيرِي - بلد بالأندلس (٢٠: ل).

الألفاظ غير العربية

وقد انفرد ابن هشام اللخمي بالإشارة إلى بعض ما كان يجري على ألسنة العامة في القرن السادس الهجري من ألفاظ أسيانية أو بربرية، وأورد من هذه الألفاظ ما له مقابل عربي، كأنه أراد أن يحلّ اللفظ العربي محلّ الأجنبي الدخيل، ومن ذلك:

(أَتَأْفِل) لشيء من حديد تنصب عليه القدر، تقول له العرب: المَنْصَب، وأظنهم صحفوا: الأَتْفَافِي (ل: ٥٦) و(بَلَج) صوابه: المِفْلَاق (ل: ٣٦) و(جَانَوَا) للطين الأسود المتن، صوابه: الحَمَاءُ و(جرج) للريح الشامية (ل: ٥٨) و(الليج) لريح الجنوب (ل: ٥٨) و(بَلَنَتَه) لما يكر من الشعر فطحن، وهو الباكورة عند العرب (ل: ٥٨) و(الجاوُرس) للذرة (ل: ٦٠) و(زَغَز) للخشبة المعترضة من جنب السفينة إلى جنبها، والعرب تسميها السكة (ل: ٦٠) و(الْعَر) لمؤخر السفينة، والعرب تسميه الكُؤُتِل (ل: ٦١) و(الْقَيْرَة) لضرب من الحلي، وهو عند العرب الجبلّة، وجمعها الجبلّات (ل: ٦٢) و(كُتُوش) لما نضعه المرأة على رأسها تحت مِقْنَعَتِها من حرير أو غيره، والعرب تقول له: الصّفاق والغفارة والوقاية والشّتفة (ل: ٦٣) و(جَبُور) لنور أحمر تسميه العرب شقائق النعمان (ل: ٧٠) و(كُرَانَة) للصفدع (ل: ٧٤) و(فَلْتَق) للسُّلْحَفَاء (ل: ٧٤).

الإمالة

قالوا: خُبِير - في خُبَارَى (ل: ١١٥) والسُّكَيْكَا - في السُّكَاكَة (ل: ٢٧٧) وكان أهل غرناطة يقلبون ألفات المدّ إلى إمالة رقيقة تكاد تكون ياء، وقد قال عنهم ابن الخطيب في (الإحاطة): «وَأَلَسْتَهُمْ فَصِيحَةً يَتَخَلَّلُهَا إِعْرَابٌ كَثِيرٌ وَتَغْلِبُ عَلَيْهِمُ الْإِمَالَةُ»^(١٠).

(١٠) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٥/٦.

ثالثاً

مقياس التخطئة عند علماء الأندلس

(١)

عند الزبيدي

ألمحنا فيما مضى إلى أن الانحراف اللغوي قد أصاب العربية منذ دخول أهلها بلاد
الأسبان واختلاطهم بسكانها، ونضيف هنا أن هذا الانحراف قد بلغ مداه في القرون
الثلاثة الأولى، حتى لقد خشي على العربية الخليفة الأندلسي المستنصر بالله الذي حكم
بين عامي ٣٥٠ - ٣٦٦ هـ فطلب من الزبيدي - وهو مؤدب ولده هشام - أن يقاوم
ما ظهر من لحن، فألف له هذا الكتاب .

وقد سمي الزبيدي كتابه (لحن العوام) مشيراً إلى أنه جمع من أخطاء هؤلاء ما يمكن
أن تسقط فيه الخاصة من الطبقة المثقفة أو ما سقطت في استعماله فعلاً، ومن هنا صبح لنا
أن نقول : إنه يقصد من العامة ما تقصده نحن الآن من الدهماء، وأن إصلاحه بعض
أخطائهم إنما كان منه على ظن أنه قد يقع من المتعلمين أو وقع منهم، فلا حاجة بنا إذن
إلى أن نتناول له في مقصده من (العوام) كما تناول له الدكتور رمضان فقال : إنه « يقصد
طبقة المتغنيين الذين تنزلق ألسنتهم في اللحن بمتابعة أولئك الدهماء »^(١١) كيف وقد قال
الزبيدي نفسه : « فألفت جُملاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيها نهبوا
إليه، ودلوا عليه بما أفسدته العامة عندنا، فأحالوا لفظه أو وضعوه غير موضعه، وتابعهم
على ذلك الكثرة من الخاصة حتى ضمت الشعراء أشعارهم واستعمله جملة الكتاب وعلمية
الخدمة في رسائلهم، وتلاقوا به في محافلهم »^(١٢).

وقد ذكر الزبيدي من لغة هؤلاء العوام أمثلة كثيرة - دون أن يستوعبها - حتى
لا يطول بها الكتاب - كما قال - خشية أن تنزلق إليها ألسنة الخاصة، ومن هذه

(١١) لحن العامة والتطور اللغوي : ١٨٩.

(١٢) لحن العوام ٧ - ٨.

الأمثلة^(١٣) : ما سبق من قولهم : طيحاًل وثيهار وعَادَ في قولهم : ما وجدت هذا عَادَ، ومَعَدَا فلان - في : ما عدا فلانا، وأُنيتُ هي الأيام أي : هذه الأيام.. إلخ.

وقد ذكر من لغة العوام أيضاً ما وقعت فيه الخاصة فعلاً، وكان يشير إلى ذلك عقب كل مثال، كأن يقول : «وقد لحن في هذا رجل من جِلَّة الخطباء» أو : «وقد أولعت العامة بذلك وكثير من الخاصة»، أو : «وروى بعض مؤدبي العربية» أو : «ورأيت لبعض متقدمي الكتاب»، أو : «قد غلط في هذا بعض جِلَّة الأدباء»^(١٤).

ولم يقتصر الزبيدي على لغة العامة التي تقع من الخاصة أو يمكن أن تقع، بل أضاف إلى ذلك كثيراً من الاستعمالات المنحرفة التي لا تصدر إلا عن الخاصة، وكان ينبه على ذلك غالباً مع كل استعمال، وقد يدعُ التنبيه عليه، اعتماداً على دلالة الانحراف، فمما نبه عليه قوله بعد أن صحح قولهم : (هو الله الأزلي قبل خلقه) : «وقد أولع بالخطأ في هذا أهل الكلام، والمدعون لحدود المنطق، حتى غرَّ ذلك جماعة من الخطباء فأدخلوه في خطبهم»^(١٥) وقوله بعد أن صحح قولهم : (هذه صفة ذاته وهو مياين بالذات) : «وقد غلط في ذلك أهل الكلام وأكثر المُحدِّثين من الشراء والكتاب والفقهاء، وكذلك زعم أبو جعفر النحاس عن أصحابه - رضى الله عنهم»^(١٦).

ومما لم ينبه عليه قولهم : هذا كتاب قِسْم وانفاق^(١٧)، وقولهم : فلان المولى عليه^(١٨)، ومعروف أن الأول من أخطاء الفقهاء، والثاني من أخطاء أهل الوثائق.

ولا يفوتنا - قبل أن نبين المقياس الذي وضعه الزبيدي أساساً للحكم بالتخطئة والتصويب - أن نبه على ثلاثة أمور امتاز بها في معالجته لأساليب العامة والخاصة :

الأمر الأول : أنه اهتم بالمقارنة بين الانحرافات التي وقعت من عامة الأندلس، والتي وقعت من العامة في المشرق، وقد ساعده كثيراً اطلاعُه على مؤلفات علماء التنقية العراقيين، الذين ذكر منهم في كتابه ابن السكيت وثلعبا وابن قتيبة والأصمعي وأبا حاتم السجستاني - وقد صرح في المقدمة أنه تصفح كتابه فلم يجده ذا قيمة كبيرة في مجال التنقية اللغوية - وقال : «ورأيت كثيراً من اللحن الذي نسب إلى أهل المشرق قد سلمت عامتنا من موافقته، ونطقت بوجه الصواب فيه»^(١٩). ومن أمثلة المقارنة عنده :

(١٣) لحن العوام ٨٥٣.

(١٤) لحن العوام ١٦٠.

(١٥) لحن العوام ٦.

(١٦) انظر الصفحات : ٨٦، ٨٣، ١٣٩، ٢٥٢.

(١٧) لحن العوام : ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٢، ٧٦، ١٢.

(١٨) لحن العوام ١٢٠.

أنه ذكر أن أهل الأندلس يُشَبِّعونَ فتحة القاف في (قَدُوم) فيقولون ألف المد (قادوم)
أما أهل المشرق فيشدّدون الدال^(١٩).

وذكر أن أهل الأندلس يقولون لبعض ثياب النساء: (قَرَقَل) بتشديد اللام -
أما أهل المشرق فيبدلون اللام راء^(٢٠).

وذكر أن أهل الأندلس وأهل المشرق يلحنون جميعا في قولهم: رجل مُكْدِي - بدل:
مُكْدِي، غير أن أكثر ما يلحن في هذا أهل المشرق^(٢١).

ومما اختص به أهل المشرق ما ذكره من قولهم: وَدَدْتُ - بفتح الدال - وظفر -
بكسر الظاء - وبعثى - بالثاء دون الذال - وحُدُوتة - في أُحُدُوتة - وعود مستوي،
وقَرَبُوس، وفِلْفِل - بالكسر - وذهبت إلى المقارئين، وفلان يُوزَنُ بكذا، أى: يُزَنُّ به^(٢٢).

والأمر الثاني: أنه يكاد يكون أول عالم اهتم بالتعليل لما وقع فيه العامة من الحن، ولم
يسبقه إلى ذلك سوى الحريري من علماء المشرق في أمثلة قليلة، أما الزبيدي فقد أكثر
من التعليلات اللغوية لاستعمالات العوام، ومن تابعهم من الخواص، فقد علل جمعهم
قرية على: قرأيا بقوله: «وكانهم تابعوا في الجمع من شذذ القرية^(٢٣)» أى أنهم يجعلونها
مثل قضية وقضايا، وعلل جمعهم ذو على أذواء، بأنهم ذهبوا إلى جمعه على الأصل، لأن
أصل ذو هو (ذَوَا) فصار مثل هذا وأقفاء^(٢٤). كما علل استعماهم: صُنْبَانَة - بدل: صُوبَانَة
بقوله: «وإنما دخل عليهم، لقولهم صُنْبَان، فتوهوا أن واحده صُنْبَانَة، وظنوه من الجمع
الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء^(٢٥)». ومثل هذا التوهم أو القياس الخاطئ ما وقعوا
فيه من قولهم: ذِبَانَة ومُضْرَانَة وأذمانة^(٢٦).

والأمر الثالث: اهتمامه برَدِّ الكلمات المعربة إلى أصلها الذي أخذت منه، فقد ذكر أن
الجائز يقال له بالفارسية: تير (٨٥)، وأن سُودَانِق فارسيته سُودَانَه (١٣٣) وأن اليارق
- الأسورة - فارسيته: يارجان (٦٩) وأن البرق - وهو الحمل - فارسيته: بره
(٨٢) إلخ.

وإلى جانب هذا اهتم بنسبة اللهجات: فالإصطبل من كلام أهل الشام (١٣٣)
وكذلك القَلَسْطُون - الميزان العظيم - (٧٢) والفريقة - الحلية - (٢٦٧) والزأووق -

(٢٥) السابق ١٩.

(٢٦) السابق ٣١.

(٢٢) السابق ٧.

(٢٣) السابق ١٧٣.

(٢٤) السابق ١٣.

(١٩) السابق ١٠٠.

(٢٠) السابق ١٨١.

(٢١) السابق ٢٩٦.

من أسماء الزئبق - لهجة مدنية (١٦٦)، ومِرْعَزَى نبطية عربية وأصلها مرزى (١٦٨).... إلخ.

أما عن المقياس الصوابي عنده فقد نهج المنهج الغالب على العراقيين من التشدد في أمور اللغة، فلا عبرة عنده إلا بالأفصح دون ما عداه، ونبين هذا في الأمور الآتية:

(أ) الاستشهاد:

إن كتاب الزبيدي حافل بالشواهد الكثيرة؛ للاستظهار على ما اختاره من أفصح اللهجات، وقد أحصى الدكتور مطر هذه الشواهد على النحو التالي^(٢٧): ٢٢٧ شاهداً من الشعر، ٣٦ شاهداً من الحديث، ١٦ شاهداً من القرآن الكريم، ١٤ شاهداً من أقوال العرب وأمتائها.

وقد ضمت شواهد الشعرية أبياتاً لشعراء من الطبقة الثالثة - أي الشعراء الإسلاميين - ومنهم من لم يعتد بشعره الأصمعي وكثير غيره من علماء التنقيب، فقد استشهد الزبيدي بشعر للكميت ولطرماح ولذي الرمة - وتقدم رأى الأصمعي في هؤلاء - ولا يعني ذلك أن الزبيدي على غير رأى الأصمعي في تخطئة الشعراء الثلاثة، لأن الأبيات التي احتج بها لهم في كتابه جاءت في مجال تأييد المعنى الذي يشرحه، فقد جاء للكميت قوله:

فمن قال للأعداء: حَلَوَاءُ مُلْكِكُمْ ونحن إليكم كالمواهلة العُجُل^(٢٨)

ليبين أن الحَلَوَاء - وهي اسم لكل ما يؤكل من الطعام حُلَوَاءً - قد يستعار لغير مأكول، وجاء لذي الرمة قوله:

ويسوم يظل الفرخ في حجر غيره له كوكب فوق الحِذَابِ الظواهر^(٢٩)

وجاء لطرماح بيت للدلالة على أن العرب تستعمل السُّطْل - وهو الإناء المتخذ من الصُّفْر - ولا تستعمل السُّطْل - بغير الياء - وبيت آخر لبيان معنى القَرْمَد - وهو الجِصَّ والجِيَار^(٣٠) - والدليل على ذلك أنه خطأ استعمال هؤلاء حين لم يجز على النهج العربي، فقد خطأ الكميت في استعمال الذُّوينا^(٣١)، ولم يعترض على الأصمعي حين خطأ ذا الرمة في استعمال: أَدْمَانَة - بالناء -^(٣٢).

(٢٧) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٩٨. (٣٠) انظر البيتين في لحن العوام ٧٥، ٢٢٦.

(٣١) لحن العوام ١٢.

(٣٢) لحن العوام ٣١.

(٢٨) لحن العوام ١٣٠.

(٢٩) لحن العوام ٩٥.

غير أن الزبيدي سلك مسلك الأصمعي ومن تبعه في عدم الاحتجاج بهؤلاء في ألفاظ اللغة: ففي تخطيطه بإفراد (ذو) عن الإضافة مفردةً وجمعاً قال: وقول الكميت:
فلا أعني بذلك أسفلِكُم ولكني أريد به الذوينا
ليس من كلامهم المعروف، ويعقب بعد ذلك بقوله: «كأن الكميت جمعه مفرداً، وأخرجه مُخْرَجَ الأذواء في الانفراد، وذلك غير مقول»^(٣٣).

كما أنه لا يعترض على الأصمعي في تخطيطه أمانة - للواحدة - التي وردت في شعر ذي الرمة، وإنما يرى أنه من قبيل توهم العامة أن الأتمان جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء، على نحو ما ذكره في: ذبّانة وصنبانة^(٣٤).

وضعت شواهد الشعرية كذلك بيتين لعمارة بن عقيل^(٣٥)، وبيتاً لمحمد بن مناذر^(٣٦) - وهما من شعراء الطبقة الرابعة، أي المحدثين - أما بيتا عمارة فأحدهما أورده على أن قولهم: أسلَع الرجل بمعنى كثرت سلعته، والثاني أورده مُخَطَّناً عمارة في استعماله ريانة - دون رياء - في قوله:

ومن ليلةٍ قد بثها غير آثمٍ بساجيةِ الجليلين ريانة القلب
وقد تبع أبا حاتم السجستاني في هذا الإنكار.

وأما بيت ابن مناذر فقد جاء به لبيان أن الزرافة تطلق على الجماعة من الناس وغيرهم، ومن ذلك يتضح أنه إنما يأخذ بكلامهما في المعاني لا في الألفاظ.

ومن الشعراء المولدين الذين لحنهم: أبو تمام، في قوله:
أقبر السلام مُعْرِفًا ومُحْضَبًا من خالدٍ المعروفِ والهبجاء^(٣٧)

إذ الصواب أن يقال: اقرأ عليه السلام.

على أن لدينا نصاً صريحاً للزبيدي في عدم اعتداده بأشعار المحدثين. هو ما قاله في مأخذه على صاحب العين أنه «استشهد بالمرذول من أشعار المحدثين»^(٣٨).

وإذا كان حكم الزبيدي باللحن على بعض الألفاظ قد ترتب عليه عدم الاستشهاد بأشعار الإسلاميين والمحدثين، فقد ترتب عليه كذلك عدم الاستشهاد بالحديث الشريف،

(٣٣) لحن العوام ١٣.

(٣٦) انظره في لحن العوام ١٦٠.

(٣٤) لحن العوام ٢٣.

(٣٧) لحن العوام ٢٥٨.

(٣٥) انظرها في لحن العوام ١٦٢، ٣٤٩.

(٣٨) الزهر ٨٣/١.

وبعض القراءات القرآنية غير المشهورة، وكان ما جاء من ذلك في كتابه كان على سبيل التمثيل لا الاحتجاج.

فهو قد خطأ قولهم: أقرئ فلانا السلام مع أنه قد جاء في بعض الحديث^(٣٩).
وقد خطأ قولهم في التعجب من الألوان: ما أبيض هذا الثوب - مع أنه ورد في حديث الحوض - وهو متواتر عند أهل الحديث - «ماؤه أبيض من الورق»^(٤٠).
وحكم باللحن على تسهيل الهمز في: استبرأت، مع أنه وقع في كثير من الأحاديث، وقرئ به في بعض القراءات، كقوله تعالى: ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ وفي الحديث: «كان صلى الله عليه وسلم إذا مشى تكفى تكفياً» أي قائل إلى قدام، روى مهموزاً وغير مهموزاً^(٤١).

(ب) اللغات:

وأدى أخذه بالأفصح إلى أن حكم باللحن على بعض اللهجات العربية القديمة، ومن ذلك لهجة أهل اليمن في كلوة لواحدة الكل^(٤٢)، ورد لهجة بني أسد التي اطرء فيها فعلائة مؤنثاً لفعلان، لأن ذلك عنده رديء ضعيف، ولبنى أسد لغات برغب عنها، ومناكير لا يؤخذ بها - على ما قال أبو حاتم^(٤٣) - وهو حين لحن تسهيل الهززة في: استبرأت، كأنه يلحن أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة الذين لا يبنرون إلا إذا اضطرؤا إلى النبر، وهو من لغة بني تميم^(٤٤).

(ج) السماع والقياس:

والسماع عند الزبيدي هو كل شيء في اللغة، وما خالفه لحن، حتى إن أمكن قياسه على ما سمع، فقد ورد عن العرب حذف الألف واللام من بعض الأعلام المصاحبة لها، كقولهم: هذا عيوق طالعاً، أي العيوق، وقولهم: هذا يوم اثنين مباركاً فيه، ومع ذلك لم يقس الزبيدي عليه، فأنكر على العامة حذف الألف واللام حين قالوا: نحو أخفش، وشعر أخطل^(٤٥) - في: الأخفش والأخطل.

وهو في الجموع يتوقف عندما ورد أيضاً، حتى إن صح لما لم يرد وجه مقيس، فالعرب

(٤٠) عنوان المسرة ١١٠.

(٣٩) لسان العرب (قرأ).

(٤١) كشف الطرة ١٧٤ وانظر في القراء القرطبي الآية ٥١ من سورة الأحزاب.

(٤٤) لسان العرب (الهززة).

(٤٢) لحن العوام ٦٧.

(٤٥) لحن العوام ٢٠٣.

(٤٣) لحن العوام ١٦٢.

قد استغنت بجمع الكثرة عن القلة في: كتاب ولجام، فقالت: كُتِبَ ولجُم، مع أنها لو جاءت بالقلة فقالت: أكتِبة والجمعة، لكان قياساً على نحو: لسان وألسنة، والزبيدي يتوقف عند المسموع قائلاً: «وقد رَوَى بعضهم الجمة»^(٤٦).

كذلك هو قد يرى لاستعمال العامة وجهها يصح به قياساً مطرداً، ولكن السماع يغلب عليه فينكره، فالعامة حين استعملت: مَسْجِدَ اللجاجة - بكسر اللام - النمس لها الزبيدي وجهها مقيساً فقال: «وقد يحتمل أن يكون لجاجة من: لاججته لجاجاً ولجاجة، مثل راميته رماء ورماية»، ويعقب بقوله: «ولم أسمع، والأول أصح»^(٤٧). والعامة حين قالت: ميطول اليد - من أبطله الله فبطل - يخطئها الزبيدي، ثم يعقب بقوله: إلا أن يكون خرج مخرج مجنون ومزكوم» ثم تشده نزعاً الاعتداد بالسماع فيقول: «وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه»^(٤٨).

ومع أن العرب تصرفت في دلالة بعض الألفاظ بالتعميم أو بالتخصيص أو بالنقل إلى معنى جديد لم يعط الزبيدي لعمامة زمانه هذا الحق؛ محتفظاً للكلمات بدلالاتها القديمة المأثورة: فدلالة الذباب على أنواع شتى ليس من حق العامة أن تخصصها بما يآلف البيوت. والعرب قصدت من الاستحمام أن يكون بالماء الحار خاصة، فالعامة مخطئة حين تقصد منه الماء المطلق. والمطر عند العرب معروف للماء النازل من السماء، وليس من حق العامة أن تطلق عليه لفظ (الشتاء) وإن كانت رابطةً زمنية بين اللفظين.

وقد كان الزبيدي مدفوعاً بحماسة الدينية إلى أن يتوقف عند حد السماع في إطلاق الصفات على رب العزة - وإن استقام القياس اللغوي - فقد أنكر على أهل الكلام استعمال (الأزلي) صفة لله تعالى، لأنه لا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بغير ما وصف به نفسه في محكم كتابه وحياً، أو ما ثبت به الخبر عن رسول الله ﷺ، ولو صحت الكلمات في الاشتقاق وتمكنت في التصريف^(٤٩).

كذلك القياس لا يمنع من إضافة (أل) إلى الضمير، لكنه لم يسمع ممن يوثق بعربيته في رأيه^(٥٠)؛ ولذا حكم عليه باللعن.

ولم نجد الزبيدي يعتد بالقياس إلا في بعض مسائل الإبدال اللغوي، كالإبدال بين الصاد والزاي، فعنده أن الزاي تخلف الصاد إذا كانت ساكنة وبعدها الدال، فيقال:

(٤٦) لحن العوام ٥٦. (٤٨) لحن العوام ٦٦٩. (٥٠) لحن العوام ١٤.
(٤٧) لحن العوام ١٥٦. (٤٩) لحن العوام ١٤.

أصدقاء وأزدقاء، ومصدغة ومزدغة، قياساً على ما جاء عن العرب في أمثالها: «لم يُحرم من قُصد له، ومن فُزد له»^(٥١).

وإذن لنا أن نقول على وجه الإجمال: إنه لا مجال للقياس في مقياس الزبيدي وإنما العبرة بالسماع، لا مطلق سماع، بل السماع القوي المشهور الوارد عن يوثق به.

(د) البصرة والكوفة:

من رأى الزبيدي أن جمع الكثرة عند تصغيره يُرَدُّ إلى أدنى العدد، فإن لم يكن له أدنى عدد صُغر ثم جمع بالتاء، حتى لا يقع التضاد بين تقليله وتكثيره، وهو بهذا لم يفرق بين ما له من جموع الكثرة نظير من أمثلة الآحاد وما ليس له، مخالفاً مذهب الكوفيين الذين أجازوا أن يصغر جمع الكثرة على حاله إذا ناظر الواحد في الزنة^(٥٢)، فأجازوا: رُغِفَان - في رُغِفَان - لأن له نظيراً هو عُثَان، وجعلوا من ذلك أُصِيلَانًا، زعموا أنه تصغير أُصِلَان جمع أُصِيل. وعامة الأندلس إن أخطأت في تصغير جبتان على حَوَيْتَيَات، فالزبيدي يرشدنا إلى اتجاهاه البصري بتصحيح الخطأ إلى أَحْيَات مصغر أَحَوَات^(٥٣). ذاكراً القاعدة البصرية في ذلك.

ومن رأيه كذلك أن تصغير ما ثانیه ياء يكون ببقاء الياء مع ضم الأول أو كسره للمناسبة، فالعامة لأجته في تصغير ضَيْعَة على ضَوَيْعَة، وهو اتجاهاه بصرى، إذ الكوفيين يميزون الإبدال وأوًا: قياساً على ما سمع من بُوَيْضَة - في بَيْضَة^(٥٤)، ومن اتجاهاه البصرى كذلك أن خطأ التعجب بما أفعله مما دلَّ على الألوان والعاهات في: ما أبيض هذا الثوب، وما أغور هذا الفرس، إذ يميز الكوفيون التعجب من السواد والبياض، لأنها أصل الألوان^(٥٥)، ولم نجد الزبيدي يأخذ برأى الكوفيين إلا في أمرين:

١ - استعماله اللغوى، فيعد أن لَحْن سَوْدَانَات - لجمع السَّودَاء - قال: «والصواب: سوداوات وسُودُ»، ومعلوم أن الوصف على (فَعْلَاء أَفْعَل) لا يجمع جمع سلامة للمؤنث: حملاً على مذكره الذى لا يجمع بالواو والنون، وهذا عند البصريين، أما الفراء فيجيزه، وهو قياس قول الكوفيين^(٥٦)، على أنه من المحتمل أن يكون الزبيدي قد قصد بالسوداء

(٥٤) الصبان على الأشموني ١٦٥/٤.

(٥٥) الإتصاف في مسائل الخلاف ٩٥/١.

(٥٦) جمع الهوامع ٢٢/١.

(٥١) لحن العوام ١٩٤.

(٥٢) الصبان على الأشموني ١٧٤/٤.

(٥٣) لحن العوام ٢٦٩.

الاسم لا الصفة، وحينئذ جمعها بالألف والناء لا خلاف فيه^(٥٦).

٢ - بعض الاشتقاقات اللغوية التي لا يترتب عليها لحن في استعمال العامة، نحو: كَفَّكَفَ وَصَلَّصَلَ وَحَلَّحَلَ - مما يعدُّه البصريون رباعياً مُضَعَّفاً - أما الكوفيون فيرجعونهم إلى أصله الثلاثي، ويذهبون إلى أن صمصامة مأخوذ من صمم، ولكنهم كرهوا اجتماع الأمتال ففرقوا بينها بحرف مثل الأول، وقول الكوفيين عند الزبيدي أولى، لأن الاشتقاق يحكم بصحته، والقياس يشهد له^(٥٧).

(٥٦) مع المراجع ٢٢/١.

(٥٧) لحن العوام ١٣٦.

(٢)

عند ابن هشام اللخمي

في مكتبة (الإسكوريال) بأسبانيا تسختان ضمتا آراء ابن هشام اللخمي في مجال التنقية، إحداهما بعنوان (الرد على الزبيدي في لحن العوام)، والأخرى بعنوان (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) وقد قام معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بتصوير هاتين المخطوطتين في نسختين برقمي ٩٩ لغة، ١٣٢ لغة، وكتبت النسخة الثانية لعلى بن محمد الغافقي، المعروف بابن الشاري في سنة ٦٠٧ هـ، أى بعد نحو ثلاثين سنة من وفاة ابن هشام، وهو زمن قريب جداً من زمن المؤلف، وقد قسم اللخمي كتابه إلى الأقسام الآتية:

- ١ - الرد على الزبيدي في (لحن العوام) من ٤ : ظ - ١٤ : و (*) .
- ٢ - الرد على ابن مكي في (تنقيف اللسان) من ١٤ : و - ٣٤ : ظ.
- ٣ - ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل، من ٣٤ : ظ - ٥٠ : و.
- ٤ - باب ما جاء لشيشين أو لأشياء فقصره على واحد، من ٥٠ : و - ٥٨ : و.
- ٥ - باب : وما وقع عند العرب على الخصوص، من ٥٨ : و - ٨٤ : ظ.
- ٦ - وما تمتلئ به العامة مما وقع في أشعار المتقدمين والمحدثين تلقوها عن الفصحاء وهم لا يعرفون الأشعار التي أخذت منها، وربما حرقوا بعض ألفاظها، من ٨٤ : ظ إلى آخر الكتاب.

والأبواب ٣، ٤، ٥ فيها اضطراب كثير، وأكثر ما فيها لا يخضع لما جاء في عناوينها. وإذا كان ابن هشام قد ذكر في مقدمة كتابه أنه أضاف إلى ما جاء به الزبيدي وابن مكي

* ظ = ظهر الورقة، و = وجهها.

كثيراً مما لم يذكره مما عُرف في زمانه ولحنت فيه العوام، فإن القارئ لكتابه يأخذه العجب حين يرى أبواباً كاملة من كتابي الزبيدي وابن مكى، بل نقولاً كثيرة عن الحريري في (درة الغواص) والثعالبي في (فقه اللغة) وابن قتيبة في (أدب الكاتب) وابن السكيت في (إصلاح المنطق) وابن سيده في (المحكم) وغيرهم، وليس به من أخطاه عصره إلا ألفاظ قليلة، أكثرها أسماء استحدثت في الأندلس، وقد سبقت أمثلة لذلك.

وقد كان للتأخر الزمني أثر في مقياس الصواب والخطأ عند ابن هشام؛ إذ عاش في القرن السادس، بعد أن كانت معظم الأخطاء التي استدرکها الزبيدي في القرن الرابع قد عاشت بين العامة والخاصة وأصبحت مألوقة، إلى حد أن صَعَفَ الإحساس بنسبتها إلى الخطأ، وهو أمر جعله يبنى مقياسه على أساس من التساهل تجاه ما عدّه الزبيدي وابن مكى من اللحن، فهما في رأيه متعسفان على العامة^(٥٨) في بعض الألفاظ، إذ خطأهم فيها استعمل فيه وجهان، وللعرب فيه لغتان، وذلك تَعْنِيَتْ وَشَطَطٌ، وإنما الذي ينبغي أن يكون مقياساً للخطأ هو (أَلَّا يَحْتَمِلَ الْكَلَامُ التَّأْوِيلَ وَلَا يَكُونَ عَلَيْهِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ دَلِيلٌ) فقياسه مبنى على الاتساع، والأخذ بكل ما هو مسعوج، ولو كان قليلاً أو شاذاً، ومن اتسع في كلام العرب ولغاتهم لم يكد يُلْحَنُ أحداً، وقال الخليل - رحمه الله - : لغة العرب أكثر من أن يُلْحَنَ متكلم، وروى الفراء أن الكسائي قال : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يُلْحَنُ إلا القليل^(٥٩). أما تفصيل هذا المقياس فيتضح فيما يأتي :

(أ) الاستشهاد :

ذكر اللخمي أن العمدة في الاحتجاج إنما هو على الشعراء المتقدمين، أما المولدون فلا يحتاج بشعرهم، وإنما يذكره للتصحيح^(٦٠) فقط، اللهم إلا أن يكون المولد من الشعراء عالماً لغوياً، أو يقرّه على استعماله عالم باللغة، فَمُحَمَّدُ بْنُ مُنَادِرٍ، الذي قال :

وترى خلفه زرافات جيل جاثلات تقزو بحمل الأسود

- بضم الزاي من زرافات - ليس بحجة، لأن مُوَلَّدٌ^(٦١).

أما المتنبي فليس بحجة عنده^(٦٢) حين استعمل لفظة (بَابَةٌ) بمعنى المرء في قوله :

(٥٨) السابق ١٣ : و.

(٦٢) السابق ٨ : و.

(٥٨) المدخل إلى تقويم اللسان ٤ : و.

(٥٩) المدخل إلى تقويم اللسان ١٠ : و.

(٦٠) السابق ٨ : و.

أَرَى مُرْهَفًا مُدْهِشَ الصِّقْلَيْنِ وَبَابَةً كُلَّ غِلَامٍ عَنَّا

لأن (بابة) عند العرب بمعنى غاية، لكنه يكون حجة عندما لا ينكر لغوي عليه استعماله، كإضافته (آل) إلى الضمير في قوله:

وَاللَّهُ يُسَعِدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدُّهُ وَيَزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ

«لأن الناس عُنُوا بانتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من اللغويين، كابن خالويه وابن جني وغيرهما، وما رأيت أحدا منهم أنكر عليه إضافته (آل) إلى الضمير، وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء، كابن عباد والحاتمي وابن وكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضا في هذا البيت^(٦٣)».

واستعمال أبي العلاء المعري (قَبْ أَنْ) في قوله:

فَقَبْ أَنِّي دَعَوْتُكَ لِلتَّصَاقِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْتَقَةِ الشُّمُولِ

يرد إنكار الحريري: «لأنه - وإن كان لا يحتاج بشعره - يحتاج بعلمه، فقد كان إماما في اللغة، ونهاية في الثقة، وقل أن يخفى عليه هذا، وقد شرح شعره الأستاذ أبو محمد بن السيد، وكان مقدما في الأعيان معدودا في جملة أهل الشأن، ولم يقع له اعتراض على هذا البيت، بل جوزوه، ولا ينبغي أن يحمل البيت على الضرورة، إذ كان من الممكن أن يقول: فَهَبْنِي قَدْ دَعَوْتُكَ^(٦٤)».

غير أننا مع هذا لا نرى وجهها لاستشهاده بشعر الكميت في إضافة (آل) إلى المضمر^(٦٥)؛ فلم يكن الكميت عالما باللغة كالمعري، ولم يقره على استعماله علماء اللغة كالمشتبي، وإنما وجد من يتكر عليه ذلك كالأصمعي.

ولم يرد عنه شيء في شأن الاحتجاج بالحديث الشريف، أما القراءات القرآنية فقد ورد عنه الأخذ بها، حين اعتد في رده على ابن مكي: وَأَخَذْتُهُ - فِي أَخَذْتُهُ - بقراءة ورش: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ)^(٦٦) واعتد في حذف التنوين من الموصوف في نحو: ربيع الأول بقراءة بعض القراء: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بحذف التنوين من

(٦٣) السابق ٥ : و.

(٦٤) الدخل ٦٤ : و.

(٦٥) الدخل ٥ : و.

(٦٦) السابق ١٨ : و.

(أحد) لالتقاء الساكنين^(٦٧).

غير أنه ما دام قد تصدى للرد على الزبيدي وابن مكى في إنكارهما أموراً لغوية جرت على خلاف المشهور فمن المتوقع أن يكون عماده في التصويب على الحديث الشريف وقراءات القرآن، شأن البطلانيوسى وابن مكى وغيرهما، إذ تساهلوا مع العامة، واحتجوا بما ورد من ذلك.

(ب) اللغات:

لا لحن عند ابن هشام إلا عند عدم الدليل من لغات العرب، أيًا كانت هذه اللغات، وأيًا كان طريقها في الرواية ثابتاً أم غير ثابت، معزوةً إلى أصحابها أم غير معزوة، ومن عباراته في الرد على الزبيدي وابن مكى: «كان ينبغي له ألاّ يَدْخُلَ مثل هذا في لحن العامة، لأنه قد قال به كثير من اللغويين، وما حكاه بعض أهل اللغة لا تلحن به العامة^(٦٨)» وقوله: «ليست بالفصيحة إلا أنها ليست بخطأ، ولا يجب أن تلحن بها العامة لكونها لغة مسموعة^(٦٩)» وقوله: «الكسر أفصح، والفتح لغة، وإذا كانت لغة لم تلحن بها العامة^(٧٠)» وقوله: «وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداها أفصح من الأخرى فكيف تلحن بها العامة وقد نطقت بها العرب؟ وإنما تلحن العامة بما لم يتكلم به عربى^(٧١)».

من هذه العبارات تبين نزعته في الاعتداد باللغات القليلة والنادرة والشاذة والمجهولة، بل غير العربية أحياناً: أجاز جمع ضيعة على ضييع، لأن العرب تجمع فَعْلَة في الكثير على فِعَال، ويجمعونها أيضاً على فِعْل، وإن كان جمعاً عزيزاً، نحو: بَذرة وبَذر، فلا معنى لإنكاره مع نطق العرب به، وإن كانت لغة قليلة^(٧٢). وأجاز: غَلَقْتُ الباب - بلا همز - وهى لغة ضعيفة إلا أنها لا تلحن بها العامة، لأنها من كلام العرب وإن قلت وضعفت^(٧٣). وأجاز: عَنَيْتُ بحاجتك - بالبناء للفاعل - لما حكاه ابن الأعرابي في نواته^(٧٤). وكذلك قولهم: حَزَّةُ السراويل، بدل حُجْزَة، إذ حكاه ابن الأعرابي، وذكر أنها لغة^(٧٥). وآمين - بتشديد الميم^(٧٦) - لغة شاذة، ولكن لا تلحن بها العامة. والمنديل - بفتح الميم - لغة حكاهما

(٦٧) السابق ١٣ : ط وانظر الفراءة في الفرطى الآية ١ (الإخلاص).

(٦٨) المدخل ٩ : ط.	(٧١) المدخل ٢٢ : ط.	(٧٤) المدخل ١٦ : و.
(٦٩) المدخل ١٠ : و.	(٧٢) المدخل ٦ : ط.	(٧٥) المدخل ١٨ : ط.
(٧٠) المدخل ٢٠ : و.	(٧٣) المدخل ١٢ : و.	(٧٦) المدخل ١٨ : و.

ابن جني^(٧٧) - ونسوى - بفتح الواو - بمعنى: يساوي لغة^(٧٨). وكذلك عجوزة -
بالتاء - وفاطر في مَظَر، كل منها لغة، وواضح أن هذه اللغات غير معزوة إلى أصحابها،
لكنه يأخذ بها.

ومن اللغات المعزوة التي أخذ بها: لغة بني أسد في تأنيث سكرانة - بالتاء -^(٧٩) وفي
جمع ربيع على أرياح^(٨٠)، ويرى أن العرب كثيراً ما تقلب الواو ياءً للخفضة، ولغة بني تميم
في كسر الفاء من فَعِيل وإن لم يكن عينه حرف حلق، نحو: كثير وجليل وكبير، وكريم
ويسير، وما أشبه ذلك مما ينطق به العامة في زمانه.

وإلى جانب الأخذ باللغات أياً كانت، بدأ تساهله إزاء تصحيح أساليب العامة في
نواحٍ أخرى، هي:

١ - أخذه بلغات غير عربية، كَلَفَ أَهْلُ الشَّامِ مثلاً في قولهم: إِتَجَاصَ بَدَل
إِجَاصَ - والمعروف أن هذه لغة لبعض أهل اليمن - يبدلون أول المشددين نوناً، ولكنه
إلى جانب ذكره هذا ذكر أنها لغة شامية، وأنها إذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها
العامة^(٨١).

٢ - واعتداده بما حكاه العلماء أو أجازوه - دون النص على أنه لغة - كإجازة
صُحاب - بفتح الصاد - جمع صاحب، بحكاية أهل اللغة^(٨٢)، وإجازة جُمَادَى الأول
والآخر - بتذكير الصفة - اعتماداً على إجازة قطرب^(٨٣).

٣ - واعتداده باستعمال العلماء، حيث جعله حجة في الإجازة، فالكَلْبَتَانِ - آلة من
الحديد - ليست بلحن؛ إذ جاء عن الخليل في (العين) وهو المرجوع إليه والمعول عليه أن
الْكَلَابَ وَالْكَلُوبَ لغتان، ثم قال: «فأما الكلبتان الذي يكون مع الحداد ونحو ذلك»^(٨٤).
وكذلك ما سبق من استعمال المعري - وهو لغوي إلى كونه شاعراً - : هَبْ أَنَّهُ، في شعر
له دون ضرورة.

٤ - والتعایل في تخريج الاستعمالات حتى تجوز على وجه ما: كإجازته أن يقال:
سُودَانَات - في جمع سوداء، إذ قاسه على: أَدْمَانَات وأَدْمَانَات، كأنهم صاغوا من الأُدْمَةِ اسماً

(٨٣) المدخل ١٤: و.

(٨٤) المدخل ٨: ظ.

(٨٠) المدخل ٨: و.

(٨١) المدخل ٨: و.

(٨٢) المدخل ١٢: ظ.

(٧٧) المدخل ٢٠: ظ.

(٧٨) المدخل ٢٢: و.

(٧٩) المدخل ١٣: و.

مفرداً على فُعْلان - مثل: حُصَّان - ثم الحقوه تاء التانيث، فلا يمتنع على هذا أن يقال: سُوْدَانَة وسُوْدَانَات - كما يقول العامة - إلا أنهم يفتحون السين وحقها الضم، ثم قال: «ولا أعلم هذا مسموعاً، وإنما نقلته عن طريق التجوز والإمكان، لأن له نظيراً من كلام العرب كما أُرِيْتُكَ»^(٨٥). وكإجازته هذا الجمع الغريب لِقَطْ، وهو (قطاطيس) زاعماً أنه جمع لِقَطُوس وهو من أسماء القط - وزن جُتُوس - إلا أنهم استعملوا من أحد الاسمين الواحد، فقالوا: قِطْ، واستعملوا من الثاني الجمع فقالوا: قَطَّاطِيس^(٨٦). ولم أعر على المفرد (قَطُوس) فيما بين يدي من معاجم اللغة.

(ج) السماع والقياس:

واضح مما سبق أن السماع عنده هو الأساس في التصويب أو التخطئة - ضعفت درجته أم قويت - وهو مقدم عنده - ولو كان ضعيفاً - على القياس - ولو كان قوياً - كما في إدخال الألف واللام على (ذى) فالقياس يقتضى عدم التعريف، لأنها إنما تذكر لِيُتَوَصَّلَ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، والمضمر ليس بجنس، فكان يجب ألا يضاف إليها ولا يدخلها أل، إلا أنه قد سُمِعَ ذلك، وما سُمِعَ لا تلحن به العامة، وإن قلت شواهد وضعف قياسه^(٨٧).

ومن تتبعنا لما أجاز ابن هشام وما خطأ، لاحظنا أنه يتوقف عند السماع في الأمور الآتية:

١ - الإبدال اللغوي مطلقاً، وإن تفاوتت المخارج: فإبدال السين صاداً في: خَبِرَ مُخْمَسَ (٣٤: ظ) والقاف كافاً في: المِرْقَاسَ (٣٥: و) والذال ضاداً في: مُعْرِيدَ (٣٨: و) كل ذلك لحن، لأنه لم يرد في هذه الألفاظ بخصوصها.

٢ - وتحريك الساكن من (فعل) الثلاثي، وإن كانت عينه حرف حلق: فقولهم: نَحْوِي - بفتح الحاء - (٢٦: ظ) وَلَحِيْمِي - بفتح الحاء - (٨٤: و) في النسب إلى: نَحْوٍ وَلَحْمٍ - لحن، مع أن تحريك العين في الملقى الثلاثي وارد، وربما كانت العامة في زمنه تنطق بالتحريك قبل النسب.

٣ - ويجيء المصدر على (مفعول): فقولهم: مَالِي مَنْفُوعٌ - أى نفع أو منفعة - (٧٣: ظ) لحن، لأنه لم يجيء منه إلا كلمات معدودة لا يقاس عليها.

(٨٧) المدخل ٤: ظ.

(٨٦) المدخل ١١: و.

(٨٥) المدخل ١٠: و.

٤ - والتعريب: فقد كره أن يستعمل اللفظ المعرب مادام للشئ لفظ عربي، كالخربز بمعنى: البطيخ، وقد ذكر في المقدمة أن من أقبح القبيح أن تستعمل اللغة الغريبة مع التقصير في تصحيح المستعملة القريبة^(٨٨)، وأورد اللخمي من الألفاظ المعربة في زمنه ماله مقابل عربي، كأنه يريد أن يحل اللفظ العربي محل الأجنبي الدخيل، والدليل على ذلك أنه لم يذكر صواب اللفظ الإسباني والبربري، كما فعل مع الألفاظ الفارسية أو اليونانية التي عُرِّبت في المشرق، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا في لفظ واحد هو (الدمتيلة) - وهو الطعام الذي يصنع عند نبات الأستان للأطفال - إذ صححه إلى (الذنتينة) لأنه وجده في كتاب (طبقات اللغويين والنحاة) للزبيدي (٦٢: و).

٥ - وفي دلالة الكلمات يتوقف عند ما ورد عن العرب، وقد عقد لذلك بابين: (باب ما جاء لشينين أو لأشياء فقصره على واحد، وباب ما وقع عند العرب على الخصوص) ذكر فيها أمثلة كثيرة، بعضها من ملاحظاته وبعضها الآخر وافق فيه غيره، ولحن العامة في خروجها عن المعنى الوارد.

٦ - وكذلك يقف عند السماع في مجيء الوصف على (فَعِيل) نحو قولهم: رجل ضخم، وامرأة ضخمة (٧٣: ظ).

أما القياس: فقد أخذ به في الأمور الآتية:

١ - زيادة الهمزة على الفعل الثلاثي للدلالة على الصيرورة، وبه صحح أن يقال: مُرد، ومُربح، ومُخسر - من: أَرَدَ، وأَرَبَحَ وأَخْسَرَ (١١: و) على تأويل أنه كان ذارداً، وذارِبح، وذَا خَسارة، ومجيء (أفعل) بمعنى الصيرورة من حال إلى حال كثير في كلامهم، وهو باب مطرد، لا يمتنع من القياس عليه (١١: و) والمعروف أن الزيادات ومعانيها مما يسمع ولا يقاس، ففي شرح الشافعية: «ولست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف: أظرف، وفي نصر: أنصر.... وكذا لا تقول: نصر ولا دخل (بالتضعيف) بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين»^(٨٩).

٢ - وحذف التنوين من الموصوف في نحو: ربيع الأول - مع بقاء الوصفية - لأنه إنما حذف لالتقاء الساكنين، وكان الوجه أن يحرك بالكسر ولا يحذف. إلا أن حذفه ليس

(٨٨) المدخل ٤: و.

(٨٩) شرح الشافعية ٢٤.

بخطأ؛ لكونه مسموعاً فاشياً في كثير من الكلام والشعر، حتى إنه - لكثرتِه - يكون أصلاً مطرداً يقاس عليه (١٣ : ظ).

٣ - ويجيء (قَعَال) من الرباعي الموازن (أفعل) فقد اختار أن يقال : نشأ، لصانع السفن - من أنشأ - مع أن المبالغة قياسية في الثلاثي فقط، لكنه أجازَه حملًا على أمثاله وإن قل، مثل : تَرَاك وجَبَّار وسَار وقَصَّار ورشَاد ولَّال (٨١ : و).

٤ - وتخفيف فَعِل - مفتوح الفاء مكسور العين - بإسكانها، كالصَّير - بإسكان الباء - في : الصَّير - بكسرها (١٧ : ظ) أخذًا بما حكاه ابن قتيبة في أبنية الأسماء من أن كل ما كان على (فَعِل) مكسور العين أو مضومته فالتخفيف فيه جائز، إما بإلقاء حركته على ما قبله، وإما ببقاء حركة ما قبله على ما هي عليه (١٧ : ظ).

٥ - وتخفيف الهمز مثل : قَرَيْتُ - في : قرأت - استنادًا إلى ما ذكره الأخفش أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمل، إلا أن تكون الهمزة مبدوءًا بها (١٧ : و).

٦ - وإجراء الوصل مُجَرَى الوقف وَعَكْثُه، فهو كثير في كلام العرب، وعليه فلا وجه لتخطئة أبي تمام في قوله :

إحدى بني بكر بن عبد مناه بين الكتيب الفرد والأمواه
حيث استعمل (مناه) بالهاء (١٤ : و).

(د) البصرة والكوفة :

اللخمي غير متقيد بمذهب معين، فمقياسه مبني على الاختيار من المذهبين، فهو بَصْرِي حين يخطئ الزبيدي في جمعه سَوْدَاء على : سوداوات؛ إذ كل صفة على فعلاء مذكورها على أَفْعَل سبيلها التكريز في الجمع - لا جمع السلامة - وهذا منصوص عليه لسيبويه وغيره من النحويين (٩ : ظ).

وهو بَصْرِي كذلك حين يخطئ النسب إلى الجمع. في قولهم : صُحُفِي - نسبة إلى الصحف (٤٩ : ظ) ونِسَانِي - نسبة إلى النساء (٦٠ : ظ) والمعروف أن البصريين يَرُدُّون الجمع إلى المفرد عند النسب، ويخالفهم الكوفيون.

وهو بَصْرِي كذلك حين يخطئ ضم ما قبل واو الجماعة بعد حذف ألف المقصور في

قولهم: الْمُسْمُونُ بكذا (٣٨: و) والمعروف أن ذلك أحد مذهبي الكوفيين^(٩٠).

ثم هو كوفي حين يرد على الزبيدي في تخطئة: شَوَيْحَ وَبَوَيْتَ؛ إذ كل معتل العين بالياء مما ليس منقلبا عن حرف غيره، ولا مقصودا به إرادة فرقي فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: ضم أوله، وكسره، وإبدال الياء واوا عند الكوفيين (٢٠: و).

ونقول على وجه الإجمال: إن تساهله بالاعتقاد على آراء الكوفيين وذلك بإساحة القياس - ولو على النادر أو الشاذ - كان حيث تصدى للرد على الزبيدي وابن مكى، أما اعتياده على آراء البصريين وتوقفه عند السماع فكان في المأخذ التي أخذها هو على العامة (مما ظن) أنه لا يحتمل التأويل، وليس عليه من لسان العرب دليل.

نقول: (مما ظن) بعد أن وجدنا من مأخذه على العامة ما يخالف مقياسه، أو يحتمل التأويل، أو جاء به من لسان العرب دليل.

أما ما خالف مقياسه فعنه:

أنه منع أن يقال: كتاب مُخْطِئ (٣٧: و) وصَوِّيه إلى: مُخْطَأً فيه، مع أن من الممكن حمله على ما قاس هو عليه، من جعل الهمزة للصيرورة، فيصير المعنى: كتاب ذو خطأ، وقد سبق أن أجاز: مُرْدَ وَمُرْبِحَ وَمُخْبِرَ، على معنى الصيرورة هذه.

ومنه أنه جعل تخفيف الهمزة مقيسا، وَصَوَّبَ: قَرَيْتَ - في قرأت - ولكنه خالف ذلك في منعه: الميزر - في المئزر، و: البزار - في الإزار (٧٠: ظ) وهما من قبيل طرح الهمزة.

ومنه أنه وافق الحريري وغيره في منع إدخال (أل) على غير وعلى كافة (٧١: ظ) مع أنه ورد في استعمال علماء اللغة - ومنهم الحريري نفسه - وقد قال: إن استعمال العلماء من مجوزات الاستعمال.

وأما ما لحنه مما يحتمل التأويل فعنه:

أَقْلَعَتُ السفينة - بالبناء للفاعل - (٣٥: و) وشتاء كثير (٧٥: و) واشتكت عينه، وكتاب مُخْطِئ - أيضا - وكل ذلك وافق فيه غيره، ولكن تخريجه على جهة المجاز يجوز، وإذا كان اللخمى قد تحايل فتعسف لتجويز: سَوْدَانَاتٍ وَقَطَاطِيسَ فَأَوَّلَنِي بِهِ أَنْ يَجُوزَ ذلك، على ما هو كثير مشهور لا تحايل فيه ولا تعسف.

(٩٠) انظر: معجم الهوامع ١/٤٦.

وأما ما أنكره مما زعم أنه ليس عليه دليل، فمته:

بَنَى بِأَهْلِهِ (٤٣: و) وقد حكاها ابن جنى، وجاءت في شعر الجِرَّانِ العُودِ، وفي غير موضع من الحديث (اللسان: بنى) كما جاءت عن ابن قتيبة وابن دريد، وأجيزت في الأساس والقاموس (بنى).

ومته: منعه أن يقال: مَقْلَاةٌ - في مَقْلَى (٣٦: ظ) وقد جاءت في اللسان، وكذلك: صَدِيقَةٌ - بالناء - (٦٤: ظ) وإنكاره فتح الفاء من فِلَسْطِينَ (٧٧: و) مع حكاية ذلك في القاموس (فلسط).

عند ابن السيد البطليوسي

تعقب ابن السيد البطليوسي في كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب) العالم البغدادي ابن قتيبة فيما زعم أن العامة وقعت فيه من أخطاء، فالتمس لها البطليوسي وجهًا يخرجها عن اللحن، ويدخلها في مجال الاستعمال اللغوي السليم.

ومع أن البطليوسي ولد وعاش ثم مات ببلاد الأندلس لم يهتم بأخطاء عامة وطنه وزمنه لحنًا أو تصحيحًا، بل ولى وجهه شطر بلاد العراق فتلقف من كتب التنقية كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة، الذي حملته أبو علي القالي في رحيله إلى بلاد الأندلس.

وأغلب الظن عندنا أن البطليوسي لم يكن يُغير مقياسه لو تناول لغة العامة في الأندلس، أو عرض لتلك الأخطاء التي جمعها الزبيدي ومن بعده ابن هشام اللخمي، وهو مقياس اتسم بالاعتدال أحيانًا، وبالتساهل أحيانًا أخرى، ويبدو أنه كان مدفوعًا إلى ذلك بدافع التأخر الزمني، إذ عاش في القرن السادس أيام سيطرة المرابطين الذين كانوا لا يتقنون العربية، ولا يشجعون من يتقنها، حتى غلبت العامية الملحونة، ونشط من الفنون (فن الزجل) وهو شعر العامة الملحون - على ما سيأتي بيانه - وقد انتشرت هذه الأخطاء إذن بين العامة والخاصة، وكان من الصعب مقاومتها، فاتجه العلماء - ومنهم البطليوسي - إلى التماس وجه من الصحة لها.

نظر البطليوسي في (أدب الكاتب) فوجد ابن قتيبة يتعسف مع العامة، فيلحنهم في أمور عول فيها على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي، مع أن غير الأصمعي من اللغويين - كابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني ويونس وأبي زيد وغيرهم - قد أجازها، فكان ينبغي لابن قتيبة أن يقول: إن مذكروه هو المختار أو الأفصح، أو يقول: هذا قول فلان، وألا يجعل شيئًا - وهو جائز - من أجل إنكار بعض اللغويين له، فيقول: ذلك رأي غير صحيح، ومذهب ليس بسديد^(٩١).

(٩١) الاقتضاب ١٠٦.

ونوضح مقياس البطليوسي في الأمور الآتية:

(أ) الاستشهاد:

لم يتابع البطليوسي معظم علماء التنقية في قُصر الاستشهاد على الطبقات الثلاث: الجاهليين، والمُخَضَّرِينَ، والمتقدمين من الإسلاميين، وإنما توسع في ذلك بإدخال شعراء الطبقة الرابعة - وهم المُحَدَّثُونَ - فقد صَوَّب أن تستعمل الجُشْمَة بمعنى الاستحياء - على خلاف ما يرى الأصمعي من قُصرها على معنى الغضب - واستدل على ذلك بما قاله الطرماح:

ورأيت الشريف في أعين النسا س وضِعًا وقلّ منه احتشامى^(٩٢)

وبما قاله المتنبي:

ضيف ألم برأيسى غير محتشم السيف أحسن فعلًا منه باللم^(٩٣)

وصوب أن تبدل العامة الزاى سينا في الكلام المُعَرَّب، فتقول: الرُستاق - في الرزداق؛ لأن ذا الرمة قال:

فهذا الحديث بامرئ القيس فاتركى بلاد تميم والحقى بالرسائق

وكذلك كان أمره مع القراءات القرآنية، فهو لا يمتد بتفرقة ابن قتيبة بين الولاية بالفتح - بمعنى العداوة - والولاية بالكسر - من وَلِيَتِ الشَّيْءَ - استنادًا إلى قراءة القراء بالفتح والكسر في: ﴿مَالَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٩٤) ولا يعتد بإنكار ابن قتيبة أن تكون (جُدد) بفتح الدال جمعًا لجديد، وإنما هي الطرائق؛ استنادًا إلى قراءة بعض القراء: ﴿عَلَى سُرَرٍ مَوْضُوعَةٍ﴾ بفتح الراء - جمع سرير (٢١٠).

ومثل ذلك يقال في تصويبه كلام العامة اعتمادًا على ما ورد في الحديث الشريف، إذ رُدَّ ما هو مشهور من التفرقة بين الخطبة - بالكسر - (المرأة) وبالضم لما يخطب به في كل شيء. لأنه قد ورد في الحديث: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا خطبة النكاح» بضم الحاء (١٧٩) ورد تخطئة: أَنِيجَانِي - نسبة إلى منبج - لأنه قد ورد في بعض الحديث (٢٢٢)

(٩٢) الاقتضاب ١٠٨.

(٩٣) الاقتضاب ١٩.

(٩٤) القراءة في القرطبي: ي ٧٢ (الأنفال) وانظر: الاقتضاب ١٧٦.

وفوق هذا رأى في كلام الصحابة حجةً تُثبت اللغة، فالجيشمة تستعمل في معنى الاستحياء؛ لأن ابن عباس قصد ذلك حين قال: لكل طاعم حشمة فابذوه باليمين، ولأن المغيرة بن سعدة قال: العيش في إبقاء الحشمة (١٠٨).

(ب) اللغات:

انصبَّ اعتراض البطليوسى على ابن قتيبة في أكثر مواضعه على أنه تسرع فحكم باللحن على غير الأفصح، دون أن يذكر أن ما تركه من غير الأفصح قد يكون لغة قوم بأعيانهم، أو رأياً لبعض علماء اللغة، ومثل هذا لا يُحكم عليه باللحن، وإنما يُنظر: هل يجوز استعماله لعامة زمانه أو لا؟ لرداءة هذه اللغة أو ندرتها، وهذا هو ما حددته البطليوسى في (الاقتضاب) إذ عمد إلى ما ذكر ابن قتيبة، فبين أن أكثره لغات، ثم بين أحياناً وجهته في جواز استعمال هذه اللغات لأهل زمانه، وأحياناً أخرى اكتفى بمرضى اللغات دون ترجيح، فمن اللغات التي رفض الأخذ بها لغة أهل اليمن في إبدال أول المشددين نوناً، فيقولون: حَنَظ - في: حَظ، وإنجاص وإنجانة - في: إجاص وإجانة، وعقب بقوله: «وهذه لغة لا ينبغي أن يُنقلق إليها، فإن اللغة البهانية فيها أشياء منكورة خارجة عن المقاييس، وإنما ذكرنا هذا؛ لنعلم أن لقول العامة مخرجاً على هذه اللغة»^(٩٥) ومنها اللغة التي تبدل الهمزة في (فَاعِل) من المهموز واوًا، فنقول: وآخذته - في آخذته - وهي لغة حكاها الأخفش، ونسبها غيره إلى بعض أهل اليمن، ومع تسليم البطليوسى بكثرة أمثلة هذه اللغة، وأطراد هذه الظاهرة في سائر أمثلة الوزن من المهموز ردها بقوله: «وهي لغة غير مختارة ولا فصيحة»^(٩٦).

ولم نجد في الكتاب يصرح برّد لغةٍ غير هاتين، بل اكتفى بالنقل عن العلماء بأن ما لحّن لغة جائزة في رأى من نقل عنهم، كما في: سعرت القوم شراً، وأسعرتهم، ورفدته وأرفدته، فهما لغتان ذكرهما ابن القوطية وقال: رفدت أعم من أرفدت^(٩٧)، وكما رد على إنكار أن تكون كلمة: وِزّة - في: إوِزّة - من لغة العوام، إذ حكى يونس في نوادره أن الإوِز لغة أهل الحجاز، وأن الوِز لغة بني تميم^(٩٨).

بل قد تبلغ اللغة التي رُغمّت ملحونة من الشهرة مبلغ لغة ابن قتيبة المختارة، كما في:

(٩٧) الاقتضاب ١٩٧.

(٩٨) الاقتضاب ١٩٣.

(٩٥) الاقتضاب ١٩٥.

(٩٦) الاقتضاب ١٩٠.

سَحَايَةَ الْقُرْطَاسِ، الَّتِي لَحْنُهَا ابْنُ قَتِيْبَةٍ وَصَوَّبَهَا بِ: (سَحَاةٍ) الْقُرْطَاسِ، مَعَ أَنَّهَا لَفْتَانِ
مَشْهُورَتَانِ، حَكَاهُمَا الْخَلِيلُ وَغَيْرُهُ^(١٩٩).

(ج) السماع والقياس:

اهتم البطليوسى بتصحيح كلام العامة، إذا جاء على طريق من طرق القياس،
أو الاشتقاق اللغوي، أو صح له وجه من المجاز: ففي مجال الدلالة صَوَّبَ أَنْ تَأْتِيَ
(تَصَدَّقَ) بِمَعْنَى سَأَلَ، لِأَنَّ الْاِسْتِقَاقَ يُوْجِبُهُ: إِذْ إِنْ الْعَرَبُ تَسْتَعْمَلُ (تَفَعَّلَتْ) فِي الشَّيْءِ
الَّذِي يُوْخَذُ جُزْءًا بَعْدَ جُزْءٍ، فَيَقُولُونَ: تَحَسَّيْتُ الْمَرْقَ، وَتَجَرَّعْتُ الْمَاءَ، فَيَكُونُ مَعْنَى
تَصَدَّقْتُ: التَّمَسُّتِ الصَّدَقَةَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ^(١٠٠). وَأَجَازَ أَنْ تَأْتِيَ الْمَلَّةُ بِمَعْنَى الْخَبْرِ، وَهُوَ مَا لَمْ
يُردْ أَصْلًا عَنِ الْعَرَبِ، وَقَدْ اتَّفَقَتْ آراءُ الْعُلَمَاءِ - كَمَا حَكَى الْبَطْلِيُوسَى - عَلَى عَدَمِ
جَوَازِهِ، إِلَّا أَنَّهُ صَوَّبَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مِنْهُ
بَسَبَبٌ، وَهُوَ هُنَا أَنَّهَا تَطْبِخُ فِي الْمَلَّةِ، أَوْ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ،
وَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْكِنًا، وَوُجِدَتْ لَهُ نَظَائِرُ لَمْ يَجِبَ أَنْ يُجْعَلَ غَلَطًا^(١٠١).

وَلَا يَقِفُ عَدَمُ السَّمَاعِ عِنْدَهُ حَجَرٌ عَثْرَةً فِي إِجَازَةِ الْكَلَامِ - مَا صَحَّ لَهُ الْاِسْتِقَاقُ وَسَلِمَ
الْمَعْنَى - فَأَجَازَ لِلْعَامَةِ أَنْ تَقُولَ: دَقِيءٌ - بِالْمَدِّ - وَدَقِيٌّ - بِالتَّشْدِيدِ، مَعَ أَنَّ الْمَسْمُوعَ
دَقِيٌّ - مَهْمُوزٌ مَقْصُورٌ - عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَدُّ مِنْ: دَقُوْا بِالضَّمِّ - كَوَضُوْا فَهُوَ وَضِيٌّ -
وَالْتَّشْدِيدُ مِنْ بَابِ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَقَلْبِهَا يَاءً، وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ دَقُوْا بِالضَّمِّ،
وَلَا أَدْفَاتِهِ لَمَا امْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ: دَقِيءٌ - بِالْمَدِّ وَالْهَمْزَةِ - وَإِنْ كَانَ مِنْ دَقِيٍّ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ، كَمَا
قَالُوا: عَلِيمٌ وَهُوَ مِنْ: عَلِمَ^(١٠٢).

وَأَجَازَ مَا أَنْكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ عَلَى رِبِيعَةَ الرُّثُمِيِّ مِنْ زِيَادَةِ (بَيْنَ) بَعْدَ (مَشْتَانِ) وَإِنْ لَمْ
يَسْمَعْ، لَمَّا كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْمَعْنَى يَصِحُّ بِهِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ (مَا) فَاعِلَةً بِمَشْتَانِ، كَأَنَّهُ قَالَ: بَعْدَ
الَّذِي بَيْنَهُمَا^(١٠٣).

وَأَجَازَ كَذَلِكَ مَا خَطَأَهُ ابْنُ السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْإِتْيَانِ بِصِغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِهِمْ:
مُقَدِّمَةُ الْعَسْكَرِ وَمُنَاعٌ مُقَارِبٌ: إِذَا الْقِيَاسُ يَصَحُّهُ: مُقَدِّمَةُ الْجَيْشِ - بِالْكَسْرِ - اسْمُ
فَاعِلٍ مِنْ قَدَّمَ بِمَعْنَى تَقَدَّمَ، لِأَنَّهَا تَتَقَدَّمُ، وَبِالْفَتْحِ اسْمُ مَفْعُولٍ، لِأَنَّ غَيْرَهَا بِقَدَّمِهَا فَتَتَقَدَّمُ.

(١٠٣) الاقتصاب ٢١٦.

(١٠١) الاقتصاب ١١٦.

(١٩٩) الاقتصاب ١٩١.

(١٠٢) الاقتصاب ١١٨.

(١٠٠) الاقتصاب ١١٠.

فتكون مفعولة على هذا المعنى، ومقارب - بالكسر - اسم فاعل من قارب، وبالفتح اسم مفعول من قُورِبَ^(١٠٤).

والاشتقاق هو الذي حمله على موافقة الأصمعي في تخطيطه إطلاق الحشيش على الرطب من النبات، إذ يقال في اللغة: حَشَّ الشيءُ يحش - إذا يبس، ويقال للجنين إذا يبس في بطن أمه: حشيش، ويقال: حَشَّتْ يَفْء - إذا يبست، فالاشتقاق يوجب أن يكون اليبس دون الرطب^(١٠٥).

وقد لاحظنا أن البطليوسي يأخذ بالقياس في الأمور الآتية:

١ - تشديد الأفعال التي لم يسمع فيها ذلك: ففي رده على ابن قتيبة في تخطيطه تشديد: لَطَخَنِي، وَكَنَانِي، وَقَشَرْتُ العود، قال: «هذه الألفاظ كلها ممتنعة من التشديد إذا قصد بها غير المبالغة، فإدخالها في لحن العامة لا وجه له»^(١٠٦).

٢ - تسكين المتحرك من فَعَل - بكسر العين وضمها - : كَالصَّيْرِ بِإِسْكَانِ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِم: الْمَرْءُ وَالصَّيْرُ - بكسرها - وَكَعْضُدٍ - بِإِسْكَانِ - فِي: عَضُدٍ - بضمها - لِأَنَّهُ كُلُّ مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومِهَا فَالتَّخْفِيفُ فِيهِ جَائِزٌ^(١٠٧).

٣ - تخفيف المهمزة: قال: «لا أعلم خلافاً بين النحويين أن من العرب من يخفف الكَـمَزةَ، وكذلك كل همزة سكن ما قبلها، حرفاً صحيحاً، أو معتلاً أصلياً، فإلقاء حركتها على ما قبلها جائز، إذا لم يعرض عارض يمنع من ذلك»^(١٠٨).

٤ - بعض مسائل الجمع: فقد أجاز أن يجمع وَفَرٌ عَلَى وَفَازٍ - بكسر الواو - وهو يوافق ثعلباً في ذلك، إذ حكى أَوْفَازًا وَوَفَازًا^(١٠٩)، وعلى أنه لم يرد، فواحد وَفَرٌ - كَجَمَلٍ - فكما يقال: أَجْمَالٌ وَجَمَالٌ، يقال: أَوْفَازٌ وَوَفَازٌ^(١١٠).

٥ - بعض أنواع الإبدال اللغوي، وهو ما يقع بين السين والصاد بشروط ذكرها السيوطي في (المزهر)^(١١١) وقد أجاز النحويون ذلك ووافقهم هو، وهي: أن تكون السين هي الأصل - فلا يجوز قلب الصاد سيناً - وأن يقع بعدها عين أو غين أو خاء أو قاف

(١١٠) الاقنصاب ١٩١.

(١١١) المزهر ٤٦٩/١.

(١٠٧) الاقنصاب ٢٠٦.

(١٠٨) الاقنصاب ١٩٢.

(١٠٩) الفصح ٨٢.

(١٠٤) الاقنصاب ٢٠٨.

(١٠٥) الاقنصاب ١٢٨.

(١٠٦) الاقنصاب ١٩٨.

أو طاء، وأن تكون هذه الحروف مقاربة لها لا متباعدة عنها، فهذا هو الذي يقاس عليه، وقد أجاز في كل سين هذا شأنها أن تبدل صادًا^(١١٢).

ولاحظنا أنه يتوقف عند حد السماع في الأمور الآتية - وهي من آراء البصريين:

١ - تحريك الساكن، فما كان على فعل بالإسكان، وعينه حرف حلق * كالنهر والبحر - يميز فيه الكوفيون الفتح، والبصريون يقصرونه على السماع، والبطلاني^(١١٣) يعقب على الرأي البصري بأنه هو الصحيح^(١١٣).

٢ - التعجب من الألوان بـ (ما أفعلهُ)، أو التفضيل بـ (أفعل منه) فقد غلط ما وقع في كتاب أبي على البغدادي من قوله: أسود من حنك الغراب؛ لأن هذا يجري مجرى التعجب، فكما لا يقال: ما أسودهُ، فكذلك لا يقال: هو أسود من كذا، وقال أبو العباس ثعلب: هو أشد سوادًا من حنك الغراب، وهذا صحيح على ما يوجهه القياس^(١١٤).

٣ - إدخال بعض حروف الجر على بعضها الآخر، فبعد أن بين رأى المجيزين له مطلقًا، ثم رأى الماتمين له مطلقًا، قال: «إنه موقوف على السماع، غير جائز القياس عليه، ووجب أن يُطلب له وجه من التأويل، يُزيل الشناعة عنه، ويُعرف كيف المأخذ فيها يرد منه، ولم أر فيه للبصريين تأويلًا أحسن من قول ذكره ابن جني في كتاب الخصائص»^(١١٥).

٤ - التعدية واللزوم، وهو ما ذكره ابن قتيبة تحت عنوان (باب إدخال الصفات وإخراجها)، فقد ورد عن العرب حذف حروف الجر من أشياء هي محتاجة إليها، وزيادتها في أشياء هي غنيّة عنها.

ومن دواعي الحذف عندهم كثرة استعمال الشيء مع فهم الغرض منه والمراد، كقولهم: ويُلَمُّه - في: وَيَلُّ لَأَمَهُ - أو حمل الشيء على شيء آخر هو في معناه؛ ليتداخل اللفظان كما تداخل المعنيان، كقولهم: أستغفر الله ذنبي، حين كان بمعنى: أستوهبه إياه، أو اضطرار الشعراء إلى ذلك الحذف.

أما زيادة الحرف فيما هو غير محتاج إليه فمن دواعيه:

(١١٤) الاقتضاب ١٢٠.

(١١٥) الاقتضاب ٢٤٠.

(١١٢) الاقتضاب ٢٠٣.

(١١٣) الاقتضاب ٢٢٤.

تأكيد المعنى، وتقوية عمل العامل، أو الحمل على المعاني ليتداخل اللفظان تداخل المعنيين، كما في: (نضرب بالسيف وندرج بالفرج) عدى الرجاء بالباء حين كان بمعنى الطمع، أو أن يضطر شاعر، أو أن يحدث بالزيادة معنى لم يكن دونها. ومع كثرة ما ورد عن العرب من الحذف أو الزيادة - أى من تعدية اللازم والزام المتعدى - أنكره قوم، وجعلوا لكل لفظ معنى غير معنى الآخر، فأقضى بهم الأمر - كما يرى البطليوسى - إلى تعسف شديد، وأجاز قوم القياس عليه لكثرة ما ورد منه، وربما أدى ذلك إلى الشطط والتعسف في التخريج، ولذا كان من رأى البطليوسى اتخاذ موقف وسط، بقبول ما ورد، مع التوقف عند حده دون القياس عليه.^(١١٦)

ومن عرضنا لمنهج البطليوسى يتضح أنه كان أكثر اعتدالاً من غيره في الأخذ باللغات، وفي أمور السماع والقياس، وأن اعتراضه على ابن قتيبة في جملة ليس لأنه أنكر على العامة غير منكر، وإنما لأنه حين اختار لم ينص على أن ما تركه أو رفض الأخذ به لغة عربية.

(١١٦) الاقتضاب ٢٦٤ وما بعدها.

رابعاً جهود الأندلسيين في الميزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

إن إتجاه الزبيدي واللخمي إلى جمع بعض الأخطاء عن الدُّهَاء وأسقاط الناس في الأندلس مما تقع فيه الخاصة أو يُحْتَمَلُ أن تقع فيه، قد طبع جهودهما بطابع الصحة غالباً، فكثير جداً مما جاء به من موادٍ لحنية لا خلاف بين العلماء في عدّه من قبيل الخطأ، ولا سبيل إلى الحكم بصوابه من الاشتقاق أو المجاز أو القواعد النحوية أو السماع أو غير ذلك، ومن هذه المواد التي لا خلاف عليها: صيغ الجمع الغربية التي ظهرت بينهم مثل: أَفْعَلَةٌ - يَفْتَحُ الْعَيْنَ - كَقَوْلِهِمْ: أَجَنَّةٌ - جمع جنان - وَأَقْفَرَةٌ - جمع قفبز - وإفعال - يكسر الهمزة - كَقَوْلِهِمْ: إِبْرَاجٌ - جمع دَرَجٍ، وقاعول كَقَوْلِهِمْ: نَأْلُولُ. جمع نالولة، وفي النسب قَوْلُهُمْ: جُنَى - في جناء - وَمَقَاصٌ - لبائع المقصص - وَسَكَاكٌ - لبائع السكّين - وفي اسمي الفاعل والمفعول قَوْلُهُمْ: مِبْتَاعٌ ومَحْتَالٌ - بكسر الميم - وَمَقْعَدٌ - بفتحها - في اسم المفعول، وكذلك وضع الضائير موضع أسماء الإشارة في: أَتَيْتُ هُنَى الأَيَّامِ، وقعدت في هُوَ المكان، إلى غير ذلك مما ذكرناه، ولنا بحاجة إلى عرض آراء العلماء فيه، لأننا لم نجد أحداً أقرّ العامة عليه، ولو على وجه ضعيف.

غير أن هناك من المواد ما كان له وجه من الصحة، أو رواية من السماع، ولكنها جرياً على الأفصح المختار، ونذكر هنا بعضاً من ذلك، مع عرض ما قاله علماء اللغة فيه:

● سَيِّئاً أَخْوَكُ، بإسقاط لا (لحن العوام للزبيدي ٢٧٧).

والصواب عند الزبيدي أن يقال: لاسَيِّئاً، ومن اللحن ما أنشده إسماعيل بن القاسم لأبيه عن ابن الأعرابي عن صاحب له:

طُرُقُ بَغْدَادٍ أَضِيقُ الْأَرْضَ طُرُقاً سَيِّئاً بَيْنَ قَصْرِهَا وَالرُّصَافَةِ

ويبدو أن اللخمي يوافق الزبيدي في إنكاره، إذ لم يرد في مدخله ردُّ هذه المسألة.

وقد جاء في الهمع^(١١٧): «ولا يحذف لا من لاسيما، إلا في كلام المولدين، كقوله: (سيما من حالت الأحراس من دون مناه)».

وفي المغني ومثله الأشموني^(١١٨): «وتشديد يائه - يعني لاسيما - ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: (ولا سيما يوم بدارة جُلجل) فهو مخفي، وذكر غيره أنه قد يخفف، وقد تحذف الواو، كقوله:

فَهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيْمَانِ لَا يَسِيْمَا عَقْدُ وَفَاءُ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

وعلق الصبان على ذلك بقوله: أما حذف (لا) فقال الدماميني: حكى الرضى أنه يقال: سيما - بالتثقيب والتخفيف مع حذف لا - ولم أقف عليه من غير جهته، بل في كلام الشارح - يعني المرادى - أن سيما يحذف (لا) لم يوجد إلا في كلام من لا يحتاج بكلامه».

وفي الهمع في مبحث لا العاملة عمل إن: «وربما حذف الاسم - اسم لا - وبقي الخبر، قالوا: لا عليك، أي لا بأس عليك، وجوز مبرمأن حذف لا^(١١٩)».

وفي (الكتاب): «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، وما لغو، وقال: ولا سيما زيد، كقولهم: دَخَّ ما زيد، وكقوله: ﴿مَثَلًا مَا بُعِثَ﴾ ف (يسى) عملت فيه (لا) كما تعمل رَبُّ في مثل^(١٢٠)».

ومن عرض هذه الآراء نتبين أن حذف (لا) غير وارد، ولم يقل به أحد، إلا في رواية عن الرضى لم يقف عليها الصبان إلا من كلام الدماميني دون غيره، وإلا فيها جوزه مبرمأن في رواية (الهمع) وإن كان في لا النافية للجنس عامة، لا خصوص (سيما)، ومنه يبين أن الاستعمال دون (لا) خطأ، وأن الزبيدي مصيب في إنكاره.

● نبذة واحدة النبيل (لحن العوام للزبيدي ١٢٠).

(١١٧) مع المراجع ٢٣٥/١.

(١١٨) مغني اللبيب ١٢٣/١، والأشموني ١٦٨/٢.

وانظر لتعليق الصبان: شرح الكافية ٢٤٩/١. وعبارة الرضى ليس فيها الحكم بالصواب أو الخطأ، وإنما هي تقرير لما حدث للفظ قال: «ونصرت في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها، فقل سيما يحذف لا، ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها».

(١١٩) مع المراجع ١٤٧/١.

(١٢٠) كتاب سيبويه ٢٨٦/٢.

في اللسان (نيل): «والنيل: السهام، وقيل: السهام العربية، وهي مؤنثة، لا واحد له من لفظه، فلا يقال: نَيْلَة، وإنما يقال: سهم ونَسَابَة، قال أبو حنيفة: وقال بعضهم: واحدتها نَيْلَة، والصحيح: أنه لا واحد له إلا السهم.. وفي التهذيب: إذا رجعوا إلى واحدته قيل: سهم، وعن القراء: النيل بمنزلة الذود، يقال: هذه النيل، وتصغر بطرح الهاء».

وفي القاموس (نيل): والنيل: السهام، بلا واحد، أو نيلة.

وفي المدخل لابن هشام^(١٢١): «قد حكى ابن جني أن واحد النيل نَيْلَة، وفي جمهرة ابن دريد: قال قوم: نيلة واحدة النيل، وليس بالمعروف».

• ذو، وذات (لحن العوام للزبيدي ١٢ - ١٤).

يرى الزبيدي أن (ذو) وما تفرع عنها من التانيث والتثنية والجمع تلزم صورة واحدة - هي الإضافة إلى الظاهر - وأن من الخطأ أن تدخل عليها الألف واللام، أو تضاف إلى الضمير، كما أن من الخطأ إطلاق (ذات) على الله عز وجل، فذلك الاستعمال كله مُخَدَّث على ألسنة أهل الكلام والشعراء والكتاب والفقهاء.

ولم يسلم للزبيدي كل ما لحن، فقد جاء في اللسان (ذو) عن الليث: «ذو اسم ناقص، وتفسيره: صاحب ذلك... والتثنية: ذوان، والجمع: ذَوُون، وأنشد للكميت: (وقد عَرَفْتُ مَوَالِيهَا الذُّوِينَا) أي الأخصيين، ابن سيده: الذُّوُون: الأملاك الملقَّبون بـذُو كذا... وأنشد سيويه قول الكميت:

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريدُ به الذُّوِينَا

وذكر السيوطي في الهمع^(١٢٢) أن ذو مما يلزم الإضافة إلى اسم جنس باتفاق، وإلى علم سماعاً، وجعله القراء مقيساً، ثم قال: «والمختار جواز إضافتها إلى ضمير، كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه، خلافاً للكسائي والنحاس والزبيدي والمتأخرين في منعهم ذلك إلا في الشعر، وجزم به الجوهري في الصحاح، وفي رموس المسائل بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين: وأجازه غير هؤلاء، وقد استعمل جمع (ذو) مقطوعاً عن الإضافة في قوله: (الذوينا).

وفي المدخل لابن هشام^(١٢٣): «والذي ذكره الزبيدي يقتضيه القياس، لأنها إنما تذكر

(١٢١) المدخل إلى تقويم اللسان ٧: ظ.

(١٢٢) المدخل إلى تقويم اللسان ٧: ظ.

(١٢٣) معجم الهوامع ٥٠/٢.

لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْوَصْفِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْناسِ، وَالْمُضْمَرِ لَيْسَ بِجِنْسٍ، فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا يُضَافَ إِلَيْهِ، وَلَا يَدْخُلَهَا (أَلْ) إِلَّا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ، مِمَّنْ يَحْتَاجُ بِقَوْلِهِ، وَيُرْجَعُ فِي اللَّفْظِ إِلَيْهِ، وَمَا تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبِ، وَوَقَعَ فِي أَشْعَارِهَا وَأَخْبَارِهَا، وَنَقَلَهُ أَهْلُ الثَّقَةِ عَنْهَا لَا تَلْحَنُ بِهِ الْعَامَّةُ، وَإِنْ قَلَّتْ شَوَاهِدُهُ، وَضَعُفَ قِيَاسُهُ، قَالَ الْأَحْوَصُ:

وإنَّا لنرجو عاجلاً منه مثل ما رجعونا قديماً من ذؤيب الأوائل»

وفي خزانة الأدب للبغدادي (١٤١/١): «والصحيح عند سيبويه ومن تبعه جواز جمع ذؤ، في نحو: ذؤ رعين - مما هو جزء علم - على: الأذواء والذؤين - كما في شعر الكميث - وهو عربي فصيح».

ومن هذه النقول نجد أن العلماء قد عارضوا الزبيدي ومن تبعه في الإضافة إلى الضمير، وأن الجمهور يحيزها - على ما حكى أبو حيان - أما قطعها عن الإضافة وتعريفها بالألف واللام فلم يرد عنهم رأى فيه، ويبدو أنه غير راجح، يفهم ذلك من كلام السيوطي أن ذؤ بما يلزم الإضافة، ومن تعبيره بما يفيد ذلك، إذ قال: «وقد استعمل جمع ذؤ مقطوعاً عن الإضافة».

بقي إطلاق (الذات) عليه سبحانه وتعالى، وقد أنكره ابن برهان من النحاة، وحكم بالجهل على المتكلمين، لأن أسماء تعالى لا تلحقها تاء التانيث، وأما البغدادي فأجازها، لأن الذات قد أُجْرِي مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ، إذ المراد به حقيقة الشيء نفسه من غير ملاحظة موصوف يجرى عليه، وقد نقل ذلك عن الرَّمْخُسَرِيِّ، وحكى عن العرب قولهم: جعل الله ما بيننا في ذاته، وعن ابن الأعرابي: وذات الشيء حقيقته وخاصته، وهو منقول عن مؤنث ذؤ بمعنى الصاحب، لأن المعنى القائم بنفسه بالنسبة إلى ما يقوم به أفرادها يستحق به الصاحبية والمالكية، ولمكان النقل لم يعتبروا التاء للتأنيث، بل عوضاً عن اللام المحذوفة وأجروها مُجْرَى التاء في (لات) لهذا أبقوها في النسبة^(١٢٤).

* يوم مَهُولٌ، وصوابه: هائل (لحن العوام ١٩٦).

في اللسان (هول): «وهَوْلٌ هائلٌ ومَهُولٌ، وكسرهما بعضهم، وقد جاء في الشعر الفصيح... الأزهرى: أمر هائل، ولا يقال: مَهُولٌ، إلا أن الشاعر قال:

(١٢٤) عنوان المرة ٩١.

وَمَهُولٌ مِنَ الْمَنَاهِلِ وَحُسْرَى ذِي عَرَاقِيْبٍ آجِنٍ بِدَفَانٍ

وتفسير المهول: أى فيه هول، والعرب إذا كان الشيء هَوْلَهُ أخرجوه على فاعل،
مثل: وارع - لذى الورع - وإن كان فيه أو عليه أخرجوه على مفعول كقولك: مجنون:
فيه ذاك، ومديون: عليه ذاك».

وفي القاموس (هول): «وَهَوْلٌ هَائِلٌ وَمَهُولٌ - كمَقُولٌ - تَأْكِيدٌ».

وفي الأساس (هول): «ومكان مَهُولٌ: فيه هول».

• جارية عَزْبًا، والصواب: عَزْبَةٌ (لحن العوام ٢٠١)

خطأ الزبيدي أن يقال: جارية عَزْبًا، ورأى أن الأفصح بالناء، وأما المذكر فيقال له
أَعَزَّبَ، وإنكاره عَزْبًا صحيح، أما أخذه بأن الأفصح عَزْبَةٌ - للمؤنث - فيوافق فيه
ثعلب^(١٢٥)، وقد نوزع فيه، ففى اللسان والقاموس (عزب): «وامرأة عَزْبَةٌ وعَزْبٌ:
لا زوج لها، قال الشاعر فى صفة امرأة:

إِذَا الْعَزْبُ الْهَوْجَاءُ بِالْعِطْرِ نَافَعَتْ بَدَتْ شَمْسٌ دَجَنٍ طَلَّةٌ مَا تَعَطَّرُ
وقال الراجز: (يا من بدلُ عَزْبًا على عَزْبٍ)».

وفي المدخل لابن هشام^(١٢٦): «الصواب: جارية عَزْبٍ، وقد أخذ الزجاج على ثعلب
قوله: امرأة عَزْبَةٌ، وقال: عَزْبٌ لها، كأنه مصدرٌ وصف به، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث».

وإذا كنا قد سلمنا للزبيدي واللخمي بصحة رأييهما فى كثير مما أخذوا على العامة
والخاصة، ووجدنا معارضة من بعض العلماء فى بعض ما أنكروا على الخاصة، انتصرا فى
بعضها، وَضَعَفَ رَأْيَاهُمَا فى بعضها الآخر، فلا نسلم لها إنكار بعض الاستعمالات الممكن
تخريجها على سبيل المجاز: كقول العامة: نزل اليوم شتاءٌ كثير - يَعْنُونَ المطر -
وكقولهم: أَذْنُ الْأَوَّلِ، وَأَذْنُ الْعَصْرِ - يَعْنُونَ: أَذْنُ الْأَوَّلِ وبالعصر - والمجاز فى
الأسلوبيين مستساغ لما بين الشتاء والمطر من علاقة الزمنية، ولما بين المؤذن وما يؤذن به
من علاقة الصدور عنه، والمجاز أمر مشهور متعارف كثير الأمثلة جرى عليه السلف
والخلف، وفيه من ضروب البلاغة ما لا يخفى، فإنكاره ضَرْبٌ من التعسف، على أنه قد
ورد عن العرب استعمال يسوع كلام العامة، فقد قال الأزهرى: «وسمعت العرب

(١٢٥) الفصح ٩٢.

(١٢٦) المدخل إلى تقويم اللسان (٨: ط).

يقولون لأول مطر يقع بالأرض أيام الحريف: ربيع، ويقولون: إذا وقع ربيع بالأرض
بعثنا الرُّوَادَ وانتجعنا مساقط الغيث^(١٢٧).

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

لن نتجاوز الحقيقة إذا حكمنا على هذه الجهود بالقصور والعجز عن ملاحقة الأخطاء
التي كانت تقع من العامة، وتجري بعد ذلك على السنة الخاصة، فانتساع الأندلس،
واختلاف السنة من كان به من طوائف شملت: البسك والسلت والجلافة والفندال
والقوط والفينيقيين والرومانيين والبربر ثم العرب الذين كانوا من قبائل شتى، مع قلة
عدد المهتمين بالتنقية اللغوية من بين علماء الأندلس، إذ لم يزد عددهم عن عالمين اثنين،
تشدد أولها إزاء لحن العامة، وتراخت آراء الآخر، كل ذلك لم يفتح للتنقية الأندلسية أن
تكون شاملة ومنظمة، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا: إن هذه الجهود كانت غير موفقة حين
عمدت إلى السنة الخاصة وتركّت الأصل الذي تأخذ عنه هذه الألسنة أخطاءها - وهو
السنة العوام - وقد وجدنا الزبيدي وهو أول من قام بالتنقية في الأندلس - يخشى أن
يطول كتابه لو تتبع أخطاء عامة زمانه، فيكتفى ببعض ما كان يجري منها على السنة
الخاصة، يقول: «فرايت أن أنبه عليه، وأبين وجه الصواب فيه، وأن أفرد لما يحضرن منه
كتاباً أحصره به وأجمعه فيه، وأدع اجتلاب ما أفسده دهاؤهم وسقاهم مما عسى
ألا يعزب عمن تمسك بطرف من الفهم، إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به، وإنما نذكر
منه ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه»^(١٢٨).

كذلك اللخمي - وهو الذي نبه في نقده للزبيدي على أنه سبّح أخطاء العامة محالاً
يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل - لم يأت في كتابه بكثير من الألفاظ
والتراكيب حتى يمكن أن نعرف شيئاً منها من لغة العامة في زمانه.
وعلى وجه الإجمال نقول: إنهم اهتموا في التنقية بالأمور المشهورة وتركوا ما عداها مما
كان بمثابة خطر على اللغة العربية أدى إلى إضعافها ثم وصولها إلى الحد الذي لم يفلح معه
علاج، أو يُفدّ إصلاح، ولكي نوضح مبلغ ما كان بالتنقية اللغوية في الأندلس من قصور
نعرض لفنيين انتشروا بالأندلس، ولم يهتم أحد من علمائها برصد ما بها من أخطاء في محاولة
للعلاج:

(١٢٧) اللسان (رج).

(١٢٨) لحن العوام ٨.

الفن الأول : (الموشحات):

وهي فن من فنون الشعر الجديدة استنبطه شعراء الأندلس وسُمِّوه بهذا الاسم؛ لما فيه من صنعة وتزيين وترصيع، فقد جاء في مقدمة ابن خلدون: «وأما أهل الأندلس فلما كثر الشعر في قطرهم، وتهدبت مناحيه وفنونه، وبلغ التتميق فيه الغاية استحدث المتأخرون منهم فناً منه سُمِّوه بالموشح، وينظمونه أسماطاً أسماطاً، وأغصاناً أغصاناً، يكترون منها ومن أعاريضها المختلفة، ويسمون المتعدد منها بيتاً واحداً، ويلتزمون قوافي تلك الأغصان وأوزانها متتالياً فيها بعد إلى آخر القطعة»^(١٢٩).

وربما كان الباعث على ظهور الموشحات ما تولد في النفوس من رقة وميل إلى الخلاعة والدعابة في الكلام، وشعور الناس من أدباء وشعراء بعجز الشعر الموروث في أوزانه عن احتفال عبث الشعراء بالشعر على حسب أهوائهم، فاخترعوا تلك الأوزان لتساعدهم على ما يريدون من الكلام في بحبوحة اللهو والطرب والرقص، وإنشاد الشعر بطريقة خفيفة على النفس، وأباحوا لأنفسهم التغيير في الوزن والقافية، فاخترعوا من الأوزان مالا قاعده له، ثم توسعوا في هذه الأوزان، واقتتوا فيها، وساعدتهم على ذلك تأثرهم بطرق مُنبئى الشعر الأسباني الأصل؛ إذ أثبت المؤرخون ما لجبايات الرواة والقاصين والمغنين المعروفين في غالبا (فرنسا الآن) بالجنكار في القرنين: السابع والثامن، وأناسيد التروبادور في القرن الحادي عشر من أثر بالغ على الشعر العربي في الأندلس عموماً، وعلى فن الموشحات خصوصاً، وكان الجنكار يجوبون البلاد رجالاً ونساء، يتغنَّون بأناشيدهم، ومنها ماهو حماسي ومنها ماهو غرامي، أو قصص نثرية، إلا أنها ليست شعراً صحيح الأوزان مطرد القوافي^(١٣٠).

ولا نعرف على وجه اليقين أول من اخترع هذا الفن بالأندلس؛ إذ تضاربت الروايات في ذلك؛ فمن كلام ابن خلدون^(١٣١) أن المخترع لها هو مُقَدِّم بن مصافر الغويري من شعراء الأمير عبد الله بن محمد المرواني، وأخذ ذلك عنه أبو عبد الله أحمد بن عبد ربه. غير أن موشحاتها لم تكن من القوة والذيق، فكسدت أمام موشحات المتأخرين، أما أبو الحسن علي بن بسام فيقول عن نشأة الموشح: «وأول من

(١٢٩) مقدمة ابن خلدون ٥٢٤. (١٣٠) مصادر الدراسات الأدبية ٣٣٩/١. (١٣١) المقدمة ٥٢٤.

وضع أوزان هذه الموشحات بأفئتنا، واخترع طريقتها - فيما بلغنى - محمد بن حمود
العمري الضرير، وكان يصنعها على أشطار الأشعار غير أن أكثرها على الأعاريض
المهملة غير المستعملة^(١٣٢).

واللهوى حين ينظر في الموشحات إنما يهيم منها أمران:

الأمر الأول: أنها ثورة متمردة في عالم الشعر، وخروج عما عرف العرب من أوزان
وقوافٍ، حتى ليتمكن القول بأنها كانت لحناً شعرياً لم يرد مثله عن العرب، ولم يجد من
يتصدى له، بل وجد من يقف إلى جانبه ويزيد من انتشاره من العلماء والحكام، حتى شرق
هذا الفن وغرب، ونال أهله من الحظوة والمكانة ما لم ينله شاعر محافظ على القديم،
ويكفى أن نسوق دليلاً على ذلك ما ذكره ابن خلدون من أن أبا بكر بن باجة حضر
مجلس مخدومه ابن تيفلويت - صاحب سرقسطة - فألقى على بعض قيناته موشحته:

جَرَّرَ الذَّيْلَ أَيْمًا جَرُّ وَصَلِ الشُّكْرَ مِنْكَ بِالشُّكْرِ

فطرب الممدوح لذلك، فلما ختمها بقوله:

عَقَدَ اللَّهُ رَايَةَ النَّصْرِ لِأَمِيرِ الْعِلَا أَيْ بَكْرِ

وطرق ذلك سمع ابن تيفلويت صاح: وَأَطْرَبَاهُ! وَشَقَّ نِيَابَهُ، وقال: ما أحسن
ما بدأت وختمت! وحلف بالأيمان المغلظة أن لا يمضى ابن باجة إلى داره إلا على
الذهب^(١٣٣).

والأمر الثاني: ما اشتملت عليه هذه الموشحات في بعض أجزائها من كلمات عامية
ملحونة أو أعجمية، فالمعروف أن الموشح يأنثف في الأكثر - كما ذكر ابن سناء الملك في
كتاب له سماه: (دار الطراز في صناعة الموشحات وأنواعها) - من ستة أفعال وخمسة
أبيات، ويقال له: التام، وفي الأقل من خمسة أفعال وخمسة أبيات، ويقال له: الأقرع.
ويدخل في موضوعنا نحن القفل الأخير - الذى يُسَمَّى (الخُرْجَة) - وهى عند
الوشَّاحين أهم جزء في الموشح، فمقامها عندهم مقام المطلع في القصيدة عند الشعراء،
وكانت الخرجات الأندلسية تختلف في لغتها عن سائر الموشحة، فالموشحة كالشعر تكتب
في لغة عربية فصيحة إلا الخرجة فكانت عامية ملحونة، وأحياناً أعجمية، وقد بدأ تسرب
العامية والأعجمية إلى خرجات الموشحات منذ القرن الثالث الهجرى، كما تشير إليه

(١٣٢) الزجل في الأندلس ٤.

(١٣٣) مقدمة ابن خلدون ٥٢٥.

عبارة ابن بسام الذي رأى أن أول من اخترع فن التوشيح محمد بن حمود العمري
الضرير وهو من أدباء القرن الثالث الهجري، ويقول ابن بسام عن طريقته في التوشيح:
إنه كان «يأخذ اللفظ العامي أو العجمي ويسميه المركز، ويضع عليه الموشحة، دون
تضمين فيها ولا أغصان»^(١٣٤).

أما ابن سناء الملك فقد جعل خروج (الخُرْجَة) عن الفصيح إلى العجمي والمملحون
شرطاً في استقامتها، وقبول الأذواق لها، فالشرط فيها: «أن تكون حجاجية من قبل
السخف، قُرْمانية من قبل اللحن، حارة محرقة، حادة مُنْضِجَة، من ألفاظ العامة، ولغات
الخاصة، فإن كانت معربة الألفاظ، منسوجة على منوال ما تقدم من الأبيات والأقوال
خرج الموشح عن أن يكون موشحاً»^(١٣٥).

وكلام ابن بسام السابق عن صناعة محمد بن حمود للموشح يرشدنا إلى السبب الذي
من أجله كانت الخرجة ملحونة؛ فقد كانت - في أغلب الظن - جزءاً من أغنية شعبية
تجري على السنة العامة من الأندلسيين المسلمين والروميين على السواء، وجريانها على
اللسان العامي يعني تخليها عن قياس العربية الفصحى، وجريانها على لسان غير العرب
يعني حشوها باللكنة الأعجمية.

وقد يحدث أن يعجب أحد الأدباء المتقنين بهذا الجزء الشعبي فينقله نصاً في موشحه
الفصيح، ولهذا تجافي عنه الإنكار، وأبدى الجميع له القبول والاستحسان.
وهذه بعض أمثلة للموشحات^(١٣٦) توضح ما قلناه:

١ - موشح لابن زهر، مطلعته:

مَنْ لِمَوْلَةٍ * مَنْ غِرَّة لَا يَفِيقُ * يَأْلُهُ سَكْرَانُ

يقول في خرجته:

نَعَمْ بِسَاقِهِ يَعِشْقُنِي * وَأَنَا عَشِيقُهُ * وَنَحْنُ صَبِيَّانُ
لَسْ بِسَاقِهِ نَدْرِي * دَعْ كُلَّ خَدْمَعٍ وَفَيْقُو * أَشْ يَكُونُ إِنْ كَانَ

(١٣٤) الزجل في الأندلس ٤.

(١٣٥) بلاغة العرب في الأندلس ٢٢٧.

(١٣٦) هذه الأمثلة من كتاب: الزجل في الأندلس، الصفحات ٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ١٠.

٢ - موشع لابن بقى مطلعه:

صيرتُ والصبرُ شيمة العاني * ولم أقل للمطيل هجراني * مُعَذِّبِي كَفَانِي
يقول في خرجته:

لا بدَّ يُحْضِرُ مِنْ حَيْثُ يَرَانِي * لَعَلَّهُ بِالسَّلَامِ يَدَانِي * مَا حَلَّ بِي كَفَانِي

٣ - موشع آخر مطلعه:

وَعَادَةٍ أَبْصَرْتُ حُسْنَ مَنْ أَهْوَى فَظَلْتُ مَنْشَدَهُ

خرجته قوله:

وَالنَّبِيُّ إِنْكَ مَلِيحٌ يَآذَا الْفُلَامِ وَشْ كَيْكُونُ لَوْ فُزْتُ بِكَ سَعْدُ
وَكَتَبْتُ عِنْدِي

٤ - وخرجة من موشع آخر:

دُرِي حُدَيْبِي وَقَدْ شَاعَ خَبْرِي * دُرِي وَقَدْ كَانَ * وَشْ عَلَى إِنْ كَانَ دُرِي

الفن الثاني: (الرَّجُلُ):

إن انتشار فن التوشيح بالأندلس، واستحسان الناس له، وإغداق الخلفاء على أهله - فضلاً عما به من المعاني المستحدثة، والأوزان المستخفة الباعثة على الغناء والترديد - كان سبباً في سريانه إلى العامة في محافلهم، وجريانه على الألسنة كلها. غير أن هذا الفن اتجه منذ أواخر القرن الرابع الهجري إلى التكلف والتعقيد والبعد عن السهولة التي كانت له إبان ظهوره والتي كانت فيه العامة من غير المثقفين، فأصبح ذا لغة مستعصية الفهم على العامة، وأسلوب فوق مداركها، وهنا وجد المتأدبون منهم داعياً إلى أن يتدعوا قناً كفن التوشيح، ولكن في لغة كلفة العامة، فتسجبت العامة من أهل الأمصار على منواله، ونظموا في طريقته بلغتهم المحضرية من غير أن يلتزموا فيها إعراباً، والتزموا النظم فيه على مناحيهم إلى هذا العهد، فجاءوا فيه بالغرائب، واتسع فيه للبلاغة بجال بحسب لغتهم المستعجمة^(١٣٧).

(١٣٧) مقدمة ابن خلدون ٥٣٦.

وقد بدأ فن الزجل ضعيفاً حيناً ثم شذ أواخر القرن الرابع، واستمر كذلك طوال القرن الخامس، فلم ينل التشجيع من العلماء والمثقفين، الذين كانوا يشبهون في حياتهم الأدبية بالعصور الأدبية للشعر العربي في بلاط العباسيين، فلم يكن للأزجال ولا لغيرها من الفنون الملحونة شأن عندهم. لكن هذا الموقف قد تغير حين أقبل القرن السادس بسيطرة حكام من المرابطين الذين لا يُتقنون العربية، ولا يكافئون من يتقنها. هنا وجد الزجل حظاً في الظهور والانتشار، ووجد أصحابه كل عون وتشجيع، وظهر في مقدمة هؤلاء ابن قزمان الذي يعدّه ابن خلدون أول من أبدع في الطريقة الزجلية. وإمام الزجالين على الإطلاق، وقد عاش متقللاً بين قرطبة وإشبيلية في القرن السادس الهجري، أي في القرن الذي عاش فيه ابن هشام اللخمي وابن السيد البطلبوسي، وقد ذاعت أزجاله في غير الأندلس، حتى كانت مرويّة في بغداد أكثر من روايتها بحواضر المغرب - على ما يقول ابن سعيد^(١٣٨).

وترجع شهرة أزجال ابن قزمان وذيوها، إلى ما تميزت به من البعد عن التكلف، والتخلي عن الإعراب، والقرب من العامة باستعمال ألفاظها وأساليبها وسائر ما لها من خيال وتشبيه، ولذا وجدناه يذكر لنفسه هذه الميزة، ويعيب من تقدمه من الزجالين، لمراعاهم الإعراب. وهو «أقبح ما يكون في الزجل، وأثقل من إقبال الأجل، كقول أحدهم - عفا الله عنه - : قد تكسر جناحك، وتبرّد مزاجك، فإن هذا المسكين قد كسر في هذا القول جناحه، وتبرّد في مزاجه، وكقول آخر في وصف سيل: طلع حتى لראس السرير، فمن فرغى لم أر كيف أسير، فهذا - وما أشبهه - أشبه الأشياء بلا شيء^(١٣٩)».

وعاصر ابن قزمان مجموعة من أدباء العامة والخاصة، نهضت بفن الزجل ورسمت له أصولاً ومناهج، منهم: أبو عمرو بن الزاهر وأبو الحسن المقرئ الداني وأبو بكر بن مرتين، وكان في عصرهم بشرق الأندلس محلف الأسود ثم جاء من بعدهم حليّة كان سابقها مدغيس الذي أتى بالعجائب في هذه الطريقة، ثم ابن جحدر الإشبيلي وتلميذه المعصم، ثم جاء من بعدهم أبو الحسن سهل بن مالك ثم الوزير أبو عبيد الله بن الخطيب إمام النظم والنثر في الملة الإسلامية غير مدافع، ومعاصره محمد بن عبد العظيم من أهل وادي آش^(١٤٠).

(١٣٨) مقدمة ابن خلدون ٥٣٦.

(١٣٩) الزجل في الأندلس ٥٣.

(١٤٠) انظر: مقدمة ابن خلدون (٥٣٦ - ٥٣٥).

وقد كان الزجل إبان ظهوره على غير أوزان الشعر العربي، غير أن العامة في الأندلس ما لبثت أن اتخذت من محور الشعر قوالب للفتهم العامة، وسمت ما نتج عن ذلك بالشعر الزجلى، وكان من المجيدين لهذه الطريقة الأديب أبو عبد الله الألوسى، وهذه بعض الأزجال الأندلسية نذكرها لتبين منها بعض جوانب لغة العامة:

١ - يقول ابن قزمان (مقدمة ابن خلدون ٥٣٢):

إذا شمر أكمأمو يرْمِيها ترى التور يرسق لذِيك الجِيها
ولس مُرادو أن يقع فيها إلا أن يُقبَل يُدَيِّدُ أُو

ويقول:

قامت الخادم أن تنظر من كان قلها قل جى براك إنسان

٢ - ويقول مدغيس (مقدمة ابن خلدون ٥٣٢):

والنبات يشرب ويسكر والغصون ترقص وتطرب
وتريد تجى إلينا ثم تتحى وتهرّب

٣ - ويقول أبو عبد الله بن الخطيب (مقدمة ابن خلدون ٥٣٣):

أبرز الأكواس وأملأ لي عجمد ما خلق المال إلا أن يُبدد

٤ - ويقول زجال مجهول (مقدمة ابن خلدون ٥٣٣):

لي دهر بشفق جفونك وسنين وانست لا شفقة ولا قلب يلين

٥ - ويقول أبو عبد الله الألوسى من قصيدة زجلية يمدح فيها السلطان ابن الأحمر

(مقدمة ابن خلدون ٥٣٤):

طلّ الصباح قم يا ندى نشربو ونضحكو من بعد ما نطربو
سبيكة الفجر أحلت شفقا في فيلق الليل وقوم قلبو
ترى غبارا خالصا أبيض نقى قصة هو لكن الشفق نقبو

٦ - ومن زجلية لمدغيس يمدح فيها ابن صناديد (الزجل في الأندلس ١٤٠):

المهدى حملنى مالا أحتمل تريد الحق لس لمن يهوى عقلى
لا ملبح إلا الذى نَحْشَقُ أنا ولا قائد إلا ذا المولى الأجل
أبو عبيد الله الذى أسل لجاه بن صناديد تبني واحتفل

وَلْ هِمَّةٌ قَدْ عُلَّتْ فَوْقَ الْهَمِّ فَهِيَ لَا يَرْضَى الثَّرِيًّا عَنْ تَعَلُّ
وَجْهَهُ الْبَدْرُ وَأَيَّامُ السَّرُورِ وَإِيَّاهُ الرِّزْقُ وَالسَّيْفُ الْأَجَلُ

ونحاول الآن أن نستنبط شيئاً من لغة العامة مما تقدم من أمثلة المخرجة في الموشحات وأمثلة الزجل السابقة، ومنها نتبين أن العامة:

* تتخلى عن الإعراب، وأن أدوات النصب والحزم لا تؤدي وظائفها في الكلام، غير أن هناك من العامة من خلط في زجله بين الفصحى والعامية (انظر المثال ٥ في الزجل)
* وتستعمل الفعل (كان) مقتصرة على الكاف وحدها، تدججها مع المضارع بعدها مثل: كَيُكُونُ، كَتَبْتُ عِنْدِي (انظر المثال ٣ في الموشحات) أى: كَانَ يَكُونُ، وَكَنتَ تَبِيتَ عِنْدِي.

* وتدخل الباء على المضارع مثل: يَعْشَقُ (الزجل: ٤) وهي باء زائدة يُشْتَمُّ منها رائحة الاستمرار.

* وتحذف أن المصدرية بعد أفعال الإرادة والقُدرة، مثل: وتريد تحي إلينا (الزجل: ٢) ولا بد نحضر (الموشح: ٢).

* وتتخلص من النطق بالهاء - ضميراً كانت أو غير ضمير، مع إطالة حركتها ضمة أو فتحة مثل: أَكْمَأُمُو (الزجل: ١) و: ذَهَبُو (الزجل: ٥، والزجل: ٦) وهي ظاهرة مطردة عندهم.

* وتشيع حركة المقطع الأول من الكلمة، فيتولد حرف مجانس، وهي ظاهرة مطردة أيضاً، أشار إليها الزبيدي، ومن أمثلتها هنا: الجِيْهَا - في: الجِيْهَة (الزجل: ١).

* وتستعمل المضارع بالنون إذا كان المتكلم مفرداً، مثل: يَعْشَقُ أَنَا (الزجل: ٦) أى: أَعْشَقُ.

* وتلحق المضارع للمتكلمين وأوَّاء في آخره مثل: يَشْرَبُو، وَيَضْحَكُو، وَيَنْظَرُو (الزجل: ٥).

* وتستعمل فعل الأمر للمذكر والمؤنث بصورة واحدة، هي صورة المذكر، مثل: قُلْ، أى قُلْ لَهْ - والمخاطب الخادم وهي ممتث - وكان الأصل: قُولِي لَهْ (الزجل: ٢).

* وتستعمل صيغاً وكلمات مستحدثة، ومنها: الأكواس - جمع: كأس (الزجل: ٣)، وذيلك، اسماً للإشارة (الزجل: ١) وجئ (الزجل: ٢) وإديه - في يديه (الزجل: ٦) ويؤيدأتو: تصغير يد (الزجل: ١).

* وتستعمل مختصرات لبعض الأدوات والكلمات، مثل: كس - في: ليس (الموشح: ١) و: أش - في: أى شيء (الموشح: ١، ٣، ٤) و: حذ - في: أحد (الموشح: ٢).

* وتحلّ ذاك الإشارية محلّ أى التى يتوصل بها لنداء ما فيه أل. محل: ياذا الغلام - في: ياأيها الغلام (الموشح: ٣).

ومن الظواهر اللغوية الأخرى المستنبطة من أزجال أندلسية لم تذكرها، والتى أشار إليها الدكتور الأهواى فى كتابه (الزجل فى الأندلس^(١٤١)).

أن (يا) تستعمل لغير النداء، فتكون ظرفاً للدلالة على الحال مثل: يا أنا تاييب، أى: أنا تائب فعلاً. وأن الحرف (قد) يدخل عندهم على الأسماء وعلى حروف الجر. وأن حرف الجر (فى) يكتفى أحياناً منه بحرف القاء الذى يتصل بالمجرور.

ومن ظواهر الفصحى التى احتفظت بها عامة الأندلس، نطقُ القاف كما هى دون إبدالها جيماً أو همزة، وحركة الفتح دون إمالة قبل الياء فى مثل: عين، وقبل باء المعنى الذى يجعله على صورة واحدة - هى الياء والنون فى جميع حالاته - كما احتفظت بصيغة (فعل) مبنياً للمجهول.

وجُملةُ نقول: لقد أصابت الموشحات والأزجالُ اللغةَ فى مقتل، ولم تكن جهود علماء اللحن كَفِيَّةً لهذا الانحراف المدمر، الذى لم يقتصر خطره على الأندلس وحدها، بل شَرَّقَ وغَرَّبَ، إذ تناسد الناسُ فى بلاد العراق أزجالَ ابن قزمان وغيره، كما انتقل فن التوشيح إلى بلاد المغرب على لسان رجل من أهل الأندلس نزل بفاس، يعرف بابن عُمر، فنسج المغربون على طرازه فناً خاصاً بهم سَمَوْهُ (عروض البلد) وسيأتى بيانه.

(ج) النجاح والإخفاق:

أما من الناحية العلمية فلَكَ أن تقول: إن هذه الجهود قد نجحت فى إثارة بعض

(١٤١) انظر: ٣ - ٤.

الأمر اللغوية، وتداولها بين أحكام العلماء، تخطيطاً وتصويماً، وأما من الناحية العملية فليس لك إلا أن تقول: إن هذه الجهود قد أخفقت في إلزام الناس استعمال الأساليب والألفاظ العربية الفصحى، سواء منها ما انتقده الزبيدي المتشدد، وما انتقده اللخمي الذي لم يخطئ العامة إلا حيث لم يَقم دليل من استعمال عربي، وقد قدمنا من قبل الدليل الكافي على الفصل الرابع الذي أصاب العربية من ظهور العامية في بعض أجزاء الموشح، ومن ظهور فن الرجل بكل انحرافاته اللغوية، ونضيف هنا أن اللحن لم يَجْر على السنة العامة ومن على شاكلتهم فقط، بل امتد خطره إلى أصحاب العربية أنفسهم، وهم المشتغلون بها دراسة وتعليماً، وذلك يدل على أنهم قد أخفقوا في تطويع ألسنتهم وإجرائها على وفق الأساليب العربية المأثورة، لافي التعامل مع العامة فقط، بل في مجالس العلم والتأديب، فقد ذكروا أن الشيخ أبا علي الشلوطين - على شهرته في علم النحو، وماله من النصائيف التي غربت وشرقت - كان لفظه في منتهى الركاسة واللحن؛ حتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلامه وهو يُقرئ درسه لضحك بعل فيه من شدة التحريف الذي في لسانه^(١٤٢).

واستمر الانحراف اللغوي في تزايد مستمر، حتى قضى على العربية السليمة قضاءً مُبرماً، بل كان من المؤسف حقاً أن يُقضى على العربية مطلقاً وتزول عن بلاد الأندلس بزوال الدولة العربية في أواخر القرن التاسع الهجري، ولقد كانت هناك عوامل في داخل هذه الجهود ومن خارجها أدت إلى إضعافها ثم إخماقها، وأهم هذه العوامل:

١ - أن الذين قاموا بها كانوا قلة، ولم تكن هناك هيئة أو مجمع علمي يجمعهم، ويوحد آراءهم، وينظم جهودهم.

٢ - وأنهم - على قلة عددهم - لم تتفق كلمتهم في أمر التخطيط والتصويب واختيار اللغة المنلى التي تلزم بها العامة، فما يلحنه الزبيدي يصوبه اللخمي؛ لوروده في لهجة أو في حديث أو بيت من الشعر، وهذا من شأنه أن يشجع على التهادي في الأخطاء، مادام المخطئ يجد من علماء التنقية من يبحث له عن لهجة مهجورة أو استعمال نادر.

٣ - وأن اثنين فقط من علماء التنقية مُختلفي النزعة في الصواب والمخطأ، لم يكن يوسعها أن يقوموا بأساليب العامة والخاصة في ذلك الإقليم الواسع، الذي يضم في داخله

(١٤٢) اللغة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها - جورج الكفوري (بيروت) ٧٥.

وحدات متباينة، لكل منها حياة مستقلة من الناحية الجغرافية والمناخية، فهناك وحدة على ساحل بحر الروم، وأخرى على ساحل المحيط، وثالثة تتوسطها، حتى ليحق القول بأنها كانت أندلسات متعددة مختلفاً بعضها عن بعض في كل شيء.

٤ - وأن قلة العدد مع اتساع الإقليم قد تصيب شيئاً من نجاح، لو كانت طباع الناس وألسنتهم وأحوالهم الاجتماعية واحدة أو متقاربة، أما وقد ضمت الأندلس طوائف شتى من السكان من غير العرب، حتى العرب أنفسهم الذين وفدوا إليها، كانوا من قبائل مختلفة الطبع واللسان، فقد كان من المتعسر أو المتعذر أن تنمر فيهم جهود التنقية ولو مع افتراض كثرة من قام بها.

٥ - ويأتي الضعف اللغوي لدى أهم طائفة في المجتمع من حيث التربية والتعليم، وهي طائفة المعلمين الذين يؤكل إليهم تربية الصغار، وتأديبهم وتلقينهم مبادئ اللغة، فقد كان كثير من هؤلاء لا يحسنون شيئاً مما هم بسبيل تعليمه، وكل ما كان عندهم حفظ بعض الألفاظ اللغوية، والقواعد النحوية، دون تطبيق لما يعلمون في أدائهم اللغوي، وبصور لنا أبو عامر بن شهيد المستوى الثقافي الضحل وسوء الفهم والاستنباط الذي كان يتمتع به بعض معلمى قرطبة في زمانه، فيقول: «وقوم من المعلمين بقرطبتنا ممن أقي على أجزاء من النحو، وحفظ كلمات من اللغة، يحنون على أكباد غليظة، وقلوب كفلوب البقران، ويرجعون إلى فطن حنة، وأذهان صديّة، سقطت إليهم كتب في البديع والنقد، فهموا منها ما يفهمه القرد البهائي من الرقص والإيقاع»^(١٤٣).

٦ - وكذلك اهتمام علماء اللغة بأمور لا صلة لها بالاستعمال اللغوي، كالتقديرات والتأويلات والتعليقات والتفريعات، إلى غير ذلك مما هو شكل جدلي لا غناء فيه أو في الكثير منه، وبدا هذا الاهتمام واضحاً منذ أوائل القرن الرابع الهجري، حين رحل محمد بن يحيى الجبائي إلى مصر، وتلمذ على نحوها النابيه أبي جعفر النحاس وأخذ عنه كتاب سيويه رواية، ثم عاد إلى قرطبة، يفرغ له، وشرحه لطلابه مستعيناً بما كان عنده من دراية بالفلسفة والمنطق والكلام، وفيه يقول الزبيدي: «لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير علم، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب

(١٤٣) الذخيرة لابن بسام، القسم الأول (الجلد الأول ٢٠٥).

المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام، ولا تصريح ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها، حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه، واستيفائه على حدوده^(١٤٤).

ويقول القفطي: «لما ورد محمد بن يحيى (على قرطبة) أخذ في التدقيق والاستنباط، والاعتراض والجواب، وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه، واعتمدوا مأسته من ذلك»^(١٤٥). وهؤلاء المعلمون الذين استفادوا منه واعتمدوا عليه قد دخلوا بالعربية في مهارات لفظية، وقارين غير عملية، وأمثلة افتراضية لم ينطق بها عربي، وبالفوا في كل ذلك، حتى لقد كان الأعلام الشنترقي - من علماء القرن الخامس - لا يكتفى في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم، بل كان يبحث عن علة ثانية، كان مولعاً بذلك، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل^(١٤٦).

وذلك كله بدد جهد هؤلاء العلماء في غير طائل، وضخم مسائل النحو بأمور لا تجدي في ضبط الألسنة ومنع اللحن، وهو ما دفع ابن مضاء - من علماء القرن السادس - أن يضع كتابه (الرد على النحاة) وقد هاجم فيه دراسة النحو على هذا الأساس، ودعا إلى تبسيط أمورهم وتخليصها من هذا الفضول، حتى لا يكون فيه عسر على المتعلمين وحتى تؤدي الثمرة المرجوة من دراسته.

٧ - وأخيراً تأتي الاضطرابات والفتن التي دبت بين العرب الفاتحين من ناحية، وبينهم وبين أهل البلاد من ناحية أخرى، فبين العرب كانت العصبية العربية أشد ما تكون، دب النزاع والحصام بينهم منذ حلت أقدامهم ببلاد الأسيان، ودارت رحى الحرب بين اليمنيين والمصريين وتنافسوا في الملك، حتى أدى ذلك إلى انقسام الإمارة قبيهم، وإدالتها بين الجنديين، لكل دولة سنة، وعمل حكام بني أمية على تأييد ملكهم، فاستعانوا ببعض القبائل على بعضها الآخر، واستمالوا اليمنيين الذين نصرروهم في موقعة مرج راهط، وقد دامت هذه الفتن طوال وجود الدولة الإسلامية في الأندلس، حتى ليتمكن القول بأنه لم تخل بقعة من يقاع الأندلس في أثناء الحكم العربي من دم مسفوح، واستمرت الفتن في إضعاف العرب والعربية حتى كان القرن الخامس الهجري، فزاد

(١٤٤) طبقات الزبيدي ٣٣٥.

(١٤٥) إنباء الرواة ٢٢٩/٣.

(١٤٦) الرد على النحاة لابن مضاء ١٦٠.

الضعف والاختلال، وانقسمت تلك الدولة الكبيرة إلى دُوِيَّلاتٍ صغيرة فيما سُمِّيَ بعهد ملوك الطوائف، ففي كل مدينة دولة تُنسبُ إلى كبيرها، فدولة للمعتمد بن عباد بإشبيلية، وأخرى لابن الأفطس ببليوثوس، وثالثة لذي النون بطليطلة، ورابعة لابن هود بسرقسطة، وكان أن طمع فيها أعداؤها، فدفع ملوكها إلى الاستغاثة بدولة المرابطين في المغرب، وبدخول البربر إليها أصبحت الأندلس ولاية إفريقية، وملك يوسف بن تاشفين تلك الديار، وأصبح هو وابنه من أكابر الملوك، واستمر الحال كذلك في نزاع واضطراب حتى سقطت الدولة العربية واستسلمت.

هذا عن النزاع بين العرب أنفسهم، أما ما كان بينهم وبين أهل البلاد فلم يكن أقلُّ شأنًا من سابقه، إذ كان أصحاب البلاد الأصليون لا يشعرون في قرارة نفوسهم باطمئنان كامل تجاه الحكام العرب، مع ما أبداه هؤلاء من عدالة، وحسن معاملة، بل كانوا يُحسُّون بغربة الحاكم عنهم دينًا ولسانًا، فكانوا ينتحبون الفرص للقيام بالثورات، ولم يكفِ يخلو يوم من الأيام التي خفقت فيها راية الإسلام هناك من حرب أو شجار بين المسلمين والمسيحيين واليهود، كما كانوا يتصيدون الأخطاء للولاة في الأقاليم وينشقون عليهم، ويصوِّر ذلك كله كلام للمعمرى في (نفع الطيب) حيث قال: «الأغلب عند الأندلسيين إقامة الحدود وإنكار التهاون بتعطيلها، وقيام العامة في ذلك، وإنكاره إن تهاون فيه أصحاب السلطان، وقد يلجَّ السلطان في ذلك ولا ينكره فيدخلون عليه قصره المشيد ولا يعمنون بخيله ورجله حتى يخرجوه من بلدهم، وهذا كثير في أخبارهم، وأما الرجم بالحجر للقضاة والولاة للأعمال إذا لم يعدلوا فكلُّ يوم^(١٤٧)».

(١٤٧) نفع الطيب ١٠٣/١ (بولاقي).

الفصل الثالث

في صقلية

أولاً

في لغة الصقليين

يرجع الاتصال العربي بجزيرة صقلية إلى القرن الأول الهجري، إذ أغار العرب^(١) عليها وعلى كثير من جزر البحر الأبيض المتوسط بضع مرات، وفي النصف الأول من القرن الثاني الهجري نزل بالجزيرة حبيب بن أبي عبيدة - حفيد عقبة بن نافع - مصطحباً ابنه عبد الرحمن وعددًا من جنوده معتزماً أن يفتحها، غير أن قيام ميسرة السقاء بثورة في إفريقية لم يمكنه من ذلك فاضطُرَّ إلى العودة للقضاء على الثورة، واستمرت محاولات الغزو سنة بعد أخرى، وكان منها تلك المحاولة التي قام بها أسد بن الفرات قائد الجيش العربي لعامل المأمون على تونس زيادة الله بن الأغلب، وقد أفلح بأسطوله من مدينة سوسة في سنة ٢١٢ هـ وتمكن من السيطرة على بعض الحصون ومن بينها حصن مازر، ثم كانت محاولة إبراهيم بن الأغلب الذي تمكن من الاستيلاء على معظم صقلية سنة ٢٨٩ هـ.

ومنذ ذلك الحين - القرن الثالث الهجري - نَمَّ للعرب فتح الجزيرة ثم مكثوا بها زهاء ثلاثة قرون، حتى ضعفت سطوتهم، فأغار عليهم النورمان وقَضَوْا على سلطانهم السياسي، الذي تبعه - بعد حين - القضاء على الثقافة العربية.

اهتم العرب منذ نزولهم بصقلية بأمرين اثنين هما: نشر الدين الإسلامي وتعليم اللغة العربية لأهل هذه البلاد، وقد أشار ابن حوقل - الذي عاش أواسط القرن الرابع الهجري - إلى هذا الاهتمام عندما زار (بَلَرَم) عاصمة صقلية، فوجد بها ما يزيد على مائتي مسجد، وهو عدد لم يَر مثله في بلد من البلدان الكبار، ولا سمع به إلا فيها يتذاكره أهل

(١) حضارة العرب - غوستاف لوبون: ٣٢٤.

قرطبة، كما لاحظ كثرة عدد المعلمين، حتى كان منهم في بلرم وحدها عدد لا يقل عن ثلاثمائة معلم، ووقف على مبلغ تقدير الناس لهم، مع ما لمسه ابن حوقل نفسه في هذه الطائفة من الضعف العقلي واللغوي، فهم يعتقدون أنهم أعيانهم ولبيائهم، وفقهاؤهم ومحصلوهم، وأرياب فتاويهم وعُدوهم، وبهم عندهم يقوم الحرام والحلال، وتنفذ الشهادات، وهم الأدباء والخطباء^(٢).

وتشجيعاً على نشر التعليم والاستكثار من عدد القائمين به، كانت الدولة العربية تُعفي المعلمين من الجهاد الذي استمر منذ فتحت صقلية، لما كان موقعها يشجع على غزوها، كما كانت تستقدم العلماء من مختلف الأقطار الإسلامية، ومن هؤلاء الذين وفدوا إليها، ودرسوا فيها وأفادوا^(٣) : موسى بن أصبع المرادي القرطبي الذي تنلمذ في العراق، وأفاد من لقائه بـ ابن قُرَيْدٍ ثم استوطن صقلية، وصاعد اللغوي الذي رحل من الأندلس لما ضاقت به الحال هناك، ومحمد بن البر التميمي شيخ ابن مكي الذي أسس مدرسة في (مازر) ثم انتقل إلى بلرم، كما تبع في العربية من أبناء صقلية عدد كثير منهم : جعفر بن محمد المعروف بابن القطاع، وابنه علي، وطاهر بن محمد الرقباني، وعلي بن حبيب، وعبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام، وابن مكي الذي اهتم بتتقية لغة عصره، وغير هؤلاء كثير، ذكرهم المنشرق الإيطالي ميخائيل أماري في (المكتبة العربية الصقلية)^(٤).

ولم يكن هذا الاهتمام بالعربية وأبنائها كفيلاً بإبعاد خطر الانحراف عنها، إذ قوبل هذا الاهتمام بما هو أقوى منه، من المصاهرة والاختلاط اليومي بين الفاتحين، الذين كان أكثرهم من البربر وأقلهم من العرب، وأهل الجزيرة من الروم وغيرهم ذور السنة شتّى، فكان اللحن على ألسنة المخالطين جميعاً، ولم يلبث أن امتد خطره إلى كتاب الله، وسنة رسوله، حتى كان المنحرفون المتدينون يتعففون عن رواية الحديث لئلا يقعوا في الخطأ، كما كان من المؤلف الذي لا يلتفت إلى خطره أحد من العامة أو الخاصة أن نجد خطيباً يلحن في خطبته، فلا يردعه أحد، أو يقوم من لسانه، ويذكر ابن حوقل أنه سمع أحد هؤلاء يلحن في خطبته فينصب ما لم يُسم فاعله، ويرفع منصوباً يظنه مفعولاً به، فكلم في أمره أحد الأدباء ممن يدعى الدراية بجميع الأحوال، وذكر له مواطن الخطأ فقال له الأديب : « كأنه والله يا سيدي كما تقول ، غير أننا نحن لا نأبئ لمثل هذا »^(٥)، كما ذكر أنه

(٢) دائرة معارف الشعب (ابن حوقل).

(٤) المكتبة العربية الصقلية، ابتداء من ص ١٢٤.

(٥) دائرة معارف الشعب (ابن حوقل).

(٣) العرب في صقلية : ١٠٨.

شهد خطيباً في (يلرم) يوم الجمعة، وسمعه يجزم الأسماء مع الصلة، ويحرّ الأفعال من أول خطبته إلى آخرها، ولم يكن في الناس من يعترض عليه، مع أنه خطبهم نحو حولين^(٦).

وبعد قرابة مائة عام من ابن حوقل - أي في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري - يصور لنا ابن مكي حال اللغة الصقلية في زمنه فيقول: «فتا اللحن وهجم الفساد على اللسان، ودخلت لغة العرب فلم تزل كل يوم تهدم أركانها وتموت فرسانها، حتى استبيح قريحها وهجن صميمها، وعفت آثارها، وطفت أنوارها، وتساوى الناس في الخطأ واللحن إلا قليلاً^(٧)». وأصبح أمر الصواب والخطأ يخضع للاتفاق والمصادفة، فكثير من الناس يخطئون، وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العامة يصيبون وهم لا يشعرون، وربما سخر المخطئ من المصيب، وعنده أنه ظفر بأوفر نصيب، حتى هذا القليل الذي استثناء ابن مكي لم يكن يجري لسانه بالصواب اللغوي إلا عند المباحنة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق، فأما عند المخاطبة والمعاورة فلا يستطيعون مخالفة ما تداوله الجمهور، واستعمله الجُم الغفير، حتى لقد وقف على كتاب بخط رجل من خاصة الناس وأفضلهم، فيه: «واجب أن تشهد لي في كذا وكذا - بالشين - يريد: تجتهد، وكتب إليه آخر من أهل العلم رقعة فيها: وقد عزمت على الإتيان إليك - بزيادة ياء^(٨)».

وإذا كان ظهور اللحن في صقلية - تم انتشاره على السنة الخاصة - خطراً على العربية، فقد كان أشد خطراً منه أن يُسمع اللحن فلا يُفطن له، ولا يُأبه إليه أحد، على ما ذكر ابن حوقل فيما سبق، وابن مكي الذي ذكر أن المخطئ ربما سخر من المصيب، وأن الناس إذا سمعوا الصواب أنكروه ونافروه، لطول ما ألفوا فقدّه وركبوا ضده^(٩).

ومع هذا التيار اللغوي الجارف على كل لسان بدت جهود تنقية لغوية في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، انفرد بها الإمام أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، الذي جمع كثيراً من أخطاء عصره وبلده مما سمعه من الناس على اختلاف طبقاتهم، ولم ينه المتقدمون على أكثره، وسجل هذه الأخطاء في كتاب سماه: (تنقيف اللسان وتلقيح الجنان)، والكتاب يقفنا على جوانب كثيرة من خصائص اللغة الصقلية ونعرض الآن بعض هذه الجوانب.

(٦) تنقيف اللسان ٤٢.

(٧) تنقيف اللسان ٤٢.

(٦) ابن حوقل ١٢٧/٦.

(٧) تنقيف اللسان ٤١.

ثانيًا من مظاهر الخطأ في لغة الصقليين* الجموع

جمع الثلاثي^(١٠):

جمعوا الثلاثي الموازن لـ «فعل» - بفتح فسكون، أو بفتحتين - مما هو معتل اللام غالبًا على (أَفْعَلَة) في القلة، فقالوا: أَفْرِيَة - في جمع فَرْد، وَأَقْفِيَة وَأَرْجِيَة وأَهْوِيَة - في جمع: قَفًا وَرَحًا وَهَوًى - كما جمعوا «فعل» - بفتح فسكون - على (فَعْلَان) بالكسر - جمع كثرة، فقالوا: جُذَيَان - في جمع جَذَى - وعلى (فَعَالَى) فقالوا: أَنَا فِي - في جمع أنف.

أما «فُعْلَة» - بالضم - فجمعوه مرة على (فَعَائِل) قالوا: رَقعة ورقائع، وأخرى على (فُعَل) - بكسر ففتح - قالوا: قُبَة وَقَيْب، وَجُبَة وَجَيْب، وربما كانوا ينطقون المفرد بالكسر - كما نطق نحن الآن - ثم أَجَرُوا الجمع على قياسه، أخطئوا في المفرد فأخطئوا في الجمع، وكثر هذا في المضعف، أما غير المضعف فجمعوه على (فِعَال) - بالكسر - فقالوا: لُقمة ولِقَام.

وأما فُعَل - بكسر فسكون، ياتى العين - فجمعوه على (فُعْلَة) - بفتحتين - دون إعلاله، قالوا: قَبِيلَة جمع فَيْل، تأثرت عندهم حركة الحرف الأول في الجمع بالثاني فتأبعتها - عكس الظاهرة عند الأندلسيين حيث حذفت حركة الياء - أما الصحيح فجمعوه على (فِعَال) - بالكسر - قالوا: بَيْنَ وَبَيْنَان.

غير الثلاثي:

جمعوا (فُعَال) على (فَوَاعِل) فقالوا: كُرَاع - بضم الكاف - وكُوَارِع، وربما حوّلوا

• إنما عبرنا بالخطأ - وإن كان بعض الوارد هنا صحيحا - جريًا على رأى ابن مكى، وسيأتى توضيح ذلك في بيان القياس.

(١٠) انظر أمثلة الجموع في: تنقيف اللسان ١٨٨ - ١٩٣.

المفرد إلى كارع، ثم جمعوا، فصار كشاهد وشواهد وجمعوا (فعليل) على أفعال، فقالوا: خبيث وأخبث، وجمعوه أيضا على (فعلل) فقالوا: ضعيف وضعفنى (٢٤٤)*.

التوهم:

توهموا الأفراد في بعض المجموع، ومن ذلك: طير وجنان وأرض بور - بالضم - والزناد ومُضْران، والسِرّ في هذا التوهم أنها جاءت على مثال المفرد، فَضَعُفُ شعورهم بدلالاتها الجمعية، حتى إنهم كسروا الميم من مصران لتكون على مثال: سرحان .

وكذلك بعض ما يدل على الجمع، توهموا له مفردًا، وإن لم يرد، قالوا: نُبِلَ وَنَبْلَةٌ، كما استعملوا الجمع دالًّا على المنى فقالوا: أَتَوَأَمُّ - في: تَوَأَمِنَ، كما استعملوه دالًّا على المفرد، فقالوا: أَعْنَانُ السماء، وَقَدَّرَ أبرام (١٠٥) وَأَتَيَاط قلبه (١٠٦).

جمع ما لا يجمع:

قالوا: خرجنا وَجُودَنَا - جمع وَحْدَه - وسافرنا في العواشر - يَعْنُونَ: عشر ذى الحجة.

صيغ غريبة للجمع، ومنها:

(فَعَال) - بالفتح - جمع فَعَلَةٍ، فقالوا: أَرَأَيْتَ جمع أَرَحَةٍ (١٠٣) كما قالوا: بيات وشيات وعِضَات - في جمع: ماء وشاة وعِصَّة (٥٣، ٥٤).

التذكير والتأنيث

علامة التأنيث:

جعلوها التاء، وورثوا غيرها إليها، فقالوا: الغُمُيْضَةُ - في الغُمُيْضَى - وهي لعبة للصبيان (٧٨) وامرأة جَيِّمَانَةٍ - في جَوَّعَى (٩٧) وَلَفْعَةٌ - في الْأَفْعَى (٩٩) وامرأة، نَافِيسَةٌ - في نَفْسَاء (١٧٢) وَزِمْنَكَةُ الطائر - في زِمَكَيَّ (١٧٣).

وترتب على ذلك أن سادت بينهم لهجة بنى أسد، فقالوا: سكرانة، وكسلانة، وغضبانة، وشبعانة، وريانة (١٠٢).

وربما ضعف عندهم دلالة الألف المقصورة على التأنيث، فأضافوا إليها التاء، كما

* الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات كتاب تنقيف اللسان.

قالوا: حَمَاءٌ - في حَمَى (١٠٣) ودُنْيَاءٌ عريضة (١٠٤) وطِيرٌ وأُنثَاءُ (١٠٤) وهم لا يفعلون ذلك إلا حال الإضافة أو النعت.

كما ألحقوا التاء بما يختص بال مؤنث، فقالوا: شارفة - للأنثى المسنة (١٠٣) وبما يستوى فيه النوعان عند إرادة التأنيث، فقالوا: عجوزة (١٠٢).
أما فيما يحتمل الوجهين، فقد حددت العامة موقفها باختيار أحدهما والاقتصار عليه، وقد عقد ابن مكى لذلك باب: ما يجوز تذكيره وتأنيثه وهم لا يعرفون غير أحدهما (١٨٠ - ١٨٢).

كما اضطرب أمرهم فذكروا بعض المؤنثات، إما بحذف التاء منه، فقالوا: فعلت البارح كذا (١١١) وإما بإجراء الصفة المذكرة عليه، كقولهم: مجاذى الأول، والعشر الأول، والعشر الأوسط (٢٧٠) كما عكسوا بتأنيث بعض المذكرات عند الاستعمال، في مثل: قلب ورأس وبطن وجوف... إلخ (١٦٤ - ١٧٦).

النسب

ينسبون إلى (دتيا) على توهم أنها دُنْيَاءٌ - ذات همزة أصلية - فيقولون: دُنْيَانِي (١٨٥) وهم في هذا كعامّة العراق زَمَنَ الحريري، وينسبون إلى محذوف اللام برد المحذوف مع زيادة ألف قبله، فيقولون: دماوى - في دم (١٨٥) ويحركون العين من فعل الساكنة عند النسب، فيقولون: بَدَرَى (١٨٥) وَتَحَوَّى (١٨٦) وَلَحِيَّ (١٨٦) وعنتره القَبِيئِي (١٨٧) بفتح العين في الجميع.

التصغير

يصغرون الثلاثي تصغير الرباعي الذي تالته حرف لين، فيقولون: مُهَيَّرٌ وَيُغَيَّلُ - بتشديد الياء - في تصغير: مُهَرٌ ويغل (١٨٣) وهذه قاعدة مطردة عندهم، وهم في هذا كعامّة العراق زمن البغدادي ولا يعودون إلى صحة التصغير فيه إلا عند تأنيثه، فيقولون: مُهَيَّرَةٌ، وَطُفَيْلَةٌ... إلخ، أما الثلاثي الذي تالته ياء فيقلبون الياء وأوًا عند التصغير يقولون: خُوَيْطٌ وَشُوَيْخٌ وَشُوَيْ... إلخ (١٨٤) وهم في هذا كعامّة العراق والأندلس.
أما الرباعي فيفتحون ياء التصغير فيه، فيقولون: كُبَيْرٌ وَصُغَيْرٌ (١٨٣) وأما الخماسي ذو اللين رابعًا فيصغرونه تصغير الرباعي، فيقولون: عُصْفَرٌ وَمُسَيَّرٌ - في: عُصْفُورٌ ومسمار (١٨٤) وفي المؤنث بغير علامة يلحقون التاء في المصغر مع مازاد على ثلاثة نحو:

عُجْبِيَّة - في: عجوز (١٨٤) ويمكن أن نقول: إن صيغة فُعِيل - بسكون الياء - مصغر
الثلاثي قد هُجِرَتْ في استعمالهم مع المؤنث بالتاء.

المشتقات

اسم الفاعل والمفعول:

وضعوا اسم المفعول في محل اسم الفاعل - كالعراقيين - فقالوا: طعام مُسْوَس
وَمُدَوَّد (٣٠) وعكسوا ذلك في قولهم: مُعْجِب بك (١٦٧) ورجل مُسِين (١٧٠)
كما استعملوا اسم المفعول من الثلاثي على توهم أنه رباعي في: مُهاب ومُعاب (١٦٧)
وَمُزاد ومُصان (١٦٨) وعكسوا ذلك في: مَرْدُوفَة ومَقْرُورَة (١٦٧) ومفسود ومصلوح
(١٦٨) كذلك استعملوا اسم الفاعل من الثلاثي على توهم أنه رباعي، فقالوا: مُعْزِم على
كذا (١٦٧) ومُرْتِج ومُخْبِر (١٦٨) ومُونِس (١٧١) وزاد المُحْكِي في حكايته (١٦٩).
وأثبتوا الياء في اسم الفاعل من الناقص غير الثلاثي مع تشديدها في قولهم: اللهم
اجعلنا من المتسِينَ في قلوب المؤدِّين (١٧٠).

والظواهر السابقة كلها واردة على لسان العراقيين والأندلسيين، وبما اختص به
الصقليون: الإتيان بصيغة (فَعَال) من أفعل للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل
(مُفْعِل) قالوا: نَشَاء - من أنشأ (١٦٧) ونَفَّاق - من أنفق (١٦٨) وطَرَّاز - من أطرز
(١٧٠) وربما قصدوا المبالغة، غير أنها من غير الثلاثي غير مقيسة.

اسم الآلة:

ضموا الميم من مِفْعَال فقالوا: مُفْتاح ومُصْبَاح - بضم الميم - (١٢٤) وهم في هذا
كالعراقيين في زمن البغدادى، كما ضموها من بفعل فقالوا: مُقَوِّد الدابة (٢٢٠)
كالأندلسيين.

الصفة المشبهة:

كثر عندهم تغليب وزن أَفْعَل، فقالوا: رجل أَشْبَط (١٠٧، ٢٢١) وأَجْعَد (١٠٧).

المصادر

مادل على جرفة جاء مصدره على فَعَالَة - بالفتح - نحو: قَبَالَة (١٢٨) وأهل
الفلاحة (١٣٧) وخياطة وقَصَّارة (٢٤٥).

وكسروا التاء من التفعّال أينما وقع من الكلام: كالتّسيار، والتّهيّام والتّرحال (١٣٦).
كما أنهم قد يضعون اسم الهيئة موضع اسم المرة في نحو: كذب كَذْبَةً واحدة (١٢٦).

الأفعال

توهوا بعض الأفعال المتعدية لازمة، فعَدَّوها بالهمزة، نحو: أحرمتك وأوهبتك (١٥٢).
وما جاء على صورة المبني للمجهول يجعلونه مبنيا للمعلوم، نحو: عَنَيْتُ بِحَاجَتِكَ (١٤٦) واستَهَرَّ (١٤٩).

كما عكسوا في نحو: صُنَّتْ أذناه (١٥٠) وشُلَّتْ يده (١٥١) وخُيِّفَ الشمس والقمر (١٥١) وكُلِّفَتْ بكذا (١٥١).

أما المضعف الثلاثي اللازم فجاءوا بمضارعه مضموم العين - وهو مكسورها - فقالوا: بَضَّتْ عينه تَبَضُّ (١٤٦) وجاءوا بالمتعدي منه مكسور العين في: يَرُّ والده يَبْرُهُ، ومَلَهُ يَمْلُهُ (١٤٩).

وكذلك فكّوا التضعيف بلا موجب له، قالوا: على الزوج أن يُدِيرَ على زوجته نفقتها (٢٦٩).

كما ابتدعوا صيغة جديدة للفعل هي (افْعَالٌ) - بتخفيف اللام - قالوا: اظْلَمَ الليلُ، وابْكَأَ الرجال (١٥٤) في: اظلم وبكم، وربما حولوا الفعل إلى: اظْلَمَ وابْكَأَ - بتشديد الميم فيهما - ثم أبدلوا أول المستدبين ألفا، وله نظير عندهم في: احْمَرَّ واصْفَرَّ، وامْلَسَ - بالتخفيف - بدلا من: احْمَرَّ واصْفَرَّ وامْلَسَ (٢٢١).

العدد

العدد من ثلاثة إلى تسعة، استعملته الخاصة بصورة واحدة مع النوعين - هي التذكير دأنا - كما استعملته مع جمع الكثرة - كالعراقيين زمن الحريري - فقالت: ثلاث شهور، وخمس شهور (٢٤٤) أما العامة فكانت أقرب إلى الصواب من الخاصة: إذ إنها قالت: خمسة أشهر وتسعة أشهر، ويبدو أن العامة كان لها نطق خاص في ذلك غير ما نعرف: إذ لم يجعله ابن مكى صوابا، وإنما جعله أقرب إلى الصواب (٢٤٥) أما العدد المركب (أحد عشر) فقد اتفقت العامة والخاصة على حذف الهمزة من أوله مع تسكين العين، لكن العامة كسرت الحاء، فقالت: جَدَّ عَشْرًا، والخاصة فتحتها، فقالت: حَدَّ عَشْرًا (٢٣٩).

الهمز

خَفَّقُوا أحيانًا، فقالوا: تار - قى: تَار (٤٩) وَجُونَة - قى: جُونَة (٧٥) كما أبدلوا وَاوًا، قى نحو: واكَلْتُ ووَاسَيْت... إلخ، أو ياءً، قى: مَلَيْتُ الإِنَاءَ، وَهَدَيْتُ من قَلَقَى، وَقَرَيْتُ الكتاب... إلخ (٧٦ - ٧٧) وقد يبدلونها إلى ما هو من مخرجها نحو: فقع عينه - قى: فقأ (٧٤) أو إلى ما هو أبعد من مخرجها، نحو: مطايب الطعام - قى أطايبه: (٧٤) وجميع هذه الظواهر كانت للمعاقين والأندلسيين.

أما ما اخْتُصَّ به أهل صقلية فهو التخلص من الهمزة عند دخول أداة التعريف بعد طرح حركتها على اللام، قالوا: لَفَقَة - قى الْأَفْعَى (٩٩) وَلِكَاف - قى الْإِكَاف (٢٢٤) وهذه ظاهرة تشبه ما كان عند الأندلسيين زمن اللخمي، إذ قالوا: لَجْدَرٌ وَلِبَار - قى الْأَجْدَرُ وَالْأَبَار، وإن ذكر هذا أنه من إبدال الهمزة لاما، أما ابن مكى فقد ذكر أنه تخلص من الهمز عند التعريف.

تطور الدلالة

تطورت دلالة بعض الكلمات، فخصّصت بعد تعميم، وقد عقد لذلك بابًا سباه: باب ما جاء لتينين أو لأشياء فقصوره على واحد (٢٠٨ - ٢١٤) كالصقر والرُّجْحَان وأَرْجُوان وضَقْلَبَى.

أو عُمِّمت بعد تخصيص، وعقد له بابًا سباه: باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره (٢١٥ - ٢١٧) كاللبن والنبأ والهوى وأمّهات وفلان وفلانة.

أو غيّرت الدلالة أصلًا، وأكثر ما كان ذلك عند وجود صلة بين المعنيين، وعقد له بابًا سباه: باب ما وضعوه غير موضعه (١٩٧ - ٢٠٧) كالعُزْرُ للثَّيْس، وتقريص العجيين أى: بسطه باليد، والعرصة - بناء قائم كالسارية.... إلخ.

الإمالة

قالوا: حُمَيْض - قى: حُمَاض، وخَبَّيز - قى: خُبَّازَى، وقد كانوا كأهل غرناطة الذين

يقلبون ألفات المد إلى إمالة رقيقة تكاد تكون ياء، وقد قال عنهم ابن الخطيب في (الإحاطة): «وألستهم فصيحة يتخللها إعراب كثير، وتغلب عليهم الإمالة»^(١١).

الإبدال اللغوي

وأكثره ما كان بين الذال والدال - حتى لقد ذكر له زهاء خمسين كلمة - وما كان بين الظاء والضاء، ويقول عنه ابن مكي: «هذا رسم قد طمس، وأثر قد درس من أفاظ جميع الناس - خاصيتهم وعامتهم - حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد، ولا يميزها من ظاء»^(١١).

الإشباع

أشبعوا حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة، فنشأ حرف مد - وهم كالأندلسيين في ذلك - قالوا: طيحال ولوبان وقاقول وخاروف (١٠٥) وعربي قوح (١٠٧) وقالوا: غرغار وبرواق (١٠٥).

التشديد

شددوا الحرف الثاني مما حذف ثالثه، فقالوا: لثة ودم - بالتشديد - (١٦٠ - ١٦٢) كما شددوا الياء من (أئي) المفسرة والندائية (١٦٣) وكذلك الياء في المشتقات المختومة بالياء والتاء نحو: أرض ندية ومسترخية ومستوية إلخ - بتشديد الياء - (١٦٣) وكذلك في المصادر المختومة بها، نحو: طماعية وكرامية إلخ - بتشديد الياء (١٦٤).

الزيادة

زادوا الكاف في قولهم: خرجت من عنده يوم كذا، فلما كان كالفد أثبتته، ومنهم من يقول: لكالفد، قال ابن مكي: وأقربهم إلى الصواب من يقول: من الفد (١٠٨).

(١١) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٥/١.

(٣)

مقياس التخطئة عند ابن مكي

إن حرص ابن مكي على أن تنتشر مأخذة اللغوية بين الناس جميعاً في صقلية، دفعه إلى أن يُضمّن كتابه أبواباً مستطرفة، وتُنفّس مستملحة حتى ينشط إلى قراءته العالم والجاهل، ويشترك في مطالعته الحالى والعاطل، وهو أمر لم نألفه في غير كتابه مِن ألف قبله في مجال التنقية اللغوية، ويفسر ذلك اختياره لاسم الكتاب، فهو لم يجعله لحن العامة أو أوهامها، وإنما جعله موافقاً للغاية منه، تثقيفاً للسان، وتلقيحاً للجنان.

ولم يفعل ابن مكي ما فعله بعض العلماء الذين اشتغلوا بالتنقية، من الإقبال على المؤلفات قبله والأخذ عنها، دون تمييز لما هو في عصره وبلده من غيره؛ إذ أهل البلدان مختلفون في أغاليطهم، فربما يصيب هؤلاء فيها يغلط فيه أولئك، وربما يصيب أولئك فيها يغلط فيه هؤلاء، وربما اتفقوا في الغلط^(١٢)، وإذن فلم يكن من الصواب عنده أن يذكر لأهل صقلية أخطاء تختص بأهل المشرق أو بأهل الأندلس، إذ لا حاجة بهم إلى ذلك وإذا قرأه من لا يعرفه ولا يستعمله لم ينتفع به كبير منفعة، أو كان معرفة ما يستعمله ويغلط فيه أولى به، وأعود بالفائدة عليه، يقول: «فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من أقواهم، مما لا يجوز في لسان العرب أو مما غيره أفصح منه، وهم لا يعرفون سواء^(١٣)».

وإذا كان ابن مكي نبّه على بعض الأخطاء التي تقع من أهل المشرق، أو من أهل الأندلس، دون أن يجري منها شيء على اللسان الصقلّي، فإننا نجد في كتابه كثيراً من الأخطاء التي اتفق فيها الصقليون وغيرهم، وقد أشار إلى ذلك في عبارته السابقة بقوله: «وربما اتفقوا في الغلط» ونسوق لذلك بعض الأمثلة:

• مما اتفق فيه الصقليون والمشرقيون:

قولهم: في رجل شقاق (ابن السكيت ٣٦٨ وابن مكي ٧٨) وطير وأنشأته (ابن

(١٢) تثقيف اللسان ٤٣.

(١٣) السابق ٤٤ - ٤٥.

السكيت ٢٩٧ وابن مكى ١٠٤) وَوُشْكُ أَنْ يَكُونَ كَذَا (ابن السكيت ٣٠٧ وابن مكى ١٤٨) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَانَ كَذَا وَكَذَا (ابن السكيت ٣٠٥ وابن مكى ١٦٤) وَمَقَصٌّ وَجَلَمَ وَزَوَّجَ (ابن قتيبة ٣٢٤ وابن مكى ٢٠٤).

• وما اتفق فيه الصقليون والأندلسيون:

قَرْفَاء - فى: قَرْفَة، وَرْدَاء - فى: وَرْدَة (المؤنث الورد من الخيل) حُلْبَاء - فى: حُلْبَة (ابن مكى ٢٧٨ والزبيدي ٢٨٦، ٣٠٠، ٢٦٧) مَيْنَة - فى: مَيْنَاء (ابن مكى ٢٧٩ والزبيدي ١٨) سُودَانَات - جمع سوداء (ابن مكى ١٩٧ والزبيدي ٢٧٧) مُوسٌ - فى: مُوسَى الحديد (ابن مكى ١١٠ والزبيدي ٧٨) دَوَامَة - بالضم - فى: دَوَامَة - بالفتح - (ابن مكى ١٣٠ والزبيدي ٢٧٢) ذِبَانَة وَصِشْبَانَة (ابن مكى ١٩٤ والزبيدي ١٩، ٣١) أُبَيْعَ الثَّوبِ وَأُقِيمَ عَلَى الرَّجُلِ (ابن مكى ١٥٢ - ١٥٤ والزبيدي ٢٠٤).

وقبل أن نعرض لمقاييس النسخة عند ابن مكى نشير إلى أنه يمتاز بما يأتى:

١ - أنه اهتم بالفرقة بين الأخطاء التى تصدر عن الخاصة، والتى تصدر عن العامة، وقد عقد لذلك باب: (ما خالفت العامة فيه الخاصة، وجميعهم على غلط^(١٤)) فالعامة تقول: اسْفَرَجَل - بهمزة وصل - والخاصة تقول: سَفَرَجَل - بضم الجيم - والعامة تقول للسكر: طَبَرَز والخاصة: طَبَرَزَد، والصواب: طَبَرَزَن، أو طَبَرَزَل، وتقول العامة: حَلَقَة الباب - بالكسر مع سكون اللام - والخاصة بفتح الحاء واللام، وتقول العامة: مَشُوم وتجمعها على: مَشُومِينَ، أما الخاصة فتقول: مَيْشُوم، وتجمعها على: مَيَاتِيم، والصواب: مَشُوم ومَشَائِيم.

٢ - وأنه لم يكن متعسفًا مع العامة، فيخطئهم وإن أصابوا، بل إنه ليرى أن العامة فى استعمالها قد تكون جارية على أفصح اللغتين، أو يكون لاستعمالها وجه جائز، وإنكار الجائز غلط، وربما وصل الأمر إلى حد أن تكون العامة على الصواب، والخاصة على الخطأ.

فمما جرت فيه العامة على الأفصح: فتح السين والشين من: السَّم والشَّهَد، وكسر الميم مع تشديد هاء فى: جَمُص، إذ لم يرد بفتح الميم عن أحد من أهل اللغة، إلا عن

(١٤) تنقيف اللسان (٢٢٨ - ٢٤٠).

ابن الأعرابي وجده، فإنه حكاه ولم يعرفها^(١٥).

ومما كان له وجه جائز ولا تُخطأ فيه العامة، قولهم: مَيِّدة - في: المائدة، فهو معروف مسموع، حكاه أبو عمر الجرمي وابن الأنباري، بل زعم الليث أن بعض العرب يكسر في الحلقى وغيره، وكذلك فتح عين الثلاثي مما وسطه حرف حلق^(١٦).
ومما أخطأت فيه الخاصة دون العامة، قولهم في جمع الفقير: فقراء - بفتح الفاء - والعامة تضمها، وإن كانت تقصر على طبعها، وكذلك: ضَعَاء - جمع: ضعيف، تفتح الخاصة الضاد مع المد، وتقصر العامة فتقول: ضَعْفَى - على (فَعْلَى) فيكون أشبه، لأن فَعْلَى أصل في جمع فَعِيل إذا كان بمعنى مفعول - كجريح وجرحى - فهي أقرب إلى الصواب^(١٧).

٣ - ويمتاز ابن مكى كذلك بأنه اهتم بتمييز الأخطاء لدى طوائف الخاصة، بعضها عن بعض، وهو أمر لم نعرفه لأحد قبله، فهناك أخطاء يُقرأ القرآن (٢٤٧ - ٢٥٠) تتعلق بإظهار التنوين وإخفائه، وتشديد بعض الحروف، والوقف، والحذف، إلى غير ذلك، مما يعرف باللحن الخفي الذي يُخل إخلالاً يختص بمعرفة علماء القراءة وأئمة الأداء، الذين تلقوا من أفسواء العلماء، وضبطوه من ألسان أهل الأداء^(١٨). والذي لا يدخل في مجال اللحن اللغوي بالمعنى الذي نبحثه.

وهناك أخطاء لأهل الحديث (٢٥١ - ٢٦٠) كالنصحيح، وتسكين المتحرك، وتحريك الساكن، وتخفيف الهمزة، والمد، والقصر، والخطأ في ضبط أسماء الكتب والمحدثين والرواة.
وهناك أخطاء لأهل الوثائق (٢٦٨ - ٢٧٠) كالخلط في بعض المصطلحات الفقهية، وفي ألفاظ واردة في كتب الفقه وكلام الفقهاء.

وهناك أخطاء لأهل الوثائق (٢٦٨ - ٢٧٠) وهم كتاب العقود ووثائق الزواج والبيع والإجارة، وغيرها من العقود التي تسجل المعاملات بين الناس.

وهناك أخطاء لأهل الطب (٢٧١ - ٢٧٣) تضم طائفة من المصطلحات في أسماء

(١٥) انظر أمثلة أخرى في باب: ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحها ٢٤١.

(١٦) انظر أمثلة أخرى في باب: ما نكره الخاصة على العامة وليس يترك (٢٣٧ - ٢٣٧).

(١٧) انظر أمثلة أخرى في باب: ما العامة فيه على الصواب والخاصة على الخطأ (٢٤٢ - ٢٤٦).

(١٨) كشف اصطلاحات الفنون ١٣٠٨.

العقاقير والأمراض ومنها تسمية الطبيب (المتطبيب).

وهناك أخطاء لأهل السماع (٢٧٤ - ٢٨١) ويعني بهم أهل الغناء، وهي أخطاء تتعلق بتغيير بعض كلمات الأبيات التي يُتغنّى بها، أو تغيير ضبطها، وقد ذكر أنهم كانوا يقولون: اللُّقَاع - في: الإيقاع.

٤ - ويمتاز ابن مكي كذلك بأنه وجد من أساتذته من يقرء على ما جمع - تصويماً أو تخطئة - ذلك هو الإمام أبو بكر محمد بن علي بن الحسن بن البر التميمي، وقد عرض عليه ابن مكي كتابه ليرى رأيه، فأنكر أقله، وارتضى أكثره، يقول: «فأثبت جميع ما ارتضاه، ومحو ما أنكره وأباه، لِأَزُولَ عن مواقف الاستهداف، وأريح نفسي من عهدة التغليب»^(١٩).

أما مقياس الصواب والخطأ عند ابن مكي فنوضحه فيما يلي:

(أ) الاستشهاد:

تضمن كتاب التتقيف كثيراً من أشعار المُحدِّثين الذين لا يحتج بهم كثير من العلماء، ومنهم بشار بن بُرْدٍ والكُميت وذو الرمة وأبو تمام وكُشاجم والمنتبي وابن المعتز، ولا يعني ذلك أنه ممن يرى الاحتجاج بأشعارهم، خلافاً لما ارتأه باحث معاصر؛ إذ قال عن بعض من سبق ذكرهم (بشار والمنتبي وأبي تمام وابن المعتز وعبد الصمد بن المعذل): «وهو يخص هؤلاء بالثقة ويُوسع دائرة استشاده بضمهم إلى الشعراء الذين يحتج بشعرهم»^(٢٠) ونوضح ما ذهبنا إليه ببيان المواطن التي سقت فيها أشعارهم:

أما بشار فقد جاء له بيتان: الأول لبيان أنهم يغيرون بعض كلماته (١٠٠) والثاني لبيان أن العامة تخطئ في قولها: ما ألقاه إلا في الفُرط - بضم ففتح - والصواب الفُرط - بفتح فسكون - كما جاء في بيت بشار (١١٦).

وأما الكُميت، فقد سبق بيته في باب: حروف تتقارب ألفاظها وتختلف معانيها، للفرقة في المعنى بين الابتهار والابتيار (٣١٨).

وأما ذو الرمة فقد جاء له بسبعة أبيات، واحد منها لبيان أنهم يصحفونه (٢٧٥) والستة الباقية لبيان المعاني (٥١ - ٥٦ - ٦٩ - ٣١٩ - ٣٢٤ - ٣٢٦).

(١٩) تتقيف اللسان ٤٧:

(٢٠) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ١٤٣.

وأما أبو تمام فقد ساق له ابن مكي ثلاثة أبيات: أحدها لبيان أنهم يحرّفون شعره (١٢٦) والثاني لبيان التفرقة في المعنى (٢٣١) والثالث لبيان أنه قد غلط (٥٤).

وأما كُشاجم فقد ساق له بيتاً واحداً في مقام استملاح معنى، لا استشهاد.

والمتنبى جىء له بسبعة أبيات، ثلاثة منها لبيان أنهم يصحّفونها (٦٦ - ١٤٤ - ١٦٤) واثنان لبيان المعنى (٥٤ - ٦٨) وواحد تقوية لدليل (٢٤٣) والآخر إصلاح خطأ وقع في قراءة ابن جني لبيت من شعره (٢٧٨).

وأما ابن المعتز فقد ورد له بيت واحد لتقوية دليل (٢٤٤).

وأما البحرى فقد ورد له بيتان (٢٧٧ - ٢٨٠) لبيان أنهم يصحّفونها.

وأما عبد الصمد بن المعتز فلم نعر له على شعر في الكتاب.

ومن هذا العرض يتبين أن مساق هذه الأشعار كان، إما لبيان ما قد يقع فيها من تصحيف، أو لاستملاح ما فيها من معنى، أو للتفرقة بين المعاني، وهذا يؤيد ما نذهب إليه من أن ابن مكي كان على غرار من سبقه في عدم الاستشهاد بالمُحدّثين في ألفاظ اللغة وتراكيبها، ونقوى ذلك بما جاء في الكتاب من تغليطه لبعض هؤلاء المحدثين كأبي تمام الذي يوافق على تغليطه في قوله:

إِخْدَى بَنِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنْهٍ - بَيْنَ الْكُتَيْبِ الْفَرْدِ وَالْأَمْوِ (٥٤)

لأنه قال (منه) بالهاء - وصوابها بالياء - وابن العلاف الذي قال:

تَلْفَعُ عَنَا الْأَدَى وَتَنْصَرْنَا - بِالْقَيْبِ مِنْ خُنْفَسٍ وَمِنْ جُرْدٍ (٦١)

قال: جُرْد - بالدال - وصوابها بالذال - فأما في شعر قديم وكلام فصيح فلم يسمع بالدال.

وناقى إلى موقفه من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فتراه يحتج بها في مقام الرد على الخاصة التي أنكرت على العامة حذف الهمزة من (القرآن) وجعلته من ألفاظ النساء، ولا وجه للإنكار، إذ قرأ به الأئمة، قال أبو بكر بن مجاهد: «كان أبو عمرو بن العلاء لا يهمل (القرآن) وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير^(٢١)» ويحتج لجواز (الخطأ) - بالمد - في: الخطأ، بقراءة الحسن. ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾^(٢٢) بالمد - كما يحتاج لكسر العامة الحاء من (الحج) بأنه قرئ في القرآن بالفتح والكسر^(٢٣)، جاء في الجامع لأحكام القرآن: «قرأ جمهور الناس: الحج - بفتح الحاء - وقرأ ابن أبي

(٢٢) تنقيح اللسان ٢٢٣

(٢١) تنقيح اللسان ٢٢٨، والرواية من اللسان (قرأ).

إسحاق في كل القرآن بكسرها^(٢٣)». وأخيراً يحتج لقول العامة هو (مَرَكُوس) من ركس - بغير ألف - بقراءة أبيّ أو قراءة عيد الله: ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾^(٢٤).

ولكننا مع هذا نجده لا يأخذ بقراءة من قرأ: ﴿مِنْ كُلِّ فَرْجٍ عَمِيْقٍ﴾ - بالغين المعجمة^(٢٥) - وكأنه لا يأخذ بقراءة ورش: ﴿لَا يُؤْخِذُكُمْ اللَّهُ﴾ - بالواو - إذ خطأ: وَأَخَذْتُ فَلَانًا وواكلته^(٢٦)، كذلك هو حين يخطئ: (أرجع) - في: رجع، كأنه يَرُدُّ القراءة القرآنية التي حكاه أبو زيد عن الضبيّين، وهي: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ - بضم الياء في: يرجع^(٢٧).

وهذا الاضطراب الذي رأيناه في الاحتجاج بالقراءات القرآنية يضارعه الاضطراب في الاحتجاج بالحديث الشريف: فهو يحتج به في باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامة أفصحها، تقول العامة: السُّمُّ والشَّهْد - بفتح السين والنين - وتقولها الخاصة المتفصّحة بالضم، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الطَّعَامِ - وَرَوَى فِي الشَّرَابِ - فَامْضَوْهُ؛ فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ سَمٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ، وَإِنَّهُ يَقْدَمُ السُّمُّ وَيُؤَخَّرُ الشِّفَاءُ» - والرواية بفتح السين^(٢٨) - ولا يحتج به حين يخطئ قولهم: رجل هَيُوبٌ (٢٠١) للذي يهابه الناس؛ إذ قد ورد في حديث عبيد بن عمير: «الْإِيمَانُ هَيُوبٌ» أي يهاب أهله - فعول بمعنى مفعول - فالناس يهابون أهل الإيمان، لأنهم يهابون الله ويخافونه^(٢٩). وكذلك حين يخطئ قولهم: مَا نَالَ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا (٢٢٢) وقد ورد في حديث أبي بكر: «قَدْ نَالَ الرَّجُلُ» أي حان ودنا، وفي حديث الحسن: «مَا نَالَ لَمْ أَنْ يَفْقَهُوا» أي لم يَقْرُبْ ولم يَدْنُ^(٣٠). وحكم باللحن على قولهم: الْيَوْمَ قُرْ (١٢٤) بضم القاف - على المصدرية - مع أنه جاء في حديث أم زرع: «لَا حَرَ وَلَا قَرَّ» - القَرُّ: البرد - أرادت أنه لا نُوحَرُّ ولاذو بُرْدٍ^(٣١). وهو قد جعل ما وقع في الموطأ من لفظ أبي إدريس الخولاني: «فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ هَجَرْتُ» وما وقع في البخاري من كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه في حديث هجرته مع النبي ﷺ من قوله: «أَسْرَيْنَا لَيْلَتَنَا مِنَ الْغَدِ حَقَّ قَامِ قَائِمِ الظُّهَيْرَةِ» جعل - من الغد - أقرب إلى الصواب وليس صواباً، أما الصواب فهو: (فَلَمَّا كَانَ غَدٌ - أَوْ الْغَدُ)^(٣٢) وهو بهذا لا يرى في الحديث حجة لقوية.

(٢٨) اللسان (عيب).
(٢٩) اللسان (نيل).
(٣٠) اللسان (قرر).
(٣١) تنقيف اللسان ١٠٨، ١٠٩.

(٢٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٨/١٢.
(٢٤) تنقيف اللسان ٢٣٥.
(٢٥) السابق ٧٤ والقراءة في المدخل لابن هشام ورقة ١٨.
(٢٦) تنقيف اللسان ٢٤١.
(٢٧) اللسان (رجع).

(ب) اللغات :

صرح ابن مكي بأنه لا يأخذ باللغات الضعيفة - كالتشديد في : دم وأب وأخ، وكفتح اللام عند النسب إلى لغة - وإنما يأخذ بالأفصح والأكثر. شأن كثير غيره من علماء التنقية. ومن اللغات التي ردها : اللغة اليمنية في : كلوة - بدل : كُلية (٩٧) ولغة هذيل وبني ضبة في : أرجعته بالألف (اللسان رجع) ولغة من يقول : قرئت - في : قرأت - وهي التي حكاها أبو زيد عن بعض العرب (٧٦) ولغة بني أسد في تأنيث فعلان بالنساء، كسكرانة وعطشانة (١٠٢) ويجعل تخفيف الهمزة لحنًا، كما في : تار - مخفف تار - مع أنها لغة أهل الحجاز (٤٩).

ولقد كاد يستقر في نفوسنا ما قرره ابن مكي من أنه يأخذ بالأفصح والأكثر، لولا ما وقعنا عليه من أمثلة ذلك الباب الذي عاب فيه الخاصة على تخطئهم للعامة في أمثلة لا يجوز أن يلحنوا فيها، فوجدنا اضطرارًا واضحًا في مقياسه بالنسبة للأخذ باللغات، فقد تقدم رده اللغات الضعيفة والردية والمذمومة، لكنه في هذا الباب يأخذ بها، ومن ذلك أنه أجاز للعامة أن تقول : مَيْدَة - في : مائدة (٢٢٧) وعَيْشَة - في : عائشة (٢٣٢)؛ إذ الأولى مسموعة حكاها أبو عمر الجرمي وابن الأنباري، والثانية لغة لبعض بني تميم، ويعترف ابن مكي بأنها ضعيفة. ومن ذلك اعتداده بغير الأفصح في كسر الدال من : الدجاج (٢٢٨) وَصَوْرٌ بكسر الصاد - جمع : صورة (٢٢٩) والفِئَل والكثرة - بالكسر فيها (٢٢٨ - ٢٣٠) وَلَحَى - بالضم - جمع : لَحْيَة بالكسر (٢٣١) وَيَمْسُ وَيَشْمُ - بضم العين (٢٣٢) وَفِصُّ الخاتم - بكسر الفاء - (٢٣٦) وَأَخَذَرْتُ السفينة، وأشغلتك عنك - بالهمز فيها - (٢٣٧ - ٢٤٧).

وتقدم أنه لا يأخذ بلغة أهل اليمن، ولكنه في هذا الباب يأخذ بها، لما أجاز أن يقال : أترنج - في : أترج (٢٣٣) والمعروف أن أهل اليمن يبدلون أول المشددين نونًا. وتقدم أنه لا يأخذ بلغة هذيل. ولكنه هنا يأخذ بها وبلغة تقيف في إبدال الخاء من (حَقَى) عينًا، وهو ما يعرف بالفَحْفَحَة، تقول : سَرَتْ عَنِّي دخلت المدينة (٢٣٠).

ومن اللغات التي اعتدّاها أيضًا في مقام الرد على الخاصة : لغة بني تميم في كسر الفاء من فَعِيل - حلقى العين، وفي إبدال لام لَعْل نونًا. ولغة بعض بني تميم وأسد في فتح الهمزة من إِمَّا التفصيلية. وكذلك لغة بعض بني تميم وبني عامر الذين يلزمون جمع المذكر السالم الياء وَيَجْرُونَ الإعراب على النون، بالتثوين وعدمه؛ ذلك لأنه لم يجعل من اللحن قولهم : سنيي أكثر من سنيك - بإثبات النون (٢٣٦) وذكر أمثلة من الشعر.

(ج) السماع والقياس :

والسماع هو الغالب على مقياس ابن مكى، وهو فى تقبده به قد يُلغى ما يقتضيه القياس أحياناً: فقد أنكر القياس - بالضم - (١٢٤) مع أنه دام يصيب الدابة، وقياس الأدواء أن يأتى مصدرها على فعال - بالضم، ومثله ما أنكره من قولهم: بالدابة عُنار - بالضم - (١٣٢) مع أنه دام كذلك.

كذلك هو يُضَحَّى بالقياس إذا عارض السماع، إذ رفض أن يصغر (ضَحَّى) على ضَحِيَّة - بالناء - (١٨٤) مع أنه القياس، واختار ما رآه أبو حاتم (ضَحَّى) حتى لا يختلط بتصغير ضَحْوَة.

وفى سبيل السماع كذلك قد ينكر الاستعمال العامى، وإن أمكن له وجه من التأويل - الذى يعترف هو به فى بعض المواطن - فهو لم يَرَّ للعامة وجهها فى استعمالها بعض الكلمات مذكورة مرة ومؤنثة أخرى مع صحة التأويل، إذ أنكر أن يؤنث البيت (١٧٥) مع أنه ممكن على التأويل بالدار، وأنكر أن يؤنث السكين (١٧٤) مع أنه ممكن على التأويل بالمُدَّة، واعترف ابن مكى بصحة مثل هذا التأويل فى باب: (ما يجوز تذكيره وتأنينه وهم لا يعرفون فيه غير أحدهما - ١٨٠) وذكر فيه: الأضحى (١٨٠) وقال: «من ذكر ذهب إلى اليوم، ومن أنث ذهب إلى الذبيحة».

ومن الأمور اللغوية التى جعل سبيلها السماع وحده ما يأتى:

١ - القلب المكائى: ففى جمع صاع قالت العامة: أَصْعُ (١٨٩) وذلك عنده خطأ، صوابه أَصُوع، مع أن استعمال العامة مقلوب عنه، وقد حكى ابن سيده: أَدُرُّ - فى جمع دار (اللسان دور) كما أنكر قولهم: مَقْرَطٌ فلان - أى قرمط (١٩٦).

٢ - الوصف بالمصدر: إذ لحن قولهم: زجل عيٌّ - بكسر العين - (١٢٣) وجعل صوابه الفتح، ويوم قرٌّ - بضم القاف - (١٢٤) وصوابه الفتح، وهما مصدران فلا يوصف بهما؛ إذ لم يرد.

٣ - الإبدال اللغوى، فقد أجاز للعامة أن تقول: قام فَمَ قعد - فى معنى: ثم قعد (٢٣٠) فأبدلوا بين الفاء والناء، وهو وارد عن العرب غير منكر، غير أنه توقف عند حده ولم يُجزَّ القياس عليه، فلحن الإبدال فى: أَقْرَمَ - أى أثْرَمَ، لمن سقطت تَبِيَّتُهُ - (٨١) والإبدال واحد، والظاهرة لها أمثلة كثيرة واردة، منها الحُثالة والحُفالة وتلغ رأسه وفلغ، والنوم والفوم، واللثام واللفام^(٣٢).

(٣٢) المزمهر ١/٤٦٥.

وأجاز للعامة أن تقول: دهن زَنْخ (٢٣٣) إذ قد رُوي: زَنْخ وَسَنْخ وَصَنْخ، ولكنه توقف عند ذلك، فأنكر الإبدال نفسه في باب التبديل: ما قالوه بالزاي وهو بالسين وما قالوه بالسين وهو بالصاد (٨٥).

وكذلك نقول: إن ابن مكي بنى مقياسه في التخطئة والتصويب على السماع، لولا أننا رأيناه يخرج على مقياسه هذا، عندما انتصف للعامة من الخاصة فيما أنكرته عليها، فينزح إلى إجازة كلام العامة وإن لم يُسمع عن العرب، بقيسه على ما سمع، ومن ذلك:

١ - أنه أجاز أن تكسر الفاء من فعيل فيما عينه حرف حلق، نحو: شعير ورغيف... الخ. واستند إلى أن هذه لغة بني تميم، مع أنها ليست أفصح اللغتين، بل يوسع ابن مكي من ظاهرة القياس هنا، فيحكى عن الليث قوله: «إن من العرب قومًا يقولونه في كل ما كان على فعيل - بالكسر - وإن لم يكن فيه حرف حلق، نحو: كثير وجليل وكريم» (٢٢٧).

٢ - وأنه أجاز في فَعَل - بفتح فسكون - أن تفتح عينه ما دامت حلقية، كاللحم والبحر والبغل والنحل والنخل وما أشبهه (٢٣٠) وهو هذا آخذ برأى الكوفيين، أما أهل البصرة فلا يفتحون إلا ما كان مسموعًا.

٣ - وأجاز كذلك في الأفعال الثلاثية على فَعَل - بكسر العين - أن تتبعها كسر الفاء ما دامت حلقية، فيقال: يتهدت عليه بكذا، وليبت - بكسر الأول فيها (٢٢٧). وقد يبدو من الأمور السابقة اتجاؤه إلى الأخذ برأى الكوفيين؛ توسعة على العامة، لكن هذا يعارضه أمثلة أخرى بدا فيها بصري النزعة: كتلحينه فتح الغين من شغب (١١٤) لأنه مصدر مسموع سكون عينه فقط، مع أنه أجاز قبل الفتح في كل ما هو حلقى، وتلحينه أن تقلب ألياء من: عين وشيء وأوا عند التصغير، والمعروف أن ذلك رأى للكوفيين.

وبعد: فلا ضير علينا إذ نقول: إن ابن مكي كان مضطرب المقياس في الاحتجاج بالقرارات القرآنية، وبالحديث الشريف، وفي الاعتداد باللغات العربية، وفي السماع والقياس، ثم في الأخذ بالمذهب البصري أو الركون إلى المذهب الكوفي، ونحن نعرف أن أستاذه ابن البر التميمي قد أطلع على كتابه هذا، وأنكر عليه أشياء حذفها ابن مكي، ونعجب لعدم ملاحظة هذا الأستاذ - وهو لغوي كبير - ذلك الاضطراب الذي وقع فيه تلميذه، ففتح ثغرة لابن هشام اللخمي، ينتقده منها ويرد عليه.

(٤)

جهود ابن مكى فى الميزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه:

دارت المواد التى أخذها ابن مكى على أهل بلده بين أمور ثلاثة:

الأمر الأول:

ما أصاب فى عدّه غلطاً، وكان أكثر ما جاء به إذ لم نجد لغويًا يرى صوابه، متشددًا ذلك اللغوى مع العامة أو متساهلاً، ونضرب لذلك بعض الأمثلة:

فى الجمع: أمّهات كتب النحو واللغة التى بين أيدينا لا تميز أن تأتى فعلة - بفتحتين - جمعاً ليفعل^(٣٣) - بكسر فسكون - حتى يجوز ما لحته ابن مكى من جمع ديك وفيل على: ذئكة وفيلة - بفتحتين - ولا تميز هذه الكتب أيضاً أن تجمع فعلة - بضم فسكون - على فعال - بكسر الفاء - حتى يجوز ما لحته من جمع لُقعة على: لِقام، ولم نجد من يميز أن يجمع فعيل على أفعال الذى هو مختص بجمع الثلاثى: حتى يجوز ما لحته من جمع غبيت على أخبات.

مدّة التأنيث: لا تميز هذه الكتب^(٣٤) تحويل الألف المقصورة أو المحدودة إلى التاء، حتى يجوز ما لحته ابن مكى من قولهم: لُقعة - فى: الأفعى، وزئمنكة الطائر - فى: زيمكنى الطائر، وامرأة نافسة - فى: نَفَساء، ولم نجد من يميز الجمع بين علامتى تأنيث: حتى يجوز قولهم: دُنْيَاة عريضة، وطير وأنثاته.

وفى النسب^(٣٥) إلى محذوف اللام: لا تميز الرد مع زيادة ألفه فلا يقال: دَمَاوَى - فى:

(٣٣) انظر على سبيل المثال: مع الهوامع ١٧٧/٢، ١٧٨، ابن يعيش ٥٤/٥، شرح الشافعية ١٠٤، الصبان على الأشموى ١٣٢/٤.

(٣٤) انظر على سبيل المثال: مع الهوامع ١٦٩/٢، ابن يعيش ٩٦/٥، الصبان ٩٤/٤ وما بعدها.

(٣٥) انظر على سبيل المثال: مع الهوامع ١٩٦/٢، ابن يعيش ٣/٦، الصبان على الأشموى ١٩٣/٤، شرح الشافعية ٨٢.

النسب إلى دم، ولا تحريك العين من فَعَلَ - بفتح الفاء - عند النسب، حتى يصح قولهم: بَدَرِي بفتح الدال - في: يَدْر، وعنترة العَبَسِي - بفتح الباء.

وفي التصغير^(٣٦): لا نجد من يصغر الثلاثي تصغير الرباعي، فيقول: مُهَرَّ وَبُغْل - بتشديد الباء - في: مُهَرَّ وَبُغْل، ولا نجد من يضيف التاء إلى المصغر في المؤنث الخالي منها الزائد على ثلاثة، حتى يصح قولهم: عُجْبَزَة - في: عجوز، ولا نجد من يجهز فتح ياء التصغير في نحو: كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ.

وفي اسم الآلة^(٣٧): لم يجهزوا ضم الميم من مَفْعَالٍ أو مَفْعَلٍ، حتى يصح قولهم: مُفْتَبَحٌ وَمُضْبَاحٌ وَمُقَوْدُ الدابة - بضم الميم.

كذلك في المصادر^(٣٨): لا يسوغ عند العلماء فتح الفاء من فَعَالَةٍ الدالة على حرفة؛ حتى تصح تلك الظاهرة التي انفرد بها خاصة أهل صقلية، والتي أطردت عندهم، كقولهم: قَبَالَة وَخِيَاطَة وَقَصَارَة - بفتح الفاء في الجميع - وكذلك ما أطرد عندهم من كسر التاء من التفعال - أيها وقع في الكلام - كالنسيار والتهيام، لا نجد من يجهزه، إلا فيها ورد من حرفين هما: تَلْقَاءٌ وَتَبْيَانٌ - ومنهم من يجعل تلقاء اسماً لا مصدرًا - وزاد بعضهم ثالثاً هو تَمَالٍ، مصدر مثلث - بالتضعيف - وزاد ابن خالويه رابعاً - هو: تَلْفَاقٌ^(٣٩).

وفي الأفعال: لم يرد عن العرب - ولم نجد من العلماء - من يجهز تلك الصيغة الجديدة التي ابتدعها الصقليون، وهي صيغة أفعال - بهمزة وصل مع تخفيف اللام - كقولهم: ابْكَاكُم الرجل واطْلَام الليل، كذلك لم يجهز أحد فك التضعيف بلا موجب؛ حتى يصح قول أهل الوثائق منهم: على الزوج أن يَدْرَزَ على زوجته نفقتها.

وقُلْ مثل هذا في التعبيرات الغريبة التي أتوا بها، كتعبير عامتهم: فلما كان كَالْعَدِ - أو لَكَالْعَدِ - أَتَيْتُهُ - في معنى: فلما كان غَدٌ أو الْغَدُ - كتعبير أهل الوثائق الذي جمعوا فيه بين العَمَى واللحن - على ما يقول ابن مكى^(٤٠) - وهو قولهم: أَقَرَّتْ فلانة

(٣٦) انظر على سبيل المثال: مع المراجع ١٨٥/٢، ابن يعيش ١١٥/٥، ١١٦، شرح الشافعية ٤٧، الصبان على الأشموق ١٥٥/٤.

(٣٧) انظر على سبيل المثال: مع المراجع ١٦٨/٢، ابن يعيش ١١١/٦، شرح الشافعية ٤٦.

(٣٨) انظر على سبيل المثال: مع المراجع ١٦٧/٢، شرح الشافعية ٣٩.

(٣٩) ليس في كلام العرب ٥٩، وانظر شرح الشافعية ٤٢.

(٤٠) تنقيح اللسان ٢٦٨.

امرأة - كَانَ - فَلَانِ الْمُتَوَقَّى عنها. أما العِي: فلأن بقولهم: المتوقَّى عنها، يُعلم أن الزوجية قد انقطعت بينها بالوفاة وأنها الآن ليست في عصمتها، وإنما كانت زَوْجَةً في حياته، فلا معنى لزيادة كان، وأما اللحن فلأنهم حالوا به (كان) بين المضاف والمضاف إليه، وإنما تدخل كان في مثل هذه المواضع في ضرورة الشعر لإقامة الوزن.

الأمر الثاني:

ما أخطأ في عدّه صواباً، فأنكر على الخاصة إنكارهم استعماله، وقد عثرنا على مادة واحدة لذلك، هي إجازته أن يقال: رَجُلٌ رِدَائِيٌّ - بياءين - في النسب إلى: رداء، كما يقال: رِدَائِيٌّ - بالهمز - فالوجهان جائزان، والهمز أحسن (تتقيف اللسان ٢٢٣).

ونحن نعرف أن همزة (رداء) مبدلة من أصل، وما كان هذا شأنه فعند النسب يجوز فيه وجهان: الإبقاء على الهمز - وهو أَوْلَى - والقلب وأوَّاء، لا ياء - كما أجازته ابن مكى - ذلك أن همزة الممدود تعامل في النسب معاملةً في التثنية القياسية، والمبدلة من أصل يجوز فيها الوجهان السابقان عند التثنية، قالوا: وقد ورد كِسَائِيَان - بالياء - وهي تثنية شاذة فلا يقاس عليها النسب، فيقال: كِسَائِيٌّ^(٤١) - بياءين.

الأمر الثالث:

ما كان مثار خلاف بين العلماء تصويماً وتخطئة، ورَجَّح ما حكم به ابن مكى، لكونه المشهور، أو الأقصح المختار، أو اللغة العالية، وهو كثير مما أتى به من مواد، ومن ذلك: أنه لحن أن يقال: نعق الغراب - بالمهملة - في: نفق - المعجمة، وقال ابن هشام اللخمي: «قد جاء في كلامهم: نعق الغراب ونفق، فلا معنى لإنكاره على العامة، ولكن نفق - بالعين معجمة - أحسن، وكذا حكى صاحب العين^(٤٢)» وجاء في اللسان (نفق): «قال الأزهري نعق الغراب ونفق - بالعين والعين جميعاً - قال: والنقاة من الأئمة يقولون: كلام العرب نفق الغراب - بالعين - ونفق الراعي بالشاء - بالعين المهملة - ولا يقال في الغراب نفق، قال: وهذا هو الصحيح».

ومنه: ما لحنه من قولهم: رجل فاطر - في: مُفَطَّر، فقد أجازته اللخمي، مستنداً إلى

(٤١) انظر: الصيان على الأسماء ١٨٨/٤، ومع الهوامع ١٩٤/٢، وكتاب سيبويه ٢٤٩/٣.

(٤٢) المدخل إلى تقويم اللسان: ورقة ١٨.

رواية حكاه ابن سيده في المحكم، من أنه جاء: أفطر وفطر - رباعياً وتلاتياً - وأفطر أفصح.

ومنه: ما لحته من استعمالهم السُّكِين مؤنثاً وهو مذكر، فعند ابن الحاجب أن السكِين تذكر وتؤنث^(٤٣)، وفي إصلاح المنطق: «وهو السكِين قال الشاعر:

(فَذَلِكَ سِكِينٌ عَلَى الْخَلْقِ حَاقِقٌ)

قال الكسائي والفراء: وقد يؤنث^(٤٤) وفي اللسان (سكن): «والسكِين: المذبة، تذكر وتؤنث». وفيه: «قال ابن الأعرابي: لم أسمع تأنيث السكِين، وقال ثعلب: قد سمعته الفراء، قال الجوهري: والغالب عليه التذكير، قال ابن بري: قال أبو حاتم: البيت الذي فيه: (يسكِين النصاب)، هذا البيت لا تعرفه أصحابنا».

ومن ذلك نفهم التسوية بين التذكير والتأنيث عند ابن الحاجب، وترجيح التذكير عند ابن السكيت والكسائي والفراء، لقولهم: (وقد يؤنث)، وتلحين التأنيث أصلاً عند ابن الأعرابي، والظن في البيت المروي فيه التأنيث عند أبي حاتم وكأنه عنده مذكر فقط.

ومثل هذا حكمه على استعمال (السراويل) مذكراً - بالتخطئة، ففي القاموس (سرول): «فارسية معربة وقد تذكر»، وفي اللسان (سرول): «والسراويل فارسي معرب، يذكر ويؤنث، ولم يعرف الأصمعي فيها إلا التأنيث»، وعند ابن الحاجب أن السراويل لا تستعمل إلا مؤنثة^(٤٥)، ومنه يتبين موافقة ابن مكى للأصمعي وابن الحاجب.

كذلك ما لحته من استعمال أفعل في فعل، حين قالوا: أحرمتك الشيء وأغاظني فَعَلْكَ، فهي لغة ليست بالعالية أو بالفاتية - على ما جاء في اللسان (حرم - غيظ).

وقد لحن الأصمعي أن يقال: مُعَوِّج - كَمُكْرَم - بالتشديد، إلا لَعَوِدَ أو شيء يُرَكَّبُ فيه العاج، أما ما هو بمعنى الميل فلا يقال فيه إلا مُعَوِّج - من أَعْوَجَ الخُمَاسِي كَاخْمَرٌ - لكن ابن مكى أجاز الاستعمال الأول بمعنى الميل أيضاً، على أن يكون من: عَوَّجْتُ الشيء تعويجاً، ضد قَوْمْتَهُ، يقول ابن مكى: «وقد أجازته أكثر العلماء»^(٤٦).

(٤٣) انظر قصيدة ابن الحاجب في المذكر والمؤنث.

(٤٤) (٤٥) قصيدة ابن الحاجب في المذكر والمؤنث.

(٤٦) تنقيح اللسان ٢٣٤.

(٤٤) إصلاح المنطق ٣٥٩.

وأيد رأيه بالشعر، وفي رأينا أن ابن مكي ذو رأى راجح هنا، غير أن هناك فرقاً بين الاستعمالين، فالاستعمال (مُعَوَّج) من أَعْوَجَ، لما انحني من ذاته، والاستعمال الآخر (مُعَوَّج) من عَوَّجَ، لما كان يفعل فاعل، وكلا الاستعمالين يفيد الميل.

ومنه: ما لحنه من إتيانهم بعائد الموصول اسماً ظاهراً، في قولهم: والله الذي لا إله إلا الله، فقد جاءت له أمثلة قليلة لا تُسَوِّغُ إباحته للعمامة، ففي الصبان عند قول ابن مالك: (وكلها يلزم بعده صلة... على ضمير لائق مشتملة) جاء: «وهذا الضمير هو العائد على اسم الموصول، وربما خلفه اسم ظاهر، كقوله: (سعاد التي أضناك حب سعاد) وقوله: (وأنت الذي في رحمة الله أطمع) وهو شاذ فلا يقاس عليه»^(٤٧). وفي الجمع: «يعني عن الضمير العائد اسم ظاهر، حكى: أبو سعيد الذي رويت عن الخنزي، أي عنه، وقال: وأنت الذي... قال الفارسي: ومن الناس من لا يميز هذا»^(٤٨) وقد وصف ابن هشام ذلك في المغني بأنه قبل باب الشعر^(٤٩).

الأمر الرابع:

ما كان مثار خلاف بين العلماء - تحطئة وتصويباً - وَرَجَّحَ ما حكم به غير ابن مكي، ومن ذلك: أنه في باب (ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر) أجاز أن تجمع فَعْلَةٌ - بفتح فسكون - جمع مؤنث سالماً على فَعَلَاتٍ - يسكون العين - ككُتِرَاتٍ وقُمَحَاتٍ وطُعْنَاتٍ، وشبه ذلك مما هو جمع فَعْلَةٌ، إلا أن الفتح أعرف وأشهر، واستشهد بما أنشد الفراء: (فتستريح النفس من زفرائها).

ونحن نراه هنا يأخذ بما عده العلماء ضرورة شعرية أو شاذاً، فيجعله يائماً يقيس عليه، إذ قال بعد ذكر الأمثلة: «أو شبه ذلك مما هو جمع فَعْلَةٌ»^(٥٠)، والذي ذكره ابن مالك واختاره الجمهور هو الإتيان في مثل ذلك مما توفرت فيه شروط خمسة هي: سلامة العين وسكونها والثلاثية والاسمية والتأنيث، يقول الأشموني معلقاً على كلام ابن مالك:

والسالم العين الثلاثي اسماً أتيل إتيان عَيْنٍ فاءه بما شكيل
إن ساكن العين مؤنثاً بدا مخنثاً بالتاء أو مجرّداً

«أفهم كلامه أن نحو دَعْدٌ وجَفْنَةٌ لا يجوز تسكينه مطلقاً، واستثنى من ذلك في

(٤٩) معنى اليب ١٠٩/٢، ١٢٧.

(٥٠) تنقيح اللسان ٢٣٥.

(٤٧) الصبان على الأشموني ١٦٢/١.

(٤٨) مع الهوامع ٨٧/١.

التسهيل معتل اللام كظييات، وشبه الصفة - نحو: أهل وأهلأت - فجوز فيها التسكين اختياراً^(٥١).

وفي الهمع: «إن كانت الفاء مفتوحة لا يبد من فتح العين في الجمع إلا في ثلاث: معتل اللام - نحو ظبية - فيجوز: ظبيات - بالسكون - في لغة حكاها ابن جني، والمشهور الفتح، وشبه الصفة كأهل وأهلأت والفتح أكثر، والضرورة كقوله: (وَحَمَلَتْ زُفْرَاتِ الضَّحَى) وهو من أسهل الضرورات^(٥٢)».

ويقوى ما نراه من أن مذهب ابن مكى غير راجح أنه هو نفسه قد حكم باللحن على كل هذا في موضع آخر من كتابه، حين أنكر على الفقهاء أن يجمعوا: حَزْرَة على: حَزْرَات - بالإسكان - قال: «والصواب حَزْرَات بالاتباع^(٥٣)».

كذلك في الباب نفسه أجاز أن يقال: غَيْشَة - في: عائشة، وقد أنكر ابن السكيت جوازها في الإصلاح، غير أن ابن مكى استشهد على جوازها ببيت أنشده ابن دريد لرجل من بني تميم - يخاطب عمر بن عبد الله بن معمر، وهو:

أَنْبَذَ بِرَمْلَةٍ نَبَذَ الْجَوْرِبِ الْخَلْقِ وَعِشْ بِغَيْشَةٍ غَيْشَا غَيْرِ ذِي رَنْقٍ
لكن الأرجح رأى ابن السكيت في الإنكار، وما استشهد به ابن مكى مُحَرَّفٌ عن بيت ذكره الأغاني سالماً، وهو:

أَنْعَمَ بِمَائِشٍ غَيْشَا غَيْرِ ذِي رَنْقٍ وَأَنْبَذَ بِرَمْلَةٍ نَبَذَ الْجَوْرِبِ الْخَلْقِ^(٥٤)
وعند ابن مكى أيضاً أن للعامة أن تستعمل: (القِم) مشدد الميم؛ لأنه جائز وارد، إذ أنشد ابن السكيت: (يأليتها خرجت من فم)، غير أن الفراء^(٥٥) يقصر التشديد على الضرورة الشعرية، أما ابن سيده فقد ذكر أن التشديد في هذا الرجز ليس بلفظة في هذه الكلمة، ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشددة الميم تصريقاً، فلم نسمعهم قبالوا: أفهام ولا تَقَمَّتْ ولا رجل أقم ولا شيئاً من هذا النحو، فدل اجتماعهم على تصرف الكلمة بالفاء والواو والهاء، على أن التشديد في قم لا أصل له في نفس المثال إنما هو عارض لحق الكلمة، ذلك أنهم نقلوا الميم في الوقف، قال ابن جني: فهذا حكم تشديد الميم عتدى، وهو أقوى من أن تجعل الكلمة من ذوات التضعيف، بمنزلة هم وحَم، ويدلُّك على ضعف

(٥١) الصبان على الأنشورى ١١٧/٤. (٥٢) تنقيف اللسان ٢٦٤.

(٥٣) مع الهوامع ٢٤/١. (٥٤) الأغاني للأصفهاني ١٨٦/١١ (ط دار الكتب).

(٥٥) اللسان (قوه - قسم)، وانظر: خزائن الأدب: الشاهد ٣٣٦ - ح ٤٩٣/٤.

ابن مكى هنا أنه هو نفسه لحن التشديد فيما مائل القم مما حذف لامه، نحو: أب وأخ (١٦٦) فإن احتج بالسماع، فقد سمع فيما لحن أيضًا.

ويمكن أن نقول على وجه الإجمال: إن ابن مكى قد ضعف رأيه عندما كان يتصدى للرد على الخاصة، فينصيد للغة العامة الرديئة أو المذمومة أو الضعيف من الآراء.

(ب) النجاح والإخفاق:

لقد نالت مأخذ ابن مكى اللغوية على العامة والخاصة حظها من الذبوع والانتشار، فشرّق الكتاب الذى ضمها وغرّب، وأقاد منه كثير من العلماء، نذكر منهم^(٥٦) ابن دحية (أبو على عمر بن الحسن المتوفى سنة ٦٢٣ هـ) الذى نقل عنه فى (المطرب) تصويبه لاسم قبيلة (بلغواط) ويحيى النووى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ الذى نقل فى كتابه (تهذيب الأسماء واللغات) ما ذكره ابن مكى من اللغات فى اسم إبراهيم، وابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ الذى نقل عنه ضبط اسم ابن المقفع - بكسر الفاء - لأن أباه كان يعمل البقّاع ويبعها، وأحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ الذى نقل عنه تصحيح لفظ (كاغظ) الذى تقوله العامة: (كاغد) فى فوائده على الإبدال لأبى الطيب اللغوى، وصلاح الدين الصفوى المتوفى سنة ٧٤٦ هـ الذى نقل عنه كثيراً ورمز لاسمه بالحرف (ص) كما نقل عنه محمد بن عبد الله الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ فى كتابه (إعلام الساجد بأحكام المساجد) تجويز مسيد - بالياء وفتح الميم - فى: مسجد، وأخيراً نقل عنه ابن العماد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ فى (شذرات الذهب) ما قاله فى لقب الشاعر كُشاجم، حيث ذكر أن أحرفه جمعت من صناعته.

وكان الظن أن تكون هذه الشهرة التى نالها كتاب ثقيف اللسان فى الشرق والغرب مسبوقه بشهرة الكتاب والإفادة منه أول شيء فى ربوع صقلية، فتبدو تصويباته على السنة أبنائها، ومن هنا كان من حق هذه الجهود أن يكتب لها النجاح.

لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، أو ربما حدث ولكن فى مجال ضيق بين الأساندة والتلاميذ، فلم يكن لها إلا الإخفاق، حيث ظل اللحن يتمو وينتشر ويبسط ظلّه على الفصحى، حتى إذا كان العصر النورمانى وأوشكت شمس العربية أن تغرب عن صقلية تراخى قبضة العرب وضعف حكماؤها، امتد نفوذ اللحن إلى خاصة الخاصة وهم الشعراء،

(٥٦) جمع هذه النقول الدكتور عبد العزيز مطر فى كتابه: لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

فقد ذكر العباد أنه وجد في شعر الفايون الصقلي - أحد شعراء ذلك العصر - لحناً كثيراً، وربما لو رُوي لنا شعر كثير من هذا العصر على حقيقته، لكننا وجدنا للفايون هذا مشابهاً بين الشعراء الآخرين^(٥٧).

وترجع أسباب هذا الإخفاق إلى مايلي:

١ - أن هذه الحركة لم تكن على مستوى الأخطاء من حيث عدد المهتمين بها، إذ لم تشغل بال أحد من العلماء - اللغويين أو غيرهم - إلا ابن مكي، وربما شاركه عالم آخر هو علي بن جعفر بن القطّاع المتوفى سنة ٥١٥ هـ الذي نسب إليه كتاب يسمى (تنقيف اللسان) - علي مايقول حاجي خليفة^(٥٨) أو (تنقيف اللسان) - علي ماصححه إسماعيل البغدادي^(٥٩). ولم يصل إلينا هذا الكتاب، وقد سبق شيء عن عدم المبالاة بما يقع من أخطاء، كقول أحد الأدباء في صقلية لابن حوقل - عندما انتقد لغة أحد الخطباء: كأنه والله ياسيدي كما تقول، غير أنا لا نأبه بلثل هذا^(٦٠).

٢ - ثم كان الصراع بين ابن مكي وغيره من علماء اللغة، وقد كان هذا الصراع يبدأ لغوياً، ثم يتطرق إلى أمور أخرى غير لغوية، كالمكابرة والمعاندة والتغليب بغير الحق، وقد لمسنا جانباً من ذلك عند رد ابن مكي على الخاصة، في إنكارها على العامة أموراً جائزة، وعند تجهيله الخاصة في مواضع يصيب فيها العامة، إذ رأيتاه يأخذ بالأراء الضعيفة واللغات الرديئة والشاذة، وهو الذي أباح في انتقاد لغة العامة في الكتاب، ولمسنا جانباً من هذا الصراع أيضاً في مقدمة الكتاب، إذ عرضه علي أستاذ ابن البر التميمي إيناراً للسلامة، وعلى حد عبارته: «لأزول عن مواقف الاستهداف، وأريح نفسي من عهدة التغليب، وأقطع لسان كل حاسد، وأفلّ غرّب كل مكابر ومعاند^(٦١)» و «لأنه لم يخف على صاحب التأليف في مثل هذا الزمان الفاسد لايسلم من حاسد يُنمى عليه أو جاهل يتناول بالزراية إليه^(٦٢)» ولا يخفى أن هذا الصراع قد خرج عن طابعه العلمي في كثير من الأحيان، فبتدّد جهد العلماء في غير ما ينبغي أن يوجه إليه.

٣ - وأن المعلمين الذين وُكل إليهم تعليم الصغار لم يكونوا على مستوى ما وُكل إليهم من مهمة تعليم اللغة العربية أو غيرها، حقاً لقد كانوا كثرة في مدارس كثيرة، فقد

(٥٧) العرب في صقلية ١٠٦.

(٦٠) دائرة معارف الشعب (ابن حوقل).

(٥٨) كشف الظنون ٣٤٤.

(٦١) تنقيف اللسان ٤٧.

(٥٩) هدية العارفين، أسماء المؤلفين والمُصنفين ٦٩٥.

(٦٢) تنقيف اللسان ٤٣.

تقدم أنه كان في بَلْرَمَ وحدها أكثر من ثلثائة معلم، ولكنهم كانوا - على حد ما جاء في الحديث الشريف - « غثاء كغثاء السيل »، حتى لقد حمل عليهم ابن حوقل حملة شنيعة، وأدعى أنهم قد بلغوا الغاية في النقص والجهل والخفة وقلة العقل، ولعل السر في ضعف هؤلاء المعلمين يكمن في النظام الذي وضعه الحكم العربي من إعفاء هذه الفئة من الجهاد؛ تشجيعاً لها ونشراً للتعليم، غير أنه قد ترتب على ذلك فيما بعد أن أقبل على هذه المهنة كل من لم يكن كفيّاً لها وراغباً فيها، ممن يودّ الفرار من الجندية، فكان من السهل على من يخشى لقاء العدو أن يتخذ التعليم حرفة له، ولذلك نزع إلى التعليم بلّهم، وحسنه لديهم جهلهم^(٦٣).

٤ - وأن علماء اللغة بصقلية - فضلاً عما كانوا فيه من صراع - ساعدوا على نفسي الأخطاء بين العامة والخاصة بانسغالهم بأمور ليست من اللغة في شيء، وإن كانت تنسجم بيسمة البحث اللغوي، فكانهم أحسوا إحساساً خفياً بإخفاقهم أمام تيار اللحن فنسوا واجبهم الأول في تعليم اللغة، واتجهوا بالبحث اللغوي - والنحو بوجه خاص - وجهة الألفاظ والأحاجي، كالذي نجده في هذا البيت المرصوف رصفاً خاصاً ليكون عقدة نحوية تشغل في حلها الأذهان، ويحار في توجيهه غير المهرة من صنّاع النحو، وهو قول ابن الديباغ الصقلي:

إِنْ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِحْلٌ وَفَاءُ^(٦٤)

برفع هند والمليحة ونصب الحسناء.

٥ - وأن سكان صقلية كانوا خليطاً ضخماً من جنسيات عدة، ذوى طباع متفاوتة والسنة مختلفة، وهو ما يصيب كل جهد لغوي بالشلل التام، ومن هذه الجنسيات ما ينسب إلى أصول بلدية، كالشامي والسوسي والباغاني، ومنها ما ينسب إلى أصول قبليّة، كالكلبي والقيسي والكتامي واللواني، وقد وصف ثيودوسيوس الراهب إحدى مدن هذه الجزيرة - وهي مدينة بَلْرَمَ - بعد إتمام الفتح العربي بزمان يسير فقال: إنها « حافلة بالناس من أهلها والغرباء، حتى كأنه قد اجتمع فيها كل المسلمين من شرق إلى غرب ومن شمال إلى جنوب، وبين أهلها من صقليين وإغريق ولبارديين ويهود، وترى العرب والبربر والفرس والتتار والزنوج، بعضهم يرتدى العمامة، وبعضهم يلبس الجلود، وفيهم أنصاف عِراق، ونُعة

(٦٣) العرب في صقلية ٨٩.

(٦٤) مفتى اللبيب ١/١٨٠.

وجوه مستطيلة أو مربعة أو مستديرة من كل سحنة وهيئة، ولحي من كل لون. طويلة أو قصيرة^(٦٥)».

وكان من المألوف ألا تنفق كلمة هؤلاء جميعاً، فاضطربت الأحوال الداخلية، ودبت الفتن وقامت الثورات، وزاد في ذلك أن البلد تفر من غوز الروم، يطعم فيه كل طامع، وعلى حد قول ابن حوقل: «الجهاد فيها لم يزل قائماً، والنفير دائماً، منذ فُتِحَتْ صقلية^(٦٦)».

(٦٥) العرب في صقلية ٦٤.

(٦٦) ابن حوقل ١/١٢٦.

الفصل الرابع

في المغرب

أولا

في لغة المغاربة

جرى الفتح العربي لبلاد المغرب الأقصى والشمال الإفريقي على غير مجراه في فتح سائر الأقطار، فإذا كانت الأمور قد استتبّت للعرب بعد زمن وجيز منذ حلّوا في تلك الأقطار، فقد عانوا من البرابرة - سكان المغرب - عشرات السنين، قبل أن تستقرّ لهم الأحوال في عهد موسى بن نصير، وذلك لأن البرابرة أهل قبائل وعصبيات، فيصعب جمعهم على رأي واحد، ولذا كثر تمردهم على الدولة العربية وخروجهم عليها في كل وقت، يقول ابن خلدون: «والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تحصى، وكلهم بادية وأهل عصابات وعشائر، وكلما هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها وإلى دينها من الخلاف والرّدة، فطال أمر العرب في تهديد الدولة بوطن إفريقية والمغرب»^(١).

ولأجل هذا لم تغلح في إخضاعهم حملة ابن أبي سرح عليهم، فعادوا بعد ذلك إلى الثورة والعصيان ومناوأة المسلمين ومحاربتهم، وما إن يقضى المسلمون على تمرد منهم حتى يعودوا إلى آخر، وقد اختلط هؤلاء البرابرة العرب الفاتحون من قبائل عدنان وقحطان، ومن عرب الشام الفسّانيين وغيرهم، ومن عرب العراق، وانتشر هؤلاء العرب في الأمصار المغربية مع قلة عددهم، ولم يكذبوا من يخلو منهم بمصر ولا جبل، «فغلبت العجمة على اللسان العربي الذي كان لهم، وصارت لهم لغة أخرى ممزجة، والعجمة فيها أغلب - لما ذكرناه - فهي عن اللسان الأول أبعد»^(٢).

وعلى عادة العرب في كل بلد يفتحونه عملوا على نشر الدين الإسلامي ونشر لغته

(١) مقدمة ابن خلدون ١٤٤.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٤٩٥.

العربية، فأحدثوا نهضة علمية، قوامها المساجد والمدارس المختلفة، ورغبوا العلماء من خارج المغرب في القدوم إليها والإقامة فيها، حتى لقد ظهر في بلاد المغرب علماء صارعوا علماء المشرق، ومن أشهر هؤلاء العلماء^(٣):

- حمدون النحوى (محمد بن إسماعيل) الذى نشأ بالقبروان، ثم بلغ الغاية فى النحو والغريب، وهو أول من عُرف بحفظ كتاب سيويه.

- وأبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المشهور بالحدب، الذى ولد بإشبيلية، ثم رحل إلى مراكش، فدرس فى فاس كتاب سيويه، وله عليه بعض التعليقات.

- وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، الذى نفذت سمعته العلمية والدينية إلى بلاد المغرب، فاستقدمه حاكمها وأغدى عليه، وكانت بينه وبين ابن خروف مسائل لغوية مشهورة.

- وأبو موسى عيسى بن يَلْبَحْت الجزولى، نشأ بمراكش ثم تلقى النحو عن ابن برى المصرى وقرأ عليه كتاب الجمل للزجاجى، وله كتاب المقدمة تعليقاً على هذا الكتاب - وهى المسماة بالقانون - أغرب فيها وأنى بالعجائب، وهى فى غاية الإنجاز مع الاشتغال على شيء كثير من النحو ولم يسبق إلى مثلها، وقد عاد الجزولى إلى المغرب، وأخذ الناس عنه، حتى توفى بمراكش سنة ٦٠٥ هـ.

- وأبو عبد الله محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الحضراوى، أخذ عن ابن خروف وغيره، وعنى فى تصنيفه بكتاب الإيضاح، فألف عليه: الإفصاح والاقتراح وغرر الإصباح، ثم توفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ.

لكن هذا كله لم يكن لينقذ الفساد اللغوى الذى تفشى على الألسنة بالاختلاط، والذى تسرب من العامة إلى الخاصة، حتى كاد يقضى على اللسان العربى فى أخريات الدولة، عندما تم لزناة والبربر الاستيلاء على الملك، «لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة اللذين بهما حفظ الدين، وصار ذلك مرجحاً لبقاء العربية المضربة من الشعر والكلام إلا قليلاً بالأمصار»^(٤).

(٣) تفاصيل أخرى عن حياة هؤلاء العلماء وغيرهم وعن حال النحو بالمغرب فى: نشأة النحو، للشيخ الطنطاوى (١٨) وما بعدها.

(٤) مقدمة ابن خلدون ٣٢٦.

ويكفي لتصوير هذا الفساد اللغوي على السنة الخاصة في حواضر المغرب بعد بواديه، ذلك الكتاب الذي نقله ابن الرقيق عن بعض كتاب القيروان - حاضرة المغرب ودار ملك المسلمين بإفريقية، منذ الفتح إلى أن انتهت الأعراب وخربتها في عهد ابن باديس - كتب إلى صاحب له: «يا أخى وَمَنْ لَا عِدْمُ فَقْدُهُ، أعلمنى أبو سعيد كلاماً، أَنَّكَ كُنْتَ ذَكَرْتَ أَنَّكَ تَكُونُ مَعَ الَّذِينَ تَأْتِي، وَغَاقَنَا الْيَوْمَ فَلَمْ يَتَّهِيَا لَنَا الْخُرُوجَ، وَأَمَّا أَهْلُ الْمَنْزِلِ الْكَلَابِ مِنْ أَمْرِ الشَّيْنِ فَقَدْ كَذَّبُوا هَذَا بِاطْلَا، لَيْسَ مِنْ هَذَا حَرْفًا وَاحِدًا، وَكُنَّا بِإِيْلِكَ، وَأَنَا مُشْتَاقٌ إِلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٥).

ونكاد نقول: إن اللحن قد عرف طريقه إلى جميع البوادي في المغرب، وإلى مختلف الأمصار، حتى لم يسلم منه إلا بصر واحد، هو مدينة فاس التي أصبحت حاضرة المغرب منذ القرن السابع الهجري، بعد إخراج القيروان، فقد رحل إليها من القيروان ومن قرطبة الأندلسية من كان فيها من العلماء والفضلاء من كل طبقة فراراً من الفتنة، وفي تصوير لغة فاس هذه يقول صاحب (المعجب في تلخيص أخبار المغرب): «فهى - أى فاس - اليوم على غاية الحضارة وأهلها في غاية الكسب ونهاية الظرف، ولغتهم أفصح اللغات في ذلك الإقليم، ومازلت أسمع المشايخ يدعونها: بغداد المغرب، وبحق ما قالوا ذلك»^(٦).

ومع كثرة الانحرافات اللغوية وتقلبها على السنة العامة والخاصة، ومع كثرة العلماء النازحين إلى المغرب، لم نجد ما يتناول هذه الانحرافات، تخطيطاً أو نصوياً، اللهم إلا كتاب واحد، هو (الجمانة في إزالة الرطانة) لمؤلف مجهول يلقب بابن الإمام - كان يعيش بحاضرة تونس، أواخر القرن التاسع أو أوائل القرن العاشر للهجرة - ومن هذا الكتاب نذكر بعض المظاهر اللغوية التي تبيّن لهجة المغاربة، وأهل تونس بوجه خاص.

(٥) مقدمة ابن خلدون ٥٠٠.

(٦) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ٢٠٢.

ثانياً

من مظاهر الخطأ في لغة المغاربة*

الجموع:

وقع في لهجتهم جمع فعيل وَصَفَا على (فَعْلَان) - بضم الفاء - قالوا: وَصِفَ وَوُصِفَان (٢٢)** وجمع فَعَلَ - بفتح فسكون - على (فَعْلَان) - بالفتح، قالوا: صَيَّفَ وَصَيَّفَان (١٢) والإخبار عن المفرد بما يعبر عن الجمع، قالوا: أَنَا نَأْكُلُ وَنَضْرِبُ زَيْدًا (٤٠).

التذكير والتأنيث:

هم كأهل المشرق وغيرهم، يفرقون بالتاء فيما يستوى فيه النوعان عند إرادة التأنيث قالوا: زوجة وعروسة (٢٩ - ٣٢) وحولوا غير التاء إلى التاء، فقالوا: إشفة - في: إشفى (٣٤) متوهين أن ألف إشفى للتأنيث، كما أنثوا بعض المذكرات، قالوا: حَجَرَةٌ صغيرة وَحَجِيرَةٌ (٣٥) وطلعت القمر، وأنثوا الموت والبيت (٣٥) ومن الخصائص التي شاركوا فيها الأندلسيون فقط استعمال الأمر بصيغة واحدة - هي التذكير - للمخاطب والمخاطبة، قالوا: قُمْ واخْرُجْ - في: قومي واخرجي (٣٣) «وهذا اللحن جرى في لغة التخاطب لأهل الحضرة بتونس، أما كلام الأعراب منهم فكان الفصحى»^(٧).

التصغير:

استعملوا (اليد) مشددة الدال، وَبَنُوا على ذلك تصغيرهم إياها، فقالوا: يُدَيِّدَةُ (٢٢) كما قالوا: جُمَيْلٌ وَكُلَيْبٌ - بتشديد الياء - في تصغير: جمل وكلب (٢٨) أي إن صيغة التصغير عندهم هي فُعَيْلٌ للتلاتي وغيره، ولا يعدلون إلى فُعَيْلٌ - بتخفيف الياء - إلا عند إلحاق التاء بالمصغر، كما سبق في يُدَيِّدَةُ.

* عبرنا بالخطأ هنا جرياً على منهج ابن الإمام، والأقبح منه صحيح، وسباق توضيح ذلك في بيان المقياس.

** الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات كتاب: المجتاهة في إزالة الرطابة.

(٧) تعلية الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب (الملحق) ٣٣ هامش.

الأفعال :

في المضعف: كسروا العين في مضارع الماضي المكسور، فقالوا: مَلَّهْ يَمْلَهُ - بكسر اللام الأولى (٩) وأَبَقُوا التضعيف مع إلحاق الضمير البارز المتحرك المقتضى للفك، مع زيادة ياء قبل الضمير، فقالوا: رَدَيْتَ وَرَدَيْتَا، وَحَلَيْتَ وَحَلَيْتَا (٢٩).

وفي الأجوف: كسروا العين في مضارعه من نحو: عاف وهاب وغار، فقالوا: يَعْيفُ وَيَهَيِّبُ (٩) وَتَغَيَّرُ عَلَى زَوْجِهَا (١٠) وَفَتَحُوهَا فِي مَضَارِعِ بَاتٍ، فقالوا: يَبَاتُ (١٠).

وفي الأفعال الخمسة: حذفوا النون - علامة الرفع - بلا موجب، فقالوا: هم يَقُومُوا (٣٣) وهذا يتدرج تحت ظاهرة عامة، هي سقوط النون من آخر الكلمة بسبب انتقال النبر إلى أولها، مثل: يَسْرِي - فِي: يَسْرِين (٣٢) وَجَنِي - فِي: جَنِين (٣٤).

أما الفعل المبدوء بنون المضارعة فيلحقونه وأوًا - إذا أرادوا الدلالة على المشاركة فيقولون: نحن نَخْرُجُو ونَضْرِبُو (٣٠) وهذا مما يميز اللهجات المغربية عامة من اللهجات العربية الشرقية، وكأنهم قاسوا صيغة المضارع للمتكلمين على صيغته للمخاطبين.

الهمزة :

استعملوا همزة الوصل مقطوعة عند دخول أداة التعريف، فقالوا: الإِبن والإِسم والإِستعانة (٣٠) وهم - فِي - هذا كالعامة والخاصة زَمَنَ الحريري في العراق، وتخلصوا من الهمزة أولاً في بعض الكلمات، فقالوا: لَيْة الكيش - لِأَيَّتِهِ (٣٢) وساس الخائط - لِأَسَاسِهِ (٣٤).

القلب المكاني :

قالوا: رُنْجِس - فِي: نَرْجِس (٢٧) وَنُورِق - فِي: رَوْنِق (٢٧).

الزيادة والحذف :

زادوا على (مَّة) لطلب الكف - همزة، فقالوا: أُمَّة (٢٨) كما زادوا ياء قبل التاء المسبوقه بآلف، فقالوا: نَوَايَة - فِي: نَوَاة (٢٨) وزادوا لامًا على الكلمة (سَرَو) - وهو الشجر المتخذ في البساتين للزينة والترهة - فقالوا: سَرَوَل (٣٠) وأشبعوا حركة بعض حروف الكلمة فتولد عنه حرف مدّ: قالوا: مُشَاش - فِي: مَشْمَش (١٣) وطاجين - فِي: طَاجِن (٣١) وَأَمْس - فِي: أَمْسِر الظرفية (٢٨) وَأَثَات - فِي: أَثَات (٣١) وحذفوا

الحرف الأخير من بعض الكلمات فقالوا: النَّسْرَى - في: النَّسْرَيْن (٣٢) وَجَنَى - في: الجنين (٣٤) وَمُوسَى - في: المَوْسَى (٣٢).

المعاني:

أحدثوا تغييراً بدلالة بعض الكلمات: إما بالتخصيص، كغانية (٣٢) التي خصصوها بالمرأة المغنية - وهي للمرأة الجميلة مطلقاً - أو بالتعميم كالنَّبِيَّة (٣٩) التي جعلوها الطريق مطلقاً - وهي للطريق في الجبل خاصة - أو بالنقل إلى معنى جديد، كاللَّعْمَة (٣٦) التي أطلقوها على اللحية - وهي لما ألم بالمشكب من الشعر - ومثلها: الإِجَاص، وامرأة فَرَآكَة والكُرْمَة (٣٦).

الإبدال اللغوي:

وأكثره ما كان بين حروف متقاربة المخارج، كقولهم: لَقِمَ - في: لقب (٢٦) ودَاصَه - في: داسه (٥٦) وآرَ - في: حرَ - زجر للحمار - (٢١) وَحَكَّ وَحَكَّة - في: حَقَّ وَحُقَّة (٢٣) وقد يكون بين متباعدة المخارج، كقولهم: قوس قُذَح - في: قُزَح (٢٢) وعِرَقَ الأَسَا - في: النسا (٢٢).

التشديد:

يشددون - كغيرهم - ما حذف ثالثة، كيد ودم (١٧) واللثة (١٩) ويشددون ما آخره ياء وثاء في: الرباعية (١٩) كما يشددون كلمات أخرى، كالدخان والنخالة (١٨) والفعل: قشر (٢٠) وبردت فؤادي (٢٠).

تغيير الحركات:

ضموا الفاء من قَعول، في نحو: سَحور وفَطُور (٣) وضموا الثاني من، عُمَر ورَطَب (٢) وضموا أول بعض الكلمات، نحو: الرماد والنعام والنعامة (٤) ولوح وفوق وجوف (والكلمات الثلاث تشمر بأنهم كانوا يقلبون الفتحة ضمة، فيما ثانيه واو من الثلاثي للمثالة).

وكسروا أوائل بعض الكلمات، نحو: السَّبْت ونَوَى التمر وإِعْرَابِي وجِبْهة وإِسْرة والسَّنَام (٦) والدِّجَاج والسَّنَوَة وحَلَقَة الباب والجِدَد - أب الأب (٨).

وفتحوا أوائل بعض الأسماء في: كَرَكْرَة البعير (١٠) وَخَزَانَة وَسَلْعَة وَتَيْن وَزَيَّ حسن (١٢).

ثالثاً

مقياس التخطئة عند ابن الإمام

قبل أن تعرض لمقياس ابن الإمام نُنبّه على أمرين:

الأول: أن مآخذة اللغوية ليست مختصة ببلاد المغرب، فعنها مآخذ قد تكون مشتركة مع المشرقين: كضمّ الأول من سحور وقطور، واستعمال زوجة - بالهاء، وعيشة - في: عائشة - وليّة الكبش - في: إلبته - والحسمة بمعنى الاستحياء، وقد نقل ابن الإمام بعضاً من أدب الكاتب لابن قتيبة، وصُرح هو بذلك، كما صُرح بنقله عن تغلب والأصمعي^(٨).

ومنها مآخذ قد تكون مشتركة مع الأندلسيين: ككسر الأول في: قبيح، وفتح الجيعين في جمجمة الرأس، وقولهم: أخضر مُسقى، وغير ذلك مما نقله عن لمن العوام للزبيدي، بل بلغ به الأمر في الاعتماد على النقل إلى حدّ أن ذكر ما لا تلحن به عامة المغرب أو خاصتهم: ككسر الأول من رحي ونوى وندي والدجاجة - وهي لهجة خاصة بأهل الأندلس - وكالإمالة، نحو: نيب - في ناب، وهي أندلسية خالصة كذلك، فقد كان أهل غرناطة يملّون ألفات المدّ إمالة رقيقة تكاد تكون ياء، وقد أشار ابن الخطيب إليها بقوله: «والسنتهم فصيحة يتخللها إعراب كثير، وتغلب عليهم الإمالة»^(٩) ويوحى ذلك بأن المؤلف عاش بين الأندلس وتونس، فإما أنه كان من أبناء تونس، ممن سكن حيناً بلاد الأندلس - وخصوصاً غرناطة - وإما أنه كان من مهاجري الأندلس إلى البلاد التونسية.

والثاني: أن المؤلف لم يعرض لشيء من لهجة البدو الرُّحّل في المغرب، وإنما خصّ مآخذة بلهجة أهل المدن الكبرى - كتونس والقيروان وصفاقس والمهدية - كما لم يقصر مآخذة على العامة، بل تجاوزها إلى الخاصة، وكان يشير إلى ذلك أحياناً، كقوله: «السنام، وهو بفتح السين، وكسرها خطأ، وقد سمعت من يُظنُّ به الضبط يُكسِرُ سينه، وهو

(٨) الجملة في إزالة الرطانة ١٧، ٣، ٣٧.

(٩) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٥/١.

للحن»^(١٠). بل لقد ذكر في المقدمة^(١١) ما يدل على أن أكثر ما أخذته كان على ما يدور في الأشعار والأخبار. وهي من صنع الخاصة لا العامة.

أما عن مقياسه فقد رأينا يحتاج بالقراءات القرآنية؛ إذ أجاز أن تحذف ياء المنقوص ويجعل الإعراب فيها قبلها، فيقال: اشتريت جواراً حسناً، وعندى جوارٌ كثيرة (٧) وأيد ذلك بقراءة ابن مسعود: ﴿وَلَهُ الْجَوَارُ﴾ - بضم الراء - وأما شعر المحدثين فذكر أنه لا يحتاج به، وأن ما ورد منه في كتابه إنما ذكر للتعليل والتحلية^(١٢)؛ إذ بعض ما ذكر فيه أشهر من أن يستشهد عليه.

وفي اللغات: رأينا يقبل من العامة كل ما جاءت به لهجة عربية وإن قلت؛ فقد قبل منهم: زوجة - بالهاء - التي أنكرها الأصمعي وغيره وإن كانت قليلة. ورضى لهم أن يقولوا: شَمُّ الْبُخُورِ - بضم الشين - فليست من اللحن، وإن كان فتحها أفصح. وأن يقولوا: فَنَى - بفتحتين - في: فَنَى، لأنها لغة طيِّ، حكاه ابن جني وغيره، يفتحون العين في فَعِلَ وفَعِلَ - بفتح الفاء وضعها مع كسر العين - إذا كان ذلك معتل اللام، وبها جاءت أشعار.

ورأينا يأخذ بالرأى الكوفي في فتح العين الساكنة من فَعِلَ الملقى، إذ جاء فيه الفتح والإسكان، وهو سماعي عند البصريين قياسي عند الكوفيين - وظاهر كلام ابن بابشاذ أن البصريين قاتلون بقياسه^(١٣).

وربما دفعنا ذلك كله إلى الحكم على مقياس ابن الإمام بالتساهل مع العامة، وهو كذلك فعلاً في كل ما جاء عن العرب، وهذه نقطة خلاف بينه وبين كثير غيره، من أصحاب التنقية في بلاد العراق والأندلس وصقلية، لكننا مع هذا نراه يلزم جانب التوقف عند هذا الذي سمع، أما القياس عليه فلا، وهذه نقطة اتفاق بينه وبين غيره؛ فهو قد أجاز أن يقال: فَمَ - بالتشديد - لأنها لغة محكية - على حد قوله، ولكن اللفظة الفصحى هي التخفيف - مع أنه لحن ما مائلها في الحذف من: يد ودم - مشددين - لأن التشديد فيهما لم يرد - على حد قوله - وهو قد عقد باباً سباه (ما يضعونه غير موضعه) ذكر فيه ألفاظا نقلتها العامة أو الخاصة من معناها إلى معنى آخر له علاقة بالمعنى الأول، وقد

(١٠) الجمان في إزالة الرطانة ٨٦.

(١١) الجمان في إزالة الرطانة ٨.

(١٢) الجمان في إزالة الرطانة ٨.

جعلها ابن الإمام من قبيل اللحن، مع وجود هذه العلائق. وهو قد متع العامة أن تؤنث البيت أو الموت في استعمالها، مع أن ذلك ممكن لو قيس على ما ورد عن العرب، وأولوه لهم كالسلطان واللسان وغيرهما، إذ من الجائز أن يؤول البيت بالدار والموت بالمنية، ولكنه يتوقف عند تذكيرهما، لما لم يرد تأنيثهما عن العرب.

كذلك مما توقف فيه تضعيف الثلاثي، نحو: قَشُرْتُ العُودَ، وقد تقدم رأى البطليوسي في إجازة التضعيف في كل الأفعال عند إرادة المبالغة.

ويمكن القول بإجمال: إن مقياس ابن الإمام ينحصر في السماع، مع التوسع في قبول كل ما سمع وعدم القياس عليه.

رابعاً

جهود ابن الإمام في الميزان

(أ) صحة الحكم أو خطؤه :

لقد أصاب ابن الإمام في أكثر ما جاء به، وبخاصة فيما نحن : فالإخبار عن المفرد بما يخص الجمع، نحو : - أنا نأكل ونشرب - مما لم يقل به أحد. وكذلك تحويل ألف إسْفَى إلى ناء - على توهم أنها للتأنيث، لا يصح أصلاً. كذلك التسوية في الخطاب بين المذكر والمؤنث في نحو : قم واخرج - يريدون : قومي واخرجي - لا مسوغ له. وتشديد ياء التصغير مع الثلاثي في نحو : كليب، غير مستعمل في الفصح. وإبقاء التضعيف في الفعل مع الإسناد إلى المتحرك وزيادة ياء في نحو : رَدَيْت وحَلَيْت، غير جائز؛ إذ ما ورد عنهم هو الفك في ذلك، ولا يجوز الإدغام إلى على لَغْيَةٍ ذكرها في التسهيل، قال سيبويه : « وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون : رَدْنَا ومَرْنَا ورَدْتُ، وهذه لغة ضعيفة كأنهم قَدَرُوا الإدغام قبل دخول النون والياء وأَبَقُوا اللفظ على حاله »^(١٣)، وأضاف الصبان إلى ذلك لَغْيَةً أخرى، هي زيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها، فيقولون : رَدْنُ، أو زيادة ألف قبل ناء الضمير، فيقولون : رَدَاتُ^(١٣)، وعلى كل حال فزيادة الياء التي في لغة المغربيين لم ترد عن عربي أصلاً، وربما كانت مُخالفة من اللُغَةِ الأخيرة التي ذكرها الصبان مع التاء.

وبما أصاب فيه ابن الإمام أيضاً : إلحاق الواو بالمضارع المبدوء بالنون، في نحو : نحن نَخْرُجُو ونَضْرِبُو، فهو غير مستساغ في العربية. وقُلْ مثل ذلك في قطع همزة الوصل لغير ضرورة، وما ورد عنهم من أمثلة القلب المكاني، وزيادة الياء في نحو : نواية، وتشديدها في نحو : رباعية، كل ذلك كان ابن الإمام مصيباً في تحفظه ولا قائل بصوابه.

غير أن هناك بعض ما لحقه ابن الإمام ولم يُقَرَّ عليه، ومن ذلك :

(١٣) الصبان على الأشموني ٢٥١/٤، ٢٥٢.

أنه لحن مَيَّدة - في: مائدة، مع حكاية الجرْمى إياها، وأنشد:

وَمَيَّدةٌ كَثيرةُ الألوانِ تُصنعُ للإخوان والجيران^(١٦)

ولحن التشديد في: دم؛ لأنه - في زعمه - لم يرد، ولكنه ورد في قول الهذلي:
(وتَشَرَّقُ من تَهَامِها العينُ بالدم)^(١٥).

ولحن (الجِجَار) في جمع حَجَر، وجاء في كتاب سيبويه: «وقالوا الجِجار، فجاءوا به على الأكثر والأقيس، وهذا في الكلام قليل، قال الشاعر:

كَأَنها من جِجارِ الغيلِ أَلْبَسَها مَضاربُ الماءِ لَوْنُ الطُّحْلُبِ اللَّزْبِ^(١٧)

كما جاء في اللسان (حجر): «والجمع في القلة: أحجار وفي الكثرة: جِجار وحجارة. وقال كأنها من جِجارِ الغيل... إلخ. وفي التنزيل: ﴿وَقَوَّضَها النَّاسُ وَالْجِجَارَةَ﴾ فالحقوا الماء لتأنيث الجمع، كما ذهب إليه سيبويه في البعولة والفحولة... وروى عن ابن الهيثم أنه قال: العرب تلحق الماء في كل جمع على فعال أو فعول» ومن ذلك يتضح أن ما أنكره ابن الإمام هو أصل الاستعمال العربي، وهو الأكثر والأقيس - على ما قال سيبويه - وقلة ما ورد منه في الكلام لا تعني أنه لحن.

ولحن حذف النون من الأفعال الخمسة في غير النصب والجزم، وقد حكى ابن المنبيل في (بحر العوام) أن ابن مالك أجازها في الكلام الفصيح من غير ضرورة، وأنه ورد في النثر وفي النظم، أما النثر ففي قراءة: ﴿سَاجِرانَ تَظَاهَرا﴾^(١٧) وفي الحديث الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» وأما النظم ففي قول الفضيل بن عباس بن عتبة بن أبي طي:

كلُّ له نيةٌ في قتلِ صاحبه بنعمة الله تَقْلِيكُكم وتَقْلُونَا

وقول الآخر:

أُبيْتُ أُسْرِي وتَبَيَّنِي تَذْلِيكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمِسْكَ الذَّكِي

وجاء في الجمع - بعد ذكر ما سبق - : «ولكنه مع وروده لا يقاس عليه في الاختيار»^(١٨).

(١٨) مع المراجع ٥١/٢.

(١٦) كتاب سيبويه ٥٧٢/٣.

(١٤) اللسان (ميد).

(١٧) انظر: البحر المحيط، ٤٨ القصص.

(١٥) اللسان (معي).

ومما تنازعه فيه: إنكاره أن يجمع (وصيف) على وُصفان كـرُغيف ورُغفان، وصوابه أن يجمع على وُصفاء؛ إذ (فُعلاء) يختص بفعيل الوصف، أما الاسم فعل فُعَلان، وفي الجمع: «وشد فُعَلان - في فعيل أو فعِل الوصف، نحو: قَعيد وقُعَدان، وجِذَع وجُذَعان، وفيها عدا ذلك، كراكب وركبان وأعمى وعميان وحُوار وحُوران وزُقاق وزُقاقان وثني وثنيان ورُخل - وهو ولد الضأن - ورُخلان»^(١٩)، وإنما تنازعه؛ لأنه يبدو أن كثرة استعمال هذا الوصف قد أخرجته عن الوصفية إلى الاسمية، فأخذ حكمها في الجمع. ومن المقرر في العربية أن انتقال الكلمة من الوصفية إلى الاسمية يعطيها أحكام الاسم من الجمع وغيره؛ ألا ترى أنهم قالوا في جمع خضراء: خضراوات، مع أن القاعدة أن الوصف الذي هو على فُعلاء مما مذكّر أفعّل لا يجمع بالآلف والتاء، كما لا يجمع مذكّره بالواو والنون، ولكن لما رُوعي في خضراء جانب الاسمية جُمعت جَمْعَ نظائرها من الأسماء وجاء بها الحديث الشريف: «ليس في الخضراوات صدقة»^(٢٠).

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره:

من الواضح أن مقاومة ابن الإمام لم تكن شاملة لأخطاء بلده أو عصره، ولم يكن بوسعها أن يفعل ذلك، إنما عمد إلى أشهر هذه الأخطاء، بل إلى ما حضره من ذلك - على ما ذكر في المقدمة - من قوله: «هذه أوراق ذكرت فيها ما حضرني مما غُير من كلام العرب، مما يكثر في الأشعار والأخبار قُوْرُهُ، ويقبح جهله، وأردفته أيضا بذكر ما أهملوه من الأسماء الفصيحة في المعاني المتداولة والألفاظ العربية»^(٢١).

ولتوضيح مبلغ ما في هذه المقاومة من قصور نعرض لأمر ثلاثة، فنستخلص منها زيادة في بيان اللهجة المغربية التي كانت للعامة والخاصة، ونقف على بعض ما أصابها من انحراف.

الأمر الأول: نوع جديد من الشعر، اخترعه المغربيون على غرار الشعر العربي الموروث، الذي كانوا يسمون قصائده (الأصمعيات) نسبة إلى الأصمعي - راوية العرب في أشعارهم - أما هذا الشعر الذي استحدثوه فكان مختصاً بأهل الأمصار، وكثر تداوله بينهم «يجنون به مُعْصِباً على أربعة أجزاء، يخالف آخرها الثلاثة في رويّه، ويلتزمون

(١٩) مع الطوامع ١٧٩١٧٨/٢.

(٢٠) صحيح الترمذي ١٣٢/٣.

(٢١) الجهانة في إزالة الرطانة ٧.

القافية الرابعة في كل بيت إلى آخر القصيدة، شبيهاً بالمرُبع والمُخمس الذي أحدثه المتأخرون من المولدين، ول هؤلاء العرب في هذا الشعر بلاغة فائقة وفيهم الفحول والمتأخرون»^(٢٢)

وقد احتفظ هذا النوع من الشعر بأساليب الشعر العربي وفنونه، ولكنه تَغَلَّى عن الحركات الإعرابية في أواخر الكلام، فإن غالب كلماته موقوفة الآخر، وتتميز عندهم الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام، لا بحركات الإعراب.

وفي مقدمة ابن خلدون أمثلة متنوعة لهذا الشعر، جرى بعضها على لسان الشريف ابن هاشم يهكي به الجازية بنت سرحان، ويذكر ظعنهما مع قومها إلى المغرب، وجرى بعضها في رثاء أمير زناتة أبي سعد البقرى - مقارعهم بأفريقية وأرض الزاب على جهة التهكم، كما قيل بعضه في عتاب بين الشريف بن هاشم وماضى بن مقرب، ومنه ما جرى في الحكمة أو الحدث على الأخذ بالثأر.

ومن أشهر شعرائهم - على ما أورد ابن خلدون من أمثلة - سلطان بن مظفر، وخالد بن حمزة شيخ الكعوب، وشيل بن مسكيانة بن مهلهل، وعلى بن عمر بن إبراهيم، وهذه بعض الأمثلة تبين لغة هذا الشعر:

١ - من قولهم في الأمتال الحكيمية (مقدمة ابن خلدون ٥٢٠):

وطلُّبك في المنوع منك سفاهة رَضُّكَ عَمَّنْ صَدْعُكَ صوابٌ
إذا رَيْتَ ناساً يُغْلِقُوا عَنْكَ بَابَهُمْ ظُهُورُ المطايا يَفْتَحُ اللهُ بَابَ

٢ - ومن قولهم في رثاء أمير زناتة (مقدمة ابن خلدون ٥١٦):

تقول فتاة الحَيِّ سَعْدَى وهاضها ولها في ظعون الباكيتين عريلُ
أيا سائلٍ عن قبر الزناتى خليفة قد كان لأَعْقَابِ الجياد سليلُ
قتيل فتى الهيجاء دياب بن غانم جراحو كأفواه المرأذا تسيلُ

٣ - ومن قولهم على لسان الشريف بن هاشم (مقدمة ابن خلدون ٥١٧):

تبدى لى ماضى الجياد وقال لى أيا شكر ما أخفانى عليك رضاءُ
أيا شكر عدى ما بقى ود بيننا ورائنا عريبٌ عريباً لا يسين غشاءُ

(٢٢) مقدمة ابن خلدون ٥١٥.

نحن عديتنا فصادفوا ما قضى لنا كما صادف طعم الزناد طشاش
باعدنا يا شكر عدي لبر سلامة لنجد ومن عسر بلادو عاش
إن كانت بنت سيدهم بأرضهم هي العرب ماردنا لمن طشاش

٤ - ومن قولهم في ذكر رحيلهم إلى المغرب وغلبة زناتة عليهم (مقدمة ابن خلدون ٥١٧):

أنا كنت أنا وياه في زهو بيتنا غناني لحجة ما عناني دليلها
وعدت كافي شارب من مدامة من الحمر قهوة ما قدر من ييلها
أو مثل شمط مات مضيون كبدها غريباً وهي مدوخة عن قبيلها
أنها زمان السوحى أدوخت وهي بين عرب غافلاً عن نزيلها
فعدنا سبع أيام محبوس نجينا والبسوا ما نرفع عمود يقيلها

٥ - ومن قول خالد بن حمزة في العتاب (مقدمة ابن خلدون ٥١٩):

وليدا تعاتبوا أنا أغنى لأنى غنيت بعلاق الشا واغنىها
على ونا ندفع بها كل مبضع بالاشياف يتشاش العدا من رقاها
فإن كانت الأملاك بغت عرايى علينا بأطراف القنا اختضاها
بني عمنا ما نرتضى الذل علة تسير كألنسة الحنايى سلاها
نظمن قطوع البيد لا نخشى العدا فتشوق بخربات نخوف جناها
لها كل يوم فى الأرامى قنائل ورا الفاجر المعزج عفوا صباها

وتلاحظ على هذه الأمثلة من أنواع الانحرافات اللغوية مايلي:

١ - حذف نون الأفعال الخمسة في حال الرفع، في: يغلقوا عنك، وهي ظاهرة أشار إليها ابن الإمام فيما سبق.

٢ - الإبقاء على ياء المنقوص في جمع التصحيح، في: الباكيين.

٣ - أهمال أدوات الجزم، في: لا تكون هيبيل.

٤ - طرح هاء التانيث من آخر الاسم، مع إطالة الفتحة قبلها، نحو: المزاذا - في: المزاذة، وغافلا - في: غافلة، ولها نظائر كثيرة فيما جاء بالمقدمة من أشعار، وهو يدل على أطرادها.

٥ - طرح هاء الضمير من آخر الاسم، بعد نقل ضميتها إلى ما قبلها، ثم إطالة تلك

- الضمة، كما في: جِرَاحُو - في: جراحه، و: بِلَادُو - في: بلاده، وهذه الظاهرة أمثلة كثيرة في أشعار المقدمة، وهو يدل على أطرادها.
- ٦ - الضمير (نحن) حولوه إلى (إِحنًا) حال النفي، وأضافوا الشين آخرًا (ما حُنَّاشِي).
- ٧ - فعل الأمر أُنبتوا فيه الياء، كأنهم كانوا يستعملونه بصورة المؤنث للتوعين (عُدِّي) وهو عكس الظاهرة التي أشار إليها ابن الإمام.
- ٨ - التخلص من الهمز في: إِيَّا (وِيَاء) وأَرَادَ (رِدْنَا) ووراء (وَرَا) ولها نظائر كثيرة تدل على أطرادها.
- ٩ - الميم اللاحقة لضمير المخاطبين تخلصوا منها وأطالوا ضمة التاء: (تعايتوا).
- ١٠ - الإخبار بالمضارع المبدوء بالنون عن المفرد: (وأنا تدفع) وهي ظاهرة أشار إليها ابن الإمام.
- ١١ - (ننَّاش) بمعنى ننزع وهي صحيحة في المعنى من حيث اللفظ ولكنها ملحونة من حيث الصياغة؛ إذ هي من (ننش) فأقْبَضَ مضارعها مفتوح العين وأُشْبِعَ الفتحة.
- ١٢ - (الْحُنَّاشِي) جمع حنش بمعنى الأفعى والصواب أَحْنَش، كذلك (الفتائل) جمع قنيل أو قنبلة، وفعيلة بمعنى مفعولة لا تجمع هذا الجمع.
- ١٣ - (اختشى) افتعل من خشى، ولم يرد.
- ومن الظواهر الأخرى التي لم نذكر لها أمثلة، واكتفينا بالإشارة إلى مواضعها في أشعار المقدمة.
- حذف الهمزة من (أبو) كقولهم: (بُو محمد ٥٢١) و(بُو علي، وبُو الوفا - ٥٢٢) وأمثلتها الكثير توحى باطرادها.
- وإشباع حركة المقطع الأخير من الكلمة فينشأ عنه حرف مماثل كقولهم: (التلاف في التلّف ٥٢١) ومن الجمرع الملحونة قولهم: عُدَّمان العقول: جمع عديم (٥٢٣) وسَعَايا: جمع ساع (٥٢٣) وغَوَانِج: جمع غنجة في قوله: (وعن فائتات الطرف بيض غوانج - ٥٢١).
- غير أننا نلاحظ على هذا النوع من الشعر، أنه لم يتخلَّ عن العربية الفصحى على الإطلاق، وإنما جمع بينها وبين العامية في كثير من ألفاظه وأساليبه، كذلك لم يطرح

الإعراب على الإطلاق، وإنما خلط بين الإعراب وغيره، وربما وجدنا فيه الشطر من البيت معرباً بتهامه، كقوله: «وَعُدْتُ كَأَنِّي شَارِبٌ مِنْ مُدَامَةٍ» وقوله: «وَصَدُّكَ نَعْمَنَ صَدَّ عَنْكَ صَوَابٍ» بل ربما وجدنا البيت كاملاً على إعرابه، كقوله:

فَوَاعِزِّي إِنْ الْفَقَى يُوحَمِدُ وَهُوبٌ لآلَافٍ بِغَيْرِ حِسَابِ (٥٢٢)

بل كان من القصائد ما يكاد يأخذ بالإعراب في جميع أبياته، كما في قصيدة سلطان بن مظفر بن يحيى، التي نظمها وهو معتقل بالمهدية، في سجن الأمير أبي زكريا بن أبي حفص أول ملوك إفريقية من الموحدين، ومطلعها:

يقول وفي نوح الدجى بعد ذهبة حرامٌ على أجفان عيني منامها

وهي قصيدة طويلة، حافظت على الإعراب، وإن بدا فيها بعض الانحرافات اللغوية، ويدل ذلك دلالة قاطعة على أن شعراء الأمصار الذين استحدثوا هذا الفن الجديد من الشعر، حافظوا على الإعراب في كثير مما أنشدوا ولم يتخلوا عنه البتة.

الأمر الثاني:

فن آخر من الشعر استحدثه أهل الأمصار أيضاً وسَمَوْهُ (عَرُوضُ الْبَلَدِ) وكان نظمهم إياه متأثراً بالموشحات التي وقفوا عليها من أدباء الأندلس، الذين هاجروا إلى بلاد المغرب فراراً من بطش الأسبان، أيام ضعف الدولة العربية هناك.

وأول من استحدث هذا الفن في المغرب رجل من أهل الأندلس نزل بفاس يعرف بابن عمير، فنظم قطعة على طريقة الموشح، ولم يخرج فيها عن مذاهب الأعراب مطلعها:

أبكاني بشاطئ النهر نوح الحمام على الفصن في البستان قرب الصباح

وهي أبيات كثيرة نختار منها تلك الأبيات المتفرقة:

رأيت الحمام بين الورق في القضيبي	قد ابتلت أرياشو بقطر الندى
تنوح مثل ذاك المستهام الغريب	قد التف من ثوبو الجديد في ردأ
ولكن بما أحمر وساقوا خصب	ينظم سلوك جواهر ويتقلدا
قلت: يا حمام أحرمت عيني الهجوع	أراك ماتزال تبكي بدمع سفوح
قال لي: بكيت حتى صفت لي الدموع	بلاد مع نبقى طول حياتي تنوح

وواضح من هذه الأبيات الخروج عن الفصحى المألوفة، وأولُّه طرح الإعراب، وهذا هو أهم الفروق بين هذا النوع من الشعر، وسابقه الذى رأينا فيه خلطاً بين الإعراب والتخلى عنه. ثم هذه الانحرافات فى: النواعر - جمع ناعورة، وصوابها: نواعير، وينهرق انهراق - بمعنى يسيل سيلاً - وهى محرفة عن أراق يريق أو هراق يهريق. وحذف ضمير الغائب فى: (أرياشو) مع مَدّ الضمة قبله، وكذلك فى: (توبو) التى أبدلت فيها التاء تاء، وكذلك الحذف فى: (ساقو)، أما: (يتقلدا) فأصلها يتقلدها، وكان من عادتهم أن ينطقوا آخر المضارع مع هاء الغائبة مفتوحاً، وقد حذف الهاء هنا ومَدّ فتحة الدال.

وقد اشتهر المغربيون - وخصوصاً أهل فاس - بهذا الفن من الشعر، الذى كانوا ينظمونه فى أغاريض مزدوجة، واشتهر أمره بينهم، «واستفحل فيه كثير منهم، ونوعوه أصنافاً إلى المزدوج والكارى والملعبة والغزل، واختلفت أسماؤها باختلاف ازدواجها وملاحظاتهم فيها».

وذكر ابن خلدون من فحول هذا الفن ومتقدميه: ابن شجاع، وعلى بن المؤذن سلمان، ثم جاء من بعدهم بزّرهون من ضواحي مكناسة، وقد أبدع فى مذاهب هذا الفن وأجاد كل الإفادة، وقد حكى ابن خلدون أنه كان يحفظ بعض قصائده، وأورد له فى مقدمته قصيدة زهاء أربعين بيتاً وصفها ببلوغ الغاية فى البلاغة، وبخاصة ما اشتمل عليه مطلعها من براعة الاستهلال، ولم يعبأ بما فيها من خروج على العربية الفصحى، من حيث الإعراب والانحرافات اللغوية الأخرى فى اللفظ والتركيب، وذلك أن من مذهبه عدم الربط بين البلاغة والإعراب؛ إذ الإعراب لا مدخل له فى البلاغة - على حدّ زعمه. ونأتى الآن إلى أبيات آخر من هذا الفن؛ لتبين بعض ما كان به من مظاهر الانحراف اللغوى - فوق ما سبق:

قال ابن شجاع: (مقدمة ابن خلدون ٥٢٧):

المال زينة الدنيا وعز النفوس	يبهى وجودها ليس بها
فهاكُل من هو كثير الفلوس	ولسوء الكلام والرتبة العاليا
يكبر من كثر مآلو ولو كان صغير	ويصغر عزيز القوم إذا يفتقر
من ذا ينطبق صدرى ومن ذا يصير	يكاد ينفقع لولا الرجوع للقدر
حتى يلتجى من هو قومو كبير	لمن لا أصل عندو ولاو خطر
لذا ينبغي يحزن على ذكرى العكوس	ويصبغ عليه توب فراش صافيا

الى صارت الأذنان أمام الرءوس وصار يستفيد الواد من الساقيا
ضعف الناس على ذا وفسد ذا الزمان ما يندروا على من يكثروا ذا العتاب
الى صار فلان يصبح بأبو فلان ولو رأيت كيف يرد الجواب
عشنا والسلام حتى رأينا عيان أنفاس السلاطين في جلود الكلاب
كبار النفوس جدًا ضعاف الأسوس هم نأجيا والمجد في نأجيا
يروا أنهم والناس يروهم يوسوس وجوه البلد والعمدة الرايسا

ومن هذه الأبيات - ومن أبيات غيرها ذكرها ابن خلدون^(٢٣) لابن تنجاع هذا
وليزرهمون - نستبطن بعض الخصائص اللغوية التي كان يتميز بها عروض البلد، والتي
كانت من لغة العامة:

• عدم التخلص من الإعراب على الإطلاق، وقد ورد هنا نصب المفعول به في:
(يبهى وجوها) ونصب المفعول المطلق (جدًا).

• واختصار (ها هوذا) إلى : ها، في قوله: (فهاكل..).

• والضمير - هو - استعملوه ساكن الواو مطلقًا، أما ضمير الغائب فتخلصوا منه
بعد نقل ضمته إلى ما قبله، وإذا كان بغير ضمة حولت حركته إليها: (مألو) في: ماله،
و (قومو) في: قومه، و (عندو) في: عنده و (لو) في: له (معو) في: معه.

• وحذف أن الناصبة بعد أفعال الإرادة وما في معناها: (ينهى يحزن) و: (أراد المولى
يموت).

• وحذف النون من الأفعال الخمسة بلا داع: (يندروا - يكثروا - يروا - يروهم -
يهوا - يتمنعوا - يستعدوا).

• وأداة التعليل عندهم هي (اللى) بدل إذ أو نحوها: (اللى صارت الأذنان أمام
الرؤوس - اللى صار فلان).

وإدخال اللام على المفعول به مع الفعل المتعدي: (أكرم لمن حلّ فين) (٥٣٨).

• والتعبيرات العامية: (عشنا والسلام) و: (لا يلعب الحسن فيك) بمعنى لئلا يلعب
(٥٣٧) و: (تحبس وتحبس عليك) بمعنى تحافظ عليه وتحافظ عليك (٥٣٧) و: (فرد خبر)

(٢٣) انظر مقدمة ابن خلدون من ٥٣٧ إلى ٥٤٠.

بمعنى بعض من خبر (٥٣٩) و: (ينفقع صدرى) والتخلص من هاء التانيث آخر الاسم (بأهيا - العاليا - الساقيا - نأجيا - الراسيا).

وهكذا لا نجد فرقاً كبيراً بين لغة عروض البلد وما سبقه من شعر الأمصار. اللهم إلا في قدر الالتزام بالإعراب، وقد تقدم أن شعر الأمصار كان أكثر التزاماً من عروض البلد في ذلك، حتى لقد وجدنا منه معرباً شَطْر البيت، والبيت، وربما مجموعة الأبيات.

الأمر الثالث:

وهو أخطرها جميعاً، ذلك لأن ما سبقه كان متعلقاً بلغة العامة وأشباهاها من الخاصة الذين نَحَوْا مَنَحَاهُمْ، أما هذا فمتعلق بلغة الخاصة أنفسهم. الذين كانوا يعيرون لغة العامة ومن أخذ إخذهم، وفي مقدمة هؤلاء يأتي ابن خلدون، الذي درس العربية بإفاضة قال عنها: «وأضيت بعد ذلك - أى بعد حفظه القرآن - خمس سنوات في شغل نفسي بفقه اللغة وبقواعد اللغة والنحو والنثر والشعر واشتقاق الكلمات»^(٢٤)، والذي تعرّض في أبواب من مقدمته لفساد لغة الأمصار، واستقباح أصحاب اللسان لها.

والقارئ للمقدمة يدرك مبلغ ما أصاب العربية في بلاد المغرب من فساد، على ألسنة الخاصة في القرن الثامن الهجري، ومنه يتبين ضعف الإحساس بالخطأ اللغوي، أو التجاوز عنه مادام المعنى مفهوماً، وقد قرأنا أبواباً من هذه المقدمة فوجدنا في الاستعمال اللغوي لابن خلدون ما يأتي:

• استعمال (أثناء) استعمال الظروف، دون حرف الجر (في) قال: أو مسائل من اللغة والنحو مبثوثة أثناء ذلك متفرقة (٤٩)^(*) وقال: فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعليم (٤٩٧) - والمعروف أن أثناء ليست ظرفاً، وإنما هي بمعنى تضاعف الشيء - جمع ثني - ولم نقف على من أجاز استعمال ابن خلدون إلا ما جاء عن المجمع اللغوي أخيراً^(٢٥).

• والإتيان بالواو العاطفة بعد (بل) قال: فلهذا كانت العلوم والصناعات... بل والحيوانات مخصوصة بالاعتدال (٧٥) وقال: وإن سمع تركيباً غير جار على ذلك المنحى مجّه ونبا عنه سمعته بأدنى فكر، بل وبغير فكر (٤٩٨).

(٢٤) مقدمة ابن خلدون ٦.

(*) الأرقام هنا وفيما بعده لصفحات مقدمة ابن خلدون.

(٢٥) البحوث والمعاضرات، الدورة ٢٥ ص ٣٥٦.

● واستعمال سبياً - دون لا، قال: وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، سبياً في إحصاء الأعداد (١٤) وقال: فالواحد من العشر لا تقاوم قدرته قدرة واحدة من الحيوانات العجم، سبياً المفترسة (٤٢) - وقد تقدم أن ذلك غير جائز، إلا في رواية عن الرضى وقف عليها الصبان من كلام الدماميني وحده^(٢٨).

● وإدخال الواو في خبر لا الناقية للجنس الداخلة على (بَدَّ) قال: فلا بُدَّ وأن يروا في طريقهم (١٧) وقال: فلا بُدَّ وأن يفرغوا إلى عوائد من قبلهم (٣٠) وقال: وأيضاً فأفعال العقلاء لا بُدَّ وأن تكون لغرض مقصود في الانتفاع (٣٣٣) - ولم نجد من يميز هذا الاستعمال إلا السيرافي^(٢٦) الذي ذهب إلى أن الواو تنجي بمعنى من، وإلا أبا البقاء في كُليَّاته^(٢٧) الذي ذهب إلى أن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم، كالتى لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.

● واستعمال لعل مع الماضى، قال: أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض (٣٨) وقال: ولعلها عادت بعد ذلك إلى ما كانت عليه (٩١) - وقد أنكر الحريرى ذلك، وإن أجازته ابن هشام في مَغْنِيهِ^(٢٨).

● واستعمال (عوائد) جمعاً لمادة - ويكاد ابن خلدون لا يستعمل إلا هذا الجمع، قال: واستبدلت به عوائد الأمم والأجيال (١٠) وقال: وأخلوا بالمذاهب المعروفة للمؤرخين والعوائد (١١) وقال: واستقامة المائد من الأحوال والعوائد (١٣) وانظر (١٤)، (٣٠) - والمعروف أن جمع العادة: عادٌ وعادات وعِيدٌ - والأخيرة عن كُراع - وليس بقوى كما في اللسان (عود).

● والإتيان بصلة الموصول مصدرةً بلعل، قال: أخبار القضاى التى لعلها من افتراء أعدائه (٢٢) - ولم يميز ذلك إلا هشام من الكوفيين^(٢٩).

● واستعمال الياء مع المفعول المطلق أو ما ينوب عنه، قال: دائرة النهار التى تقسم الفلك بنصفين (٤٤) وقال: قسموا هذا المعمور بسبعة أقسام (٤٤) وقال: كل واحد من هذه الأقاليم عندهم منقسم بعشرة أجزاء (٤٤) وقال: فهناك دائرة عظيمة تقسم الفلك بنصفين (٤٧).

(٢٨) مغنى اللبيب ١/٢٢٣.

(٢٩) مع الموامع ١/٨٥.

(٢٦) سلوان الشجرى فى الرد على البازجى ٨٤.

(٢٧) الكليات لأبى البقاء ١٧٣.

● واستعمال (كان) أداة للربط حيث يمكن الاستغناء عنها، وذلك بإدخالها على الماضي في قوله: وقد كان وقع في صدر الإسلام (١١٥) وقوله: ثم فسد اللسان العربي به، وإن كان بقي في.. (٣٢٥) - ولا يتغير المعنى لو طرحت (كان).

● وإدخال الفاء في جواب لما، قال: وكذا المشرق لما غلب على أمه من فارس والترك.. ففسدت لغتهم بفساد الملكة (٤٩٥) وكذا إلحاقها بخبر المبتدأ غير الدال على العموم في قوله: قهَم - وإن كانوا عَجَبًا في النسب - فليسوا بأعجام في اللفة والكلام (٤٩٩) وإلحاقها بخبر إن غير الدال على العموم أيضًا، في قوله: وإذا تبين لك ذلك علمت أن الأعاجم الداخلين في اللسان العربي... فإنه لا يحصل لهم هذا الذوق (٤٩٨) وقد لاحظنا أن ذلك يكثر منه عند الفصل بين لَمَّا وجوابها، وبين المبتدأ وخبره، بفواصل كثيرة.

● والإتيان بصيغة (انفعل) مطاوعاً لفعل في غير ما ورد، كالفعل حفظ، قال: وربما بقيت اللفة العربية.. فانحفظت بعض الشيء (٣٢٦) وانظر (٣٦٩) مكرراً فيها، كذلك الإتيان بـ (انفعل) من (أفعل) في قوله: واقتصر كثيرون على انتحال التعاليم.. وما ينضاف إليها من علوم النجامة والسحر (٤٠٩) - والمعروف أن (انفعل) يطاوع الثلاثي المتعدي، وزن فَعَلَ فقط من الأفعال العلاجية، أي التي يظهر أثرها للعيون، كالكسر والقطع والجذب، قال الرضي: «وليس مطاوعة انفعل مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب»^(٣٠)، يعني بذلك أنه مقصور على السماع، ولم يسمع: انحفظ من حفظ، ولا انضاف من أضاف، وعدم القياس على ما ورد من انفعل مطاوع أفعل الرباعي هو مذهب الفارسي، أما ابن عصفور فقد صححه، واختار القياس عليه، وتبعه ابن بري^(٣١)، وجاء في ديباجة كتاب (الأفعال) للصغاني أن «انحفظ وانقرأ وانكتب مستحدثت، استحدثته المولدون، مما لا يعتد بوجوده ولا يعبأ بكونه»^(٣٢).

● ومن استعماله للتفضيل - على غير ما عرف العرب - قوله: وصنائع كثيرة، أكثر من الأولى بكثير (٤١) وتكرر هذا في الصفحات: (١٤، ١٥، ٤٩، ١٠٩).

● وكذلك جاء استعماله (مازال) بمعنى مادام، في قوله: ولانزال الصناعات في

(٣٠) شرح الناقية ٣٠. (٣١) كشف الطرة ٤٧. (٣٢) سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ ٤، ٥.

التناقض. ما زال المصّر في التناقض. إلى أن تضمحل (٣٤٥).

• واستعماله (إلا) زائدة، في قوله: وأما غزوهم بلاد الشرق... وإن كانت طريقه أوسع.. إلا أن الشقة أبعد (١٧) وتكرر هذا في: (٧٩، ١٠٩)، ولم يجز ذلك إلا أبو البقاء، وإن وقع في استعمال بعض العلماء، كالزحشرى والسيوطى وابن هشام^(٣٣).

• هذا إلى جانب الاستعمال الشاذ: في قوله: ممتحية الآثار (٤٩٩) من الفعل: امتحى، والقياس: محوته فاعحى - وزن انفعّل - وافتعل شاذ منه^(٣٤)، وفي قوله: والأزودة والعلوفات للعساكر كثيرة (١٧) والأزودة جمع شاذ لزيد^(٣٥) وقد تكرر هذا الجمع في مواضع كثيرة، وكذا جمعه مرآة على: مرايا (٩٥) ووضع من موضع - أو - أو الواو، في قوله: لا يبالون بصدقه من كذبه (٢٧) وذلك الاستعمال الغريب لـ (هلم جرأ) بإدخال إلى الجارة عليها (٥١٤) ثم نسبت إلى الجمع في قوله: التأثير النجومية (٩٩) وقد جاءت على غير ما يهوى البصريون.

وجملة القول: أن ذلك الاستعمال وغيره مما يماثله عند ابن خلدون، منه ما هو لحن أصلاً، ومنه ما هو نادر أو شاذ، أو قياس على نادر أو شاذ، جئنا بذلك على عادة علماء التنقية في زمنه وقبل زمنه، من تخطئتهم مثل هذا في استعمال العامة، وهو - كما ذكرنا - دليل على تراخي قبضة الفصحى على ألسنة المغاربة من العامة والخاصة.

(جـ) النجاح والإخفاق:

إذا كان بعض جهود التنقية قد نجح في إثارة الجدل اللغوي بين العلماء - تصويهاً ومخطئة - وأخفق في التطبيق العملي، فإن جهود ابن الإمام قد أخفقت في الأمرين معاً، فلم تفلح في إثارة جدل، ولم تشر في إلزام العامة أو الخاصة الصواب اللغوي، وليس بأيدينا مؤلفات أخرى لابن الإمام حتى نعرف: ألتزم هو البعد عما خطأ أم لم يلتزم؟ وأغلب الظن أنه لم يكن أسعد حظاً من ابن خلدون وغيره من العلماء، ممن تركوا في هاوية الانحراف.

ونحن نرى أن هذا الإخفاق كان أمراً مرتقباً لضيق هذه الجهود ضيقاً لغوياً ومكانياً:

(٣٣) انظر أمثلة من ذلك في: سلوان الشجى في الرد على اليازجى ٨٩.

(٣٤) اللسان (محو).

(٣٥) اللسان (زود).

أما ضيقها اللغوي، فيبدو من تلك الاستعمالات القليلة التي جاء بها ابن الإمام، والتي لم يكن فيها من لغة بلده إلا القليل، وأما ضيقها المكاني، فلأنها اقتصرَت على لغة حواضر المغرب - وبخاصة تونس - دون أن تتخطاها إلى لغة أهل البوادي - على ما سبق بيانه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تجد التنقية اللغوية بالمغرب من يشدُّ أزرعها من علماء اللغة؛ إذ انصرفوا إلى المناقشات اللفظية والمناظرات الشكلية التي بعدت باللغة عن مجال الاستعمال اللساني إلى قوانين منطقية عقلية جافة: يقول ابن خلدون - بعد أن بين أن الأندلسيين أقرب إلى تحصيل الملكة اللسانية من سواهم: «وأما سواهم من أهل المغرب وإفريقية وغيرهم، فأَجَرُوا صناعة العربية مُجَرَّى العلوم بحثًا، وقطعوا النظر عن التفقه في تراكيب كلام العرب، إلا إن أعربوا شاهدًا، أو رجحوا مذهبًا من جهة الاقتضاء الذهني، لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه، فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدلي، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته»^(٣٦).

وبأق بعد ذلك سبب آخر للإخفاق، هو الاضطراب الذي دام ببلاد المغرب أيام الفتح العربي وبعده، والذي لم يمكن لقيام نهضة لغوية أو علمية، كما حدث بالعراق أو بالأندلس مثلاً، ذلك أن قبائل البربر بالمغرب أكثر من أن تُحصَى، وكلهم بادية وأهل عصابات وعشائر، والأوطان الكثيرة القبائل والعصابات قل أن تستحكم فيها دولة - على ما يقول ابن خلدون - وقد توارث هؤلاء البربر الانتقاص على الدولة حتى لم يستقر الحكم العربي إلا بعد زمن طويل، قال ابن أبي زيد: «ارتدت البرابرة بالمغرب اثنتي عشرة مرة، ولم تستقر كلمة الإسلام فيهم إلا لعهد ولاية موسى بن نصير فما بعده»^(٣٧).

وبعد الفتح استمر النزاع والاضطراب من أجل الاستيلاء على الحكم، فقد قامت دولة المرابطين بعد صراع طويل مع ملوك المغرب، ثم قامت على أنقاضها دولة الموحدين، بعد حروب دامت نحوًا من ثلاثين سنة، ثم بنو مرين من زناتة، خرجوا على الموحدين ومكثوا يطاولونهم نحوًا من ستين سنة، حتى استولوا على مراكش^(٣٨)، فهل ترى في تلك الفتن والاضطرابات ما يساعد التنقية اللغوية، أو يعمل على تحقيق أغراضها؟



(٣٨) انظر تفاصيل ذلك في: مقدمة ابن خلدون ٢٥٧.

(٣٦) مقدمة ابن خلدون ٤٩٧.

(٣٧) مقدمة ابن خلدون ١٤٤.

الفصل الخامس

في الأقطار الأخرى

أولاً

ابن كمال باشا

في أوائل القرن العاشر الهجري، قام شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، بجمع بعض ما وصل إلى سمعه من الأغلاط، التي تُدوِّلت على ألسنة الخاصة والعامة أيام حياته. ومع أن ابن كمال باشا خدم في جيش السلطان بايزيد، وتعلم في دار الحديث بتركيا، ثم عُيِّن شيخاً للإسلام، حتى توفي سنة ٩٤٠ هـ فلا نستطيع أن نربط بين الأخطاء التي جمعها ولغة الناس في تركيا، وإن كان لنا أن نربط بين هذه الأخطاء والعصر الذي عاش فيه، أي إنها أخطاء مرتبطة بعصره لا بوطنه؛ إذ معظمها كان يدور على ألسنة في مختلف البلدان الإسلامية.

جمع ابن كمال باشا ما أُرْسِي على مائة لفظ، من سَقَطَاتِ الناس، في كتابه الذي سماه (التنبيه على غلط الجاهل والنيب) مرتباً إياها على حسب الحرفين: الأول والثاني من حروف الكلمة بعد تجريدتها من الزوائد، وفيما يلي توضيح لبعض جوانب من لغة الناس في زمنه مستمد من كتابه:

في الجمع:

قالوا: أناث - بضم الهمزة - جمع: أُنْثَى (٦) * ودَعَاوَى - بكسر الواو - جمع: دعوى (١٣) وقوابل - في جمع: قابل، المذكر (٢١) وقُضَاة - بالتشديد - في جمع: قاض (٢١) ونُكَات - بضم النون - في جمع: نُكْتة (٢٤) وأذئاب - في جمع الذئب بمعنى الإثم (١٤) وأعطاف - في جمع: العطف، بمعنى الحنان (١٩).

* الأرقام لصفحات كتاب (التنبيه على غلط الجاهل والنيب).

في التثنية:

استعملوا ما دل على المتى، فيما لا ينفصلان، استعمال المفرد، فقالوا: فلان
نؤمنان فلان^(١١).

في التذكير والتأنيث:

قالوا: جهادى الأول والآخر (١١) وأدخلوا تاء التأنيث على بعض المؤنثات السماعية
فقالوا: ثيبة - فى: ثيب (١٣).

في القلب المكافى:

قالوا: دأب - فى: أدب (١٣) ودناية - فى: ديانة (١٣) وتوفىض - فى: تفويض
(٢١).

في اسْمِ الفاعل والمفعول:

قالوا: مُبْتَنَى على كذا (٨) و: مُرْتَبَطٌ بكذا (١٤) - بصيغة اسم الفاعل فيها -
ومترك - بمعنى: تارك (٩) و: مُسْتَحْكَم - بصيغة اسم المفعول (١٢) كما أتوا بالاسمين
من الثلاثى على توهم رباعيته، فقالوا: المزيّد (١٢) والمُعاف (١٩) [بضم الميم فيهما] -
من: زاد وعفا.

في المصادر:

أتوا بالمصدر الصناعى من المصدر الصريح بإضافة الياء والتاء: فقالوا: رَقِيَّة - فى:
الرق (١٥) والصلاحية - فى: الصلاح (١٧) كما قالوا: الفراغة - فى: الفراغ (٢٠)
والعيان - بفتح العين - من: عاين (١٩) وسَبَقَ اللسان - يقصدون مطلق الحدث،
لا المرّة منه (١٦) والإباقه - فى: الإباقى - مصدر أبق (٦) أما مصدر تَسَلَّى فقالوا فيه:
التَسَلَّى - بفتح اللام - (١٦) ومثله التَجَلَّى - مصدر تجلّى (١٦) وجاموا بالثانى على:
التَجَلَّى - بكسر اللام وحذف الياء - (١٦) كما خلطوا فى الاستعمال بين المصدر واسمه،
فأحلّوا الاسم محل المصدر عند إرادة المصدرية (٢٠).

في الهمز:

تخلصوا منه في بعض الكلمات، فقالوا: مُغِيلَان - في: أم غِيلَان (٦) ونَقِيب لَشَرَّاف - في: الأشراف (١٧).

في النسب:

نسبوا إلى العامة فقالوا: غَامِيٌّ - بتخفيف الميم (١٩).

في التشديد التخفيف:

شددوا الياء المنطرفة قبل التاء في الاسم، فقالوا: الأدعيَّة والأدويَّة (١٣) وقرية (٢١) وكرهيَّة (٢٢) وشددوا الزاي في: البرَّاق (٧).

في مَدَّ الأصوات:

أتبعوا حركة المقطع الأول أو الأخير من الكلمة فنشأ حرف مشابه، وقد كثرت أمثلة هذه الظاهرة في كتابه، وهي تدل على انتشارها، فمن أمثلة إشباع حركة المقطع الأول: الإيباء (٥) والآوان (٧) ومن أمثلة إشباع المقطع الأخير: الشُّكَّار (١٦) والحُجَّيل والحُشَّين (١٣) وسَلَّيس (١٦) والنُّزُول (٢٢).

في الأعلام:

قالوا: محمد بن محمود (٨) بتسكين الدال من (محمد) وكسر الباء من (ابن) مبتدئين بها مع تسكين النون منها، وأطرَّذا هذا الاستعمال عندهم جميعاً، وقد جرى على السنة البنين، ثم انتقل إلى السنة الخاصة، حتى لا يكاد يَسْلَمُ منه أحد لاعتیاد الألسن - كما يقول ابن كمال (٨).

في الدلالة:

استعملوا: الإذعان بمعنى الإدراك - وهي بمعنى الخضوع (١٤) والساحل بمعنى السَّهْل - ضد الجبل (٧).

عنه من الألفاظ أقسام^(٣)، ثم ذكر الأقسام الثلاثة السابقة، وكأنه بهذا يتوقف في القسمين الأولين، عند حد استعمال الذي ورد فيه اللفظ أو الأسلوب فقط، وهو موقف منه غريب؛ إذ الأمر يدور بين استعمال صحيح، يُباح للعالم والمصنف، ولغيرهما من العامة والخاصة، واستعمال ملحون لا يباح لأحد أن يطلق به لسانه، عالماً أو غير عالم.

والتماس العذر لاستعمال المصنفين فيما لم يرد عن العرب، يعنى التماسه للمؤلفين أيضاً من الشعراء وغيرهم، فاستعمال هؤلاء لا يحكم عليه بالخطأ، ولكن ينبغي تجنبه على ما يرى، وقد كاد يصرح بذلك - عند رده على من قال: إن الغلط المشهور أفصح - بقوله: «بل هو أفصح؛ لأن الغلط الفصيح، إن صح أن يكون، فلا أقل من أن يستعمله المؤلفون^(٤)». على أن عدم تحطئة المصنفين والمؤلفين في استعمالهم أمرٌ مخوف بالمخاطر، إذ المصنفون ذوو اختصاصات مختلفة، منهم اللغوي ومنهم الفقيه ومنهم المتكلم، ولكل منهم حظ من الإنفاق اللغوي غير حظ الآخر، وقد عاب كثير من اللغويين أساليب الفقهاء والمتكلمين والمتصوفة لخروجها عن فصيح العربية.

وإذا كانت إجازته الاستعمال المطلق للمصنفين - دون تحديد لنوع منهم - يتطوى على خطر، فأخطر منه عدم حد ذلك بزمان معين؛ إذ ما يجوز لمصنف متقدم ينبغي أن يجوز لتأخر، ولن نستطيع أن نضع حداً معيناً لمن تصح لفته منهم، مادامنا قد خرجنا عن القصد المؤلف لمن يحتاج بهم في اللغة، ومثل ذلك يقال عن المؤلفين.

وبعد أن بينا مقياس ابن كمال باشا، وما اشتمل عليه من غرابة وخطر، نأتى إلى بعض ما جاء به، مما زعم أنه لا أصل له ولا مستند؛ لنرى: أمصياً كان في زعمه أم مخطئاً؟

جعل الدعاوى - بكسر الواو - جمع دعوى - خطأ محضاً، وذلك غير مسلم له؛ ففي الأشعوفى عقب قول ابن مالك:

وبالفعالي والفعالي جُمعا صحراء والمذراء والقيس اتبعاً

أن من أمثلة جمع الكثرة: الفعالي - بفتح اللام وكسرها - وأنها يشتركان في أنواع، منها فعلى - بالفتح - اسماً، كعَلَقَى وَعَلَاقَى^(٥)، ودعوى اسم كعَلَقَى.

(٥) الصيان على الأشعوفى ١٤٢/٤.

(٣) التبيه على غلط الجاهل والتبيه ٤.

(٤) التبيه على غلط الجاهل والتبيه ٣.

وفي شرح الشافية لابن الحاجب: «فما أُلْفَ - يعني المقصور - رابعة، إذا لم يكن فَعَلَى أَفْعَلَ، ولا فَعَلَاءَ أَفْعَلَ، يَطْرُدُ جمعه بالألف والتاء، ويجوز أيضا جمعه مكسرا لكنه غير مطرود. وتكسيره على ضربين: الأول أن يجمع الجمع الأقصى وذلك إذا اعتد بالألف، لكون وضعها على اللزوم، فيقال في المقصور: فعَالٍ وفَعَالِي - في الاسم - كَدَعَاوٍ ودَعَاوِي^(٦)».

وفي الجمع - أوزان جموع التكسير - : «الحادي والعشرون (الفعالي) بالفتح وكسر اللام، وهو يغني عن (فعالي) بالفتح جوازاً في فَعَلَى بالضم، كَحَبَلِي والحَبَالِي، وما قبلها أي فَعَلَى وفَعَلَى - كالصحاري والذفاري والعلاقي، وفي عذراء ومهري، فيغاي: العذاري والمهاري، ويجوز في كل فَعَالِي بالفتح^(٧)».

ومن هذه النقول الثلاثة يتضح جواز الكسر مطلقاً في الدعاوي جمع الدعوى، غير أن الرضی صرح بأن جمع التكسير في مثله غير مطرود - بكسر اللام أو بفتحها - أما ابن مالك - وتبعه الأشعوني - فقد جعله مقيساً، وكذلك السبوطي في الجمع.

ويرى ابن كمال أن تمة فرقاً بين الهمز والتضعيف من الفعل (كَفَر) فأكفره: معناه نسبه إلى الكفر، أما كَفَره - بالتضعيف - فمن الكفارة، وأن المصنفين قد استعملوا ذلك، وهو مباح لهم دون غيرهم - على ما سبق - استند في ذلك إلى ما جاء في الصحاح والقاموس، والذي جاء في القاموس - فاستند هو إليه - هو: «وأكفره: دعاه كافراً، وكَفَر عن يمينه: أعطى الكفارة»، لكن الفيروز ابادي قد استعمل التضعيف في معنى الكفر، فقال شارحاً الحديث «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»: «أو معناه لا تكفروا الناس فتكفروا^(٨)»، ومثله جاء عن ابن منظور في اللسان، فقال بعد ذكر الحديث السابق: «القول الثاني: أنه يكفر الناس فيكفر، كما تفعل الخوارج إذا استعرضوا الناس فيكفروهم.. بتكفيره أخاه المسلم.. وحديث عمر: فَتُكْفَرُ وَهُمْ^(٩)» فاستعمال القاموس واستعمالات اللسان تجوز ما أنكره.

ومن منهجه أن ورود الفعل ليس دليلاً على استعمال مصدره - وإن كان قياساً - ما لم يرد عن العرب، فهو إذن ملتزم السماع مطلقاً، فقد ورد عنهم: آذَى يُؤْذِي آذَى وَأَذِيَّةٌ

(٨) القاموس (كفر).

(٩) اللسان (كفر).

(٦) شرح الشافية ١٠٥.

(٧) جمع الهوامع ١٧٩/٢.

وأذاعة، ولم يرد (الإيذاء) وقد أشار الصحاح إلى نفيه بطلّ ذكره؛ لأن السكوت عن الشيء في موضع البيان نفى له، وصرّح صاحب القاموس بنفيه، حيث قال بعد عدّ المصادر: «ولا تقل: إيذاء»^(٦٠).

لكن ابن برّى^(٦١) قد خصص هذه المصادر لأفعالها، فجعل: أذى وأذاعة وأذية، مصادر للفعل (أذى) وجعل (إيذاء) مصدرًا للفعل (أذى)، وجاء في التهذيب: «وقد أذيته إيذاء وأذية». على أن المصادر من غير الثلاثي مقيسة، جارية على أفعالها، وإن لم تسمع، قال ابن مالك:

وغيرُ ذى ثلاثة مقبِسُ مصدره كقُدُس التقديسُ
ولم أجد أحدًا خالف ذلك.

ومن الأمثلة السابقة يتبين فساد ادّعائه، بأن كل ما جاء به لا أصل له ولا مستند، ويتبين كذلك أن الصواب في غير جانيه.

لكن هناك مسائل لحنها مع أنها من لغة العرب، ومنها إشباع حركة العين من الوصف على فعل - مكسور العين - نحو: خَشِينٌ وَخَجِيلٌ وَسَلِيسٌ - فَي: خَشِينٌ وَخَجِيلٌ وَسَلِيسٌ، فله نظير عربي، جاء في اللسان (شجا): «العرب تمدُّ فِعْلاً بياء، فتقول: فلان فِعْنٌ لكذا وقِيمٌ لكذا، وسَمِيعٌ وسَمِيعٌ، وكَرٍ وكَرِيٌّ» وإن كنا نرى أن الصواب معه هنا من الحكم عليه باللحن وعدم القياس على ماورد؛ لقلته.

كما أن أكثر مسائله مما لا أصل له ولا وجه يصححه: كقولهم: فلان نَوْءٌ مان فلان - بالتننية بدل الإفراد - والإباقه - مصدر: أبق - وأمثلة القلب المكاني السابقة، وأمثلة الجمع والتأنيث، ومجىء مفعول بمعنى فاعل - فَي قولهم: فلان مترك - بمعنى تارك، وإن أمكن تأويله على وجه بعيد - إذ مجىء مفعول بمعنى فاعل لا يجري فيه القياس، وماورد منه مؤول بما بصرفه إلى معنى المفعول، وكذلك أصاب في تخطئة نطقهم السابق فَي: محمد بن محمود.

(٦٠) التنبيه على غلط الجاهل والتبويب.

(٦١) اللسان (أذى).

ثانيًا في بلاد الشام

إذا كانت التنقية اللغوية نتيجة حتمية لظهور اللحن وتفشييه، وإذا كان اللحن في أكثر مظاهره مرتبطًا باختلاط العرب بغيرهم، فإننا لا نشك في حدوث ذلك في بلاد الشام، فقد اختلط العرب بأهلها قبل ظهور الإسلام، إذ كانت القوافل التجارية بين مكة ودمشق، وكانت رحلات الصيف التجارية، قبل الإسلام وبعده، وهي التي أشار إليها القرآن الكريم.

وقد أدى هذا الاختلاط في مبدأ أسره إلى تسرب كثير من الكلمات التجارية والمحضرية من لغة أهل الشام إلى اللغة العربية، حيث عُرِّبَتْ وَصِقِلَتْ بالاستعمال الطويل، وجاء بها القرآن الكريم في بعض ألفاظه، كما جاءت بعض أشعارهم.

ومع اعتقادنا بأن هذا الاختلاط قد أدى بمرور الزمن - بعد انتشار الإسلام في تلك الديار - إلى ظهور الخطأ على الألسنة، لم نجد من يهتم بتنقية ما عُلِقَ بلغة العرب من أوصار، اللهم إلا انتقادات يسيرة لم تصادف من يشدُّ أزرها، بل عانت ممن يدفعها ويهدم أسسها، وقد بدا ذلك في كتاب لرضي الدين محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الحنبلي، الذي تُوِّفِيَ بحلب سنة ٩٧١ هـ، هو (بحر العوام فيما أصاب فيه القوام) حمل فيه على من انتقد لغة العامة في زمنه، والتمس لإجازة كلامهم كل وجه، ولم يكن مادفعه إلى ذلك هو الثقة بصحة ما صححه، مما خطأ غيره ممن وسمهم بالجهال، وإنما دفعه «فرط الحبيسة والغضب، وتوفر العصبية لهذا الجيل من العرب - وهم عامة القرن العاشر الهجري - وإن علك عوامهم الكلام علك اللجام، أو قرّت عنهم العربية - وما بأيديهم منها سوى الزمام - فرار السهام»^(١٢) والكتاب يُطلَعنا على لهجة أهل الشام في القرن العاشر الهجري، سواء أُعِدَّتْ هذه اللهجة صوابًا - كما رأى ابن الحنبلي - أم خطأ - كما رأى غيره - ومن مظاهر هذه اللهجة ما يلي:

(١٢) بحر العوام فيما أصاب فيه القوام ١٤.

في الجمع:

أَجْرُوا الاثنين مجرى الجمع، فقالوا: فلان وفلان جاءوني (٤٠)* واستعملوا اسم الموصول للمفرد في موضع الجمع، فقالوا: هم الذي قال (٣٧) ونظن أن العامة لم تكن تنطق هذه العبارة بهذا الشكل، وإنما كانت تنطق: (هم اللئ قالوا) فكتبها ابن الخليل في صورة عربية.

في الضمائر:

قالوا: هو وهى - بتشديد الضمير مع زيادة هاء السكت (٣٨) كما أبدلوا تاء الفاعل طاء، فقالوا: خبط وخبط - فى: خبطت وفخضت (٤٧) وأما ضمير المتكلم فقد أثبتوا ألفه فى الوصل (٣٨) وحذفوها فى الوقف مع اجتلاب هاء السكت (٣٩) وحذفوا منها الهمزة عند اقترانها بالواو العاطفة، فقالوا: ونا - فى: وأنا (٣٩) أما تاء المخاطبة فقد أشبعوا حركتها فزيدت ياء، قالوا: أكلت وشربت (٤٨) وأما هاء الغائب فقد أسكنوه بعد نقل ضمته إلى ما قبله، فقالوا: لم آكله ولم أضربه (٤٥).

في الهمز:

تخلصوا منه فى بعض الكلمات، فقالوا: لأن - فى: الآن (٤٠) وجا - فى: جاء (٤٣) كذلك همزة الاستفهام فى: فعلت كذا؟ (٤٤).

في الإعراب:

أسكنوا المنصوب مفعولاً به فقالوا: قبلنا أياديكم (١٩) وأكلت كتاب (٤٣) كما أسكنوا المرفوع مبتدأ، فى: عملهم قليل وأملهم طويل (٣٧) وجزموا المضارع دون أداة، فى: فلان يأكل ويشرب (٣٦) كما حذفوا نون الأفعال الخمسة بلا داع (٣٣) واستعملوا كلمة (أبو) بصورة الرفع فى كل الحالات (٤٠) وجعلوا الفتحة علامة النصب فى جمع المؤنث السالم (٤١) وحذفوا التنوين فى: سلام عليكم (٥٢) لكثرة الاستعمال.

* الأرقام لصفحات كتاب: بحر العوام فيما أصاب فيه العوام.

في الوقف:

أمالوا الفتحة قبل الهاء في المؤنث نحو الكسرة، فقالوا: نعمة ورحمة (٣٠).

في الحركات:

كسروا فاء فَعِيل حلقى العين (٢٢) وكسروا آخر اسم الفعل (تَعَال) مع ياء المخاطبة (٢٦) وفتحوا فاء فَعَالَة - بضمها - الدال على خلاصة الشيء (٢٧) وفتحوا باء الجر مع الضمير غير ياء المتكلم، ومع الاسم الظاهر (٣٠) وفتحوا همزة إِمَّا التفصيلية (٣٥) أما الضم فقد جاء عنهم في اسم الفعل (تَعَال) عند إسناده إلى واو الجماعة (٢٦) وأما التشديد فقد كان فيها حذف تالته، كَيَدِ وَأَبِ وَأَخِ (١٤).

في التأنيث:

انصرفوا عن صيغة فَعْلَى - مؤنث فعْلان - إلى فَعْلَانَة - بالناء (١٦) وأنثوا بعض ما هو مذكر، فقالوا: هذه حَمَام طَيِّبَة (١٧).

في الدلالة:

غيروا دلالة بعض الكلمات، فأطلقوا: القلم، على الفصص الذي سوف يُبْرِنِي (٥١) والكوز، على ما لا عُروَةَ له من الأواني (٥١) والأيدى على الجوارح المعروفة - وهي بمعنى النعم (١٩).

في التعديّة:

استعملوا بعض ما يُعَدَّى إلى اثنين مُعَدَّى إلى واحد، فقالوا: كَتَمْتُ سَرَى من فلان (٢٨).

ولسنا بحاجة إلى أن نقول: إن ابن الحنبل لم يكن لديه مقياس للتخطينة أصلاً، لأنه لم يَرِ لَهَا في كل ما يسمع، وإنما كان لديه مقياس للنصوب، هو: الاعتداد بكل ما سُمِعَ عن العرب، ولو كان نادراً أو شاذاً قال فيه العلماء: يُحْفَظ ولا يقاس عليه، فلا غرابة بعد هذا إذا قلنا: إنه يُعَوَّلُ في النصوب على ما لم يُعَوَّلْ عليه غيره، وذلك كالقراءات القرآنية: إذ جعل قراءة أبي عمرو - في رواية عنه - ﴿قَالُوا سَاجِرَانِ تَطَاهَرَا﴾ - على معنى:

أنتما ساحران تتظاهران - جعل ذلك أصلاً قاس عليه كلام العامة في حذف نون
الأفعال الخمسة في غير النصب والجزم (٣٣) وجعل قراءة نبيح والجراح وأبى واقد:
﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾ بضم اللام في: تَعَالَوْا - حجةً صحح بها كلام العامة (٢٦)
كذلك قراءة أبي عمرو بالإسكان في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ - وَيَنْصُرُهُمْ -
وَمَا يَمْدُهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ تجيز للعامة تسكين المضارع المرفوع (٣٦) وصحح لهم ما قالوه
من: هم الذي فعلوا، اعتماداً على أحد التأويلين في قوله تعالى: ﴿وَحُصِّنَ كَالَّذِي
خَاضُوا﴾ (٣٧) كذلك للعامة أن تحذف همزة الاستفهام، لقراءة ابن محيصن ﴿سَوَاءٌ
عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بحذف الهمزة (٤٤).

كذلك عَوَّل على الحديث في الاحتجاج: فقوله عليه السلام: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى
تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَقَّ تَحَابُّوا» جرى عليه حذف النون من الأفعال الخمسة في قولهم
(٣٣) وقوله عليه السلام في حديث الحوض: «إِنَّ مَاءَهُ أَلْبَنُ مِنَ اللَّبَنِ» جرى عليه
إتيانهم بالتفضيل من الألوان على أفعل (٤١) وأما ما جاء في حديث وائل بن حجر «مِنْ
مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى الْمُهَاجِرِ ابْنِ أَبِي أُمَيَّةٍ» فقد جَوَزَ به استعمالهم (أبو) بصورة الرفع
دائماً.

وكذلك كانت الضرورات الشعرية مما قاس عليه في الاختيار، فنقلُ صفة هاء
الغائب إلى ما قبلها في قولهم: لم أَضْرِبْهُ، قاسه على ما جاء من قول الشاعر:
عَجِبْتُ وَالْدَّفْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنَزَى سُبْنَى لَمْ أَضْرِبْهُ (٤٥)

وحذف همزة (أنا) مع واو العطف في كلامهم، يصححه قول الشاعر:
قُلْتُ لَشَيْطَانِي وَشَيْطَانَاتِي لَا تَقْرَبَانِي وَلَا فِي الصَّلَاةِ (٤٠)

ومن الأمور التي صححها للعامة اعتماداً على ماورد في الشعر: لَانَ - في: الآن (٤٠)
ويقول بعد تفسيره تحويل (الآن) إلى الصورة الجديدة: «وهو جائز في سعة الكلام»
وحذف النون من الأفعال الخمسة في الرفع (٣٣) وجزم المضارع لغير دَائِعِهِ (٣٦)
وتسكين المرفوع مبتدأ (٣٧).

وأضاف ابن الخليل إلى الحجة في الاستشهاد، ما روى عن الصعابة وغيرهم: فقد
صحح الوقوف بهاء السكت على ضمير المتكلم بما روى من كلام حاتم: هكذا فَضِدِي أَنَّهُ
(٤٩) وصحح استعمال (أبو) بالرفع الدائم بما روى في كتاب يخط الإمام على رضى الله
عنه (٤١).

واللغات - أيًا كانت - هي كذلك عنده مما يعتدُّ به ويقاس عليه: فقد أخذ بلغة همدان في تشديد الضميرين: هو وهي (٣٨) وبلغة ربيعة وقيم وبعض قيس في إثبات ألف أنا حال الوصل (٣٨) وبلغة ربيعة في الوقف على المنصوب بالسكون (٤٣) وبلغة بني أسد في التأنيث بالتاء، في فعلى فعلان نحو: عطشانة (٦) إلى جانب لغات أخرى لم يعين لها قبيلة، واكتفى بذكر أنها لغة حكاها عالم من العلماء، واستناداً إلى سماع عالم مثل يونس بن حبيب الذي قال: «سمعتُ العرب تقول: قَرَسَةٌ وَجَوْزَةٌ، وذلك منهم إرادة التأنيث وَذَهَابَ الشكُّ عن سامعه»، فأباح ابن الحنبل - بسبب رواية يونس - أن تلحق العامة التاء بكل مؤنث معنى حتى لقد أجاز أن يقال: اليَدُ - بالتشديد - واليَدَةُ - به مع التاء. وقد وجدناه يصرح بأن اللغة التي تصح قياساً عليها، لغة ربيعة متروكة، كما في: غَلَقْتُ البابَ - بلا همز - ونحن نعجب: كيف يصحح للعامة ذلك مع نصريحه برداءة اللغة وتركها؟

وعلى وجه الإجمال نقول: إن ابن الحنبل قد أفرط في تساهله مع العامة بتجوير كل ما يقولون، ففرط بذلك في لغة العرب، وربما كان عوناً على إفسادها في بلاد الشام في القرن العاشر.

ولم نجد من بين علماء الشام من يتصدى لأراء ابن الحنبل هذه بالنقد والتصحيح، بل لم نجد منهم من يهتم بتنقية اللغة أصلاً، اللهم إلا تلك المجموعة من الألفاظ التي تبلغ سبعة وعشرين كلمة، والتي جمعها رضى الدين بن أحمد الحلبي الحنفي - من علماء أوائل القرن الحادى عشر الهجرى - تذيلاً على درة الغواص للإمام الحريرى، وقد فرغ من جمعها سنة ١٠٢٨ هـ في رسالة سماها (سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ) أراد بها أن تكون تذكرة لإخوانه وبصرة لخلاته - على ما قال^(١٣).

ونحن في شك من نسبة هذه الرسالة إلى ابن الحنبل السابق، وإن ذهب إلى ذلك باحث معاصر^(١٤)، وإن صُدِّرَ باسمه عنوانها؛ ذلك لأنها تخالف مذهبه أصلاً، من التوسعة في استعمالات العامة والخاصة، حتى لم يَعدْ هناك خطأً على حسب مقياسه، ونظن أنها لابن الحلبي المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ والذي جاء في خاتمتها ما يفيد أنها نمت على يديه.

(١٣) سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ ١.

(١٤) انظر: لحن العامة والنظور اللغوى، وقد وقع خطأ في العنوان فوضعت (في) موضع (إلى) افتداء بعنوان الرسالة في دار الكتب المصرية، ولكن صحة العنوان (سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ) وهو ما جاء في مقدمتها: (وسميته سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ، إذ كان صرف هذا السهم إلى طرف هذا الوهم).

وعلى كل حال، لا تمثل الألفاظ التي وردت بهذه الرسالة لغة بلاد الشام، ولا لغة القرنين: العاشر والحادي عشر الهجريين، وإنما هي ألفاظ تصّ علماء اللغة على تلحينها فاعتمد هو عليهم، وفي مقدمة هؤلاء: الفيروز أبادي وابن قتيبة وابن السكيت والصفاني وأبو حيان والبيضاوي، أما الألفاظ التي لحنتها تابعاً لغيره فهي:

الأنموذج - في: النموذج، والحجرة - لأنتى الخيل - في: الحجر (٢) وطابت حمامك، وانعدم - في: عدم - والله - بحذف ألف المد - والقيولة - في معنى: الإقالة، وقر الله عينك - في: أقر - ورزمة الثياب - بضم الراء (٣) وفي سبيل الله عليك، و: فيها ونعمة، في: نعمت، وقفلت الباب، والقُدوم - بالتشديد - وثياب جُدد - بفتح الدال - وانحفظ وانقرأ (٤) وابن عمى لحيح، وعرق الإنسا و: ياهو - في تداء جهلة الصوقية (٥) ولمحه بمعنى اختلس النظر إليه، وانزّر - من الإزار - والجبريني - نسبة إلى قرية تسمى جبرين، والزُمارة - بضم الزاي (٦) وإنسانة - للمرأة (٧) وحففت المرأة وجهها، وأخفاف جمع خف (٨) والظرف - بالضم - للكيّاسية، والقَصَف - بمعنى اللهو، وحصن كيف - اسم بلد تسمى: حصن كيفي - بكسر الكاف والقصر (١٠).

وقد ناقشنا كثيراً من هذه الألفاظ سابقاً، وبيننا مقياس أصحابها في النخطة، ونناقش الآن بعض ما هو جديد، مما جاء بالرسالة:

خطأ رضى الدين أن يقال: لمحه - معذى بنفسه - بمعنى اختلس النظر إليه، ورأى أن يعذى بالي، واستند إلى ما جاء في القاموس - لكن جاء باللسان (لمح) ما يفيد صحة ما خطأه، قال: «ولمح البصر ولمحه ببصره»، وفيه: «لمح إليه، الجوهري: لمحه وألمحه والتمحه: إذا أبصره بنظر خفيف».

ومنع أن يقال: انزّر - من (الإزار) وحكم على ما جاء منه في الحديث بأنه من تحريف الرواة، موافقاً لفيروز أبادي وابن الأثير - لكن في اللسان (أزر): «ويجوز أن نقول: انزّر بالمتزّر أيضاً - فيمن يدغم الهزّة في التاء - كما نقول: اتّنه، والأصل: اتّمنه».

وخطأ: الجبريني في النسب إلى جبرين - اسم لقرية - استناداً إلى ما في القاموس أن النسبة إليها: جبراني - على غير قياس - ونحن نرى أن العامة قد نسبت إلى القرية على قياس النسب ولا ضير فيه، وإن لم يُسمع، وقد جرت عادة المعاجم على إغفال الأمور القياسية كثيراً والنص على ما خالف القياس.

ومن هذا يتضح أن المواد التي أتى بها رضى الدين في رسالته - مقلداً غيره - لم تسلم من الجميع، فقد أجازها بعضهم، ومنه كدنا نحكم عليه بالتشدد، لولا ما رأينا منه في آخر رسالته من الرد على الإمام الحريرى وإجازته بعض ما نحن: كإدخال الألف واللام على (غير) فلم تأت هذه الإجازة؛ بناءً على ورود في شعر أو قرآن أو حديث، وإنما لأنه ورد في عبارة الإمام الشاطبى في أول بيت ذكره في قرش حروف حرز الأمانى، وأبيات أخرى بعده، وقد كان الشاطبى (في رأيه) متقناً أصول العربية - على ما ذكر في مقدمته^(١٥)، وكأن استعمال العلماء بما يدخل في نطاق الاستشهاد وتصويب الأساليب عنده، كذلك إلحاق التاء في المؤنث الخالى منها، نحو: (عجوزة) أجازته؛ بناءً على ما جاء في القاموس من أنها لُغِيَّةٌ، وكذا جمع القم على (أفهام) حكاهما الفيروز ابادى، فهو إذن ممن يأخذ باللغات الضعيفة أو اللُغِيَّات، مع أنه لم يُعَدِّ (اتزر) صحيحة، وهى لغة حكاهما ابن منظور - على ما سبق.

وإذن لنا أن نقول: إن رضى الدين كان مضطرباً المقياس فيها خطأه أو صوابه من الألفاظ والأساليب.

ويبقى بعد أن نقول: إن عدم وجود تنقية لغوية في بلاد الشام بالمعنى الحق، لا يعنى بالضرورة عدم وجود أخطاء، ولقد كان من الخير والمفيد لهذين العالمين ولغيرهما من علماء اللغة، أن يوجهوا عنايتهم إلى إصلاح أخطاء شامية للعامة والخاصة، كذلك الأخطاء التى ذاعت في القرن الرابع الهجرى؛ حتى وقع فيها عالم رحالة، هو أبو عبيد الله محمد بن أحمد المقدسى، وامتدت إلى كتابه (أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم) - وقد صرح بأنه كتب معظم أجزائه بلغة شامية؛ لأنها إقليمة الذى به نشأ^(١٦)، ووجود مثل هذه الأخطاء عند المقدسى أمر له دلالة المحزنة، إذ كان المقدسى يهتم في كتابه بوصف ما آلت إليه العربية من فساد، على ألسنة أهل البلدان التى زارها، ويعيب كثيراً منها وينعتها بأقبح النعوت، ويعنى ذلك - في جملة ما يعنى - حرصه على العربية، ومدحه من يتمسك بالفصاحة، فصدور هذه الأغلاط منه دليل على الانحدار اللغوى المدمر، الذى هَوَتْ إليه عربية الشام في القرن الرابع، وعلى ألفة الخاصة للأخطاء، وجريانها في أساليبهم، دون تنبه أو بغير تكرات.

(١٥) سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ ١٠.

(١٦) أحسن التقاسيم ٣٢.

ومن الأخطاء التي سقط فيها قلم المقدسي ما يأتي:

استعمال الشاذ المنكور من اسم التفضيل - وهو (أخير) بالهمزة (٣٤) (*) وجمعه للفظ (أداة) بمعنى ضرر على: أذابات (٢٠٢) ولفظ ماجن على مواجين (٢٢٥) وفي النسب إلى ما آخره ياء مشددة خامسة يُحْدِثُ تغييراتٍ لا تقرأها العربية، كذلك في النسب إلى المركب الإضافي يعامله كالمفرد، فينسب على لفظه كله، يقول: كان شَفَعَوِيًّا أَبُو عَمْرِيًّا (٢٠٣) أي شافعي المذهب يقرأ على طريقة أبي عمرو، إلى جانب ما فلاحظه من إجراء (أبو) على حال الرفع في كل الحالات، كذلك استعمل المقدسي اسم المفعول من الرباعي على وزن الثلاثي نحو: منبوت - من أنبت (١٨٣) واستعمل دَاخَلَ - في مكان: أدخل، وجمع بين حَرْفَيْ تعديّة، وهو ما أنكره الحريري - فقال: أَدْخَلُوا بِهِ (٤٥٠) بمعنى دَخَلُوا بِهِ، كذلك عدّى الفعل (خطب) مرة باللام وأخرى بـالي، وفي الأوصاف أكثر المقدسي من إضافة المقطع (آني) إلى آخر الوصف، مثل: بلغهاني (٤٧٩) وذهبانى وطولانى (٤٠٣) وأخطأ في الإتيان بصيغة تَفَاعَلَ من رأى، فقال: ترايا - بالياء -، وأتى بأفعال مضارعة مبنية للمعلوم في موطن المبنى للمجهول، نحو: يزن ويجد ويفد ويقف، وكلها من المثال الواوى، أما الأسماء المحدودة، فقد جاء بها مقصورة، إما لداعى السجع، أو بلا داعٍ أصلاً، فقد جاء بالكلمة (الأواء) مقصورة في قافية السجع مع: دنيا (١٥١) كما جاء بالكلمة (كرام) مقصورة لغير داعٍ (٤٤) إلى جانب التخلل عن الإعراب أحياناً، كقوله: وتراهم جزبان (٣٥٨) أى جزبين، وشبه توران (٣٧٧) أى توزين.

(*) الأرقام هنا وفيها بعد لصفحات كتاب: أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم.

ثالثاً

في مصر

يعود اتصال العرب والمصريون إلى ما قبل فتح عمرو بن العاص لمصر، بل إلى ما قبل الإسلام بزمان طويل، فقد رَوَوْا أن نَفراً من بني مالك أجمعوا على أن يَفْدُوا إلى المقوقس عظيم القِبْط بمصر، حاملين له الهدايا، كما ذكروا أن ابن جدعان أتى مصر ببضاعة، فباعها ورجع إلى عكاظ^(١٧)، وأن عمرو بن العاص نفسه زار مصر ناجراً قبل الفتح الإسلامي، وذهب إلى الدلتا ومن بعدها إلى الإسكندرية، وأن خبرته بالبلاد المصرية هي التي جعلته يفكر في غزوها ويغري الخليفة بذلك، وهي التي سهلت له أمر الفتح^(١٨)، وفي مبدأ الدعوة الإسلامية جرى الاتصال على نحو آخر غير التجارة، هو الدعوة إلى الدين الجديد، بكتاب بعث به محمد ﷺ إلى المقوقس، داعياً إياه إلى الإسلام.

وقد قَوَّى أثرُ هذا الاتصال لما بعث عمرو بن الخطاب عمرو بن العاص سنة ٢٠ هـ في أربعة آلاف مقاتل كانوا جميعاً - كما يقول المؤرخون - من قبيلة عكّ بن عدنان، ثم أمدّه بأربعة آلاف أخرى، ثم بغيرهم، حتى بلغ جميع من قدم من العرب إلى مصر في زمن الفتح ستة عشر ألف عربي^(١٩).

ولم نكُ قبيلة عكّ وحدها هي التي هبطت مصر، بل شاركها في زمن الفتح وبعده قبائل عربية أخرى، منها: مَهْرَة وتُجَيْبٌ ولُحْمٌ وعَسَّانٌ وعَاقِقٌ وقبيلة يَلَيٍّ من قضاعة وبنو مُلَيْمٍ من قيس وبنو عُقْبَة من جُذَام، وكذلك قبائل من لَحْمٍ وقريش وبنو كلب وبنو كِنانة وفَزَّارة من قيس عَيْلان وبنو هلال وبنو مازن^(٢٠)، وغيرهم.

وقد ضعف اختلاط هؤلاء العرب بالمصريين في مبدأ الفتح بسبب سياسة عمرو بن العاص؛ عملاً بوصية عمر بن الخطاب، فحرّم عليهم الزراعة، وحظّر عليهم الاختلاط

(١٧) أسواق العرب للأفريقي ٢٤، ٢٥.

(١٩) الأدب العربي في مصر ٢٣.

(١٨) تاريخ مصر الإسلامية للشيال ٥، ٦.

(٢٠) الأدب العربي في مصر ٢٨.

بالأقباط في أريافهم إلا إذا حلَّ الربيع، فيباح لهم الارتباج والاتصال بأهل مصر، يريد لهم عمرٌ من ذلك ألا يستكثروا أو يركنوا إلى الراحة، يسكني الدور واتخاذ السراري من بنات الأقباط والروم، فينصرفوا عن الاستعداد للقاء العدو، لكن هذه السياسة لم تدُم طويلاً، بل كانت حتى آخر عهد الأمويين، فلما كان العباسيون أباحوا ما حرّم عمر، فاختلطوا وأصهروا ونسلوا وكثر عددهم بذلك وبالهجرة العربية، فرأوا من جذب الجزيرة وطعمها فيها في مصر من يسر ورخاء.

وأحدث هذا الاختلاط أثره من مزاجمة اللغة العربية للفتين؛ القبطية واليونانية، وقد أقبل الأقباط على تعلم العربية والتدريس بها، حتى إن القسيس بنيامين أجاد تعلمها، فكان يشرح بها الإنجيل للإصبع من عبد العزيز بن مروان، كذلك كتب القديس شنودة مؤلفاته بالقبطية، ثم اضطرَّ إلى أن يترجمها إلى العربية؛ ليتسنى للأقباط أن يقرءوها^(١).

وانتشرت العربية في ربوع مصر، وامتد نفوذها في الوقت الذي تضاءلت فيه القبطية في (المراسيم) الكنسية نفسها، بل وجدنا من المثقفين المصريين في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) من يفخر بأنه يعرف القبطية، ووجدنا المسعودي حين زار مصر يسأل جماعة من أهل الخبرة الأقباط في الصعيد وغيره عن تفسير كلمة (فرعون) فلا يظفر بجواب^(٢).

وكما انتشرت العربية على لسان الأقباط، انتشرت القبطية على لسان العرب بحكم الاختلاط، وإن تم ذلك بشكل بطيء، فقد ذكروا أن البطريق (ثوما) لما حوكم سنة ٨٥٠ هـ خاطب أهل ملته بالقبطية بحضور جماعة من العرب، ففهموا كلامه وأنهوه إلى القاضي^(٣).

وهذا التمازج بين اللغتين، قد أكسب كلا منها بعض ألفاظ الأخرى وأساليبهما، فأصاب الفصحى بذلك بعض تغيير ولحن، زاد على السنة العامة ثم الخاصة، مع مرور الزمن واتساع الاختلاط، ولم يقلح في صده إنشاء المدارس أو تشجيع الولاة، أو إيفاد العلماء إلى بلاد المشرق أو استفادتهم منها، ولم يكن التمازج بين العرب والأقباط هو وحده السبب في الانحراف اللغوي، بل انضم إليه سبب آخر يضارعه في التأثير، وربما كان أقوى أثراً منه، ذلك هو أن أكثر القبائل العربية التي نزحت إلى مصر بعد الفتح لم

(٢١) الأدب العربي في مصر ٣٠.

تكن على درجة من الفصاحة تسمح بالاحتجاج بلغاتها أو الأخذ عنها، والمعروف أن القبائل العربية التي أخذت عنها اللغة، هم قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين^(٢٢). أما من حلَّ بمصر من العرب، فكانوا إما من قبائل يمنية الأصل - وأهل اليمن لا يؤثق بعريبتهم - وإما من قضاة كجُهينة وبلي، أو من كهلان كلخم وجذام وغسان - وقضاة وكهلان مطعون في فصاحتها - كذلك قبيلة الكنز التي وفدت إلى مصر في القرن الثالث الهجري تنتسب إلى ربيعة بن نزار، ويرتفع نسبهم إلى بني حنيفة المقيمين في منطقة اليمامة، وبني حنيفة وسكان اليمامة مشكوك في فصاحتهم، كذلك وفد بعض طيئ إلى مصر في القرنين الأولين بعد الفتح، ومنهم بطن يسمى سنيس، هاجر في سنة ٢٤٢ هـ من فلسطين إلى مصر، وبعض طيئ لا يؤخذ بلسانه عند العلماء، دون تحديد له. أما قبيلة قريش فقد نزلت طائفة منها الفسطاط في أوائل الفتح، كما سكن لفيف من الأنصار في صعيد مصر، وقد تحجب علماء اللغة حواضر الأمصار، ولا ريب أن كثيراً مما جرى على ألسنة المصريين بعد الفتح مما يُعدُّ لحناً - ولا سيما في الإعراب والتصريف - تسرب إليهم نتيجة الاختلاط بهذه القبائل^(٢٣).

نقول: إن اللحن قد انتشر بين العامة والخاصة على حد سواء، فالعامة كانت لها لغتها التي تتعامل بها، والتي حُرِّفت عن العربية، فتخلَّت عن الإعراب، وبذلت في حروف الألفاظ، وكانت منها طائفة تشبه بالخاصة، وتجارى شعراء الفصحى بأسلوبها العامي، فاستحدثت فناً يضاهي فنَّ (الموالي) الذي كان لعامة بغداد، أتوا فيه بالفرائب - كما يقول ابن خلدون^(٢٤) - وتبحروا فيه بأساليب البلاغة بمقتضى لغتهم الحضرية، فجاموا بالعجائب، وذكر ابن خلدون أمثلة عُلِّقت بحفظه من هذا الفن المصري تشير إلى بعضها فيما يأتي:

- | | |
|--------------------------------------|---|
| ١ - ناديتها ومشيبى قد طواني طي | جسودى على بقيلة في الهوى يامى |
| قالت وقد لي كوت داخل فوادى كى | ما هكذا القطن يحشى فم من هوى ^(٢٤) |
| ٢ - يا حادى العيسر ارجو بالمطايا رجو | وقف على منزل احبائى قبيل الفجر |
| وجيىح في حيتهم يا من يريد الأجر | ينهض يصلى على ميت قتييل الهجر ^(٢٥) |

(٢٢) المزهر ١/ ٢١٦.

(٢٤) مقدمة ابن خلدون ٥٤٠.

(٢٣) انظر تفصيلاً لذلك في: الأدب العربى في مصر ٢٦ وما بعدها. (٢٥) مقدمة ابن خلدون ٥٤٤.

وفي المستطرف^(٢٦) أمثلة كثيرة لهذا الفن العامي (الموالي) وغيره من الفنون التي تظاهيه، كالقوما والكأن وكان والزجل والحقاق.

ولم يقف اللحن عند العامة فقط، بل تجاوزهم إلى من فوقهم من كتاب الدواوين، فقد روى القلقشندي أن الكتاب في عصر أبي جعفر النحاس (أوائل القرن الرابع الهجري) كانوا يستصعبون باب العدد - من بين أبواب النحو - وأنهم لذلك كانوا يعيرون من أعرب الحساب، وهو يدل على كثرة أخطائهم في هذا الباب، وهم - ليضيقهم بالعربية وكثرة انحرافهم عن سلامة الأداء اللغوي - رأوا أن مهاجمة اللغة أيسر من تعلمها، وأن النيل منها أسهل من السيطرة عليها، فالتحقوا أوله شغل وآخره بغي، وقد أنبرى النحاس للرد على هؤلاء، وكان مما قاله: «وقد كان الكتاب فيما مضى أرغب الناس في علم النحو وأكثرهم تعظيماً للعلماء، حتى دخل فيهم من لا يستحق هذا الاسم، فصعب عليهم باب العدد، فعابوا من أعرب الحساب وبعثت عليهم معرفة الهجزة التي ينظم أو يفتح ما قبلها، أو تختلف حركتها وحركة ما قبلها فيكتبون (يقروه) بزيادة ألف لا معنى لها^(٢٧)».

ثم تجاوز اللحن هؤلاء الذين هم أشباه العامة إلى الخاصة أنفسهم من الشعراء وغيرهم، فقد حكى الراعي - وهو نحوي أندلسي من علماء القرن التاسع - أنه دخل مصر فوجد أكثر القضاة وأتباعهم من الموقعين والشهود ونحوهم ينطقون لفظ (مائة) بفتح الميم ومدّ الألف، وذلك خطأ فاحش ولحن قبيح، وكانهم لم يقرءوا ﴿وَلْيَتْلُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثِينَ سَنِينَ﴾^(٢٨) كذلك ما حكاه من أنه وجد مؤدّي مصر خاصة، يفتحون الراء في ندائهم: (الله أكبر، الله أكبر) ولما أنكر ذلك ردّ عليه بعض شيوخ الشيوخ بأن ذلك جائز^(٢٩)، وهذا هو صفى الدين الحلبي - الشاعر المصري المشهور المتوفى سنة ٧٥٠ هـ - يشارك العامة أشعارها فيذكر له الأتشي أشعاراً كثيرة كلها ملحونة، وكذلك ابن نباتة الشاعر المتوفى سنة ٧٦٨ هـ بل تجاوز اللحن ما نظموا فيه من أشعار العامة إلى ما نظموا من شعر فصيح، كقول صفى الدين الحلبي من أبيات ينقض بها قصيدة ابن المعتز في ذم الأمويين والعلويين:

(٢٦) انظر: المستطرف من كل فن مستظرف ٢/٢٠٦، ٢١٧.

(٢٧) صبح الأعشى ١/١٧١.

(٢٨) الأجوبة المرضية في الأسئلة النحوية - الورقة ٧. (٢٩) المرجع السابق: الورقة ٦.

وكيف يَحْصُوكَ بِوُجْهِهَا وَلَمْ تَتَأَدَّبْ بِأَدَابِهَا

يحذف نون الرفع من (يَحْصُوكَ)، وقوله:

فَقَلْبِي بِإِحْسَانِكُمْ قَارِعٌ وَكُفِّي بِإِنْعَامِكُمْ مُبْتَلَى

بتذكير الكف - وهي مؤنثة.

وكقول ابن نباتة:

إِلَيْكَ مُدِيرَ الْكَأْسِ عَنِّي قَائِلِي رَأَيْتُ دَمْرُغَ الْخَوْفِ تَنْقَعُ لِلصَّدَى

بتمدية الفعل (تنقع) باللام. وهو يتعدى بنفسه.

ثم كانت ذُرْوَةُ الْمَأْسَاءِ اللَّحْنِيَّةِ أَنْ جَرَى اللَّحْنُ عَلَى أَلْسِنَةِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ أَنْفُسَهُمْ، وَهُمْ خَاصَّةُ الْخَاصَّةِ الَّذِينَ يُرْجَى مِنْهُمْ حِمَايَةُ اللُّغَةِ، لَا الْمُسَاعَدَةُ عَلَى هَدْمِ صَرْحِهَا، فَأَبْنُ بَرِيٍّ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ فِي الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ - يَحْكِي عَنْهُ ابْنُ خُلَّكَانَ أَنَّهُ كَانَتْ فِيهِ غَفْلَةٌ وَلَا يَتَكَلَّفُ فِي كَلَامِهِ وَلَا يَتَّقِيهِ بِالْإِعْرَابِ، بَلْ يَسْتَرْسِلُ فِي حَدِيثِهِ كَيْفَمَا اتَّفَقَ، حَتَّى قَالَ يَوْمًا لِبَعْضِ تَلَامِذَتِهِ، مِمَّنْ يَشْتَغِلُ عَلَيْهِ بِالنَّحْوِ: «أَسْتَبْرِي قَلِيلَ هِنْدِيَا بِعُرْوَقُو، وَلِمَا رَاجِعِهِ التَّلْمِيزَ فِي كَلَامِهِ عَزَّ عَلَيْهِ وَقَالَ: لَا نَأْخُذْهُ إِلَّا بِعُرْوَقُو، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِعُرْوَقُو فَمَا أُرِيدُهُ، وَكَانَتْ لَهُ أَفْقَاطٌ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، لَا يَكْتَرِتُ بِمَا يَقُولُهُ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِعْرَابِهَا»^(٣٠).

وَالشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ - الَّذِي تَعَقَّبَ الْحَرِيرِيُّ فِي دُرَّتِهِ - لَمْ يَسْلَمْ أَيْضًا مِنَ اللَّحْنِ، فَقَدْ قَالَ فِي صَدْرِ كِتَابِهِ عِنْدَ التَّعْرِيفِ بِالْحَرِيرِيِّ: «وَلَمْ يَزَلْ هُوَ وَأَوْلَادُهُ فِي خِدْمَةِ الْخُلَفَاءِ بِالبَصْرَةِ إِلَى آخِرِ الْعَهْدِ الْمُقْتَفَوِيِّ» - وَالنَّسَبُ إِلَى الْمُقْتَفِيِّ هُوَ: مُقْتَفِيٌّ، وَلَكِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ هَذَا الْوَجْهُ مِنَ النَّسَبِ الَّذِي كَانَ سَائِدًا فِي عَصْرِهِ، فَيَقُولُونَ: الْمُصْطَفَوِيُّ وَالْمُكْتَفَوِيُّ^(٣١).

كَمَا أَجْرَى الشَّهَابُ فِي (الرَّيْحَانَةِ) الْفَعْلَ (تَقَبَّأَ) مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ، لَا بِـ (فِي) فَقَالَ: «وَتَنْفِيًا الْعِشَاقُ فِي هَجِيرِ الْأَشْوَاقِ صَافِي ظِلَالِهَا» مَعَ تَنْبِيهِهِ هُوَ عَلَى تَغْطِئَةِ أَبِي تَمَامٍ فِي ذَلِكَ، فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ^(٣٢).

وَجَرِيَانُ اللَّحْنِ عَلَى لِسَانِ ابْنِ بَرِيٍّ الَّذِي وَصَفَهُ ابْنُ خُلَّكَانَ بِقَوْلِهِ: «كَانَ عَلَامَةً عَصْرِهِ، وَحَافِظًا، وَقَتَهُ وَنَادِرَةً زَمَانَهُ، وَكَانَ عَارِفًا بِكِتَابِ سَبْيُوهِ وَعِلَلِهِ»^(٣٣)، وَالَّذِي بَلَغَتْ الثَّقَةُ فِي عِلْمِهِ إِلَى حَدِّ أَنْ أُقِيمَ عَلَى دِيْوَانِ الْإِنْسَاءِ، فَلَا يَصْدُرُ كِتَابٌ عَنِ الدَّوْلَةِ إِلَى مَلِكٍ

(٣٠) وقبات الأعيان ٢/٢٩٢.

(٣٢) مجلة الأزهر ٢٦/٥٩١.

(٣١) شرح درة الغواص ٥.

(٣٣) وقبات الأعيان ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه، ويصلح ما لعل فيه من خلل خفى^(٣٤)، ثم جريانه على لسان الخفاجي، وهو أحد المُجَمِّع على إمامته وتفوقه وبراعته في عصره^(٣٥) - أقول: جريان اللحن على لسان هذين اللغويين دليل على مبلغ ما أصاب العربية من فساد لم يسلم منه أحد، وعلى أن الاشتغال باللغة لم يتعد المباحكات اللفظية التي لم تثمر في إصلاح السنة المتعلمين ولا المعلمين أنفسهم.

وقد صور القلقشندي ما آلت إليه العربية في مصر من فساد - في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع - بقوله: «فاللحن قد فشا في الناس، والألسنة قد تغيرت، حتى صار التكلم بالإعراب غريباً، والنطق بالكلام الفصيح غيباً^(٣٦)» وكلام القلقشندي يدل على أن اللحن لم يسلم منه أحد، ولم ينبج من بطشه قارئ قرآن أو حديث أو شعر عربي، وأن الطبقة الحاكمة - وهي أولى الناس بالفصاحة - أصبحت لا تعرف من العربية شيئاً، حتى مبادئها الأولى، وأن ما يشغل بالها ينحصر في الترفع عن حياة العوام، وعما يجري على ألسنتهم من الكلام - وإن كان فصيحاً مغريباً، فقد حدث أن غضب أحد الوزراء على كاتبه؛ لأنه كتب: أمر بعمارة هذا البرج أبو فلان - برفع أبو - وأمره بتغييره إلى (أبي) بالياء؛ لأن الأولى في رأى الوزير من ألفاظ العامة، وحين نبهه الكاتب على أنه فاعل وبخه الوزير بقوله: «متى رأيت الأمير فاعلاً في هذا الموضع، يحمل الطين وينقل الحجارة على رأسه^(٣٧)؟».

ويرى القلقشندي أن هذا الانحدار الذي وصلت إليه العربية لم يكن إلا باستيلاء الأعاجم على الأمر، وتوسيد الأمر لمن لا يفرق بين البليغ والأنوك؛ لعدم إلمامه بالعربية والمعرفة بمقاصدها، حتى صار الفصيح لديهم أعجم، والبليغ في مخاطبتهم أبكم، ولم يسع الأخذ من هذه الصناعة - يقصد العربية - إلا أن يُشيد:

وصناعتي عربية وكأنني ألقى بأكثر ما أقول الروما
فلئن أقول؟ وما أقول؟ وأين لي؟ فأسير، لا بل أين لي فأقبيا؟

ولم تقم بمصر تنقية لغوية يعتد بها، تقاوم شيوخ اللحن وتصلح الأخطاء، نقول: (يعتد بها) بعد أن عثرنا على بعض ملاحظات لغوية مقتضية ومتناثرة، وسط زحام البحوث اللغوية الأخرى، كذلك الملاحظات التي وردت عرضاً في (المنجد) للغوي المصري

(٣٦) صح الأعرابي ١/١٧٣.

(٣٤) وفيات الأعيان ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(٣٧) صح الأعرابي ١/٤٩.

(٣٥) السائق ١٠/٥٨٧ (دائرة المعارف).

على بن الحسن - المعروف بكراع النمل المتوفى سنة ٣١٠ هـ والتي منها^(٣٨) إشارته إلى قول العامة (السُّنْجَة) أى الصُّنْجَة التي يوزن بها، وقولهم: (فَتَسَّ الْقُفْل) إذا فتحه بغير مفتاح، و(رف الحاجب) أى اختلج.

وكتلك الإشارات^(٣٩) العابرة التي جاءت عن العالم اللغوى المصرى، أبو جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٢٨ هـ من أن المصريين يستعملون كلمة (أَسْبَاطَة) بمعنى الكِبَاسَة أو العِثْق أو القَنَو، ويستعملون كلمة (الجِسْر) بدل المَسْنَة.

وكلام هذين اللغويين ليس فيه الحكم على هذه الملاحظات باللحن، وإنما هو تسجيل لظواهر لغوية، أما من تجاوز نطاق وصف الظواهر اللغوية المتغيرة إلى الحكم عليها بالانحراف فهو النحوى الأندلسى محمد بن محمد الراعى، الذى زار مصر سنة ٨٢٥ هـ وبقي فيها إلى أن مات سنة ٨٥٣ هـ فقد لاحظ هذا النحوى أن بعض المؤذنين والقضاة وأتباعهم بمصر يخرجون عن مألوف العربية في أمور عدّة، منها: فتح الراء في قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، وضم الواو في لفظ الوضوء - مرادًا به الماء، وفتح الميم ومدّ الألف من مائة، والمدّ في همزى الوصل والقطع والباء في: الله أكبر، حتى هذه الأغلاط اللغوية وجدت من يجوزها من شيوخ الشيوخ - على حدّ قوله - ويروى جواز ذلك عن المبرد.

ومن قبله بنحو قرنين ونصف وجدنا ابن برى يختص طائفة من الخاصة - هي طائفة الفقهاء - ببعض ملاحظات عدّها من قبيل الأخطاء، وجمعت في رسالة بعنوان (أغلاط الضعفاء من الفقهاء) وتشتمل على ما يقرب من مائة كلمة، مما استدركه ابن برى عليهم، وذكر صوابها دون شرح أو تعليل، وتدور هذه الاستدراكات حول أمور لغوية، عرفت عند علماء التنقيح قبله على أنها أخطاء، وإن كان لابن برى آراء تخالفها - على ما سيأتى بيانه.

ومن أمثلة ما استدركه ابن برى على هؤلاء الضعفاء: أنهم يتخلصون من همزة المدّ في: الخنفساء والولاء - بمعنى السيادة على الرقيق - وهاء وهاء في الحديث الشريف: «الذهب بالذهب ربًّا إلا هاء وهاء»، ويجرون الإبدال اللغوى في كلامهم: كالباء مع الميم في: المشيمة، والهاء مع الحاء في: يحيدّر في قراءته، والهمزة مع الياء في: بداية، والزاي مع الصاد في: مضدعة. كما وقع عندهم القلب المكافى في: أصع - جمع صاع، وتوهم الأفراد

(٣٨) انظر: المنجد في اللغة، الصفحات ١٣٦، ١٣٧، ١٨٦، (٣٩) انظر: تاريخ اللغة العربية في مصر ٧٥.

في: جنان - جمع جنة - فجمعوه على: أجنة. كما فقدت الألف المقصورة في: مصلّى، دلالتها فالحقوا بها التاء. وكذلك أسكوا العين، في: حَزْرَات - جمع حَزْرَة - دون أن يتبعوها حركة الفاء المفتوحة. واستعملوا: أباع - في: باع. ولم يفرقوا بين التشديد والهمزة في: أقرصى ثوبك من دم الحيض، أو قرصيه. كذلك أخذ ابن برى عليهم استعمال لغة بني تميم في تصحيح الأجوف اليائي، كمبيوع ومعيوب.

أما الألفاظ الأعجمية، فابن برى متقيد فيها بما ورد عن العرب، لا يتجاوزها أصلاً: فالسبورة - ما تنقل به السفن من متاع - خطأ عنده؛ لأن الوارد: صابورة - بالصاد، وجيمس خطأ أيضاً؛ إذ الوارد: جيمس. والقمامسة - لرؤساء النصاري - خطأ، صوابه القوامسة؛ لأنها جمع قومس، إلى غير ذلك من ألفاظ تدور على ألسنة الفقهاء غالباً، وقد أجاز ابن برى في رده على الحريري كثيراً مما يماثلها على ما سنعرف بعد.

ولم يكن ابن برى أصيلاً في ملاحظة كثير من هذه الأخطاء، فقد سبقه إلى ذلك ابن مكي الصقلي المتوفى سنة 506، إذ خصص في كتابه (تنقيف اللسان) باباً لأغلاط أهل الفقه^(٤٠) وذكر كلمات كثيرة مما أورد ابن برى، كما أن ألفاظاً أخر في الكتاب جاءت عن الكسائي وابن قتيبة وغيرهما قبل ابن برى، وإذن ليس لدينا ما نقوله عن (أغلاط الضعفاء من الفقهاء) إلا أنه من مآخذ العلماء قبله، وأنه لم يصفُ جديداً عن اللحن الذي وقع فيه فقهاء مصر في زمنه، وهو نفسه يشير إلى ذلك في مقدمة رسالته، فيقول: «هذه ألفاظ ذكرها المتقدمون من علماء أهل اللغة، مما يغلط فيه كثير من ضعفاء الفقهاء وغيرهم، نقلتها عنهم كما ذكروها، وأتبع ذلك بزيادة بيان لا غير»^(٤١).

ولم تكن هذه الأغلاط لتسلك ابن برى في عذاب علماء التنقية، فأمر هذه الأغلاط سهل ميسور من جهة، ومن جهة أخرى وجدنا صاحبها يقف في سبيل من يقاوم الأخطاء، وإن لم يكن في مصره أو عصره، ذلك ما جاء عنه من تتبعه الإمام الحريري في (درة الغواص) وتصحيحه لما خطأ، ومن أشار إلى تصحيحات ابن برى هذه ابن منظور في (اللسان) والخفاجي في (شرح الدرّة) والآلوسي في (كشف الطرة) وزين الدين المرصفي في (عنوان المسرة) كما جمعت هذه التصحيحات في مجموعة ما نزال مخطوطة بعنوان: (حوادث شريفة وتحقيقات لطيفة على كتاب درة الغواص في أوهاج الخواص)^(٤٢).

(٤٠) انظر: تنقيف اللسان وتلفيح الجنان ١٦٦ وما بعدها.

(٤١) انظر مقدمة: أغلاط الضعفاء من الفقهاء (مخطوطة رئيس الكتاب).

وهو في هذه الحواشي يحتال لتسوية الأساليب ما وسعه ذلك، ويقيس على ما لم يقل بالقياس عليه أحد، ويعتمد الآراء الضعيفة والروايات النادرة، فيحمل عليها كلام العامة، وكأن لا خطأ عنده أصلاً، ومن ذلك أن ابن برى يرى القلب المكاني مقيساً، فللعامة أن تقلب ما تشاء، وحين رد الحريري قولهم: تَقْشَرُ، المقلوبة قلباً مكانياً عن: تَقْشَرُ، صَوَّبَهَا ابن برى، لأن القلب معروف في كلامهم، كقولهم: تحجر وتجر، وزحزحت الشيء، وزحزحته، والقلب لازم لبعض الألسنة كاللثغ - على ما قال^(٤٣).

وهذه النزعة من ابن برى تفتح على العربية باباً ذا خطر، فما أكثر ما تقلب العوام من كلمات، ونحن إذا سلمنا له أن القلب معروف في كلامهم، فلن نسلم أنه لازم لبعض الألسنة كاللثغ، ولن نسلم أيضاً ثبوت اللغة باللثغة، لأنها حبة في اللسان يتغير بها بعض حروف الكلمة.

كذلك يصوب ابن برى بجيء: انفعّل مطاوعاً لأفعل الرباعي، نحو: انضاف الشيء، وانفسد؛ لكثرة أمثله، ومنها: انحجر وأنشئ وأنشكى وأندمق وأندخل وأنجل، وهو في ذلك مقتد بابن عصفور، والجمهور على خلافه، إذ قالوا: لا يلزم من ورود هذه الأفعال لازمة أن تكون للمطاوعة^(٤٤).

وقد يصرف ابن برى النظر عن الوارد عن العرب، فيصحح للعامة استعمالاً له وجه من التأويل المعنوي، غير المبني على قاعدة لغوية: ككلمة (ذاعر) - بالذال - للخبث، ولقد لحنها الحريري وجعل صوابها: داعر - بالذال المهملة - وجاء هو فصوب ما أنكر الحريري معتمداً على المعنى، وقال: لأنه يدعّر الناس أي يخيفهم^(٤٥)، وكما صحح لهم: هب أي فعلت؛ بناءً على أن هب بمعنى احسب - وهو مما يتعدى إلى مفعولين كسائر أفعال باب علم^(٤٦)، وكذلك صحح إضافة (ذو) إلى الضمير؛ لأنها بمعنى صاحب، فنستعمل استعماله^(٤٧)، ومعروف أن حمل اللفظ على اللفظ في المعنى، لا يعطيه حكمه في الاستعمال في كل الأحوال، وإنما الأمر موقوف على السماع.

وإذا خطأ العلماء استعمالاً؛ لوجود لفظ زائد به لا معنى له، ولم يرد - فيما وصل إليهم

(٤٢) مخطوطة بدار الكتب المصرية (٩٨) بمجمع مرميا نسخة بمعهد المخطوطات العربية عن نسخة مكية

(٤٥) عنوان المسرة ١٧.

(٤٦) كشف الطرة ٤٣٩.

(٤٧) كشف الطرة ٢٤٣.

عاصر أفندي في إستانبول (٧٨٢).

(٤٣) عنوان المسرة ٤٣.

(٤٤) كشف الطرة ٤٧.

من اللغة - صَوْبِهِ هو، واحتمال لتخريج هذا الزائد على معنى، فإن أعوزه المعنى حمله على التوكيد، وإن لم يكن له مُوجِبٌ، فقد خطأ الحريري وغيره زيادة (بين) الثانية، في قولهم: المال بين زيد وبين عمرو، ولكن ابن بري أجازته: على أن تكون الثانية للتوكيد، كلفظ (لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤٨).

بل اشتط ابن بري في التصحيح، فاعتمد على الأحاديث الضعيفة حجة في اللغة، كما في حديث: «يُعْتَبَرُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ» مع أن كلام العرب: الأسود والأحمر، بل اعتمد على أقوال العلماء وإن لم يسندوها واردة، كاعتماده على الليث في صحة (النشويش) مع أنها غريبة على العربية مولدة^(٤٩)، وكاعتماده على استعمال الشافعي - وهو فقيه - في إجازة: ماء مالح^(٥٠).

وهذه التسهيلات التي قدمها ابن بري للامة - في اعتراضه الدائم على الحريري - تجعل من الغريب حقاً أن ينشق هو نفسه عليها، فيلحن استعمال الناس فيها يمكن له وجه من المجاز، كقولهم: أَقْلَعْتُ السَّفِينَةَ^(٥١) - بإسناد الفعل إليها - إذ يرى الصواب: أَقْلَعْتُ السَّفِينَةَ - بإسناد الفعل إلى صاحبها لا إليها - فالمعنى: رَفَعْتُ قَلْعَهَا عند المسير، ووجه الغرابة هنا أن الإسناد ممكن بالمجاز، وهو كثير متعارف، كما أن هذه التسهيلات تجعل ما ورد برسائله (أغلاط الضعفاء من الفقهاء) من قبيل التعسف مع هؤلاء، لا من قبيل الصواب والخطأ اللغويين، فعلى قياس رده على الحريري، كان من اللائق ألا يأخذ عليهم تلك المأخذ الهيئية، كقصر المحدود في الخنفساء وغيرها، والإبدال اللغوي في مِرْدَغَةٍ، وَتَهْيِيرُ في قراءته، والقلب المكاني في: أَسْع - جمع صاع - والانتقال بدلالة الكلمة إلى معنى يتصل بمعناها الأصلية، فقد أجاز هو معظم ذلك في رده على الحريري، واستهان العلماء أمر الباقي.

ثم جاء الشهاب الخفاجي بعد قرابة خمسة قرون من ابن بري، فنهج منهجه في غالب الأمر، إذ جَوَّزَ بعض الاستعمالات التي خطأها الحريري - إن احتملت وجهاً تجوز به من النقل أو العقل - فقد أجاز استعمال (سائر) بمعنى الجميع، مُحْكَمًا عقله؛ إذ إنه لا مانع من كون الباقي جميعاً، باعتبار أنه جميع ما بقي أو ترك ونحوه، فتَجَوَّزَ به عن مطلق

(٤٨) الخفاجي على الدرة ٩٣، بحر العلوم ٦٤.

(٥١) اللسان (قلم).

(٤٩) العربية ليوهان فك ٢٢٣.

(٥٠) بحر العلوم ٨٣.

الجميع، وهذا عنده أسهل من كل تأويل آخر^(٥٢).

وأجاز استعمال (لعل) مع الماضي، مع أنها للتوقع الذي هو ترقب الوقوع - وهو إنما يكون لما يُستقبل ويُنتظر - وإجازته مبنية على أن المترقب لما كان وقوعه غير محقق، بل هو مشكوك فيه ومظنون - وهذا مما يلزمها - تجوز به عن لازمها - وهو الشك والظن وذلك إنما يكون في الماضي والمستقبل على حد سواء^(٥٣).

واعتمد الشهاب في إجازته بعض الأساليب على أشعار المحدثين واستعمال علماء البلاغة، فعنده أن لا وجه لإنكار أن يقال: أمرٌ مُشَوَّش - أي مُهَوَّش - إذ قد ورد على لسان أهل المعاني، كقولهم: لَفٌ ونَشْرٌ مُشَوَّش، وشاع من غير تكبر، كما جاء في شعر الطغرائي:

وإن قَدَرْتَ على تشويش غُرَّتِيه قَشَوَّشِيهَا وَلَا تُبْقِي وَلَا تَذَرِي^(٥٤)

ولا وجه لإنكار أن يستعمل الظرف (قَطُّ) مع المستقبل؛ إذ قد ورد في كلام الزمخشري قوله: «إن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قَطُّ»، فأعمل فيه (لا يبقى) وهو مضارع^(٥٥).

كذلك الأمر سهل ومستساغ عنده، في الانتقال بدلالة الكلمات إلى معاني لم تؤثر عن العرب، ما كانت علاقة بين المعنيين: فإطلاق (العائدة) على الطعام قبل أن يوضع لأماع منه، باعتبار أنه وُضِعَ عليه أو سيوضع، مجازاً^(٥٦). ومثله كل ما ذكره الحريري ونقله من فقه اللغة للعلاني، مما يحتمل التخريج على المجاز ولا تلحن به العامة.

وخروج أفعال التفضيل عن أصل وضعه - من الدلالة على المشاركة والزيادة - أمرٌ وارد، يقاس عليه كلام العامة وغيرهم في رأيه، فاستعمال أبي نواس لصُغْرِي وكُثْرِي في بيته:

كَأَنَّ صُغْرِي وكِثْرِي من فقاقيعها حصاءٌ دُرٌّ على أرضٍ من الذهب

بالتأنيث في اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة، جائزٌ مخرجٌ على استعمال التفضيل مجرداً من الدلالة على المفاضلة، فيكون مطابقةً مع تجرده منها، وهو بذلك آخذٌ برأى

(٥٥) الخفاجي على الدرة ٢٩.

(٥٦) الخفاجي على الدرة ٣٨.

(٥٢) الخفاجي على الدرة ٩.

(٥٣) الخفاجي على الدرة ٥٣.

(٥٤) الخفاجي على الدرة ٦٢.

المبرد في القياس، مخالف لما في التسهيل من أن الأصح قصره على السماع^(٥٧).

كذلك من مجوزات الاستعمال عنده حمل الشيء على الشيء، كحمل (غير) على (ضد) في جواز إلحاق الألف واللام، فذلك قياس وإن لم يسمع، واللام حينئذ ليست للتعريف، وإنما هي اللام المعاقبة للإضافة، والحمل على النظر شائع في كلامهم^(٥٨).

على أن شغفه بالحمل على النظر في تجويز الأساليب، آذاه أحياناً إلى قياس فاسد لم يقل به أحد، فقد أجاز ما خطأه الحريري من قولهم: اجتمع زيد مع عمرو، قياساً على أنه يقال: اختصم زيد وعمراً - بالنصب - واستوى الماء والخشبة، وواو المفعول معه بمعنى (مع) ومقدرة بها، فكما يجوز: استوى الماء والخشبة، يجوز: استوى الماء مع الخشبة، واستوى في هذا مثل اختصم، وهي تكون بين اثنين فأكثر^(٥٩).

وقد أخطأ الخفاجي في ذلك؛ فالنصب في: اختصم زيد وعمراً، منه النحاة وأوجبوا فيه العطف؛ ذلك لأن من شروط نصب المفعول معه أن يكون الاسم فضلة^(٦٠)، وما هنا ليس كذلك، فتعين فيه العطف وعتنع النصب على المعية، واستوى في المثال الثاني بمعنى ارتفع لا تفيد الوقوع من اثنين.

ولم نجد الخفاجي يخرج عن آراء ابن بري المتساهلة إلا في مسألة القلب المكاني؛ إذ جعله هو مقصوراً على السماع، مخالفاً سابقه في جعله مقيساً، وهو مما يتعجب منه - على حدّ قوله^(٦١).

وأخيراً نحن مع (يوهان فلك)^(٦٢) في أن منازعات ابن بري - ومن بعده الخفاجي للحريري وتصويباتها اللغوية تدلُّ على مبلغ ضعف الإحساس اللغوي عند العامة، وعند اللغويين خاصة، كما تدلُّ على مدى ضعف ملكة النقد والتمحيص عندهم، بحيث لم يكن بوسعهم إدراك الفروق الأولى بين العربية الفصيحة والعربية المولدة، فاتجهوا إلى الاعتراف بألفاظ وتعبيرات مولدة، بل شعبية دارجة أحياناً، على أنها صحيحة في العربية الفصيحة.

(٥٧) عنوان المسرة ١٣٨ - والخفاجي على الندة ٧٣.

(٥٨) الخفاجي على الندة ٦٩.

(٥٩) الخفاجي على الندة ٥١.

(٦٠) الصبان على الأسعوى ١٣٤/٢، ١٣٥، ١٤١.

(٦١) عنوان المسرة ٤٣.

(٦٢) العربية (يوهان فلك) ١٢٢.

رابعاً في الحجاز

لم يعيش الحجاز بمعزلٍ عن العالم المحيط به، حتى تسلم لغته الفصحى من اللحن، وإنما حدث به ما حدث بمختلف البلدان، بل كان داعي الاختلاط عنده أشد، لجذب أرضه وفقر أهله، واضطراهم إلى المتاجرة من ناحية، ثم لأمية عربيه وحاجتهم إلى التعليم من ناحية ثانية، ثم لمحاولة الفرس بسط نفوذهم عليه من ناحية ثالثة.

ففي مجال التجارة: وصل المكيون قبيل الإسلام - عندما استحكم العداء بين الفرس والروم - إلى درجة عظيمة في التجارة، وكان على تجارة مكة اعتماد الروم في كثير من شئونهم، حتى أكد بعض مؤرخي الإفرنج «أنه كان في مكة نفسها بيوت تجارية رومانية يستخدمها الرومانيون للشئون التجارية والتجسس على أحوال العرب، كذلك كان فيها أحابيش ينظرون في مصالح قومهم التجارية»^(٦٣) كما اتصل الحجازيون بالفرس حين كانوا يترددون على أسواق الحيرة للبيع والشراء..

وفي مجال التعليم رحل إلى الحيرة - وهي الإمارة العربية المتاخمة للفرس والتي كانت تحت حمايتها - عدد كبير من القرشيين وأهل الطائف؛ لتعلم القراءة والكتابة والحساب، ثم عادوا لنشر ما تعلموه بين قومهم، ومنهم كان كتاب الوحي للنبي ﷺ.

أما المجال العسكري: فيبرز بعض جوانبه ما يذكره التاريخ عن جيوش الفرس؛ التي غزت اليمن غير مرة في عهد الدولة الساسانية؛ لتجدة أهلها وتحريرهم من الأحباش، وقد بقي أكثر هذه الجيوش في اليمن، وتزاوجوا ونسلوا وعرفت سلالتهم بالأبناء، وظهر منهم في العهد الإسلامي شخصيات معروفة.

ويذكر ابن قتيبة أن الأعشى كان يفتد على ملوك فارس، ولذلك كثرت الفارسية في شعره^(٦٤) وفي (أدب الكاتب) من الشعراء الجاهليين الذين أدخلوا في شعرهم كلمات

(٦٣) أسواق العرب للأفغانى ٢٥.

(٦٤) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٤.

فأرسية غَيْرَ الأعشى: العَجَّاجُ وأَوْسُ بْنُ حَجَرٍ وأمرؤ القيس والمُثَقَّبُ العبدى وأبو ذؤاد^(٦٥).

وازداد عدد الفرس في الحجاز: تبعاً لازدياد الفتوح في الشرق، وورد إلى الحجاز عدد كبير من أسرى الحروب، وظلت هجرتهم إليه مستمرة، وكان من هؤلاء المتأجرين في مبدأ الإسلام - وربما قبله بقليل - بلال الحبشي، وصهيب بن سنان الذي اختطفه البيزنطيون في طفولته ورَبَّوه، ولذلك كان ينطق العربية بلكنة بيزنطية، كذلك سُخَيْمُ عبد بنى المسحاس، الشاعر المشهور الذي عاصر النبي ﷺ وكان يرتطن لُكْنَةً أجنبية^(٦٦).

وحين آل الأمر إلى بنى أمية، طَفِقُوا يشجعون الفرس على الهجرة إلى بلاد الحجاز ولاسيما من كان منهم من أهل اللهو والغناء، حتى ازداد عدد المغنين من الفرس في مدن الحجاز ازدياداً عظيماً، وكان بنو أمية يقصدون من ذلك أن يشيع العيث بين الحجازيين حتى ينصرفوا عن المطالبة بالخلافة، ولم يَكُدَّ العباسيون يستولون على الخلافة حتى آلت الأمور كلها إلى أيدي الفرس، وتغلغل نفوذهم في كل شيء، حتى حياة الخليفة الخاصة.

وانتشار الفرس والروم ببلاد الحجاز واختلاطهم بالعرب الأقحاح ومصاهرتهم، أدى إلى ما يؤدي إليه كل اختلاط، من سريان بعض الكلمات الأجنبية على اللسان العربي، وأشعار الجاهليين والإسلاميين ناطقة بذلك، كما أدى مرور الأيام إلى لحن جرى على ألسنة العرب والمستعربين معاً، ولاسيما هؤلاء الأولاد من أبناء عرب وأمهات غير عربيات، ولكنه كان لحناً غير ذي خطر؛ لقلته أول الأمر، فلم يؤدَّ إلى فقدان الثقة في كلام الأعراب والأخذ عنهم، فقد كان الأمويون يبعثون بأولادهم إلى البادية ليكتسبوا من فصاحتها، حتى إنه عندما كثر اللحن على لسان الوليد بن عبد الملك، كان ذلك لأنه ظل في حاضرة الخلافة، فَلَانَ جِلْدُهُ وفسد لسانه، ولذا قال والده: أضرَّ بالوليد حُبُّنا له فلم نوجهه إلى البادية.

غير أن البادية ما لبثت أن اضطربت فيها الألسنة، وبدأت تفقد سمعتها في الفصاحة، منذ أواخر القرن الرابع الهجري، وكَلَّامُ ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ يُشعر بذلك، فقد صور اضطراب الألسنة وخبالها عند الحضريين والبدويين جميعاً، حتى لم تعد

(٦٥) أدب الكاتب لابن قتيبة - باب ما نكلم به العامة من الكلام الأعجمي ٢٨٣ - ٢٩٠.

(٦٦) العربية ليوهان فك ١٣.

مَحَلًّا لِلأَخْذِ عَنْهَا، فَقَالَ: «وَعَلَى ذَلِكَ الْعَمَلُ فِي وَقْتِنَا هَذَا؛ لِأَنَّا لَا نَكَادُ نَرَى يَدْوِيًّا فَصِيحًا، وَإِنْ نَحْنُ أَنْسَنَا فِيهِ فَصَاحَةً فِي كَلَامِهِ لَمْ نَكُذْ نَعْدَمُ مَا يَفْسِدُ ذَلِكَ وَيَقْدَحُ فِيهِ وَيُنَالُ وَيَغْضُ مِنْهُ»^(٦٧)، ثُمَّ حَكَى ابْنُ جَنَى قِصَّةَ الْيَدْوِيِّ الَّذِي طَرَأَ عَلَيْهِمْ مَدْعَايَا الْفَصَاحَةِ فَتَلَقَّوْا أَكْثَرَ كَلَامِهِ بِالْقَبُولِ، وَمَيَّزُوهُ تَمَيِّزًا حَسَنًا فِي النُّفُوسِ مَوْقِعَهُ، إِلَى أَنْ أَنْشَدَهُمْ لِنَفْسِهِ شِعْرًا رَكِبَ فِيهِ قِيَاسًا فَاسِدًا، لَا أَصْلَ يَسُوغُهُ وَلَا قِيَاسَ يَحْتَمِلُهُ وَلَا سَمَاعَ وَرَدَ بِهِ، يَقُولُ: «وَمَا كَانَتْ هَذِهِ سَبِيلَهُ وَجِبَاطُ رَاحِهِ، وَالتَّوَقُّفُ عَنْ لُغَةٍ مِنْ أَوْرَدِهِ»^(٦٨).

وَالْحَكْمُ السَّابِقُ بِفَسَادِ لُغَةِ الْأَعْرَابِ فِي الْجَزِيرَةِ - إِيَّانَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْمُهْجَرِيِّ - حَكْمٌ عَامٌ فِي حَاجَةِ إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ، وَقَدْ تَكْفُلُ بِذَلِكَ التَّفْصِيلُ مُؤَرِّخَانِ عَرَبِيَّانِ: أَوَّلُهُمَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ الْمَعْدَانِيُّ الْمُتَوَفَّى ٣٣٤ هـ، فَفِي كِتَابِهِ (صَفَةِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ)^(٦٨) أَشَارَ إِلَى أَلْسِنَةِ كُلِّ قَبِيلَةٍ فِي الْجَزِيرَةِ، وَوَصَفَ مَا بَهَا مِنْ صَحَّةٍ أَوْ فُسَادٍ، فَأَقْلَلُ الشُّعْرَ وَالْأَسْمَارَ لِسَوَا بِفَصَحَاءَ، وَمَهَّرَ غُثْمَ يَشَاكِلُونَ الْعَجَمَ، وَخَفَضَ مَوْتٌ لِسَوَا بِفَصَحَاءَ، وَرَبِمَا كَانَ فِيهِمُ الْفَصِيحُ. وَأَفْصَحَهُمْ كِنْدَةُ وَهَذَانِ وَبَعْضُ الصَّدَفِ، أَمَّا مَذْجِجٌ وَمَأْرِبٌ وَبَيْحَانٌ وَخَرِيبٌ فَفَصَحَاءَ، وَرَدَى: اللُّغَةُ مِنْهُمْ قَلِيلٌ، وَأَمَّا سَرُّوٌّ وَحَمْدٌ وَجَعْدَةُ فَلَيْسُوا بِفَصَحَاءَ، وَفِي كَلَامِهِمْ شَيْءٌ مِنَ التَّحْمِيرِ، وَيَجْرُونَ فِي كَلَامِهِمْ وَيَحْذِفُونَ، فَيَقُولُونَ: يَا بَنَ مَعَمَّ - أَيْ: يَا ابْنَ الْعَمِّ، وَ: يَسْمَعُ - أَيْ: أَسْمَعُ، وَلُحْجٌ وَأَبِينٌ وَوَيْبِنَةُ أَفْصَحَ، وَالْعَامِرِيُّونَ مِنْ كِنْدَةَ وَالْأَوْدِيُّونَ أَفْصَحَهُمْ، وَعَدَنٌ لُغَتُهُمْ مَوْلَدَةٌ وَدَيْبَةُ، وَفِي بَعْضِهِمْ نَوْكٌ وَحَمَاقَةٌ إِلَّا مِنْ تَأْدِبٍ، وَبَنُو مَجِيدٍ وَبَنُو وَاقِدٍ وَالْأَشْعَرُ لَا بَأْسَ بِلُغَتِهِمْ، وَسَافِلَةُ الْمَعَاوِرِ غُثْمٌ، وَعَالِيَتُهَا أَمَثَلٌ.

وَأَمَّا الْمُؤَرِّخُ الثَّانِي فَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمُقَدِّسِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٥ هـ، فَفِي كِتَابِهِ (أَحْسَنُ التَّفَاسِيمِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَقَالِيمِ)^(٦٩) أَشَارَ إِلَى لُغَةِ بِلْدَانِ الْحِجَازِ، فَذَكَرَ أَنَّ لُغَةَ الْجَزِيرَةِ هِيَ الْعَرَبِيَّةُ، إِلَّا بِصَحَارَى: فَإِنَّ نِدَاءَهُمْ وَكَلَامَهُمْ بِالْفَارَسِيَّةِ وَأَكْثَرُ أَهْلِ عَدَنَ وَجَدَّةَ قُرْسٌ وَلَكِنْ لُغَتُهُمْ عَرَبِيَّةٌ، وَبَطْرِفُ الْحُمَيْرِيِّ قَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ لَا يَفْهَمُ كَلَامَهُمْ، وَذَكَرَ الْمُقَدِّسِيُّ أَنَّ أَهْلَ عَدَنَ يَسْتَعْمِلُونَ الْعَشْنِيَّ بِالْيَاءِ مُطْلَقًا، وَيَتَّقُونَ عَلَى نَوْنِهِ مَفْتُوحَةً عِنْدَ الْإِضَافَةِ، فَيَقُولُونَ لِرَجُلَيْهِ: رَجُلَيْنِي، وَلِيَدَيْهِ: يَدَيْنِي، ثُمَّ يَقُولُ: وَجَمِيعَ لُغَاتِ الْعَرَبِ مُوجُودَةٌ فِي بَوَادِي هَذِهِ الْجَزِيرَةِ، إِلَّا أَنَّ أَحْصَى لُغَةً بِهَا لُغَةُ هَذِيلٍ، ثُمَّ النُّجْدِيِّينَ، ثُمَّ بَقِيَّةَ الْحِجَازِ، إِلَّا الْأَحْقَافَ: فَإِنَّ لِسَانَهُمْ وَخَشْ.

(٦٩) أَحْسَنُ التَّفَاسِيمِ ٩٩.

(٦٧) الْخَصَائِصُ ٥/٢، ٧.

(٦٨) صَفَةِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ١٣٤.

ولم نعثر على نصٍّ يثبت خلوص لغة الأعراب فيما وراء القرن الرابع، اللهم إلا ما جاء في (معجم البلدان) لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ في لفظ (المكوتين) قال: «وجبلاً عكاد فوق مدينة الزرائب، وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم، لم تتغير لغتهم؛ يحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحة، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه».

وجاء عن الفيروز ابادي ما يفيد أن هؤلاء باقون على فصاحتهم حتى القرن التاسع، بل جاء عن شارحه مرتضى الزبيدي ما يفيد امتداد عصر فصاحتهم حتى زمنه سنة ١٢٠٥ هـ قال الفيروز ابادي في قاموسه (عكد): «إن عكاد جبل باليمن قرب مدينة زبيد، وأهله باقية على اللغة الفصيحة» وزاد الزبيدي قوله: «إلى الآن» ثم قال: «ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال؛ خوفاً على لسانهم».

وتطرق اللحن إلى السنة العرب المطبوعين، يخلق في النفس إحساساً قوياً بعدم سلامة الأداء اللغوي، عند أصحاب اللغة المكتسبة بالتلقي والتعلم، حتى إن كان هؤلاء من النبوغ العلمي ما يحلُّهم منزلة رفيعة في الحجاز، فقد ذكروا أن مالك بن أنس فقيه المدينة المتوفى سنة ١٧٩ هـ جرى على لسانه اللحن، فجمع الدجال على: (دجاجة) وهو جمع لم يسمع إلا منه^(٧٠)، كما أخطأ حين قال: «مطرنا مطراً أي مطراً» - بالنصب دون الإضافة - وحين أرشده الأصمعي إلى الصواب تذرّع مالك بأن أستاذه ربيعة الرأي كان يخلط في الأعراب، إذ كان حين يُسأل: كيف أصبحت؟ يقول: بخيراً - بالنصب -^(٧١) وبأن اللحن في الكلام ليس بذى خطر، قدّر اللحن في العمل - على حدّ ما تمثل به من قول إبراهيم بن أدهم: «أعربتنا في كلامنا فما نلحن، ولحنّا في أعمالنا فما نُعرب»^(٧٢).

والظاهر أن هذا الفساد كله لم يجد من يقاومه، بمعنى أنه لم تكن بالحجاز جهود للتنقية اللغوية، بل لم تقم بها علوم لغوية أصلاً، وربما كان ذلك بما جيلت عليه من جفاف وقحط، حتى إن الخلفاء أنفسهم قد نقلوا حاضرتهم إلى بلاد العراق والشام في بغداد ودمشق،

وكل ما عثرنا عليه كان في مجال الاستغفال بالنحو، وهو جهد يسير، لثلاثة: عاش أحدهم في مكة، وهو رجل من الموالي يقال له ابن قسطنطين، يقول عنه القفطي: «إنه شداً شيئاً من النحو ووضع كتاباً لا يساوي شيئاً»^(٧٣) وعاش الآخران في المدينة، أحدهما

(٧٢) المزهر ٣٠٣/١

(٧٣) المزهر ٤١٤/٢

(٧٠) المزهر ٣٠٣/١ وفي القفاط ١٨

(٧١) العربية (يوهان فوك) ٦٩

يُدْعَى عَلِيًّا ويلقب بالجميل، يذكر القفطى أنه «وضع كتاباً في النحو لم يكن شيئاً»^(٧٤)،
والآخر يُدْعَى باسمه الفارسي (بشكست)، وهو الذى قُتِلَ مع أبى حمزة، صاحب
عبد الله بن يحيى الكندى الشافى، المعروف بطالب الحق، وقد ذكره الأصفهاني فى
كتابه الأغاني^(٧٥).

يقول القفطى: «ولا علم للعرب إلا فى هاتين المدينتين - يقصد البصرة والكوفة -
فأما مدينة الرسول ﷺ فلا نعلم بها إماماً فى العربية، قال الأصمعى: أقمعت بالدينة زماناً،
فما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة، إلا مصحقة أو مصنوعة، وكان بها ابن دأب، يضع
الشعر وأحاديث السمر وكلاماً ينسبه إلى العرب، فسقط وذهب علمه، وخفيت
روايته»^(٧٦).

(٧٤) الزهر ٢/٤١٤.

(٧٥) الأغاني ١/٢٩٠.

(٧٦) مراتب النحويين ٩٨، ٩٩.

انتهى القسم الأول

ويليه

(القسم الثانى)

اللحن فى اللغة فى رأى علماء اللغة المحدثين

محتوى القسم الأول

الصفحة	الموضوع
١٢٧-٧	● الفصل الأول (في العراق):
٧	أولاً: في لغة العراقيين
٢٩	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة العراقيين
٥٥	ثالثاً: مقياس التخطئة عند علماء العراق
١٠٤	رابعاً: جهود العراقيين في الميزان
١٨٥-١٢٨	● الفصل الثاني (في لاندلس):
١٢٨	أولاً: في لغة الأندلسيين
١٣٢	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين
١٤٢	ثالثاً: مقياس التخطئة عند علماء الأندلس
١٦٨	رابعاً: جهود الأندلسيين في الميزان
٢١٤-١٨٦	● الفصل الثالث (في صقلية):
١٨٦	أولاً: في لغة الصقليين
١٨٩	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة الصقليين
١٩٦	ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن مكي
٢٠٥	رابعاً: جهود ابن مكي في الميزان
٢٣٧-٢١٥	● الفصل الرابع (في المغرب):
٢١٥	أولاً: في لغة المغاربة
٢١٨	ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة المغاربة
٢٢١	ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن الإمام
٢٢٤	رابعاً: جهود ابن الإمام في الميزان
٢٦٩-٢٣٨	● الفصل الخامس (في الأقطار الأخرى):
٢٣٨	أولاً: ابن كمال باشا
٢٤٥	ثانياً: في بلاد الشام
٢٥٣	ثالثاً: في مصر
٢٦٥	رابعاً: في الحجاز
	● تم انظر المحتوى مفصلاً في نهاية القسم الثاني من الكتاب.

رقم الإيداع	١٩٨٩ / ٢٨١٤
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٠٢-٢٦٤٧-٥

٢ / ٨٨ / ٤٩٨

طبع بطابع دار المعارف (ج.م.ع.ا)